

سلسلة الرسائل الجامعية [١٤١]

موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي

١٤

مَسَائِلُ الْإِجْمَاعِ
فِي الْأَوَّلِ صَلَاةُ أَهْلِ الْأَزَارِ وَالْجُمُعَةِ
وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالصَّيَّامُ وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ

إعداد
د. أمل بنت سمحان بن فهد اللحيان

دار الفقهية
الشرعية

دار الهدى النبوي
مبصر

موسوعة تراجم الأئمة في الفقه الإسلامي

١٤

مُسْتَأْنَلُ الْأَئِمَّةِ
فِي أَبْوَابِ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَزْدِ وَالْجُمُعَةِ
وَالصَّلَاةِ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ وَالْجَنَائِزِ

إعداد
د/ أمّس بنت سحان بن فهد اللحيان



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

الناشر

دار الفضيلة

الرياض ١١٦٣٦ - ص ب ١٠٤٢٦٩

تلفاكس ٤٤٥٤٨١٥

البريد الإلكتروني: daralfadhila@yahoo.com

التوزيع بمصر دار البلد هاتف ٠١١٩٢٨١٥٥١

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي، وله أهمية بالغة، بحيث كان بعد الكتاب والسنة مباشرة، فهو يقوم على المصدرين السابقين، ويقوّي الدلالة على الأحكام الشرعية.

وبالإجماع حُفظ الكثير من أمور الدين، وصار ما هو ظني في ثبوته أو دلالته قطعياً، وحُفظ ما اتفق عليه المسلمون من الثوابت التي لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان^(١)، ولهذا كان من العناية بهذا المصدر الوقوف على مسائله من حيث الاتفاق عليها أو عدمه، وتمحيص ذلك.

كما أن في جمع مسائل الإجماع نوعاً من جمع قلوب المسلمين وتوحيد كلمتهم، وذلك مما قوّى عزمي بالمشاركة في مشروع جمع مسائل الإجماع الذي قامت عليه كلية التربية، ممثلة في قسم الثقافة الإسلامية، وكان نصيبي منها مسائل الإجماع في أبواب صلاة أهل الأعذار، والجمعة، والصلوات ذوات الأسباب، والجنائز، جمعاً ودراسة.

□ مشكلة البحث: ذكر الفقهاء رحمهم الله بعض الإجماعات في أبواب صلاة أهل الأعذار والجمعة والصلوات ذوات الأسباب والجنائز، وهذه الإجماعات تحتاج إلى دراسة مسألها مسألة مسألة، بمقارنة كلام الفقهاء بعضهم ببعض، ثم الوصول إلى نتيجة من اعتبار هذا الإجماع أو عدم اعتباره.

(١) الإجماع، د/ يعقوب الباحسين (ص ٥).

فمن مشكلات البحث أن المسائل التي حكي فيها الإجماع كثيرة، وبعض الفقهاء يذكرها في أماكن أخرى مما يعني أنه لا بد من جمعها وتصنيفها حسب الترتيب الفقهي المعتبر عند الفقهاء، ومن ثمَّ النظر فيمن وافق الإجماع وفيمن خالف، في أدلتهم إن وجدت، وهذا يحتاج لجهود كبيرة، ووقت كثير، وأحياناً كثيرة يتم مراجعة كتبهم أكثر من مرة للبحث عن رأي لهم في المسألة، وذلك لأن المذاهب تختلف في ذكر بعض المسائل، مما يجعل البحث عن رأي لهم فيه شيء من الصعوبة؛ لعدم تطرقهم لها أصلاً في كتبهم الموجودة لدى الباحث، مما يضطر للبحث عن تخريج أو قياس على هذا الفرع.

□ **حدود البحث:** تتحدد الدراسة في بحث المسائل التي حكي فيها الإجماع أو الاتفاق أو نفي الخلاف ومشتقاتها، والمصطلحات ذات الصلة، في أبواب صلاة أهل الأعداء، والجمعة، والصلوات ذوات الأسباب، والجنائز، وذلك من خلال الكتب المعتمدة في المشروع (ينظر الملحق الأول).

□ **مصطلحات البحث:** من مصطلحات البحث: أهل الأعداء: وهم المريض والمسافر والخائف ونحوهم^(١)، وسموا بذلك لما قام بهم من الأعداء^(٢).
الكسوف: مصدر كسفت الشمس إذا ذهب نورها^(٣).
الاستسقاء: سقاه يسقيه، وأسقاه: دل على الماء^(٤).

صلاة الجنازة: هي الصلاة لله تعالى، والدعاء للميت على صفة مخصوصة^(٥).
الإلحاد في الدفن: من اللحد، هو أن يحفر في الجانب القبلي تحت جدار القبر حفرة تسع الميت^(٦).

(١) كشاف القناع (١/٦٠٧). (٢) حاشية ابن قاسم (٢/٣٦٦).

(٣) المطلع (ص١٣٩)، المعجم الوسيط (١/٢٣٤)، مجموعة قواعد الفقه (ص٣٢٣).

(٤) القاموس المحيط (٢/١٦٩٩). (٥) مجموعة قواعد الفقه (ص٣٥٢).

(٦) تحرير التنبيه (ص١١٢)، المطلع (ص١٥١).

□ أهمية الموضوع وأسباب اختياره: تظهر أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي:

- ١- مكانة الإجماع وأهميته من بين الأدلة الشرعية، حيث إنه أحد الأدلة الشرعية المتفق عليها في الجملة باعتباره دليلاً قاطعاً للنزاع.
 - ٢- أن معرفة مسائل الإجماع وحصرها في أبواب صلاة أهل الأعذار والجمعة والصلوات ذوات الأسباب والجنائز، فضلاً على كونه معيناً للمجتهد في اجتهاده، فهو كذلك معين للمفتي في إفئائه.
 - ٣- أهمية دراسة أبواب العبادات وخاصة الصلاة باعتبار أهمية الصلاة ذاتها، وكونها الركن الثاني من أركان الإسلام.
 - ٤- أن مسائل الإجماع في أبواب صلاة أهل الأعذار والجمعة والصلوات ذوات الأسباب والجنائز، تحتاج إلى تحقيق من أجل الوقوف على صحة ذلك من عدمه، خاصة في هذه الأبواب التي هي دائماً محل سزال من الخاصة والعامة.
 - ٥- أن معرفة مسائل الإجماع في هذه الأبواب المذكورة يفيد في تصور المسائل الفقهية المختلف فيها، وتحرير محل النزاع.
 - ٦- تسهيل وصول الباحثين في الفروع الفقهية المجتمع عليها في تلك الأبواب.
- الدراسات السابقة: بعد الرجوع إلى فهارس الرسائل الجامعية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، والجامعات السعودية، وجدت بعض الرسائل في الإجماع، إلا أن هذه الرسائل إما أن تكون من جهة أصولية، وهذا لا يدخل في عنوان هذه الخطة، أو أن يكون قد جمع بين الجانب الأصولي والفقهية إلا أن الجانب الفقهي كان بإشارات بسيطة، أو أن يكون قيد الإجماعات إما بكتاب معين أو بعالم معين، وبيان ذلك فيما يلي:
- أولاً: الدراسات العامة:

- ١- «موسوعة الإجماع» للأستاذ: سعدي أبو جيب، قام مؤلفه بجمع مسائل

الإجماع في أبواب الفقه من خلال ستة عشر كتابًا، واقتصر على الجمع والإحالة إلى المرجع دون تحقيق المسائل، ولم يذكر مستند الإجماع فيها، بينما موضوع هذه الدراسة فسيكون لمسائل حكي فيها الإجماع أو ما يشير إليه، من خلال ثلاثين كتابًا رأت اللجنة اعتمادها حسب ضوابط معينة، بالإضافة إلى الرجوع لكتب أخرى لمقارنة رأي الفقهاء مع بعضهم، ودراسة تلك المسائل والتحقق من صحة ذلك الإجماع، وذكر مستنده، وبهذا يظهر الفرق بين الدراستين.

٢- «موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية» تأليف د. عبد الله البوصي، جمع فيه الإجماعات التي حكاها شيخ الإسلام رحمته الله، وذكر تلك الإجماعات بإيراد النصوص من دون دراسة لصحة الإجماع، فلم يذكر من وافق شيخ الإسلام على ذلك، ومن خالف، ولم يذكر مستند الإجماع وأيضًا هناك مواضيع كثيرة لم يضمنها الكتاب، وجميع ذلك سيذكر بإذن الله في هذه الدراسة.

٣- «الإجماع لابن عبد البر» تأليف: فؤاد الشلهوب، وعبد الوهاب الشهري، وهذا مثل سابقه، يقال فيه ما قيل آنفًا.

ثانيًا: الدراسات الخاصة:

١- «الإجماع عند الأصوليين دراسة وتطبيقًا على المسائل التي حكي فيها ابن قدامة الإجماع والتي نفى علمه بالخلاف فيها من كتاب المغني، من باب الساعات المنهي عن الصلاة فيها إلى آخر كتاب الجنائز توثيقًا ودراسة» إعداد: حسن مسيلي، وهي رسالة ماجستير من جامعة أم القرى.

وهذه الرسالة موضوع بحثها في الجانب الأصولي، كما أنها محصورة عند الإمام ابن قدامة رحمته الله وفي كتاب واحد وهو المغني، مما يجعلها مختلفة عن موضوع الدراسة التي أقدم بها فهي أعم كما سبق بيانه.

٢- «المسائل التي حكي فيها الإمام النووي الإجماع من باب صلاة المريض إلى آخر كتاب الجنائز جمعًا ودراسة» إعداد: أحمد القرني، وهي رسالة ماجستير

من المعهد العالي للقضاء. ومن عنوان الرسالة ينضح أنها مقيدة بما حكاها الإمام النووي رحمته، بينما المخطئة التي أتقدم بها عامة فيما حكاها العلماء بدون تقييد بإمام معين.

□ أهداف البحث:

- ١- جمع مسائل الإجماع في أبواب صلاة أهل الأعذار، والجمعة، والصلوات ذوات الأسباب، والجنائز.
- ٢- دراسة هذه المسائل وتتبعها والتحقق من صحة الإجماع أو عدمه من خلال معرفة الموافق لهذا الإجماع، وهل يوجد مخالف له.
- ٣- بيان مستند الإجماع لتلك المسائل التي حكي فيها الإجماع.
- ٤- الاطلاع على مسائل الإجماع من خلال كتب الفقه في المذاهب الأربعة، ومن ثم زيادة الملكة العلمية، والاستفادة من كنوز العلماء رحمهم الله.
- ٥- تسهيل وصول الباحثين إلى مواضع الإجماع في تلك الأبواب.

□ أسئلة البحث: سيجيب البحث بإذن الله تعالى على عدة أسئلة أهمها:

- ١- ما المسائل التي حكي فيها الإجماع بين العلماء في صلاة أهل الأعذار والجمعة وذوات الأسباب والجنائز؟
- ٢- من حكي الإجماع في تلك المسائل، ومن نقله عن غيره من العلماء؟
- ٣- ما مدى ثبوت الإجماع في هذه المسائل، وهل تسلم من المخالفة؟
- ٤- ما مستند الإجماع في مسائل البحث؟ وما دليل المخالف إن وجد؟

□ منهج البحث: سيكون البحث على طريقتي البحث وهما:

- ١- المنهج الاستقرائي: ويعتمد على استقراء الكتب المحددة في المشروع، بتتبع الإجماع فيها، وتصنيفها وترتيبها.
- ٢- المنهج الاستبطائي: يعتمد على دراسة المسائل المقيدة دراسة علمية،

والتوصل إلى النتيجة في إثبات صحة الإجماع من عدمه.

□ إجراءات البحث: كان الإجراء هنا موحد باعتباره مشروع للإجماع في قسم الثقافة الإسلامية في كلية التربية، وعليه إجراءات البحث كالتالي:

أولاً: إجراءات الجمع:

١- حصر الإجماعات الواردة في المسألة من خلال الرجوع إلى جميع الكتب المعتمدة.

٢- أقوم بترقيم تلك المسائل التي تم جمعها، وذلك بوضع رقمين يشير الأول منهما إلى رقم عام بعدد تلك المسائل الإجمالية لجميع أبواب البحث وفصوله، ويشير الثاني إلى رقم خاص بعدد المسائل في الفصل الواحد من فصول البحث.

٣- أعنون المسألة التي حكي فيها الإجماع بصيغة مناسبة شاملة، وأشرح إذا كانت تحتاج إلى شرح وتفصيل وتمييز عن غيرها من المسائل التي قد تشبه بها.

٤- أذكر أول من ذكر الإجماع أو الاتفاق أو نفي الخلاف، ثم أذكر من نقله بعده مراعية الترتيب الزمني في ذلك.

٥- أذكر النص الذي حكي فيه الإجماع بعينه، وعند تكرار ذكر الإجماع لعالم واحد في المسألة الواحدة فإنني أكتفي بذكر نص واحد هو أوضحها وأصرحها، وأشير إلى بقية النصوص في الهامش بذكر الكتاب والجزء والصفحة.

٦- إذا كان العالم قد حكى عن غيره ممن هم من أصحاب الكتب المعتمدة في المشروع كأن ينقل ابن قدامة الإجماع عن ابن المنذر مثلاً، فإنني أكتفي بذكر نص ابن المنذر، ثم أقول: ونقله عنه ابن قدامة.

٧- كذلك إذا كانت صيغة الإجماع التي أتى بها المتأخر موافقة لصيغة الإجماع التي أتى بها من قبله ممن هم من أصحاب الكتب المعتمدة في المشروع، مثال ذلك: إذا كانت صيغة الإجماع التي ذكرها ابن حزم موافقة للصيغة التي ذكرها ابن عبد البر أو قريبة منها فإنني أذكر بعد ذكر نص الإجماع لابن عبد البر (وذكره

بهذا النص ابن حزم).

٨- إذا تبين لي قبل البحث أن جميع نصوص المسألة هي من قبيل الإجماع المذهبي، فإني لا أبحثها؛ لأنها ليست محل الدراسة.

٩- إذا كانت جميع نصوص المسألة هي من قبيل إجماع الصحابة، فإني لا أبحثها؛ لأنها ليست محل الدراسة كذلك، وذلك عند حصول الخلاف بعدهم.

١٠- أذكر الإجماعات مرتبة حسب الأبواب الفقهية على ترتيب متأخري الحنابلة، وبناء على ما تراه اللجنة المشكلة للتنسيق في هذا المشروع، وكذلك ترتيب المسائل داخل الأبواب.

١١- إذا لم يذكر علماء المذهب الفقهي صيغة الإجماع في المسألة إلا أنهم يتفقون في حكمها مع من نقل الإجماع فإني أبين ذلك من خلال الرجوع إلى كتابين - على الأقل - من كتبهم المعتبرة.

١٢- أذكر مستند الإجماع من النصوص الشرعية إن علم، فإن لم يظهر ذلك فإني أذكره بطرق الاستنباط الأخرى مراعية أن تكون الصيغة شاملة ومختصرة.

١٣- عزو الآيات إلى سورها، وتخريج الأحاديث والآثار مع بيان درجة الحديث، وإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فأكتفي بتخريجه منهما أو من أحدهما دون الإشارة إلى من خرجه من غيرهما، أما بالنسبة لترجمة الأعلام غير المشهورين فسيكون في الهامش.

ثانياً: إجراءات الدراسة:

١- بعد ذكر المسألة التي حكي فيها الإجماع أنظر هل يوجد نقض للإجماع؟ إما بالنص على أن الإجماع منقوض، أو حكاية خلاف في هذه المسألة أو نحو ذلك بالرجوع إلى كتب الخلاف والتأكد من عدم وجود خلاف مذهبي في هذه المسألة.

٢- عند سلامة الإجماع أذكر النتيجة، مع بيان تحقق الإجماع المحكي في

المسألة من عدمه.

٣ إذا وجد خرق للإجماع سواء كان معتبراً أو غير معتبر فإنني أبذل جهدي في التحقق من هذا الخلاف، وأذكر الخلاف المحكي في المسألة مع لعزو إلى الكتب المعتبرة من الكتب المعتمدة في لمشروع أو غيرها من المؤلفات الأخرى بحسب المذاهب الفقهية.

٤- عند ذكر الخلاف في المسألة فإنني أذكر الأدلة التي استدلت بها المحالف من غير مناقشة وترجيح. وذلك حسب ما يقتضيه بحث المسألة، ثم بعد ذلك أثير ما يترجح لي في المسألة التي حرق فيها الإجماع، وأذكر النتيجة مع بيان الأسباب التي جعلتني أعتمدها.

٥- يوحد تبين بين المسائل، سواء في كثرة أو قلة الإجماعات في المسألة، أو مستند الإجماع، أو في المراجع، وذلك على حسب ما أجده أثناء بحثي، ولعدم تكرار عبارة: (هذا ما وجدته، ونحوه) فإنني بيته هنا.

١- التصور المدني لأبواب البحث وفصوله:

تتكون خطة البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة.

المقدمة: وتشمل على بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءات البحث.

التمهيد: ويتضمن عرضاً مختصراً عن الإجماع وحجبه ومكانته في التشريع.

الباب الأول: مسائل الإجماع في باب صلاة أهل الأعذار: وفيه تمهيد وأربعة فصول:

تمهيد.

الفصل الأول: مسائل الإجماع في قصر الصلاة لأهل الأعذار.

الفصل الثاني: مسائل الإجماع في قصر المسافر للصلاة.

الفصل الثالث: مسائل الإجماع في الجمع بين الصلاتين.

الفصل الرابع مسائل الإجماع في صلاة الخوف.

الباب الثاني: مسائل الإجماع في صلاة الجمعة:

وفيه تمهيد وأربعة فصول: تمهيد.

الفصل الأول مسائل الإجماع في أحكام إقامة الجمعة.

الفصل الثاني: مسائل الإجماع في أحكام صلاة الجمعة.

الفصل الثالث: مسائل الإجماع في أحكام الخطبة.

الفصل الرابع: مسائل الإجماع في آداب الجمعة.

الباب الثالث: مسائل الإجماع في الصلوات ذوات الأسباب.

وفيه تمهيد وثلاثة فصول: تمهيد.

الفصل الأول: مسائل الإجماع في صلاة العيدين.

الفصل الثاني: مسائل الإجماع في صلاة الكسوف.

الفصل الثالث: مسائل الإجماع في صلاة الاستسقاء.

الباب الرابع: مسائل الإجماع في كتاب الجنائز:

وفيه تمهيد وخمسة فصول: تمهيد.

الفصل الأول: مسائل الإجماع في تغسيل الميت.

الفصل الثاني: مسائل الإجماع في تكفين الميت.

الفصل الثالث: مسائل الإجماع في أحكام صلاة الجنازة.

الفصل الرابع: مسائل الإجماع في حمل الجنازة ودفنها.

الفصل الخامس: مسائل الإجماع في أحكام تابعة للجنائز.

الخاتمة: وتشمل على أهم نتائج التي توصلت إليها في البحث، والتوصيات

التي أرى أهميتها

الملاحق، وتشمل: الملحق الأول: الكتب المعتمدة في الجمع.

الملحق الثاني: مسائل التي تحقق فيها الإجماع والتي لم يتحقق فيها الإجماع.

الفهارس: وتشمل:

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام المترحم لهم.

فهرس المصادر و لمراجع.

فهرس الموضوعات.

وفي نهاية هذه المقدمة، فإنني أحمد الله سبحانه على جميع نعمه الظاهرة والباطنة، فهو صاحب الفضل والمنة، ومنه التيسير والتسهيل سبحانه.

ثم أشكر والذي ﷻ والدتي حفظها الله تعالى، وأعترف لهما في هذا المقام بالفصل والامتنان، فقد رباني صغيرة، وشجعتني على طلب العلم واستمر في توجيهي والدعاء بي، فأسأله تعالى أن يوفقني لهما والإحسان إليهما، وأن ييؤهما مارل الصديقين والشهداء والصالحين.

وأتضرع إلى الله العلي القدير أن يجزي المشرف على رسالتي د. محمد بن عبد الله الشمراني خير الجزاء، والشكر موصول لأصحاب الفضيلة وفقههم الله وأسعدهم في الدارين على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وهم فضيلة الأستاذ الدكتور: محمد بن سعد المقرن، وفضيلة الأستاذ الدكتور: عمر بن فيحان المروقي، وفضيلة الدكتور: عمر بن شريف السلمي، وفضيلة الدكتور: محمد ابن عبد اللطيف البناء، كما أتوجه بالشكر الجزيل، والدعاء الصادق لكل من أسدى إلي نصيحة، أو دلتني على فائدة، أو قدم لي تسهلاً في جميع مراحل دراستي، وأخص بذلك قسم الثقافة الإسلامية في جامعة اسلك سعود ورئيس القسم الأستاذ الدكتور عبد العزيز الصويحي، كما أشكر جامعة المجمعة على

قول ابتعائي الداحلي لمدة ثلاث سنوات وعلى رأسهم معالي مدير لجامعة
د. خالد سعد المقرن، وعميد كلية العلوم والدراسات الإنسانية في ربح، فلهم
مي بالذكر وعظيم الامتنان.

وقبل لختام التمس العذر عن كل خطأ أو رلل في حثي هذا، فما كان من
صواب فمن الله سبحانه، وله الحمد والمنة، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن
الشیطن، وأستغفر الله وأتوب إليه، وحسبي أني بذلت وسعی وطاقتي، وما
توفیقی إلا بالله عليه توكلت وإليه أنیب.

وختاماً. سأله تعالى أن يوفقني لحسن القصد، وأن يجعل هذه الرسالة وسائر
أعمالي خالصة لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده
ورسوله محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِيتَ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [آية ٨٦]



التمهيد

التعريف بالإجماع ومكانته في التشريع الإسلامي

المبحث الأول: تعريف الإجماع في اللغة والاصطلاح

أولاً: تعريف الإجماع في اللغة: الإجماع مصدر من الفعل أجمع، يقال: جمعت الشيء جمعاً، فهو يدل على تضام الشيء^(١).

وجمع أمره، وأجمعه، وأجمع عليه: عزم عليه، كأه جمع نفسه به^(٢).

وأجمع لأمر إذا عزم عليه، والأمر مُجمع^(٣).

والإجماع: الاتفاق^(٤)، يقال: أجمعوا على الأمر: اتفقوا عليه^(٥).

وقد حصر لأصوليون دلالة مادة الإجماع في أمرين هما: الاتفاق، والعزم والتصميم^(٦).

ورجحوا جابب الاتفاق في تعريفاتهم الاصطلاحية، لأن الاتفاق لا يكون من واحد، بل لا بد فيه من وجود أكثر من واحد ليتحقق الاتفاق، وهو القريب من معنى الإجماع، أما العزم والتصميم فلا يلزم منه وجود أكثر من واحد^(٧).

وقد يقال: إن العزم والتصميم هو من لورم الإجماع والاتفاق، نظير إطلاقهم القياس على المساواة، مع أن معناه اللغوي التقدير، والمساواة من لوازم معنى

(١) مقييس اللغة (١/٤٧٩).

(٢) لسان العرب (٨/٥٧).

(٣) مختار الصحاح (١/٤٦).

(٤) القاموس المحيط (٣/١٩).

(٥) المصباح المنير للفيومي (ص ٤٢)، لسان العرب (٨/٥٧).

(٦) الإجماع ليعقوب الباحسين (ص ١٨)، أصول الفقه الإسلامي للدكتور زكي الدين شعبان (ص ٧٨).

(٧) المرجع السابق (ص ١٩)، أصول الفقه الإسلامي د/ ركي الدين (ص ٧٨).

التعدير^(١).

ثانياً: تعريف الإجماع في الاصطلاح: للإجماع عدّة تعاريف مختلفة^(٢)، ويكتفى هنا بالتعريف المختار وهو: «اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ لعدول^(٣)، في عصرٍ على حكم شرعي»^(٤).

شرح التعريف وذكر محترزاته: (اتفاق): حُسْر التعريف^(٥)، ومعناه: أن يكون رأي كل واحد على وفق رأي الآخر^(٦).

والمقصود منه هنا: الاشتراك إما في الاعتقاد، أو في القول، أو في الفعل، ويحصل الاشتراك إما بالأقوال أو الأفعال أو السكوت أو التقرير بالنسبة للأمر المتنازع فيه^(٧).

(١) الإجماع (ص ٢٠).

(٢) منها على المذاهب الأربعة كشف الأسرار (٤٢٣/٣)، فوائح لرحموت (٢/٢١١)، المسماح في ترتيب الحجاج (ص ١٣)، تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن حري (ص ٣٢٧)، المستصفى (١/١١٠)، الأحكام للامدي (٢/٢٨٠)، رسالة في أصول الفقه للعسكري (ص ٦٢)، روضة البطر (١/٣٣١)، شرح الكوكب المسر (٢/٢١١)، إرشاد الصحول (ص ٧١).

(٣) قيد العدول وجدته في كتاب قو دح الاستدلال بالإجماع، للدكتور سعد الشثري (ص ٤١)، ولأهميته رأيت كتابته في تعريف المختار، ويضر الغيبة في الأصول للسجستاني (ص ٣٣). (٤) ينظر لإجماع ليعقوب البا حسين (ص ٣٢)، أصول الفقه للرحبي (١/٤٩٠)، أصول الفقه للحصري (ص ٢٧١)، علم أصول الفقه، عبد لوهاب حلاب (ص ٣٤)، أصول الفقه الإسلامي ركي الدين (ص ٧٩)، الأصول من علم الأصول للشبح محمد العثيمين (ص ٦٤).

(٥) أصول الفقه محمد الحصري (ص ٢٧١)، الموجز في أصول الفقه بقلم أسانده الأرهري وبحث الإجماع كان للدكتور فرج السيد فرح (ص ١٨٦).

(٦) أصول الفقه للرحيلي (١/٤٩١)، دراسات حول لإجماع والقياس د/ شعان إسماعيل (ص ٢٨).

(٧) أصول الفقه للرحبي (١/٤٩١)، دراسات حول لإجماع والقياس (ص ٢٨)، الإجماع =

ويخرج بقول: (الاتفاق) وجود خلاف ولو من واحد، فلا ينعقد معه الإجماع^(١).
(المجتهدين): كل من بلغ رتبة الاجتهاد، وهي الملكة التي يستطيع بها على استنباط الأحكام من مآخذها^(٢).

ويخرج به: العوام والمقلدون، فلا يعتبر وفقهم ولا خلافهم^(٣).
ومن العوام بالنسبة للأحكام الشرعية، العلماء الدين علمهم في غير استنباط الأحكام من أدلها، كالحسابيين والمهندسين والمكلمين والنحويين، إلا إن كانت المسألة الموضوعية على بساط البحث مما لهذه العلوم مدخل فيها^(٤).
كما يخرج به اتفاق بعض المجتهدين، قَلُوا أو كَثُرُوا^(٥)، كإجماع أهل المدينة، أو أهل البيت، أو الخلفاء الأربعة، أو ما شابه ذلك؛ لأنها ليست إجماعاً من الكل^(٦). وذلك لأن لفظ كلمة (المجتهدين) للعموم، لأنه جمع محلى بآل، والجمع المعروف بآل الجنسية يفيد العموم، وعليه يجب اتفاق جميع المجتهدين^(٧).
(من أمة محمد ﷺ)، فلا بد أن يكون مسلماً.

- ليعقوب الداحسين (ص ٣٢).

(١) الأصول للشيخ ابن عثيمين (ص ٦٤).

(٢) أصول الفقه للرحيلي (١/ ٤٩٥)، دراسات حول الإجماع والقياس (ص ٢٩)، أصول الفقه د/ زكي الدين (ص ٧٩).

(٣) الأصول لابن عثيمين (ص ٦٤)، أصول الفقه الإسلامي د/ زكي الدين (ص ٧٩)، دراسات حول الإجماع والقياس د/ شعبان (ص ٢٩)، أصول الفقه للشيخ محمد الحصري (ص ٢٧٦).
(٤) أصول الفقه للشيخ محمد الحصري (ص ٢٧٦).

(٥) الإجماع يعقوب لباحسين (ص ٣٢)، أصول لفقه د/ زكي الدين (ص ٧٩)، دراسات حول الإجماع وقياس (ص ٢٩)، الموجز في أصول الفقه بحث الإجماع د/ روح السبد فرج (ص ١٨٧).

(٦) الإجماع د/ الداحسين (ص ٣٢)، أصول الفقه للرحيلي (١/ ٥٠٥).

(٧) أصول الفقه د/ الرحيلي (١/ ٥٠٥)، لإجماع د/ الباحسين (ص ٣٢).

ويخرج بقول: (من أمة محمد ﷺ) إجماع واتفاق الأمم السابقة^(١)، فيخرج اتفاق اليهود والنصارى وغيرهم، كما يخرج بهذا القيد المستشرقون فلا يرجع إليهم، ولو كانت لهم دراية في علوم الشريعة؛ إذ إن من شرط الاجتهاد عند الأصوليين من المسلمين أن يكون المحقق مسلماً^(٢).

(العدل): لإخراج الفسقة، والمبتدعة لا قول لهم في الإجماع، ولا اعتبار^(٣).

(في عصر): المراد منه زمان ما، سواء كان قديماً أو كثيراً^(٤). وهو قيد لدفع توهم أن الإجماع لا يتحقق إلا باتفاق جميع المجتهدين في جميع العصور، فإن ذلك يؤدي إلى عدم تحقق الإجماع حتى تقوم الساعة^(٥).

(على حكم شرعي): أي أن يكون الحكم الذي اتفقوا عليه حكماً شرعياً، كواجب، أو حرمة، أو الصحة، أو الفساد وبحو ذلك.

ويخرج بقول: (على حكم شرعي): الاتفاق على الأحكام لعقلية، مثل: الواحد نصف الاثنين، والحسية مثل: الدار محترقة، واللغوية مثل: الفاء للتعقيب، والتجريبية: مثل الهواء الفاسد خانق. إلى غير ذلك مما اتفق عليه أهل العلم، وليس حكماً شرعياً^(٦).

(١) أصول الفقه الإسلامي د/ زكي الدين (ص ١٨٠)، دراسات حول الإجماع والقياس د/ شعاع (ص ٢٩)، الموجر في أصول الفقه وبحث لإجماع د/ فرج (ص ١٨٧)، الأصول لآل عثيمين (ص ٦٤)، الإجماع للباحسين (ص ٣٢).

(٢) الإجماع للباحسين (ص ٣٢، ٣٣).

(٣) قواعد الاستدلال بالإجماع د/ الشري (ص ٤١).

(٤) الموجر في أصول الفقه بحث الإجماع د/ فرج السيد (ص ١٨٧).

(٥) دراسات حول الإجماع والقياس (ص ٣٠)، الإجماع د/ الباحسين (ص ٣٣).

(٦) ينظر أصول الفقه للشيخ محمد الخصري (ص ٢٨١)، أصول الفقه الإسلامي د/ زكي الدين (ص ٨٠)، الأصول للشيخ ابن عثيمين (ص ٦٤)، الإجماع للباحسين (ص ٣٣)، والأمثلة تنظر في: أصول الفقه لإسلامي د/ زكي الدين (ص ٨٠)، والموحر في أصول الفقه =

المبحث الثاني

مكانة الإجماع وحجته

الإجماع هو الدليل الثالث من الأدلة الشرعية، ويذكره علماء الأصول بعد الحديث عن الكتاب والسنة.
والإجماع مستند في الحقيقة على الكتب والسنة، سواء علما تلك الأداة أم لا.

وبين العلماء أهمية ومكانة الإجماع وحجته في كتبهم من ذلك قول ابن حزم^(١)، رَحِمَهُ اللهُ «اتفقنا نحن وأكثر المحالفين لنا على أن لإجماع من علماء أهل الإسلام حجة، وحق مقطوع به في دين الله ﷻ»^(٢).

ويقول ابن تيمية^(٣) رَحِمَهُ اللهُ: «أما إجماع الأمة فهو حق، لا تجتمع الأمة على صلالة»^(٤).

ويقول الجويني^(٥) رَحِمَهُ اللهُ: «مذهب إليه الفرق المعترفون من أهل المذاهب أن

= وبُحث الإجماع د/ فرح السيد فرح (ص ١٨٧).

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حرم الطاهري، برز في علم الحديث والفقه، من مصنفاته: المحلي، توفي سنة ٤٥٦ هـ. سير أعلام النبلاء (١/١٨)، شذرات الذهب (٣/٢٩٩)، هدية العارفين (١/٦٩٠).

(٢) الإحكام لأب حرم (١/٤٩٤).

(٣) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّاني، برز في شتى العلوم، وملاّت شهرته الأفاق، وباطر المبتدعة، وأحى مذهب السلف، توفي سنة ٧٢٨ هـ. ذيل طبقات الحنبلة (٢/٣٨٧) شذرات الذهب (٦/٨٠)، الدرر الطالع (١/٦٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/١٧٦).

(٥) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف إمام الحرمين أبو المعالي، تفقه على والده، وتوفي أبوه وله عشرون سنة، فأقعد مكانه للتدريس، من مصنفاته: الغيثي، لرهان، توفي -

لإجماع في السمعية حجة^(١)، وقال أيضاً: «على الإجماع مدار معظم الأحكام في الفرق والجمع، وإليه استناداً المميس والعبر، وه اعتضاد الاستنباط في طرق الفكر»^(٢).

وذكر أهل العلم أدلة لحجية الإجماع منها^(٣):

١- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُسَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَوْنَا مَا قَوَّيْنَا جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سجدة، ١١٥].

وجه الدلالة: أن الآية دلت مشاققة الرسول ﷺ مع اتباع غير سبيل المؤمنين؛ لأنهما متلازمان، وذلك لأن كل ما أجمع عليه المسلمون فإنه يكون منصوباً عن الرسول ﷺ، فالمخالف لهم مخالف للرسول ﷺ، وهذا يقتضي أن كل ما أجمع عليه فقد بيّنه الرسول ﷺ^(٤) مما يدل على حجية الإجماع.

٢- قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [سفر، ١٤٣].

وجه الدلالة في الآية من وجهين^(٥):

١- أن الله تعالى عدل أمه محمد ﷺ بقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، والوسط هو العدل، وهذا يقتضي قبول قولهم وصحة مذهبهم.

٢- أن الله تعالى جعلهم شهداء على الناس، أي على من بعدهم، وجعل

١- سنة ٤٧٨ هـ صفات الشافعية للشيرازي (ص ٢٣٨)، طبقات الشافعية لابن اسكي (١٦٥/٥).

(١) ابن هان (١/٦٧٥). (٢) عيانت الأمم (ص ٤٥).

(٣) ذكر د/ الناحسين مقدمة قبل ذكره حجية الإجماع وهي عن 'إمكان انعقاد الإجماع، وإمكان العلم به، وإمكان نقله، بعدها تنضح لنظرة لحجية الإجماع، لكن لم أكتبها خشية الإطالة. وينظر الإجماع (ص ٢٠١-٢١٢).

(٤) نظرة في الإجماع الأصولي د/ عمر الأشقر (ص ٦٠).

(٥) الإجماع الناحسين (ص ٢٢٨).

الرسول ﷺ شهيداً عليهم، ولا يستحقون هذا النعت إلا إذا كان قولهم وشهادتهم حجة مقبولة.

٣- قوله تعالى: ﴿وَأَقِصُّوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [زمر ١٠٣].

وجه الدلالة: أن الله تعالى نهى عن التفرق، ومحالفة الإجماع تفرق فكان منهياً عنه، وهذا هو معنى أن الإجماع حجة أي أنه لا تجوز مخالفته^(١).

٤- قوله ﷺ: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة»^(٢).

وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ بين أن أمة ﷺ لا تحتج على ضلالة، مما يعني عدم اجتماعها على الخطأ، وهذا يجعل إجماعها حجة.

٥- قوله ﷺ: «ليس أحد يفارق الجماعة شبرًا فيموت إلا مات ميتة جاهلية»^(٣).

وجه الدلالة: أنه ﷺ حذر من مفارقة الجماعة ولو شبرًا، وحزاء من يفعل ذلك كأنه مات ميتة جاهلية؛ مما يدل على أهمية حجة الإجماع.

٦- فعل السلف: حيث كانوا رحمهم الله تعالى ينكرون على من خالف الإجماع، بل ويعذون ذلك من الزيغ والصلال^(٤)، وهذا يدل على حجية الإجماع، لأن العقول المتباينة لا تتفق على القطع بشيء من غير تواطؤ إلا لما يوجب القطع^(٥)، ويكون حجة.

(١) الإجماع للباحسين (ص ٢٣٦)

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠٠/٤٥) رقم (٢٧٢٢٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/٢٧١) رقم (٢١٧١)، وصححه لحاكم في المستدرک (٣٩٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتب لفتن، باب قول النبي ﷺ: «ستكون عدي أثره وأمرؤا نكرونها» (٧٩/٩) برقم (٧٠٥٢)، ومسلم، كتاب الإمامة، باب الأمر ملازمة الجماعة (٣/١٤٧٦) برقم (١٨٤٨).

(٤) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/٤١)، المسودة لابن تيمية (ص ٣٤٤)، البحر المحيط (٤/٥٢٤)، التقرير واستحير (٣/٨٣)، فوائح الرحموت (٢/١٢٣).

(٥) مباه السة (٨/٣٥٥).

المبحث الثالث

أنواع الإجماع

ينقسم الإجماع باعتبارات متعددة، وسأذكرها بدون تفصيل^(١).

أولاً: أقسامه من جهة تصريح المجتهدين.

وله من هذه الجهة ثلاثة أقسام:

١- الإجماع الصريح: وهو أن تتفق آراء المجتهدين بأقوالهم أو أفعالهم على حكم في مسألة معينة، كأن يجتمع العلماء في مجلس، ويبدى كل منهم رأيه صراحة في المسألة، وتتفق الآراء على حكم واحد، أو أن يقني كل عالم في المسألة برأى، وتتحد الفتاوى على شيء واحد.

٢- الإجماع السكوتي: وهو أن يقول بعض المجتهدين في العصر الواحد قولاً في مسألة، ويسكت الباقيون بعد اطلاعهم على هذا القول من غير إنكار.

٣- الإجماع الصمني: وهو المستتج من اختلاف أهل العصر على قولين أو أكثر، فيدل ذلك على اتفاقهم على أن ما خرج عن تلك الأقوال باطل.

ثانياً: تقسيمه من حيث قوة دلالة.

وله بهذا الاعتبار قسمان:

١- قطعي: وهو ما تحقق فيه شرطان وهما: التصريح بالحكم من أهل لإجماع، ونقله إلينا بطريق قطعي

٢ ظني: وهو ما اختل فيه أحد هذين الشرطين.

(١) أصول لفقه الدي لا يسع الفقيه جهله د/ السلمي (ص ١٢٦)، وينظر أصول الفقه الإسلامي د/ زكي الدين (ص ٨٠-٨٧)، أصول الفقه الإسلامي د/ الزحيلي (١/ ٥٥٢)، حجة الإجماع د/ عدنان (ص ٢٢٢-٢٥٩)، دراسات حول الإجماع وقياس د/ شعان ١٠٥ ١١٨، الإجماع للباحسين (ص ١٢٦-١٣٤)

الباب الأول

مسائل الإجماع في باب صلاة أهل الأعذار

تمهيد: المراد بصلاة أهل الأعذار:

الأعذار: جمع عُذْر كَقُفْلٍ، وأَقْفَالٍ، والعُذْرُ: ما يرفع اللّوم عما حَقَّه أن يُلام عليه، ويقال أيضاً: عُذْرٌ (بضم العين والدال)^(١).

والعُذْرُ: ما يتعذر على العبد المضي فيه على موجب الشرع إلا بتحمّل ضرر زائد^(٢).

وأهل الأعذار هم: المريض والمسافر والخائف ونحوهم^(٣)، وسُمُّوا بذلك لما قام بهم من لأعذار^(٤).

واختلاف الصلاة هيئة أو عدداً بهذه الأعذار مأخوذ من قاعدة في الشريعة الإسلامية، وهي قاعدة: «المشقة تحلب التيسير» التي اتفق عليها الفقهاء^(٥).

(١) المطلع على ألفاظ المستقنع للعلوي، (ص ١٢٩-١٣٠).

(٢) الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، (ص ٨٥)، وينظر: قواعد الفقه لمحمد عليم بركتي، (ص ٣٤٥).

(٣) كشاف القناع (١/ ٦٠٧)، زاد المستقنع (٢/ ٣٦٦).

(٤) حاشية ابن قاسم (٢/ ٣٦٦).

(٥) انظر: غمر عيون الصائر (١/ ٢٤٥)، درر الحكام (١/ ٣٥)، الفروق للقرامي (١/ ١١٨)، انظر: الرابع عشر، الموافقات (٢/ ١٢٢)، المنثور للزركشي (٣/ ١٦٩)، الأشياء والنضائر للسيوطي (ص ٧٦)، إعانة اللهدد من مصايد الشيطان (١/ ١٥٠)، بهجة قلوب الأبرار في شرح جوامع الأخبار، للسعدي (ص ٦٤)، قاعدة المشقة تحلب التيسير دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية، د. يعقوب اباحسين (ص ٢٠٥)، رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، د. يعقوب الباحسين (ص ٥٩) وما بعدها، المشقة تحلب التيسير، د. صالح اليوسف (ص ٦٢) وما بعدها.

واستدلوا لها بقوله تعالى . ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [سورة
١٨٥] وقوله تعالى . ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي آيَاتِهِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة ٧٨] وقوله تعالى .
﴿لَا يُكْفِئُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة ٢٨٦] وغير ذلك من الأدلة .
فكلما وُجِدَتِ المشقة وُجِدَ التيسير .



الفصل الأول

مسائل الإجماع في قصر الصلاة لأهل الأعدار

◆ ﴿١/١﴾ القيام في الفريضة فرض على كل قادر:

• من نقل الإجماع الطبري^(١) (٣١٠هـ) يقول: «إجماع الجمع على أن الحوف ممي رال فواجب على المصلي المكونة وإن كان في سفر أداؤها بركوعها وسجودها وحدودها، وقائماً بالأرض غير ماش، ولا راكب»^(٢).

الطحاوي^(٣) (٣٢١هـ) يقول: «قد رأينا الأصل المجتمع عليه أن الصلاة المفروضة ليس للرجل أن يصيها قاعداً وهو يطبق القيام»^(٤).

ابن حرم (٤٥٦هـ) يقول: «اتفقوا على أن القيام فيها فرض لمن لا علة به ولا خوف»^(٥).

ابن عبد البر^(٦) (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن القيام في الصلاة

(١) محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، من كبار أئمة الاجتهاد، من مصنفاته جامع البيان في تأويل القرآن، تهذيب الآثار توفي سنة ٣١٠هـ سيرة أعلام النبلاء (١٤/٢٦٧)، وفيات الأعيان (٤/١٩١).

(٢) جامع البيان (٥/٢٤٩).

(٣) أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، من فقهاء الحنفية، برز في علم الحديث، والفقه، من مصنفاته شرح الآثار توفي سنة ٣٢١هـ. الحواهر المصنفة (١/٢٧١)، شذرات الذهب (٢/٢٨٨).

(٤) شرح معاني الآثار (١/٤٣٠) وأيضاً (١/٣١٨).

(٥) مراتب الإجماع، (ص ٢٦).

(٦) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر المرعي القرطبي، من أئمة المالكية في الفقه، ومن كبار محدثيها، من مصنفاته الاستيعاب، التمهيد، توفي سنة ٤٦٣هـ. الديح المذهب (٣٥٧)، شجرة المور اركية (١١٩).

المكتوبة فرض واجب^(١).

اباجي^(٢) (٤٧٤هـ) يقول «لا خلاف في ذلك، فثبت بذلك وحبوب القيام»^(٣).

ابن لقطان^(٤) (٦٢٨هـ) يقول: «ولم يختلفوا في أن المصلي فاعداً لغير عذر لا أجر له، ولا نصيب من صلاته»^(٥).

القرطبي^(٦) (٦٧١هـ) يقول: «أجمعت الأمة على أن القيام في صلاة الفرض واجب على كل صحيح قدر عليه منفرداً كان أو إماماً»^(٧).

النووي^(٨) (٦٧٦هـ) يقول: «القيام في الفرائض فرض بالإجماع، لا تصح الصلاة من القادر عليه إلا به»^(٩).

(١) الاسذكار (٣٩٠/٥)، (٤٠٨/٥)

(٢) سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب أبو الوليد الباجي، من فقهاء المالكية، صاحب المتنقى شرح الموطأ، توفي سنة ٤٧٤هـ. الذبيح المذهب، (ص ١٢٢)، شجرة النور الزكية، (ص ١٢٠).

(٣) المتنقى شرح الموطأ (٢/٢١٣)

(٤) علي بن محمد بن عبد الملك القاسي، حافظ مآخذ بارز في الحديث والعمل من مصنفاته، الإقناع في مسائل الإجماع، توفي سنة ٦٢٨هـ. لإعلام بمن حلّ مراكز من الأعلام (٩/٧٥)، نفع الطيب (٣/١٨٠).

(٥) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٧٠).

(٦) محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله القرطبي، من علماء المالكية من مصنفاته: لجامع لأحكام القرآن، توفي سنة ٦٧١هـ. الذبيح المذهب (٣١٧)، شجرة النور الزكية (١٩٧)

(٧) الجامع لأحكام القرآن (٤/١٩٠).

(٨) يحيى بن شرف أبو زكريا النووي من كبار فقهاء الشافعية، من مصنفاته، المجموع، الروضة، توفي سنة ٦٧٦هـ. ضيقات الشافعية لكبرى (٨/٣٩٥)، شذرات الذهب (٥/٣٥٤)

(٩) المجموع (٣/٢٣٦)

ابن لملقن^(١) (٨٠٤هـ) يقول: «القيام في فرض اقدار بإجماع»^(٢).
 الحجاوي^(٣) (٩٦٠هـ) يقول: «يجب أن يصلي مريض قائماً إجماعاً، ولو لم
 يقدر إلا كصفة ركوع، كصحيح»^(٤).
 الشريبي^(٥) (٩٧٧هـ) يقول: «لثالث من أركان الصلاة لقيام في فرض القادر
 عليه... وأجمع الأمة على ذلك، وهو معلوم من الدين بالضرورة»^(٦).
 ابن قاسم^(٧) (١٣٩٢هـ) يقول: «إجماعاً في فرض مع القدرة»^(٨).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾

(١) عمر بن علي بن أحمد الأندلسي الشافعي، يعرف بان الحوي، ويلقب بان املقن، من
 علماء الشافعية من مصنفاته تحفة لمحتاج، طبعات الأولياء، توفي سنة ٨٠٤هـ الدر
 مطالع لشوكاني (٥١٠/١)، الصوة اللامع للسحاوي (١٠/٦).

(٢) عُدالة المحتاج (١٩٢/١).

(٣) موسى بن أحمد بن موسى أبو الهج الحجاوي المقدسي، معني احتبلة في دمشق، من
 مصنفاته الإقناع لطالب الانتفاع، زاد المستفيع في اختصار المقنع، توفي سنة ٩٦٠هـ.
 شذرات الذهب (٣٢٧/٨)، الأعلام (٢٦٧/٨).

(٤) الإقناع لطالب الانتفاع (٦٠٧/١).

(٥) محمد بن أحمد بن شمس لدين لشريبي المعروف بان الحطيب، من علماء الشافعية من
 مصنفاته: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، توفي سنة ٩٧٧هـ. شذرات الذهب (٣٨٤/٨)،
 الأعلام (٦/٦).

(٦) معني المحتاج (٢٣٦/١).

(٧) عبد الرحمن بن محمد بن قاسم القحطاني الحسي، له علم بالفقه والحديث والعقيدة
 والتاريخ والأنساب من مصنفاته: حاشية الروض المربع، إحكام الأحكام، توفي سنة
 ١٣٩٢هـ. علماء نجد خلال ثمانية قرون (٢٠٢/٣).

(٨) حاشية الروض المربع لابن قاسم (٣٦٦/٢، ٣٧١/٢).

فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ زُكْبَانًا ﴿٢٣٨﴾ [نمرة ٢٣٨ ٢٣٩].

وجه الدلالة: كما قال الطبري رحمه الله: «المراد منه القيام في الصلاة»^(١)، لإجماع الجميع على أن الحوف متى زال فوجب على المصلي المكتوبة وإن كان في سفر إذ هو ركوعها وسجودها وحدودها وقائماً بالأرض غير ماشي ولا راكب^(٢).

٢- قوله ﷺ: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(٣).

وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ أمر بالصلاة قائماً إلا من عذر.

قال الباجي رحمه الله: «فُحِصَ بهذا الخبر من الآية مَنْ لم يستطع القيام، وبقيت الآية (فوموا لله فانتين) على عمومها في المستطيعين»^(٤).

٣- أن القيام ركز قدير عليه فلم يمه الإتيان به^(٥) كالقراءة، والعجز عن غيره لا يقتضي سقوطه كما لو عجز عن القراءة^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع في المسألة، وذلك لعدم وجود المخالف فيها

﴿٢/٢﴾ سقوط فرض القيام في صلاة الفريضة على المصلي الذي لا يطيقه:

من نقل (الإجماع) ابن المنذر^(٧) (٣١٧هـ) يقول: «أجمع أهل العلم على أن

(١) بدائع الصنائع (١/٢٨٢). ونقل ابن نعيم إجماع المصنفين بأن المراد القيام في الصلاة، البحر الرائق (١/٥٠٩).

(٢) جامع لبيان (٥/٢٤٩).

(٣) أخرجه الحارثي، كتاب تقصير الصلاة، ص ١٨١ لم يعلق قاعداً صلى على حسب (٢/٤٨) رقم (١١١٧).

(٤) المنتقى شرح الموطأ (٢/٢١٣).

(٥) المغني (٢/٥٧٢)، بدائع الصنائع (١/٢٨٦). (٦) المغني (٢/٥٧٢).

(٧) محمد بن إبراهيم بن المُنْذِر السَّامُرِيُّ، نزيل مكة وصاحب التصانيف، منها الإشراف على مذاهب العلماء، والإجماع، توفي سنة ٣١٧هـ وقيل غير ذلك. تهذيب الأسماء واللغات (٢/١٩٦)، سير أعلام النبلاء (١٤/٤٩٠)، طقات الشافعية الكبرى (٣/١٠٢).

فرض من لا يطيق القيام أن يصلي جالساً^(١).

ابن بطال^(٢) (٤٤٩هـ) يقول: «والعلماء مجمعون أن فرض من لا يطيق القيام أن يصلي الفريضة جالساً»^(٣).

ابن حرم (٤٥٦هـ): «وأوجب لله تعالى القيام إلا عمن أسقطه عنه، وهذا في الحائض والمريض إجماع»^(٤).

السمرقندي^(٥) (٥٣٩هـ) يقول: «أما إذا صلى قاعداً بركوع، فإن كان عاجزاً عن القيام يجوز بالاتفاق»^(٦).

ابن رشد الحفيد^(٧) (٥٩٥هـ): يقول: «أجمع العلماء على أن المريض مخاطب بأداء الصلاة، وأنه يسقط عنه فرض القيام إذا لم يستطعه، ويصلي جالساً»^(٨).

ابن قدامة^(٩) (٦٢٠هـ) يقول: «أجمع أهل العلم على أن من لا يطيق القيام له

(١) الإشراف (٢/٢١٢).

(٢) علي بن خلف بن عبد الملك أبو الحسن بن بطال، من علماء المالكية، له عناية بالحديث، وألف شرحاً على البحري، توفي سنة ٤٤٩هـ. الديباج المذهب، (ص ٢٠٣)، شجرة النور الزكية (ص ١١٥).

(٣) شرح ابن بطال على البحري (٣/١٠٢). (٤) المحلى (٣/٥٩).

(٥) محمد بن أحمد علاء الدين السمرقندي من فقهاء الحنفية، من مصنفاته: تحفة الفقهاء، توفي سنة ٥٣٩هـ. الجواهر المضيئة (٣/١٨)، الأعلام للزركلي (٥/٣١٨).

(٦) تحفة الفقهاء (٢/١٥٦).

(٧) محمد بن أحمد بن أبي الويد ابن رشد الحفيد، من تأليفه. نهاية المجتهد ونهاية المقتصد، والكتابات في الطب توفي سنة ٥٩٥هـ. الديباج المذهب، (ص ٢٨٤)، شجرة النور الزكية، (ص ١٤٦).

(٨) بدية المجتهد (١/٤٠٩).

(٩) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة موفق الدين المقدسي ثم الدمشقي، من علماء الحنابلة، من مصنفاته. المعني، والكافي، توفي سنة ٦٢٠هـ. سير أعلام النبلاء (٢٢/١٦٥)، -

أن يصلي حائضاً^(١).

ودكره شمس لدين ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله^(٢).

ابن لقطان (٦٢٨هـ) يقول: «أجمع أهل العلم على أن فرض من لا يطيق القيام أن يصلي جالساً»^(٣).

اننوي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعت الأمة على أن من عجز عن القيام في الفريضة صلاها قاعداً، ولا إعادة عليه»^(٤).

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «قد اتفق لمسلمون على أن المصلي إذا عجز عن بعض واجباتها - كالقيام أو القراءة أو الركوع أو السجود أو ستر العورة أو استقبال القبلة أو غير ذلك - سقط عنه ما عجز عنه، وإنما يحب عليه ما إذا أراد فعله إرادة جازمة أمكنه فعله»^(٥).

ابن المنقّر (٨٠٤هـ) يقول: «ولو عجز عن القيام قعد بالإجماع»^(٦).

المرداوي^(٧) (٨٠٤هـ) يقول: «ويصلي المريض قائماً . وهذا بلا نزاع مع القدرة عليه . . . فإن لم يستطع فقاعداً بلا نزاع»^(٨).

= ذيل طبقات الحنبلة (١٣٣/٢) شذرات الذهب (٨٨/٥).

(١) المغني (٥٧٠/٢).

(٢) اشترح الكبير (٥/٥)، وشمس الدين هو: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة شمس الدين المقدسي، من علماء الحنابلة، من مصنفاته لشرح الكبير، توفي سنة ٦٨٢هـ. انديل على طبقات الحنبلة (٣٠٤/٢)، المحرم الزاهرة (٣٥٨/٧).

(٣) الإقناع في مسائل الإجماع (١٦٩/١). (٤) المجموع (٢٠١/٤).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٦٣/١٨). (٦) عمالة المحتاج (١٩٣/١).

(٧) علي بن سليمان المرادوي، محرر لمنهـب الحبلي ومفتحه، من مصنفاته: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، توفي سنة ٨٨٥هـ. الضوء اللامع (٢٢٥/٥)، شذرات الذهب (٣٤٠/٧)، لبدر الطالع (٤٤٦/١).

(٨) الإنصاف (٥/٥).

الشَّريني (٩٧٧هـ) يقول «من عجز عن القيام في الفريضة صلى جالسًا للحديث السابق، ولالإجماع»^(١).

ونقله الرَّملي^(٢) (١٠٠٤هـ)، والبُخَيْرمي^(٣) (١٢٢١هـ).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أي فإن لم يستطع قائمًا، فتلزمه لمكتوبة قاعدًا بلا نزاع»^(٤).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عموم أدلة رفع الحرج والتكليف بما لا يطاق، منها: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سج: ٢٨]، وتكليف القيام في هذه الحال حرج^(٥). وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة: ٢٨٦]، فالتكليف يكون بقدر الوسع^(٦).

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة: ١٦] فالعاجز عن الفعل لا يُكَلِّف به؛ لأنه يتضرر به، وفيه أيضًا حرج^(٧).

٢- قوله ﷺ: «صَلُّ قائمًا، فإن لم تستطع فصلًا جالسًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(٨).

(١) مغني المحتاج (١/٦٤١)

(٢) نهاية المحتاج (١/٤٦٨). والرامي هو محمد بن أحمد بن حمزة شمس الدين الرملي، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته: نهاية المحتاج شرح المنهاج توفي سنة ١٠٠٤هـ. الأعلام لنزركي (٦/٧)، معجم المؤلفين (٨/٢٥٥)

(٣) حاشية البُخَيْرمي على الخطيب (٤/٤٨٥). والبُخَيْرمي هو: سليمان بن محمد بن عمر المعروف بالبُخَيْرمي من علماء الشافعية من مصنفاته، الحريرد لنفع العيد، نحفة الحبيب على شرح الخطيب، توفي سنة ١٢٢١هـ. معجم المؤلفين (٤/٢٧٥) هدية العارفين (١/٤٠٦).

(٤) حاشية ابن قاسم (٢/٣٦٨) (٥) المغني (٣/٥٧١)

(٦) الاختيار لتعليل المحتار (١/٧٥). (٧) دائع الصنائع (١/٢٨٤)

(٨) سبق تخريجه (ص ٢٧).

قال الشوكاني^(١) : «يدل على أنه يجوز لمن حصل له عذر لا يستطيع معه القيام أن يصلي قاعداً ، ولمن حصل له عذر لا يستطيع معه القعود أن يصلي على جنبه»^(٢)

٣ أَر السبي عليه السلام «صلى جالساً لما حُجِّش^(٣) شِقُّهُ الأيمن»^(٤) .

قال ابن قدامة «الظاهر أنه لم يكن يعجز عن القيام بالكيفية ؛ لكن لما شقَّ عليه القيام سقط عنه ، وكذلك تسقط عن غيره»^(٥) .

● النتيجة : صحة لإجماع في المسألة ، وذلك لعدم المخالف فيها .

◆ ٣/٣ سقوط فرض الركوع والسجود على من لم يستطعهما في صلاة الفرض :

● من نقل (الإجماع ابن المنير (٣١٧هـ) يقول : «أجمع أهل العلم على أن القادر على الركوع والسجود لا تجزئه صلاة إلا أن يركع ويسجد»^(٦) .

ابن رشد لجد^(٧) (٥٢٠هـ) يقول : «أن القاعد لا يؤمى بالسجود إلا من علة ، يريد : في الفريضة ، صحيح لا خلاف فيه»^(٨) .

(١) محمد بن علي بن محمد نُوَّعِدَ الله الشوكاني ، من مشاهير علماء اليمن ، له مؤلفات كثيرة منها : نيل الأوطار ، توفي سنة ١٢٥٠هـ . البدر الطالع (٢/٢١٤) ، هدية العارفين (٢/٣٦٥) .
(٢) نيل الأوطار (٣/٢٤٣) .

(٣) حُجِّش : أي انخدش جلده وانسحق عريب الحديث لأبي عبيد (٣/١٦٧) ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١/٢٤١) .

(٤) أحرجه الحارثي ، كتاب الصلاة ، باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة ، (١/١٤٧) رقم (٧٣٢) ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب اتمام الأمام بالإمام (١/٣٠٨) رقم (٤١١) .

(٥) المعني (٢/٥٧١) . (٦) الإشراف (٢/٢١٤)

(٧) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد أبو الوليد القاضي القرطبي المالكي ، زعيم فقهاء الأندلس والمعرب في وقته ، صاحب كتاب المقدمات ، والبيان والتحصيل ، توفي سنة ٥٢٠هـ . الذبيح لمُنْهَب (ص ٢٧٨) ، شجرة اسور الركبة (ص ١٢٩) .

(٨) البيان والتحصيل (١/٥١٥)

ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن المريض مخاطب بأداء الصلاة، وأنه يسقط عنه فرض القيام إذا لم يستطع، ويصلي جالساً، وكذلك يسقط عنه فرض الركوع ولسجود إذا لم يستطعهما أو أحدهما، ويومئ مكانهما»^(١).

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «قد اتفق المسلمون على أن المصلي إذا عجز عن بعض واجباتها - كالقيام أو القراءة أو الركوع أو السجود أو ستر العورة أو استقبال القبلة أو غير ذلك - سقط عنه ما عجز عنه، وإنما يجب عليه ما إذا أراد فعله إرادة جازمة أمكه عنه»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، وابن حزم^(٥) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أن السجود فرض كالقيام فلا يسقط عنه إلا بعدم القدرة عليه^(٦).
- ٢- ويمكن أن يُستدل بعموم أدلة رفع الحرج والتكليف بما لا يطاق، وسقوط الركوع ولسجود عمّن لم يستطعهما من التكليف بما لا يطاق، والمراد منه رفع الحرج عنه.
- ٣- قول النبي ﷺ: «صَلِّ قائماً، فإن لم تستطع فَصَلِّ جالساً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(٧).
- وجه الدلالة: في قول النبي ﷺ: «فَصَلِّ جالساً، فإن لم تستطع فعلى جنب»، فإنّ هاتين الهيئتين لا تتأنيان إلا بإيمائه في الركوع والسجود.

(١) بدية المجتهد (٤٠٩/١). (٢) مجموع الفتاوى (٢٦٣/١٨).

(٣) بدائع لصائع (٢٨٤/١)، الهدية مع نصب لراية (٢٠٧/٢)، اللباب (١٠/١).

(٤) الأم (١٧٧/٢)، مني المحتاج (٢٣٨/١) (٥) المحلى (٢٦٧/٣).

(٦) البياد والتحصيل (٥١٥/١). (٧) سبق تخريجه (ص ٢٧).

● النسيئة: صحة الإجماع في المسألة، وذلك لعدم المخالف فيها.

❖ [٤/٤] من افتتح الصلاة في الفريضة قائماً ثم عجز قعد وبني على صلاته:

✳ من نقل الإجماع. العمراني^(١) (٥٥٨هـ) يقول «إد افتتح الصلاة قائماً ثم عجز عن القيام فله أن يجلس ويبني على صلاته، قال أصحابنا: وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم»^(٢).

التروى (٦٧٦هـ) يقول: «إذا افتتح الصلاة قائماً ثم عجز قعد وبني عليها بالإجماع»^(٣).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول. «بلا نزاع لتعنيته عليه»^(٤).

الرافقون على الإجماع: وافق عليه الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، وابن حزم^(٧) رحمهم الله.

❖ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

١ عموم أدلة رفع الحرج والتكليف بما لا يُطاق^(٨) كما مر سابقاً، وهذا ما في وسعه وطاقته، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

(١) يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، من فقهاء الشافعية من مصنفاته. البيان، وعرائن اوسيط، توفي سنة ٥٥٨هـ. طبقات الشافعية لاس السبكي (٣٣٦/٧)، شذرات الذهب (٣٠٩/٦)

(٢) البيان في مذهب الشافعي (٤٤٧/٢). (٣) المجموع (٢٠٨/٤).

(٤) حاشية ابن قاسم (٣٧٢/٢).

(٥) الكتاب للقدوري (١٠١/١)، الباب للميداني (١٠١/١)، سائع الصنائع (٢٨٨/١)، الهداية مع نصب الراية (٢٠٨/٢).

(٦) المدونة (٧٧/١)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢٩٤/١)، لمتقى شرح الموطأ (٢١٨/٢)، حاشية الدسوقي (٤١١/١).

(٧) المحلى (١٧٧/٤).

(٨) المحلى (١٧٧/٤).

- ٢- أنه لو افتتحها جالساً لعجزه كان له إتمامها وهو حالس، فكان ما افتتحه قارئاً ثم طرأ العجز في بعضه أولى بإتمامه^(١).
- ٣- أن في ذلك بناء لأدون على الأعلى، وبناء الضعيف على القوي أولى من الإتيان بالكل ضعيفاً^(٢)، فصار كما لاقتداء^(٣).
- ٤- أن ما مضى من الصلاة كان صحيحاً فينبى عليه كما لو لم يتغير حاله^(٤).
- ٥- أنه يجوز أن يؤدى جميعها قائماً حال القدرة وقاعداً حال العجز، وحاز أن يفعل بعضها قائماً مع القدرة وبعضها قاعداً مع العجز^(٥).
- المخالفة للجمهور: خالف في هذه المسألة الإمام أبو حنيفة في روية ذكرها الكاساني^(٦)، رحمهما الله تعالى، ورجح خلافها مع الرد على الدليل، فقال: «روي عن أبي حنيفة أنه إذا صار إلى الإيماء يستقبل، لأبهما فرضان مختلفان فعلاً، فلا يحوز أدؤهما بتحريم واحدة كالظهر والعصر، والصحيح ظاهر الرواية، لأن بناء آخر الصلاة على أول الصلاة بمنزلة بناء صلاة المقتندي على صلاة لإمام، وثمة يجوز اقتداء المومئ بالصحيح، فيجوز البناء ههنا؛ ولأنه لو بنى لصار مؤدياً بعض الصلاة كاملاً وبعضها نقصاً، ولو استقبل لأدى الكل نقصاً، ولا شك أن الأول أولى^(٧)».

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

(١) الحوي الكبير (٢/٣١٠).

(٢) اللب للميداني (١/١٠١)، الاحتيار لتعديل المختار (١/٧٦).

(٣) الهداية مع نصب الراية (٢/٢٠٨).

(٤) المعني (٢/٥٧٧)، لشرح الكبير (٥/١٦)، (٥) الكافي لابن قدامة (١/٤٦٥).

(٦) أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، من فقهاء لحفوية، صاحب كتب. بدع الصنائع، توفي سنة ٥٨٧هـ. الحواهر المصيبة (٢/٢٤٤)، الفوائد الهية (ص ٥٣).

(٧) بدائع الصنائع (١/٢٨٩).

♦ د، د، من لم يقدر على القيام في الفريضة يصلّيها كما يقدر حتى ينتهي إلى الإيماء على ظهره أو جنبه:

؛ من نقل الإجماع: ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «العلماء مجمعون أنه يصلّيها كما يقدر حتى ينتهي به الأمر إلى الإيماء على ظهره أو على جنبه، كيفما تسر عليه»^(١).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول «اتفقوا على أن الصلاة لا تسقط، ولا يحل تأخيرها عمدًا عن وقتها من البالغ العاقل بعذر أصلاً، وأنها تؤدّى على حسب طاقة المرم من جلوس أو اضطجاع بإيماء كيفما أمكه»^(٢).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمعوا أنه من لم يقدر على هيئة الجلوس في الصلاة صلى على حسب ما يقدر، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها»^(٣).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وإن لم يقدر المريض على أن يصلّيها على جنبه تعيّن أن يصنّي على ظهره ورجلاه إلى لقبة، بلا كراهة، نصرّ عليه، وصلاته صحيحة بلا نزاع»^(٤).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع: الحنفية^(٥)، والشافعية^(٦).

♦ مستند الإجماع: سند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

١- قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُوْدًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٣].

وجه الدلالة: كما يقول الكاساني رحمه الله. أن المراد من الذكر المأمور به في الآية هو الصلاة، أي: صلوّوا، ونزلت الآية في رخصة المريض، أي: يصلي

(١) شرح ابن ططال على البحاري (١٠٤/٣). (٢) مرتب الإجماع (ص ٢٥).

(٣) التمهيد (٢٤٧/١٩). (٤) حاشية ابن قاسم (٣٦٩/٢).

(٥) الكتاب (١٠٠/١)، اساب (١٠٠/١)، بدائع الصنائع (٢٨٤/١)، فتح القدير (٤٥٨/١)، الكنية (٤٥٨/١).

(٦) الأم (١٧٧/٢)، مغنى المحتاج (٢٣٨/١)، حاشية اليهودي (٢٨٣/١).

قائماً إن استطاع، وإلا فقاعداً، وإلا مضطجاً^(١).

٢- قوله ﷺ: «صَلُّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَصَلِّ جَالِئاً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(٢).

وجه الدلالة: في ترتيب صلاة المريض حتى يصلي على جنبه إذا وجد العذر امانع من القيام والجلوس.

٣- عموم أدلة رفع الحرج والتكليف بما لا يطاق^(٣)، فمن لم يقدر على فعل فرص من فرائض الصلاة يصليها على حسب قدرته وطاقته، فالشريعة رفعت الحرج عن المسلم.

● النتيجة: صحة الإجماع في المسألة، لعدم وجود المحالف.

❖ ٦٦/٦ لا تصح صلاة الفريضة على الراحلة إلا بعذر.

ث: من نقل للإجماع: الطحاوي (٣٢١هـ) يقول: «وقد رأينا الأصل المجمع عليه أن الصلاة المفروضة ليس للرجل أن يصليها قاعداً وهو يطبق القيام، وليس له أن يصليها في سمر على راحلته وهو يطبق القيام والنزول»^(٤).

ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع العلماء أنه لا يجوز أن يصلي أحد الفريضة على اندابة من غير عذر»^(٥).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وقد اتفق الإجماع على أنه لا يجوز أن يصلي أحد الفريضة على الدابة من غير شدة الخوف»^(٦).

عياض^(٧) (٥٤٤هـ) يقول: «إجماع من أهل العلم أنه لا يصلي على الدابة

(١) بدائع لصائع (١/٢٨٤).

(٢) سبق تحرجه (ص ٢٧).

(٣) الإقناع للحجاوي (١/٦٠٩)، المحلى (٣/٢٦٧).

(٤) شرح معاني الآثار (١/٤٣٠).

(٥) شرح ابن بطال على لبحري (٣/٩٠).

(٦) الاستدكر (٦/١٢٤).

(٧) عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن الفصيص البجلي السبي القاسمي، من فقهاء =

فريضة لغير عذر من خوف أو مرض^(١).

القرطبي (٦٧١هـ) يقول: «وأجمعوا على أنه لا يجوز لأحد صحيح أن يصلي فريضة إلا بالأرض إلا في الخوف الشديد خاصة»^(٢).

النووي (٦٧٦) يقول: «وفيه دليل على أن لمكتوبة لا تجوز إلى غير القبلة ولا على الدانة، وهذا مجمع عليه إلا في شدة الخوف»^(٣).

الرافقون على الإجماع: وافق على الإجماع الحنابلة^(٤)، وابن حزم^(٥).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

١ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُمُ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُرُوبِكُمْ فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْثُوتًا﴾ [سراء ١٠٣].
وحه الدلالة كما يقول ابن حزم رحمه الله: «فلن يفسح تعالى في الصلاة راكناً أو راجلاً أو ماشياً إلا لمن خاف، ولم يحصَّ خوفه من خوف، فلا يجوز تخصيصه أصلاً»^(٦).

٢- أنه عند اعتراض هذه الأعذار عجز عن تحصيل هذه الأركان من القيام والركوع ولسجود، فصار كما لو عجز بسبب المرض^(٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

- المالكية، من مصنفاته: إكمال المعلم، والشفاء، وغيرها، توفي سنة ٥٤٤هـ. الدبّاح المُنْقَب (ص ١٦٨)، شجرة النور الزكية (ص ١٤٠).

(١) إكمال المعلم (٣/ ٢٧٧). (٢) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٣٦٢).

(٣) شرح النووي على مسلم (٥/ ٢١١).

(٤) المغني (٢/ ٣٢٥)، الشرح الكبير (٥/ ٢٢)، كشف القناع (١/ ٦١٣)، حاشية من قاسم (٢/ ٣٧٥).

(٥) المحلي (٣/ ٧٢). (٦) المحلي (٣/ ٧٢).

(٧) دائع لصائع (١/ ٢٨٩).

◆ ٧/٧ إسقاط فرض الصلاة على الحائض:

• من نقل الإجماع بن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «أجمعوا على إسقاط فرض الصلاة عن الحائض، وأجمعوا على أن قضاء ما تركت من الصلاة أيام حيضها غير واجب عليها»^(١).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «أما الحائض والنفساء وإسقاط القضاء عنهن فإجماع متيقن»^(٢).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «فإن بذلك أن الحائض لا تصي وهذا إجماع»^(٣).
النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أما الحائض والنفساء فلا صلاة عليها ولا قضاء بالإجماع»^(٤).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «ويمنع عشرة أشياء، فعل الصلاة ووجوبها، وهذا بلا نزاع، ولا تقصيده إجماعاً»^(٥).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «وعليه انعقد الإجماع»^(٦).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع على عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة»^(٧).

وجه الدلالة: أنه ﷺ أمر المرأة المسلمة إذا حاضت أن تترك الصلاة.

٢- ما روي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كما نحيض على عهد

(١) الإجماع لابن المنذر (ص ٣٩).

(٢) المحلى (٢٣٣/٣) وأيضاً مراتب الإجماع (ص ٢٢).

(٣) التمهيد (١٦/١٧). وأيضاً (١٠٧/٢٢). (٤) المجموع (١٠/٣).

(٥) الإنصاف (٢/٣٦٥). (٦) البحر الرائق (١/٣٣٨).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الدم (١/٥٥) رقم (٢٢٨)، ومسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة وعسلها وصلاتها (١/٢٦٢) رقم (٣٣٣).

لرسول ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم، ولا يؤمر بقضاء الصلاة^(١).

وجه الدلالة: أن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَيَّتَ أن المرأة المسلمة ليس عليها قضاء صلاتها التي تركتها أثناء حيضتها، بعكس قضاء الصيام.

٣- أن في قضاء الصلاة حرجاً على المرأة، وذلك لنضاعفها^(٢)، وتكرارها^(٣)، وخاصة فيمن كانت حيضتها أكثر، فاتفى الوحوب لانتفاء فائدته^(٤).

● النتيجة: صحة لإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٨/٨ إسقاط فرض الصلاة على النفساء:

❦ من نقل (الإجماع) ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «أما الحائض والنفساء وسقط القضاء عنهن وإجماع متيقن»^(٥).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أما الحائض والنفساء فلا صلاة عليهما ولا قضاء بالإجماع»^(٦).

شمس الدين بن قدامة (٦٨٢هـ): يقول: «حكم النفاس حكم الحيض فيما يحب به ويحرم وما يسقط عنها، لا يعلم في هذا خلافاً»^(٧).

ابن جزى^(٨) (٧٤١هـ) يقول: «يمنع الحيض والنفاس اثني عشر شيئاً... ولا

(١) أخرجه البخاري، كتب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة (٧١/١) رقم (٣٢١)، ومسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة وعسلها وصلاتها (٢٦٥/١) رقم (٣٣٥)، واللفظ له.

(٢) الباب شرح الكتاب (٤٣/١). (٣) منح لجليل لاس عيسى (١٠٣/١).

(٤) فتح لفدير (١٤٥/١).

(٥) المحلي (٢٣٣/٣). ويصّر مراتب الإجماع (ص ٢٢).

(٦) المجموع (١٠/٣). (٧) الشرح الكبير (٣٧١/٢).

(٨) محمد بن أحمد بن حُزَيّ الكلبي، من علماء المالكية، من مصنفاته: القوايس الفقهية، توفي سنة ٧٤١هـ. الديباح المذهب (٣٢٠)، شجرة الور لزكية (٢١٣).

تفضي الصلاة إجماعاً»^(١).

الرافضون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع لحنفية^(٢). ومستند الإجماع يستند الإجماع على أدلة منها:

١- أن درور الدم يضعفهن مع أنهن خلقن ضعيفات في الجبل^(٣) فلا يلزمهن فعلها ولا قضائها.

٢ أن في قضاء لصلاة حرجاً على المرأة، وذلك لتضاعفها^(٤)، وتكرارها^(٥)، وخاصة فيمن كانت حيضتها أكثر، فانتفى الوجوب لانتفاء فائدته^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٩/٩ جواز التفلّ قاعداً مع القدرة على القيام:

من نقل (الإجماع ابن حرم (٤٥٦هـ) يقول: «لا خلاف في أن لتطوع يصليه امرء جالساً إن شاء»^(٧).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وردت الشريعة بإباحة الجلوس في صلاة النافلة، وذلك لإجماع تنقله الخاصة والعامة من العلماء»^(٨).

ابن العربي^(٩) (٥٤٣هـ) يقول: «لا خلاف أعلمه في أن لتطوع يجوز جالساً

(١) القوائيم الفقهية (ص ٣٧).

(٢) بدائع الصنائع (١٦٣/١) العاية (١٤٥/١) الكفاية (١٤٥/١) البناية (٦٣٤/١) اللباب (٤٣/١).

(٣) بدائع لصائع (١٦٣/١) (٤) اللباب شرح الكتاب (٤٣/١).

(٥) مع الجليل (١٠٣/١). (٦) فتح القدير (١٤٥/١).

(٧) المحلى (٥٢/٣).

(٨) التمهيد (١٦٩/١٩)، وأيضاً: الاستدكار (٤٠٩/٥).

(٩) محمد بن عبدالله أبو بكر بن العربي الأندلسي، من فقهاء المالكية، من مصنفاته: عرصة الأحوذى، وأحكام القرآن، والعواصم من القواصم، توفي سنة ٥٤٣هـ. إندياج المُدَّف =

مختاراً^(١).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول «لا نعلم خلافاً في إباحة التطوع جالساً»^(٢).
 النووي (٦٧٦هـ) يقول: «يحوز فعل النافلة قاعدًا مع القدرة على القيام بالإجماع»^(٣).
 ابن نجيم^(٤) (٩٧٠هـ) يقول: «حكى فيه الإجماع»^(٥). ونقل الإجماع الميّداني^(٦).
 الشّرّيني (٩٧٧هـ) يقول: «للقادر على القيام التعلّ قاعدًا بالإجماع، سواء الرواتب وغيرها»^(٧).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قول النبي ﷺ: «من صلى قائمًا فهو أفضل، ومن صلى قاعدًا فله نصف أجر القائم»^(٨).

= (ص ٢٨١)، شجرة النور الزكية (ص ١٣٦)

(١) عارضة الأحردى (١٤٢/٢). (٢) المعنى (٥٦٧/٢).

(٣) المحمّوع (٢٣٩/٣) ومثله في: شرح النووي على مسلم (١٠/٦)

(٤) زين الدين، وقيل: زين العابدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بـ «نجم»، من أئمة الحنمية، من مصنفاته: الأشباه والنظائر، توفي سنة ٩٧٠هـ. شذرات الذهب (٨/٢٥٨)، الفوائد الهية (ص ١٣٤)

(٥) السحر الرايق (١١٠/٢).

(٦) ملباب شرح الكتب (٩٣/١) والميّداني هو عبد العنى بن طالب بن حمادة بن إبراهيم العنبي المدني الحنفي، شرح كتاب القدوري، توفي سنة ١٢٩٨هـ. حية البشر للبطار (٢/٨٦٧)، أعيان دمشق للشطّي (ص ١٧٥).

(٧) معني المحتاج (٢٣٩/١)

(٨) أخرجه البحاري، كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد (٢، ٥٩) رقم (١١١٦).

وفي رواية: «صلاة الرجل قاعدًا نصف الصلاة»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ ذكر الأفضلية وتاين الأجر والمثوبة، مما يدل على جواز صلاة القادر جالسًا في المألة، وأن الأجر الأكثر هو عندما يصلي قائمًا، وإن كان جالسًا فله نصف الأجر.

٢- فعل النبي ﷺ فقد جاء أنه ﷺ لم يمت حتى كان كثير من صلاته وهو حالس^(٢).

٣- أن النفل يكثر، فاشتراط القيام فيه يؤدي إلى الحرج أو الترك^(٣).

المخالفون للإجماع: حالف في هذه المسألة بعض الحنفية، فقد استثنوا من ذلك سنة صلاة الفجر^(٤)، فأطبوا صلاة من صلاها بعير قيام، بل نُقل لإجماع على ذلك.

قال الطحاوي^(٥) رحمه الله: «أجمعوا على أنها لا تصح قاعدًا من غير عذر كما في إحلاصة، ويخشى على جاحدها الكفر كما في المضممرات»^(٦).

دليلهم: استدلوا على ذلك بقولهم: لاختصاص هذه السنة بزيادة توكيد وترغيب

(١) أخرجه مسلم، كتب صلاة المسافرين، باب جواز النافلة قائمًا وقاعدًا (٥٠٧/١) رقم (٧٣٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين باب جواز النافلة قائمًا وقاعدًا (٥٠٦/١) رقم (٧٣٤).

(٣) معني المحتاج (٢٣٩/١)، المعني (٥٦٧/٢).

(٤) بدائع الصنائع (٦٤٨/١)، فتح القدير (٣٨٣/١)، مراقي الفلاح (٤٠٣)، حاشية الطحطاوي (٣٨٨)، اللباب شرح الكتب (٩٣/١).

(٥) أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي، من علمه الحنفية، اشتهر بحاشيته على الدر المختار، وحاشية على مراقي لفلاح، توفي سنة ١٢٣١ هـ الأعلام للزركلي (٢٤٥/١)، فهرس الفهارس (٤٧٦/١).

(٦) حاشية الطحطاوي (ص ٣٨٨).

بتحصيلها، وترهيب وتحذير على تركها، فالتحفت بالواجبات كما الوتر^(١).

وقد علق الطحطاوي على الإجماع السابق بقوله: «وفي حكاية الإجماع على أنها لا تصلي من قعود نظر، بل المجمع عليه إنما هو تأكدها، والمعتمد جوازها من قعود»^(٢).

● التنبية: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ﴿١٠/١٠﴾ صلاة الوتر على الأرض قاعداً غير مشروعة للقادر على القيام:

المراد من المسألة: هذه لمسألة تابعة لمسألة مشروعية التنفل قاعداً مع القدرة على القيام، باعتبار أن صلاة الوتر نافلة إلا أني أفردتها هنا لوجود إجماع عند بعض الحنفية على أن صلاة الوتر على الأرض قاعداً غير مشروعة للقادر على القيام.

وسبب الخلاف هنا مني على حكم صلاة الوتر، فبعض الحنفية يرون أنها واجبة، وفي رواية عن أبي حنيفة أنها فرض^(٣)، والجمهور يرون أنها سنة مؤكدة^(٤).

● (من نقل الإجماع) الطحاوي (٣٢١هـ) يقول: ثم كان الوتر اتفاقهم لا يصليه الرجل على الأرض قاعداً وهو يطبق القيام^(٥).

الطحطاوي (١٢٣١هـ) يقول: وأجمعوا على أنه لا يصلي بدونية الوتر، وأنه لا يصح من قعود، ولا على الدانة إلا من عذر^(٦).

الموافقون على الإجماع وافق على الإجماع بعض المالكية أخذاً بالأحوط^(٧).

(١) بدائع الصنائع (١/٦٤٨) (٢) حاشية الطحطاوي (ص ٣٨٨).

(٣) بدائع الصنائع (١/٦٠٥)، بحر الرائق (٢/٦٦).

(٤) الأم (١/١٤٢)، الأوسط لاس الثنبر (٥/٢٤٧)، بدائع الصنائع (١/٦٠٥)، بدية

المجتهد (٤/١٨٥)، لمغي (٢/٥٩٣)، المجموع (٣/٥١٦)، الذخيرة (٢/٣٩٦)،

المواكه البدوي (١/٣٧٩)، حاشية العدوي (٢/١٠٦)، حواهر الإكليل (٢/٢٦٧)

(٥) شرح معاني الآثار (١/٤٣٠). (٦) حاشية الطحطاوي (ص ٣٧٥).

(٧) كفاية الطالب الرباني (٢/١٠٦).

♦ مستند الإجماع: قوله ﷺ: «إن الله زادكم صلاة، وهي الوتر، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر»^(١).

وجه الدلالة: أن الريادة تكون من جسس المريد عليه، وقضيته الفرضية إلا أنه ليس مقطوعاً به فكن واجباً لا فرضاً^(٢)، وإيجابات لا تصح على الراحلة بلا عذر^(٣).

المعارضون للإجماع: خالف هذا الإجماع أبو يوسف^(٤)، ومحمد^(٥) من لحقية^(٦)، وبعض المالكية^(٧).

قال العدوي^(٨) عن اختيار الحنفية: وهو بعيد، ولظاهر الأول وهو يحوز له أن يصلي الوتر جالساً، ولا يحرم عليه^(٩).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٧١/٣٩) رقم (٢٣٨٥١)، والصحاح في شرح مشكل الآثار (٤٤٩٢)، وقال ابن رجب في فتح الباري (١٤٦/٩). إسناده حيد، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٠٨).

(٢) الاختيار لتعليل المحتار (٥٣/١). حاشية ابن عابدين (٤٤١/٢).

(٤) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف الأنصاري، من أئمة الحنفية، وهو صاحب الإمام أبو حنيفة، من مصنفاته: إخراج، توفي سنة ١٨٢ هـ. الجواهر المصنفة (٦١١/٣)، إعرائد البهية (ص ٢٢٥).

(٥) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، فقيه العراق، وصاحب الإمام أبي حنيفة، أخذ بعض إفقه على أبي حنيفة، ومعه على أبي يوسف، توفي سنة ١٨٩ هـ. الجواهر المصنفة (١٢٢/٣)، الفوائد البهية (ص ١٦٣).

(٦) الاختيار لتعليل المحتار (٥٣/١)، فتح القدير (٣٧٠/١)، حاشية ابن عابدين (٤٤١/٢).

(٧) بداية المصنف (١٥٨/٤)، الدحيرة (٣٩٦/٢)، حاشية العدوي (١٠٦/٢)، الفواكه النوانية (٣٧٩/١)، جواهر الإكليل (٢٦٧/٢).

(٨) عبي بن أحمد أبو لحسن الصعدي العدوي المالكي، ألف عدة حواشي منها: حاشيته على شرح أبي الحسن، توفي سنة ١١٨٩ هـ. شجرة النور الزكية (ص ٣٤١)، هدية العارفين (٧٦٩/٥).

(٩) حاشية العدوي (١٠٦/٢).

كما حالف هذا الإجماع أيضاً لشافعية^(١)، والحنابلة^(٢)، وابن حزم^(٣).

ودليلهم: ما روى ابن عمر^(٤) رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ كان يوتر على بعيره»^(٥).
وأجابوا عن أدلة من وافق الإجماع بما يلي:

١- قال ابن قدامة^(٦): «وأحاديثهم قد نُكِّمَ فيها، ثم إن المراد بها تأكيده وفضيلته، وأنه سنة مؤكدة، وذلك حق، وزيادة الصلاة يحور أن تكون سنة، والتروعد على تركه للمالغة في تأكيده، كقوله ﷺ: «من أكل من هاتين الشجرتين فلا يقربن مسجداً»^(٧).

٢- وقال الذهبي^(٨) رحمته: «لا يرم أن يكون المراد من جس المراد فيه، يدل عليه ما رواه البيهقي^(٩) بسند صحيح.....»

(١٢) لمعني (٥٩٣/٢).

(١) المجموع (٥١٧/٣).

(٣) المحلي (٥١/٣).

(٤) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي، أسلم مع أبيه وهجر، وكانت أولى مشاهدته الحدوق، توفي رضي الله عنه ٨٤هـ. الامتيعاب (٩٥٠/٣)، أسد الغابة (٣٤٠/٣)، الإصابة (١٥٥/٤).
(٥) له ألفاظ عدة في الصحيحين أخرجه البخاري، كتاب الوتر، باب الوتر على الدابة (٢٥/٢) برقم (٩٩٩)، ومسلم، كتاب المسافرين، باب الصلاة على الدابة، (٤٨٧/١) برقم (٧٠٠).

(٦) المغني (٥٩٤/٢).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم (١٧٠/١) برقم (٨٥٣)، ومسلم، كتاب المساجد، باب يهي من أكل ثوماً أو صلاً وبحوهما عن حضور المسجد (٣٩٤/١) برقم (٥٦١).

(٨) محمد بن أحمد بن عثمان بن فایمار الذهبي، كان عالماً في علم الحديث والتاريخ والميرة، له مصنفات كثيرة من أعظمها سير أعلام أسلاء، توفي سنة ٧٤٨هـ. طمقات الشافعية الكبرى (١٠٠/٩)، شدرات الذهب (١٥٣/٦)، معجم المؤلفين (٢٨٩/٨).

(٩) أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي الخُزُرْجَردي، محدث ومصف كبير، -

عن أبي سعيد الخدري^(١) مرفوعاً: «إن الله تعالى زادكم صلاة إلى صلاتكم هي خير لكم من حمر التَّعَم، ألا وهي الركعتان قبل صلاة الفجر»^(٢).

٣- قال ابن العربي: «بل الزيادة تكون من غير جنس المزيد، كما لو ابتاع بدرهم فلما قضه زاده ثمناً أو ربخاً إحساناً، كزيادة النبي ﷺ لجابر في ثمن الجملة، فإنها زيادة، وليست واحدة، وليس في هذا الباب حديث صحيح»^(٣).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١١/١١: صحة صلاة الفريضة على الراحلة خشية التأذي:

❦ من نقل الإجماع: ابن الهمام^(٤) (٨٦١هـ) يقول: «والاتفاق على أن الفرض يُصلّى على الدابة لعذر الطين والمطر ونحوه»^(٥).

= نصر مذهب الشافعي، من آثاره: السنن الكبرى والصغرى، توفي سنة ٤٥٨هـ. طبقات الشافعية لابن إصلاح (٣٣٢/١)، طبقات اشاعية الكبرى (٨/٤).

(١) سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الخدري، الأنصاري، شهد ما بعد أحد من العروات، روى كثيراً من الأحاديث، توفي سنة ٧٤هـ وقبل عمر ذلك. الاستيعاب (٦٠٢/٢)، أسد الغابة (٣٦٤/٢)، الإصانة (٦٥/٣).

(٢) تنقيح التحقيق (١٥٩/٣)، والحديث أخرجه البيهقي في السنن (٤٦٩/٢)، ونقل عن ابن حزم أنه قال: لو أمكنني أن أرحل في هذا الحديث لرحلت، أخرجه الحاكم بسنده وقال: حديث صحيح، وقال يحيى بن معين: هذا حديث عريب من حديث معوية بن سلام، محدث أهل الشام وهو صدوق الحديث. ينظر: نصب الراية لزيلعي (١٢٦/٢)، الهداية للعماري (١٥٦/٤).

(٣) عارضة الأحودي (٢٠٦/٢)

(٤) محمد بن عبد الواحد اسيسواسي كمال لدين ابن الهمام، من فقهاء الحنفية، من مصنفاته: فتح القدير، تحرير، توفي سنة ٨٦١هـ. شذرات لذهب (٢٩٨/٧)، الفوائد لبيهية (ص ١٨٠)، الأعلام (٢٥٥/٦).

(٥) فتح القدير (٣٧١/١)

الرافقون على الاجتماع: وافق على هذا الإجماع المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، وابن حزم^(٤) رحمهم الله أجمعين.

♦ مستند الإجماع: يستند لإجماع إلى عدة أدلة منها

١- أن النبي ﷺ انتهى إلى مصيق، ومعه أصحابه، والسماء من فوقهم، والبلية من أسفل منهم فصلى رسول الله ﷺ على راحلته وأصحابه على ظهور دوابهم، يومئذ يؤمناء، يجعلون السجود أخفض من الركوع^(٥).
وجه الدلالة: أن الحديث نصّ على فعله.

٢- أنه -عند اعتراض هذه الأعداد- عجز عن تحصيل هذه الأركان من القيام والركوع والسجود، فصار كما لو عجز بسبب المرض^(٦)، وتسقط كحالة الخوف^(٧)

٣- أن المطر عذر يبيح الجمع، فأثر في أفعال لصلاة كالسفر^(٨).

الخالضون للمجماع: خالف هذا الإجماع بعض الشافعية^(٩)، والإمام أحمد رحمه الله

(١) لبيان والتحصيل (١/٤٢٨)، عارضة الأحودي (٢/١٧١)، مختصر خليل (٢/٢٠٥).

حواهر الإكليل (٢/٢٠٥)، منح الجليل (١/١٤٥).

(٢) المجموع (٣/٢٢١)، شرح صحيح مسلم للنووي (٥/٣٢٩).

(٣) الشرح الكبير (٥/٢٢)، كشاف القناع (١/٦١٣)، حاشية ابن قاسم (٢/٣٧٤).

(٤) المحلى (٣/٧٢).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢٩/١١٢) رقم (١٧٥٧٣)، والترمذي في جامعه، كتاب

الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطير والمطر (٢/٢٦٦) رقم (٤١١)،

والدارقطني في سننه (٢/٢١٩) رقم (١٤٢٩). قال الترمذي: حديث غريب تفرد به عمر بن

الرماح النحوي لا يعرف إلا من حديثه وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم وضعفه

الألباني في إرواء الغليل (٢/٣٤٧) رقم (٥٦١).

(٦) بدائع الصنائع (١/٢٨٩). (٧) الاحتيار لتعجيل المختار (١/٧٦).

(٨) المغني (٢/٣٢٥).

(٩) نهاية المطلب للجويني (٢/٧٤).

في رواية^(١).

دليلهم: استدلل المخالفون بما رواه أبو سعيد الحدرى رحمته الله أنه قال: فأبصرت عساي رسول الله ﷺ انصرف وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين^(٢).

وأجاب عن ذلك ابن قدامة رحمته الله فقال: «حديث أبي سعيد كان بالمدينة والنبي ﷺ بصلي في مسجده، والظاهر أن الطين كان يسيراً لم يؤثر في غير الأنف والجبهة، وإنما أبيض منه ما كان كثيراً يؤثر في تنويع الثياب والبدن، وتلحق المضرة بالسجود فيه^(٣).

● التبيحة: عدم صحة الإجماع؛ لوجود المخالف.

◆ ﴿١٢/١٢﴾ صحة صلاة الفريضة على السفينة:

● من قتل للإجماع. النووي (٦٧٦هـ) يقول: «تصح الفريضة في السفينة الواقعة، والبحارية، ولزورق المشدود بطرف الساحل بلا خلاف إذا استقبل القلعة وأنتم الأركان^(٤).

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)،

(١) المبدع (١١٢/٢)، الإنصاف (٢١/٥).

(٢) أحرجه البحاري، كتاب لأذان، باب اسجود على الأنف واسجود على الطين (١٦٢/١) رقم (٨١٣)، ومسلم، كتب الصيام باب فضل ليلة القدر (٨٢٤/١) رقم (١١٦٧).

(٣) المنهي (٣٢٥/٢).

(٤) المجموع (٢٢٢/٣). ومثله في شرح صحيح مسلم للنووي (٢١١/٥).

(٥) بدائع لصانع (٢٩٢/١)، الهدية مع نصب الراية (٢٠٨/٢)، الاختيار لتعليل لمختار (٢٧٧/١)، العاية (٤٦٢/١)، فتح القدير (٤٦١/١)، الكفاية (٤٦١/١)، حاشية الطحطاوي (ص ٤٠٩).

(٦) المتقى شرح الموطأ (٢١٤/٢)، البيد والتحصيل (٢٤٢/١)، (١٥٩/٢)، منح الحلي (١٤٢/١).

والحابلة^(١).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع لعدة أدلة منها:

١- عن عبد الله بن عتبة^(٢)، قال سافرت مع أبي الدرداء^(٣) وأبي سعيد الخدري، وحابر^(٤) وأبي هريرة^(٥) وناس من أصحاب النبي ﷺ فصلوا في السفينة قياماً، وأمهم بعضهم.

قال: وبو شثنا أن نخرج إلى الحد الآخر حرجاً^(٦).

٢- أنه مكان معتاد للتمكن عليه أنى فيه بجميع الشرائط والأركان فصحت صلاته عليه كالسرير^(٧).

المخالفون للإجماع: حاف هذا الإجماع الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي رواية وقال: لا تصح^(٨)

ودليله: أن مكان السفينة ليس بمستقر؛ لأنها إن كانت سائرة فهو تابع لها في

(١) المعنى (٥٧٢/٢)، كشف القناع (٦١٤/١)، حاشية اس قسم (٣٧٤/٢).

(٢) عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أدراه النبي ﷺ ورآه، كان فقيهاً كثير الحديث والعتب، توفي سنة ٧٤ هـ. الطبقات الكبرى (٥٨/٥)، تهذيب الكمال (٢٦٩/١٥).

(٣) عويمر بن عامر بن قيس الحراري الأنصاري، أسلم يوم بدر وشهد غزوة أحد، توفي سنة ٣٢ هـ، وقيل سنة ٣٣ هـ. الطبقات الكبرى (٣٩١/٧)، الاستيعاب (١٢٢٧/٣)، الإصابة (٧٤٧/٤).

(٤) حابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ من أواخر الصحابة مؤثراً بالمدينة روى عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة لاستيعاب (٢٣٥/١)، أسد الغابة (٣٢٩/١)، الإصابة (٥٧٨/١).

(٥) أبو هريرة الدوسي، اختلف في اسمه واسم أنه اختلافاً كثيراً، فقل: اسمه عبدالرحمن بن صخر، وقيل غير ذلك، روى كثيراً من الأحاديث، توفي سنة ٥٩ هـ، وقيل غير ذلك. أسد الغابة (٣١٨/٦)، الإصابة (٣٤٨/٧).

(٦) شرح العمدة لابن نيمية (ص ٥١٣)، والأثر في معرفة لسن والآثار للسيهقي (٢٨١/٤).

(٧) شرح العمدة لاس نيمية (ص ٥١٣).

(٨) شرح العمدة لاس نيمية (ص ٥١٣)، الإنصاف (٢٠/٥).

الحركة، وإن لم يكن في نفسه متحركاً فهو كالمصلّي في الأرجوحة، وإن كانت واقعة فهي مظنة الحركة^(١).

وأجيب عن هذا الدليل: بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ: أما كون المصلّي متحركاً فليس بصحيح؛ لأنه في نفسه ساكن مستقر، وإنما يوصف بالحركة على سبيل التبعية، لأن مستقره متحرك بكون تلك الحركة لا أثر لها في صلاته، فإنه لا فرق بين الجلوس في السفينة والجلوس على الأرض^(٢).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

❖ ١٣/١٣ لا تصح صلاة القاعد في السفينة وهو قادر على القيام:

● (من نقل الإجماع الكاسبي (٥٨٧هـ) يقول: «وأما إذا صلى فيها قاعداً بركوع وسجود فإن كان عاجزاً عن القيام بأن كان يعلم أنه يدور رأسه لو قام وعجز عن الخروج إلى لسط أيضاً لحزنه بالانفراق»^(٣).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «وفي لخلاصة وأجمعوا أنه لو كان بحالة يدور رأسه لو قام تحوز الصلاة فيها قاعداً»^(٤).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ولا تصح صلاته قاعداً في السفينة وهو قادر على انقيام بلا نزاع»^(٥).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا لإجماع المالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

(١) شرح العمدة لابن تيمية (ص ٥١٢-٥١٣).

(٢) شرح العمدة لابن تيمية (ص ٥١٣). (٣) بدائع الصنائع (١/ ٢٩١).

(٤) البحر الرائق (٢/ ٢٠٧)، ووافق على هذا القول كثير من الحنفية. الاختيار لتعليل المختار

(١/ ٧٧)، العاية (١/ ٤١٦)، فتح القدير (١/ ٤٦١)، الكفاية (١/ ٤١٦)

(٥) حاشية ابن قاسم (٢/ ٣٧٣).

(٦) الإشراف على نكت لخلاف للقصي عبد الوهاب (٥/ ٣١٣)، المتتقى شرح الموطأ

(٢/ ٢١٤)، البيان والتحصيل (١/ ٢٤٢)

(٧) حلية العلماء للشاشي الففال (١/ ٢٦٦)، إبيان في مذهب الشافعي (٢/ ٤٤١)، العريز =

وابن حزم^(١) رحمهم الله

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- لما بعث النبي ﷺ جعفر بن أبي طالب^(٢) إلى الحبشة قال يا رسول الله، كيف أصلي في السفينة، قال: «صَلِّ قائماً إلا أن تخشى الغرق»^(٣).

٢- أن القيام مقدور عليه، والمقدور عليه لا يُترك إلا لمعنة^(٤)، فأركن إذا كان قادراً عليه لم يجز تركه، كما لو لم يكن سفينة^(٥).

الخالفون للمجموع: حالف هذا الإجماع الإمام أبو حنيفة رحمه الله في رواية فقال بصحة صلاة من صلى في السفينة لسدرة قاعداً بركوع وسجود، وإن كان قادراً على القيام أو على الخروج إلى لسط^(٦).

وعلق بعض الحنفية على هذا الكلام بقولهم «جرأه وقد أساء»^(٧). ودليلهم:

= شرح الوحي (٤٨١/١)، المجموع (٢٢٢/٣)، معي المحتاح (٢٣٧/١)، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١٤٢/٢)، حشمة السحوري (٣٥٠/١).
(١) المحمى (٥٩/٣).

(٢) جعفر بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، وهو جعفر الطيار، أسلم بعد إسلام أخيه بعيل، هاجر لهجرين الحبشة، والمدينة، كناه النبي ﷺ أبا المساكين، توفي سنة ٨هـ. الاستيعاب (٢٤٢/١)، أسد الغابة (٥٤١/١)، لأصامة (٥٩٢/١).

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٤٦/٢)، حديث رقم (١٤٧٣)، وصححه، وقال المحدث في المنتقى (ص ٢٨٤): «رواه الدارقطني وأبو عبد الله الحاكم في المستدرک على شرط الشيخين»، وقال محقق متقى الأخبار (ص ٢٨٤): «حديث منكر». وينظر: التحقيق في مسائل الخلاف (٣٢٦/١).

(٤) الهداية مع نصب الراية (٢٠٨/٢)، البحر الرائق (٢٠٦/٢).

(٥) كشف القناع (٦١٤/٤).

(٦) بدائع الصنائع (٢٩١/١)، الهداية مع نصب الراية (٢٠٨/٢)، البحر الرائق (٢٠٦/٢).

(٧) بدائع الصنائع (٢٩١/١)، البحر الرائق (٢٠٦/٢).

- ١- أن ابن سيرين^(١) قال: صلينا مع أنس^(٢) في السفينة قعودًا وبوشت لخرجنا إلى الترم^(٣).
- ٢- عن مجاهد^(٤)، قال: «كنا نغزو مع جنادة بن أبي أمية^(٥) رحمه الله المحر، فكما نصلي في السفينة قعودًا^(٦)».
- ٣- أن الغالب في السفينة دوران الرأس، والغالب كاستحقاق في السفر، لما كان الغلب فيه المشقة كان كالمحقق في حق الرخصة^(٧).

(١) محمد بن سيرين البصري، مولى أنس أس مالك، أدرك ثلاثين صحابيًا، عُرف بتعبير الأحلام، توفي سنة ١١٠ هـ. سير أعلام السلاء (٤/٦٠٦)، تهذيب التهذيب (٩/٢١٤).

(٢) أس بن مالك أبو حمزة لأبصري الحرشي، حاد م رسول الله ﷺ، وأحد المكثرس من الرواية، توفي سنة ٩٠ هـ. الاستيعاب (١/١٠٩)، أسد الغابة (١/١٥١)، الإصابة (١/٢٧٥).

(٣) مراقي لفلأح (١/٤٠٩)، والأثر أأرحه لبيهي في السنن الكرى، رب القيام في امريضة وإن كد في اسفية، رقم (٥٤٩٢)، (٣/٢٢١). واطر. تعليق التعليق على صحيح البخاري (٢/٢١٧).

(٤) مجاهد بن جبر أبو الحأأ المكي، شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس، وأأأ عنه التفسير والفقه، توفي سنة ١٠٢ هـ. تهذيب الأسماء والصفت (٢/٨٢)، سير أعلام السلاء (٤/٤٤٩).

(٥) حادة بن أبي أمية الأردري، قال ابن منده واسم أبي أمية - كبير، أدرك النبي ﷺ، ولا تصح له صحبه، وفي بن جنادة بن مالك الأزدي، ومنهم من قال: جنادة الأردري، ولم يقل ابن أبي أمية، وفيل هو من صغار الصحابة، وشهد فتح مصر، توفي سنة ٦٧ هـ. أسد الغابة (١/٥٥٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/٦٠٧).

(٦) أأرحه ابن أبي شية في المصنف (٢/٦٨) رقم (٦٥٦٠)، وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/٢٨٠): مه نظر.

(٧) الاحتيار لتعيل المأأار (١/٧٧)، الهداية مع نصب الرابة (٢/٢٠٨)، البحر الرائق (٢/٢٠٦)، حاشية الطأطأوي (ص ٤٠٩).

أجابوا على أدلتهم بأن القيام ركن فلا يترك إلا بعذر محقق لا موهوم^(١).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٤/١٤: عدم القدرة على فروض الصلاة مسقط لوجوبها:

المراد بالمسألة أن من لم يقدر على فروض الصلاة، فإن تلك الفروض تسقط عنه، وهذا الإجماع موافق للإجماع لثاني وهو سقوط فرض القيام على المصلي الذي لا يطيقه، وموافق للإجماع الثالث وهو سقوط فرض الركوع والسجود على من لم يستطعهما وموافق للإجماع الخامس وهو من لم يقدر على القيام في الفريضة يصليها كما يقدر حتى ينتهي إلى الإيماء على ظهره وجنبه؛ لذلك فإن أدلة هذا الإجماع موافقة للإجماعات السابقة^(٢).

أما ما يتوهم أن المراد بذلك سقوط فرض الصلاة فلا يصلي فهذا بعيد، لأن هذه المسألة مختلف فيها وليست بمحل إجماع^(٣) كما أن سياق الكلام لا يتفق مع هذا.

● من نقل (الإجماع) ابن رُشد الحد (٥٢٠هـ) يقول: «وأما لو كان لا يستطيع

(١) مراقي الفلاح (ص ٤٠٩). (٢) سأكتفي هنا بكتابة من نقل الإجماع.

(٣) فقد اختلف فيها على قولين. القول الأول: أنها لا تسقط عنه الصلاة وعقده ثات، لوجود مناط التكليف وهذا رأي زفر من الحنفية، وبعض الحنفية أنها تؤخر ولا تسقط، ورأي المالكية والشافعية والحنابلة القول الثاني: تسقط، وهو رواية عن أبي حنيفة، وأحمد رحمهم الله تعالى. يطر في هذا مدائع الصانع (١/٢٨٧)، لبحر الرائق (٢/٢٠٣)، اللباب شرح الكتاب (١/١٠٠)، الرسالة الفقهية (ص ١٣٤)، الذخيرة (٢/١٦٦)، الفواكه الدراري (١/٣٧٧)، منح الحليل (١/١٦٨)، البيان في مذهب الشافعي (٢/٤٤٧)، فتح الوحي (١/٤٨٥)، المجموع (٤/٢٠٧)، مغنى المحتاح (١/٢٣٨)، حاشية البيجوري (١/٢٨٣)، المحرر في الفقه (١/١٢٦)، الشرح الكبير (٥/١٥)، الإصناف (٥/١٥)، كشاف القناع (١/٦٠٩)، منتهى الإيرادات (١/٣٢٣)، حاشية الروض المربع (٢/٣٧٠)، مراتب الإجماع، (ص ٢٥).

أن يحرك لسانه بالتكبير والقراءة، لأجزأته صلاته دون أن يحرك لسانه بشيء من ذلك، لأن عدم القدرة على الفروض مسقط لوجوبه بإجماع^(١).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف، ولموافقة لإجماعات سابقة.

◆ ١٥/١٥ قعود المريض في صلاته قاعداً للتشهد كقعوده في حال الصحة:

* من نقل (الإجماع: الكاسي (٥٨٧هـ) يقول: «إذا صلى المريض قاعداً بركوع وسجود أو بأيامه كيف يقعد، أما في حال التشهد فإنه يجلس كما يجلس للتشهد بالإجماع»^(٢).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «أما في حال التشهد فإنه يجلس كما يجلس للتشهد بالإجماع»^(٣).

الطحطاوي (١٢٣١هـ) يقول «وهذا الخلاف في غير حال التشهد، وأما فيه فإنه يجلس كما يجلس المتشهد بالإجماع، سواء سقط القيام لعذر أم لا»^(٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع المالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، ومال إليه الحنابلة^(٧)، وابن حزم^(٨) رحمهم الله.

(١) الباء والتحصيل (١٤٣/٢) (٢) بدائع الصائغ (١٤٣/٢)

(٣) البحر الرائق (١٩٩/٢)، وأيضاً: (١١٢/٢). (٤) حاشية الطحطاوي (ص ٤٠٤).

(٥) لاستدكار (٤١٣/٥)، مواهب الحليل (٢٧٤/٢)، كفاية الطالب الرياني (٩٧/٢)، افراكه الدواني (٣٧٥/١)، واشترط أن استطاع ذلك.

(٦) الوسيط في المذهب (١٠٣/٢)، بحر المذهب (٢٥٧/٢)، المجموع (٢٠٢/٤)، فتح اباري (٧٤٦/٢).

(٧) امغني (٥٦٨/٢)، الشرح الكبير (٧/٥)، الإنصاف (٨/٥)، حاشية بن قاسم (٣٦٧/٢): فذكروا أنه يثني رحمه في لركوع والسجود

(٨) المحلى (١٢٥/٤)؛ وذكر أن صفة جمع الحلووس في الصلاة أن يفرش السرى وينصب قدمه، يعني.

♦ مستند الإجماع: أن تلك الجلسة هي المعهودة شرعاً^(١)

● النتيجة: صحة الإجماع لعدم وجود المخالف.

♦ ١٦/١٦: جواز صلاة المريض على السرير:

✽ من نقل الإجماع: ابن رُشد الجد (٥٢٠هـ) يقول بعد أن ذكر الصلاة على السرير «وهو أمر لا اختلاف فيه»^(٢) ونقل عنه هذا الإجماع الحطّاب^(٣) (٩٥٤هـ) الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحفّية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، ومال إليه ابن حزم^(٧) كجُلَّة.

♦ مستند الإجماع: أد الصلاة على السرير كاصلاة في العرف وعلى السطوح^(٨).

● النتيجة: صحة الإجماع، لعدم وجود المخالف.



(١) الهدية مع صب الراية (٢/١٧٠)، البحر الرائق (٢/١١٢)، اللباب (١/٩٣)

(٢) البيبان واتحصيل (١/٣٠٢)

(٣) مواهب الجليل (٢/٢١٦)، والحطّاب هو محمد بن محمد الحطّاب المكي من فقهاء

امالكية، له شرح مشهور على مختصر حنبل باسم مواهب الحليل، توفي سنة ٩٥٤هـ. نيل

الاستهاج (ص٣٣٧)، شجرة النور الزكية، (ص٢٧٠)

(٤) البحر الرائق (٢/٣٠)، حاشية ابن عابدين (١/٥٠٠).

(٥) البيبان في مذهب الشافعي (٢/١٥٢)، الوجيز (١/٤٣٠)، المحمّص (٣/٢٢٢).

(٦) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢/٦٨).

(٧) المحلى (٣/١٠٠)، مراتب الإجماع لاس حرم (ص٢٦).

(٨) السن والتحصيل (١/٣٠٢)، جواهر الاكسل (٢/٢١٦)

الفصل الثاني

مسائل الإجماع في قصر المسافر للصلاة

❖ ١٧-١ جواز قصر الصلاة في السفر:

* من نقل الإجماع: ابن المنذر (٣١٢) يقول: «أجمع أهل العلم على أن لمس سافر سفرًا يُقصر في مثله الصلاة، وكان سفره في حجٍّ أو عمرة أو جهاد أن يُقصر الظهر والعصر والعشاء كل واحدة منها ركعتين»^(١).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «صلاة الصبح ركعتان في السمر والحضر أبدًا، وفي الخوف كذلك. وصلاة المغرب ثلاث ركعات، في لحضر والسفر والخوف أبدًا، ولا يختلف عدد الركعات إلا في الظهر والعصر والعتمة؛ فإنها أربع ركعات في الحضر للصحيح والمريض، وركعتان في السفر، وفي الخوف ركعة، كل هذا إجماع متيقن إلا كون هذه الصلوات ركعة في الخوف ففيه خلاف»^(٢).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن للمسافر أن يقصر الصلاة إذا سافر في حجٍّ أو عمرة أو غيره أو غزو سفرًا طويلاً أقله ثلاثة أيام، فله أن يقصر ثلاثة أيام صلاة الظهر والعصر والعشاء من أربع إلى اثنتين، لا يختلفون في ذلك»^(٣).

البغوي^(٤) (٥٥٨هـ) يقول: «أما الإجماع، فإن الأمة أجمعت على جواز قصر الصلاة في السفر»^(٥).

(٢) المحلي (١٧٢/٤).

(١) الإجماع (ص ٤٠).

(٣) الاستدكار (٥٢/٦)، و(٦١/٦)، و(٩٨/٦).

(٤) الحسين بن مسعود أبو محمد الفراء الغري، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته شرح

اسنة، التهذيب، توفي سنة ٥١٦هـ. طبقات الشافعية الكبرى (٧٥/٧)، طبقات الشافعية

للإسنوي (٢٠٥/١)

(٥) شرح السنة (١٦٢/٤)

عريض (٥٤٤هـ) يقول: «أجمع العلماء على جواز التقصير في سفر الحج والعمرة والعزو»^(١).

العُمُراني (٥٥٨هـ) يقول: «أما الإجماع، فإن الأمة أجمعت على جواز قصر الصلاة في السفر»^(٢).

ابن هُيرة^(٣) (٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على القصر في السفر»^(٤).

ابن رُشد الحفد (٥٩٥هـ) يقول: «والسفر له تأثير في القصر اتفاق، وفي الجمع باختلاف، أما القصر فإنه اتفق العلماء على جواز قصر الصلاة للمسافر»^(٥).

ابن فدامة (٦٢٠هـ) يقول: «الأصل في قصر الصلاة الكتاب والسنة والإجماع. وأجمع أهل العلم على أن من سافر سفرًا تُقصر في مثله الصلاة في حجٍّ أو عمرة أو جهادٍ أن له أن يقصر الرباعية، فيصلّيها ركعتين»^(٦).

الرافعي^(٧) (٦٢٣هـ) يقول: «وأما القصر فهو جائز بالإجماع»^(٨).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «يجوز القصر في السفر في الظهر والعصر والعشاء

(١) إكمال المعلم (٧/٣).

(٢) البياد في المذهب الشافعي (٤٤٩/٢).

(٣) يحيى بن محمد بن هيرة أبو المظفر الشيباني، من فقهاء الحنابلة، من مصنفاته: الإفصاح عن معاني الصحاح، توفي سنة ٥٦٠هـ. ذيل طبقات الحنابلة (١/٢٥١)، شذرات لذهب (١٩١/٤).

(٤) الإفصاح عن معاني الصحاح (١١٠/١). (٥) بداية المجتهد (٣/٣٠٤).

(٦) المغني (٣/١٠٤-١٠٥)، (٣/١٢٦).

(٧) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي لقرويني الشافعي، له مؤلفات محررة في المذهب الشافعي، وهو أحد الشيوخ الذين يعتمد على أقوالهما في التصحيح في المذهب، توفي سنة ٦٢٣هـ. سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/٢٨١)، طبقات الشافعية للإسوي (١/٥٧١).

(٨) العرير شرح الوحيير (٢/٢٠٦).

ولا يحوز في الصبح والمغرب ولا في الحضر وهذا كله مجمع عليه^(١).
ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «ولهذا كان أهل السنة مجمعين على جواز القصر في السفر، مختلفين في جواز الإتمام»^(٢).
وأيضاً نفل هذا الإجماع ابن الملقن^(٣)، والشَّريبي^(٤)، وشمس الدين ابن قدامة^(٥)، والبُهوتي^(٦)، وابن قاسم^(٧)، ومحمد الدمشقي^(٨) رحمهم الله.
الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ [نساء: ١٠١].

(١) المجموع (٢٠٩/٤)، (٢٤٦/٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٩٠/٢)، (٢٦٧/٢) (٣) عجلة المحتاج (٣٤٢/١)

(٤) معني المحتاج (٣٩٥/٤)، حاشية السيوري (٣٨٥/١).

(٥) الشرح الكبير (٢٧/٥)

(٦) كشاف القناع (٦١٤/١). والبُهوتي هو منصور بن يوسف البهوتي المصري، وهو أحد محققي متأخري لحابية، وأصبحت كتبه معتمد المتأخرين، من مصنفاته. كشاف القناع، ودقائق أولى البهي، توفي سنة ١٠٥١هـ. مختصر طبقات الحابلية (ص ١١٤)، السحب، إوابنة (١١٣١/٣).

(٧) حاشية ابن قاسم (٣٧٧/٢).

(٨) رحمة الأمة (ص ٦٦). والدمشقي هو محمد بن عبد الرحمن بن الحسن الدمشقي لعثماني انصفاي الشافعي من مصنفاته: رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، توفي سنة ٧٨٠هـ. الأعلام للزركلي (١٩٣/٦)، معجم المؤلفين (١٣٨/١).

(٩) الكتاب (١٠٩/١)، الباب (١٠٩/١)، بدائع الصنائع (٢٦١/١)، لاحتيار (٧٩/١)، الهداية مع صبب الراية (٢٢٦/٢)، لساية (٤١/٣)، فتح القدير (١٩/٢)، مراقي الفلاح (ص ٤٢٢).

وجه الدلالة: أن الآية فيها نفي الجراح، ونفي الجراح يقتضي الإباحة والمشروعية^(١).
 ٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «صحب رسول الله ﷺ في لسفر فلم يرد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحب أبو بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحب عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، ثم صحب عثمان فلم يرد على ركعتين حتى قبضه الله»^(٢).

وجه الدلالة: أن الحديث بص صريح في فعله ﷺ من القصر أثناء سفره، واقتداء الصحابة رضي الله عنهم به، وقد ابن رُشد رحمته الله. «لم يصح عن النبي ﷺ أنه أتم الصلاة قط»^(٣).

٣- قال يعلى من أمية^(٤) رضي الله عنه: قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة النساء ١٠١]. وقد أُمِن الناس^٩ قال. عجب مما عجبته منه، فسألت رسول الله ﷺ فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم؛ فاقبلوا صدقته»^(٥).

وجه الدلالة: أن القصر في السفر كان مشروعاً في الخوف ثم استمرت مشروعيته حتى في الأمن متى كان المسلم مسافراً، وهذا تيسير من المولى سبحانه، وصدقته على عباده.

(١) الذخيرة (٢/٣٦٨).

(٢) أخرجه ابن حنبل، كتاب تقصير الصلاة، باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبها (٢/٤٥) رقم (١١٠٢)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، (١/٤٢٩) رقم (٦٨٩).

(٣) نذرية المحتشد (٣/٣١٦).

(٤) يعلى من أمية بن أبي عبيدة من همام التميمي، كان من أحواد الصحابة ومتمولهم، له رواية رضي الله عنه. أسد الغابة (٥/٤٨٦)، سير أعلام السلاء (٣/١٠٠)، الإصباح (٦/٦٨٥).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها (١/٤٨٧) رقم (٦٨٦).

● النتيجة: صحة الإجماع، لعدم وجود مخالف.

◆ ١٨٦-٢٠٠ مشروعية القصر للمسافر سفر طاعة دون سفر المعصية:

«من نقل الإجماع: ابن المنير (٣١٧هـ) يقول: «أجمع أهل العلم على أن لمن سافر سفرًا يقصر في مثله الصلاة، وكان سفره في حج أو عمرة أو جهاد، أن يقصر الظهر والعصر والعشاء كل واحدة منها ركعتين»^(١).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن للمسافر أن يقصر الصلاة إذا سافر في حج أو عمرة أو غزو سفرًا طويلًا»^(٢).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «أجمع العلماء على جواز التقصير في سفر الحج والعمرة والغزو»^(٣).

ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن الرخص من القصر والفطر تطلق بالأسعار المباحة والواجبة معًا»^(٤).

البحراني (٥٥٨هـ) يقول: «فأما الواجب فهو سفر الحج والعمرة الواجبين، والجهاد في سبيل الله إذا تعين عليه، والهجرة من دار الشرك إلى دار الإسلام، فهذا يجوز الترخص فيه برخص السفر بلا خلاف بين أهل العلم»^(٥).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «أجمع أهل العلم على أن من سافر سفرًا تقصر في مثله الصلاة في حج أو عمرة أو جهاد أن له أن يقصر لرباعية فيصلها ركعتين»^(٦).

ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن المسافر ثلاثة أيام كاملة فزيد في حج أو عمرة أو غزو يقصر، لا يختفون في ذلك»^(٧).

(١) الإجماع (ص ٤٠) (٢) الاستذكار (٥٢/٦).

(٣) إكمال المعلم (٧/٣). (٤) الإفصاح عن معاني الصحاح (١١١/١).

(٥) البيان في المذهب الشافعي (٤٥٠/٢).

(٦) لمعني (١٠٤/٣). (٧) الإفصاح (١٦٧/١).

القرطبي (٦٧١هـ) يقول: «اختلف العلماء في السفر الذي يجوز فيه الفطر والقصر بعد إجماعهم على سفر الصاعة كما الحج والجهاد»^(١).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «إذا كن سفرًا مسحًا أو واجئًا. كسفر الحج والجهاد والهجرة وزيارة الإحوان وعيادة المرمى وزيارة أحد المسجدين والوالدين ونحوه فيحور القصر فيه بلا نزاع»^(٢).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أجمعوا على جوازه في سفر الطاعة»^(٣).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [نقرة ١٧٣].

وجه الدلالة. خص إباحتها الأكل بغير لباعي والعادي فدل على أنه لا يباح للباغي والعادي وهذا في معناه^(٤).

٢- أن الترخيص شرع للإعانة على تحصيل المقصد المباح توصلاً إلى المصلحة، فلو شرع هاهنا لشرع إعدة على المحرم، تحصيلًا للمفسدة، والشرع منزعه عن هذا^(٥).

٣- النصوص وردت في حو الصحابة رضي الله عنهم، وكانت أسفارهم مباحة فلا يثبت الحكم فيمن سفره مخالف لسفرهم، ويتعين حمله على ذلك حملاً بين النصوص^(٦).

٤- قياس المعصية على الطاعة بعيد لتضادهما^(٧).

الغالبون للإجماع: خالف الإجماع الحنفية^(٨)،

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٢٩/٣) (٢) الإنصاف (٣٣/٥).

(٣) حاشية ابن قاسم (٣٧٧/٢).

(٤) الشرح الكبير (٣٣/٥)، المغني (١١٥/٣).

(٥) المعني (١١٦/٣)، الشرح الكبير (٣٠/٥).

(٦) المغني (١١٦/٣)، الشرح الكبير (٣٠/٥). (٧) المعني (١١٦/٣).

(٨) بدائع الصنائع (٢٦١/١)، الهدية مع نصب الراية (٢٢٦/٢)، المختار (٧٩/١)، -

وابن حزم رحمته ^(١) فقالوا بجواز قصر الصلاة في سفر المعصية.

استدل المخالفون بما يلي: ١- أن نصوص قصر الصلاة جاءت عامة، قال ابن حزم رحمته: «ولم يخص الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا المسلمون بأجمعهم سراً من سفر فليس لأحد أن يحصه إلا بنص أو إجماع متيقن» ^(٢).

٢- بطلاق نص الرخصة ^(٣)، والمعصية إنما هي ما يكون بعده أو يجاوره فصلح متعلق الرخصة ^(٤).

٣- القبح المجاور لا ينهي الأحكام كالبيع وقت اللداء والصلاة في الأرض المعصوبة ^(٥).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٩٠٣-٣٣ العاصي في أثناء سفره يشترع له القصر:

* من نقل (الإجماع النووي ٦٧٦هـ) يقول: «أما العاصي في سفره وهو من خرج في سفر مباح وقصد صحيح ثم ارتكب معاصي في طريقه كشرب الخمر وغيره، وله الترخّص بالقصر وغيره بلا خلاف» ^(٦).

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «إذا سافر سراً مباحاً كالحج والعمرة والجهاد جاز له فيه القصر واللفظ باتفاق الأئمة الأربعة وإن عصى في ذلك السفر» ^(٧).

- الاختيار (٧٩/١)، الكتاب (١٠٩/١)، اللباب (١٠٩/١)، البنية (٤٠/٣)، فتح القدير

(١٩/٢)، مراقي الفلاح (ص ٤٢٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٤٢٣).

(١) المحلى (١٩/٥)، (٢٦٤/٤).

(٢) المحلى (١٩/٥)، وينظر فتح القدير (١٩/٢).

(٣) مراقي الفلاح (ص ٤٢٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٤٢٣)، الهداية (٢٢٦/٢)، الاحترار

(٧٩/١)، اللباب (١٠٩/١).

(٤) الهداية (٢٢٦/٢)، الاختيار (٧٩/١)، الناية (٤٠/٣).

(٥) حاشية الطحطاوي (ص ٤٢٣).

(٦) المجموع (٢٢٤/٤).

(٧) مجموع الفتاوى (٢٥٤/١٨).

التفراوي^(١) (١١٢٠هـ) يقول: «أما العاصي في سفره فلا براع في جواز قصره»^(٢).

الصخطاوي (١٢٣١هـ) يقول: «ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد إنشاء السفر فإنه يرخّص بالاتفاق»^(٣).

ابن عابدين^(٤) (١٢٥٢هـ) يقول: «بخلاف لعاصي في سفره بأن عرضت المعصية في أثناء سفره فإنه محل اتفاق، أي: يجوز أن يترخص بالسفر»^(٥).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أما من ارتكب المعاصي في سفره فله الترخّص بلا خلاف»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع ابن حزم^(٧) رحمه الله، حيث إنه يرى جواز القصر لصاحب سفر المعصية، فمن باب أولى قصر العاصي في سفره.

♦ **مستند الإجماع:** أن سبب القصر هو السفر المباح وقد وجد، فثبت حكمه، ولم يمسح وجود معصية، كما أن معصيته في الحصر لا تمنع الترخّص فيه^(٨).

● **النتيجة:** صحة الإجماع؛ لعدم وجود المحالف.

(١) أحمد بن غنيم بن سالم أبو العباس المروزي، فقيه المالكي، من مصنفاته: الفواكه

اندواني، توفي سنة ١١٢٠هـ. شجرة البور الركبة، (ص ٣١٨)، الأعلام (١/ ١٩٢)

(٢) الفواكه الدواني (١/ ٣٩٥) (٣) حاشية الطحطاوي (ص ٤٢٣).

(٤) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بـ ابن عابدين، من فقهاء الحنفية، من مصنفاته رد

المحتار المعروف بحاشية ابن عابدين، توفي سنة ١٢٥٢هـ. هدية العارفين (١/ ٣٦٧)،

الأعلام للزركلي (٦/ ٤٢)، معجم المؤلفين (٩/ ٧٧).

(٥) حاشية ابن عابدين (٤/ ٦٢٥).

(٦) حاشية ابن قاسم (٢/ ٣٩٨)

(٧) امحلى (٥/ ١٩)، (٤/ ٢٦٤).

(٨) المعني (٣/ ١١٧)، الشرح الكبير (٥/ ٣٣)، بحر المذهب (٣/ ٧٩)، المجموع (٤/ ٢٢٤).

◆ ٢٠-٢٤ لا فرق بين سفر البر والبحر في مشروعية القصر:

✽ من نقل (الإجماع: الخطّاب (٩٥٤هـ) يقول: «لا أعلم خلافاً في جوار القصر في البحر»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «براً وبحراً لعدم الفرق بينهما وفاقاً»^(٢).

الوافقون على الإجماع: وافق على الإجماع الحنفية^(٣)، الشافعية^(٤)، وابن حزم^(٥)، رحمه الله تعالى.

◆ مستند الإجماع: أن السفر في البحر يسمّى سفرًا كالذي يكون على البرّ، ولا فرق^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع: لعدم وجود المخالف.

◆ ٢١-٢٥ القصر أفضل في السفر:

✽ من نقل (الإجماع: شمس الدين بن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «القصر أفضل من الإتمام في قول جمهور العلماء، ولا نعلم أحداً خالف فيه إلا الشافعي في أحد قوّه»^(٧). ونقله ابن قسّم^(٨) رحمه الله.

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول «واتفقوا أنه الأفضل إلا قولاً شاذاً لبعضهم»^(٩).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: إذا كان السفر مسيرة ثلاثة أيام فللقصر فيه

(١) مواهب الجليل (٢/٤٩٠).

(٢) حاشية ابن قسّم (٢/٣٨٠).

(٣) بدائع صنتع (١/٢٦٣)، البنية (٣/١٠).

(٤) الأم (١/١٨٧)، العزيز (٢/٢٤٠)، لمجموع (٤/٢١٠)، منهاج الطالبين (١/٤٠٤).

مغني المحتاج (١/٤٠١).

(٥) المحلى (٥/٢٢).

(٦) المحلى (٥/٢٢)، حاشية ابن قسّم (٢/٣٨١).

(٧) الشرح الكبير (٥/٤٨) حاشية ابن قاسم (٢/٣٧٦).

(٩) مجموع الفاوى (٢٢/٢٩١)، (٢٤/١٠)، (٢٤/١٩١).

فُضِّلَ بالاتفاق^(١).

الرافقون على الإجماع؛ وفق على الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)،
والشافعية في المشهور^(٤)، وإس حزم^(٥) رحمه الله

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١ مواظبة الرسول ﷺ على القصر في الصلاة عند السفر^(٦)، وعلى المسلم
الاتباع^(٧)، فبِهِ الأُسوة الحسنة^(٨).

(١) رحمة الأمة (ص ٦٦).

(٢) بدائع الصنائع (١/٢٢٧)، فهم يقولون: إن القصر فرض المسافر، وإكمال ليس رخصة، بل هو إساءة ومخالفة للسنّة، بنظر الهدية (٢/٢٢٦)، الكتاب (١/١٠٩)، اللباب (١/١٠٩)، المختار (١/٧٩)، الاختيار (١/٧٩)، فتح القدير (٢/١٩)، مر في الفلاح (ص ٤٢٢).

(٣) المدونة (١/١١٥)، الاستدكار (٦/٦٨)، الدخيرة (٢/٣٦٩).

(٤) الأم (١/١٧٩)، حلية العماء (١/٢٦٨)، بحر المذهب (٣/٥٣)، شرح السنة للبغوي (٤/١٦٣)، منهاج الطالبين (١/٤٠٦)، شرح صحيح مسلم (٥/٣١٧)، المجموع (٤/٢١٩)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (ص ٣٣١)، عجالة المحتاج (١/٣٥١)، حاشية البيهقي (١/٣٨٦).

(٥) المحلى (٤/١٦٤)، حيث ذكر أن من أتمّ عامداً وكان عالماً، فإن ذلك لا يحجر، وأن صلاته باطلة

(٦) العزيز شرح الوجيز (٢/٢٣٩)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (ص ٣٣١)، كشف القناع (١/٦٢٣)، عجالة المحتاج (١/٣٥١). يدل على مواظبة ﷺ: ما أحرجه مسلم في صحيحه (١/٤٨٠)، برقم ٦٩١، عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا حرج مسيره ثلاثة أميال صلى ركعتين. وأخر البخاري في صحيحه (٢/٤٢)، برقم (١٠٨١)، عن أنس قال: خرج مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجع إلى المدينة

(٧) معني المحتاج (١/٤٠٦)، حاشية البيهقي (١/٣٨٦).

(٨) الاستدكار (٦/٦٨).

- ٢- أنه فعل الخلفاء الراشدين، وفعل صحابته رضي الله عنهم أجمعين^(١).
 ٣- أنه إذا قصر سقط عنه الفرص بالإجماع، وإذا أتم اختلف في إجماعه^(٢).
 المخالفون للإجماع: خالف الإجماع الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ^(٣)،
 ووجهه أنهما سواء^(٤).

ودليله. أنه أكثر عملاً وعدداً وهو الأصل، فكان الأفضل^(٥)

وأجيب عنه: بأن الرسول ﷺ لا يختار من الأعمال إلا أفضلها^(٦)، وقد داوم ﷺ على فعل ذلك، ولم يُنقل عنه خلافه.

● التبييض: عدم صحة الإجماع: لوجود المخالف.

◆ ﴿٢٢-٦﴾ جواز النقل في السفر:

«من نقل (الإجماع) ابن لعربي (٥٤٣هـ) يقول: «أجمع الناس على أن النافذة في السفر حائزة»^(٧).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «قد اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة في السفر»^(٨).

ونقله الشوكاني^(٩) رَحِمَهُ اللهُ.

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «من هذا الباب الذي اتفق العلماء على أنه يجوز فيه

(١) كشف القناع (١/٦٢٣)، المغني (٣/١٢٦)، شرح الكسر (٥/٤٨).

(٢) البيد في المذهب (٢/٤٥٨)، المغني (٣/١٢٦)، الشرح الكبير (٥/٤٩).

(٣) بحر المذهب (٣/٥٣)، شرح صحيح مسلم (٥/٣١٧)، عجلة المحتاج (١/٣٥١).

(٤) شرح صحيح مسلم (٥/٣١٧)، عجلة المحتاج (١/٣٥١).

(٥) المغني (٣/١٢٦).

(٦) بدائع الصنائع (١/٢٥٩).

(٧) عارضة الأحرفي (٣/٢٦).

(٨) شرح صحيح مسلم للنووي (٥/٣٢١)، وفرق بين الروتب، والنوافل المطلقة.

(٩) بيل الأوطار (٣/٢١٩).

الأمران: فعل الرواتب في السفر؛ فإنه من شاء فعلها ومن شاء تركها باتفاق الأئمة^(١).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «ونقله بعضهم إجماعاً»^(٢).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، وبن حزم^(٤) رحمة الله تعالى.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أد النبي ﷺ كان يُسَبِّح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئ برأسه»^(٥).

٢ عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ كان يوتر على بعيره»^(٦).

وجه الدلالة من الحديثين: أن النبي ﷺ كان يتنفل في سفره على دابته، وأحياناً في رحله عليه الصلاة والسلام.

المنافضون للإجماع: نُقل عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يرى التنفل في السفر^(٧).

(١) الفناوى (٢٢/٢٧٩)، جامع الرسائل (١/٣٣).

(٢) الإصناف (٥/٥٢).

(٣) فهم يرود جوار التنفل على الرحلة في السفر. ينظر: الكتاب للقدوري (١/٩٤)، الباب

(١/٩٤)، بذائع الصنائع (١/٥٥٩)، لهداية (٢/١٢١)، فتح القدير (١/٢٠٤)، حاشية

الطحطاوي (ص ٤٠٥).

(٤) المحلى (٣/٥٦)، فهو يرى جواز التطوع مضطجاً بغير عذر إلى القلة، وراكباً حيث

توجهت به دابته إلى القلة وغيرها، الحصر والسفر سواء في كل ذلك

(٥) أخرجه البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب من تطوع في سفر في غير صلاة (٢/٤٦)

رقم (١١٠٤)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جوار صلاة النافلة على

الدابة في السفر حيث توجهت (١/٤٨٦) رقم (٧٠٠).

(٦) سبق تحريجه (ص ٤٥).

(٧) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (ص ٣٣٢).

وهو مروي عن سعيد بن المسيب^(١)، وسعيد بن جبير^(٢).

قل ابن قدامة: كان ابن عمر لا يتطوع مع الفريضة قبلها ولا بعدها، إلا من جوف الليل، ونقل ذلك عن سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير^(٣).

ودليلهم: ما روي أن ابن عمر رضي الله عنهما رأى قوما يستحبون بعد الصلاة، فقال: لو كنت مسحاً لأنمت صلاتي، يا ابن أخي «صحب رسول الله ﷺ فلم يرد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحب أبا بكر فلم يرد على ركعتين حتى قبضه الله، وذكر عمر، وعثمان، وقال **﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾** [الأحزاب ٢١]»^(٤).

وأحجب عما استدلوا به بما قال الموي رحمته «لعل النبي ﷺ كان يصلي الروتب في رحله ولا يراه ابن عمر، فإن النافلة في البيت أفضل، أو لعله تركها في بعض الأوقات تنبيهاً على حوار تركها، وأما ما يحتج به القائلون بتركها من أنها لو شرعت لكان إتمام الفريضة أولى، فجوابه. أن الفريضة متحتمة فلو شرعت نامة لتحتم إتمامها، وأم لنافلة فهي إلى خيرة المكلف، فالرفق أن تكون مشروعة ويتخير، إن شاء فعلها وحصل ثوابها، وإن شاء تركها ولا شيء عليه»^(٥).

● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

◆ [٢٣-٧] جواز النافلة على الراحلة في السفر

● **من نقل (الإجماع: الخطابي)**^(٦) (٣٨٨هـ) يقول: «ولا خلاف بين الفقهاء في

(١) سعيد بن المسيب من حزن القرشي المخرومي، عالم أهل المدينة، وسد لتابعين في زمنه، توفي سنة ٩٤هـ. سير أعلام النبلاء (٤/٢١٧)، شذرات الذهب (١/٣٧٠).

(٢) سعيد بن جبير بن هشام أبو محمد الكوفي، الإمام الحافظ المقرئ المفسر، من كبار التابعين، قتله الحجاج سنة ٩٥هـ. سير أعلام النبلاء (٤/٣٢١)، شذرات الذهب (١/٣٨٢).

(٣) المغني (٢/١٥٦).

(٤) سبق تخريجه (ص ٥٩).

(٥) شرح صحيح مسلم (٥/٣٢١).

(٦) حمد بن محمد السستي الحطاي، الإمام الحافظ، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته معالم السنن في شرح أبي داود، توفي سنة ٣٨٨هـ. سير أعلام النبلاء (١٧/٢٣)، طغات الشافعية =

جواز صلاة النافلة على الدابة حيث توحتهت براكبها في السفر»^(١).

ابن تَطَّال (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع العلماء أنه لا يجوز أن يصلي أحد فريضة على الدابة من غير عذر، وأنه لا يحوز له ترك القبلة إلا في شدة الخوف، وفي النافلة في السفر على الدابة»^(٢).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «ولا خلاف بين الفقهاء في جواز صلاة النافلة على الدابة حيث توحتهت براكبها في السفر»^(٣).

البغوي (٥١٦هـ) يقول: «اتفق أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم على جواز النافلة في السفر على الدابة متوجهاً إلى الطريق»^(٤).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف في هذا بين العلماء في حواز تنقل المسافر حيث توحتهت به راحلته، كان إلى القبلة أو لا»^(٥).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في إباحة التطوع على الراحلة في السفر الطويل»^(٦).

القرطبي (٦٧١هـ) يقول: «ولا خلاف بين العلماء في جواز النافلة على الراحلة»^(٧).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «في هذه الأحاديث جواز التنقل على الراحلة في السفر حيث توجهت، وهذا جائز بإجماع المسلمين»^(٨).

القرافي^(٩) (٦٨٤هـ) يقول: «والتنقل على الدابة من حيث الجملة متفق

= اكبرى (٢٨٢/٣)، طبقات الاسنوي (٤٦٧/١).

(١) معالم السنن (٢٦٦/١). (٢) شرح ابن بطلال على البخاري (٩٠/٣).

(٣) الاستذكار (١٢٦/٦)، وقال أيضاً: هذا كله مجتمع عليه من فقهاء الأمصار وجمهور

العلماء التمهيد ضمن موسوعة شروح الموطأ (٦١٤/٥)

(٤) شرح السنة (١٩٠/٤). (٥) إكمال المعجم (٢٣٤/٣).

(٦) المغني (٩٥/٢). (٧) الحامع لأحكام القرآن (٣٢٦/٢).

(٨) شرح صحيح مسلم (٣٢٨/٥)

(٩) أحمد بن إدريس الصُّنْهَاجِي القرافي المصري، من فقهاء المالكية، من مصنفاته: الفروق =

عليه^(١).

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «وقد اتفق المسلمون على أن المسافر الراكب يتطوع على راحلته»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، وابن حزم^(٤) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ كان يوتر على بعيره»^(٥).
وفي رواية: «كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئ برأسه»^(٦).
وحه الدلالة من الحديثين السابقين أنه نصّ على فعل النبي ﷺ في السفر حيث كان يصلي على الراحلة.
- ٢- أن إباحة الصلاة على الراحلة تخفيف في التطوع؛ كيلا يؤدي إلى قطعها وتقليلها^(٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٤٤-٨ المسافر إذا عزم على المقام خمس عشرة ليلة وجب عليه الإتمام:

من نقل (الإجماع: ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «فكل مسافر فهذا فرضه، إلا مسافراً خصّه كتاب أو سنة أو إجماع، وقد أجمع أهل العلم على أن على من عزم على مقام خمس عشرة ليلة الإتمام، فوجب الإتمام على من أقام خمس عشرة

= والدخيرة، توفي سنة ٦٨٤هـ. لديباح المذهب (ص ٦٢)، شجرة النور الزكية (ص ١٨٨).

(١) الذخيرة (١٢٠/٢) (٢) جامع الرسائل (٣٣/١)

(٣) الكتاب للقدوري (٩٤/١)، اللباب (٩٤/١)، بدائع لصائع (٥٥٩/١)، الهداية مع

نصب لراية (١٧١/٢)، فتح القدير (٤٠٢/١)، حاشية الطحطاوي (ص ٤٠٥)

(٤) المحلى (٥٦/٣). (٥) سبق تخريجه (ص ٤٥).

(٦) سبق تخريجه (ص ٦٧). (٧) المغني (٩٦/٢).

بيلة بالإجماع^(١).

ونقله عنه ابن القطان^(٢) رحمته.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣).

♦ مستند الإجماع: عمل ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهما^(٤).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع المالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، وابن حزم^(٨) رحمته.

(١) الأوسط (٣٦١/٤). (٢) الإفتاح في مسائل الإجماع (١٦٧/١).

(٣) الهداية (٢٢٠/٢)، رؤوس المسائل للزمخشري (ص ١٧٥)، المختار (٧٨/١)، فتح القدير (٤٤/٢)، اللباب (١٠٦/١)، مراقي العلاج (ص ٤٢٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٤٢٥).

(٤) حاشية الطحطاوي (ص ٤٢٥) وما جاء عن ابن عمر أخرج عبد الرزاق في المصنف (٥٣٤/٢) رقم (٤٣٤٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٨٤/٥)، برقم (٨٣٠١) عن محمّد قال: كان ابن عمر إذا أجمع على إقامة خمس عشرة سرّح طهره وصلى أربعاً. وانظر: ما صح من آثار الصحابة (٤٥٣/١) وأما ابن عباس فلم أجد عنه رواية بتحديد الخمسة عشر يوماً، ولكن أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٣٨٣/٥) رقم (٨٢٩٥) عنه أنه قال: «من أقام سبع عشرة قصر الصلاة، ومن أقام أكثر من ذلك أتم».

(٥) يقولون: إذا أقام أربعة أيام أتم. مواهب الحليل (٤٩٨/٢)، البيان والتحصيل (٢٧/٢)، بداية المجتهد (٣٢٥/٣)، الذخيرة (٣٦١/٢).

(٦) يقولون: إذا نوى أربعة أيام غير يوم الدخول ويوم الخروج صرّ مقيماً. ينظر: الأم (١٨٨/١)، عجالة المحتاج (٣٤٤/١)، حية العلماء (٢٧٣/١)، شرح صحيح مسلم (٣٢٤/٥)، لمجموع (٢٤٤/٤).

(٧) يقولون: أكثر من إحدى وعشرين صلاة أتم، وعنه إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم. المغني (١٤٨/٣)، العدة (ص ١٣٠)، لهداية للكلوداني (٥٤/١)، الشرح الكبير (٦٩/٥)، حاشية ابن قاسم (٢٩٠/٢)، رؤوس المسائل لخلافية لعكبري (٣٠٧/١).

(٨) يقول: إذا أقام واحداً وعشرين يوماً ليلاليها قصر وإن أقام أكثر أتم. ينظر: المحلي (٢٢/٥).

● **النتيجة:** عدم صحة هذا الإجماع لوجود الخلاف القوي، وقد قال ابن رُشد رَحْمَةُ: «أما اختلافهم في الزمان الذي يجوز للمسافر إذا أقام فيه في بلد أن يقصر فاختلف كثير حكى فيه أبو عمر نحواً من أحد عشر قولاً إلا أن لأشهر منها هو ما عليه فقهاء الأمصار»^(١).

وقال النووي رَحْمَةُ: «فيها خلاف منتشر للسلف»^(٢).

◆ ٢٥٩-٩ ابتداء القصر للمسافر بمفارقة بستان بلده:

❖ **من نقل (الإجماع:** ابن المنذر (٣١٧) يقول: «وأجمعوا على أن الذي يريد اسفر أن يقصر الصلاة إذا خرج عن جميع البيوت من القرية التي خرج منها»^(٣) ونقل هذا لإجماع عنه ابن قدامة^(٤)، وشمس الدين بن قدامة^(٥)، وابن حجر^(٦)، والشوكاني^(٧) رحمهم الله جميعاً.

ابن نطال (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع فقهاء لأمصار أن المسافر لا يقصر الصلاة حتى يبرز عن بيوت القرية التي يخرج منها»^(٨).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وهو مذهب جماعة العلماء إلا من شذ»^(٩). وأيضاً ذكر هذا لإجماع الخطّاب^(١٠)، والموّاق^(١١).

(١) بداية المجتهد (٣/٣٢٥).

(٢) شرح صحيح مسلم (٥/٣٢٤).

(٣) الإجماع (ص ٤٠).

(٤) المعنى (٣/١١٢).

(٥) الشرح الكبير (٢/٤٦).

(٦) فتح لاري (٢/٦٦٣) وابن حجر هو أحمد بن حجر، الشهير بالعسقلاني الشافعي، من أئمة الحديث وحفظه، من مصنفاته: فتح لاري شرح صحيح البخاري. توفي سنة ٨٥٢هـ. الضوء اللامع (٢/٣٦)، البدر الطالع (١/٨٧).

(٧) بيل الأوطار (٣/٢٠٧).

(٨) شرح ابن نطال على لحاري (٣/٧٩).

(٩) الاستدكار (٦/٧٨).

(١٠) مواهب الحبيب (٢/٤٩٣).

(١١) التاج والاكليس (٢/٤٩٤). والموّاق هو محمد بن يوسف بن أبي لقاسم أبو عبد الله =

والزرقاني^(١) رحمهم الله جميعاً.

النووي (٦٧٦هـ) يقول «أما ابتداء القصر فيجوز من حين يفارق بين بلده أو خيام قومه إن كان من أهل الحيم هذا جملة القول فيه، وتفصيله مشهور في كتب الفقه، هذا مذهنا ومذهب العلماء كافة»^(٢).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وفارق خيام قومه أي: فله اقصر وفقاً»^(٣).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع لعدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسَّ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾

[النساء: ١٠١].

وجه الدلالة: أن الله تعالى أباح القصر عند الضرب في الأرض، وقبل المفارقة لا يكون صارباً فيها ولا مسافراً^(٥).

= العبدري الغزنائي، الشهير بالموافق، من فقهاء المالكية، من مصنعه: التاج والإكيل، شرح فيه مختصر حليل، توفي سنة ٨٩٧هـ بيل الابتهاج (ص ٣٢٤)، شجرة النور الزكية (ص ٢٦٢).

(١) شرح الزرقاني (١/٣٠٠). والزرقاني هو محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، من فقهاء المالكية، من مصنعه شرح المواهب اللدنية، شرح على الموطأ، توفي سنة ١١٢٢هـ شجرة النور الزكية (ص ٣١٧)، الأعلام (٦/١٨٤).

(٢) شرح صحيح مسلم (٥/٣٢٢) (٣) حاشية ابن قسّم (٢/٣٨٤).

(٤) بدائع الصنع (١/٢٦٤)، الهداية مع صب الراية (٢/٢٢٠)، المختار (١/٧٨)، الكتاب (١/١٠٦)، الساية (٣/١٦)، فتح القدير (٢/٨)، البحر الرائق (٢/٢٢٦)، مراقي الفلاح (ص ٤٢٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٤٢٣).

(٥) امحلى (٥/١٢)، المعني (٣/١١١)، لشرح الكبير (٥/٤٤)، العدة (ص ١٢٩)، الاحتيار (١/٧٨).

٢- أن النبي ﷺ إنما كان يقصر إذا ارتحل^(١)، يدل لذلك ما رواه أسد ﷺ قال: «صليت مع النبي ﷺ اظهر بالمدينة أربعاً، وبدي لحليفة ركعتين»^(٢).

المخالفون للإجماع: هناك رواية عن الإمام مالك رحمه الله أنه لا يقصر إذا كانت قرية جامعة حتى يكون منها نحو ثلاثة أميال^(٣)، وخالف أيضاً ابن حرم رحمه الله حيث اشترط إذا بلغ الميل^(٤)، وحكى عن عطاء^(٥) وجماعة من أصحاب ابن مسعود^(٦) أنه إذا أراد السفر قصر قبل خروجه، وعن مجاهد أنه لا يقصر في يوم خروجه حتى يدخل الليل^(٧).

● النتيجة: عدم صحة هذا الإجماع، وذلك لوجود المخالف

❖ ٢٦-١٠ إذا لم ينو المسافر الإقامة فله أن يقصر وإن أتى عليه سنون:

❖ من نقل (الإجماع الترمذي)^(٨) (٢٧٩هـ) يقول: «أجمع أهل العلم على أن

(١) المغني (١١٢/٣)، الشرح الكبير (٤٤/٥)، كشف لقناع (٦١٩/١)، زاد المستقنع (٣٨٣/٢)، حاشية ابن قسّم (٣٨٣/٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب يقصر الصلاة إذا خرج من موضعه (٤٣/٢) رقم (١٠٨٩)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها (٤٨٠/١) رقم (٦٩٠).

(٣) بداية المجتهد (٣٢٤/٣) (٤) المحلى (٢١/٥).

(٥) عطاء بن أبي رباح أبو محمد القرشي، إمام التابعي، توفي سنة ١١٤هـ. سير أعلام النبلاء (٧٨/٥)، تهذيب التهذيب (١٢٣/٤).

(٦) عبد الله بن مسعود الهذلي، أحد السابقين إلى الإسلام، هاجر الهجرتين، وشهد سراً وما بعده، توفي سنة ٣٢هـ. لاستيعاب (٩٨٧/٣)، أسد الغابة (٣٨٤/٣)، الإصابة (١٩٨/٤). (٧) شرح صحيح مسلم للنووي (٣٢٢/٥).

(٨) محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي، الحافظ الضريع، من أئمة علماء الحديث، من مصنفاته. الجامع الصحيح، العدن، توفي سنة ٢٧٩هـ. سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣)، طبقات الحفاظ (ص ٢٨٢).

لمسافر يقصر ما لم يُجمع إقامة، وإن أتى عليه سنون^(١).

ونقل هذا الإجماع البغوي^(٢)، والعيني^(٣) رحمهما الله تعالى.

ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «فما كان على نية الرحيل فإنه يقصر فيه وإن أقام مدة طويلة بإجماع العلماء»^(٤).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «لا أعلم خلافاً فيمن سافر سفرًا تقصر فيه الصلاة لا يزمه أن يُتِمَّ في سفره إلا أن ينوي الإقامة في مكان من سفره، ويجمع نيته على ذلك»^(٥).

اسرخسي^(٦) (٤٩٠هـ) يقول: «فكذلك لا يصير مقيمًا ما لم يبو المكنث أدنى مدة الإقامة وإن طال مُقامه اتفاقًا»^(٧).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «اتفقوا على أنه إن كانت الإقامة مدة لا يرتفع فيها عنه اسم السفر بحسب رأي كل واحد منهم في تلك المدة وعاقبه عائق عن السفر أنه يقصر أبدًا وإن أقام ما شاء الله»^(٨).

ونقل ابن قدامة^(٩)، وشمس الدين بن قدامة^(١٠)، والهيتمي^(١١)، والعيني^(١٢).

(١) الحامع الكبير للترمذي (٩٦/٢) (٢) شرح السنة (٤/١٧٨).

(٣) لسانة في شرح الهداية (٣/٢٣). والغبي هو. محمود بن أحمد العيني، من فقهاء الحنيفة، من مصنفاته: عمدة القاري، وأبابة في شرح الهداية، توفي سنة ٨٥٥هـ. المسوؤ الاماع (١٠/١٣١)، الفوائد البهية للكنوي (ص ٢٠٧).

(٤) شرح ابن بطال على البخاري (٣/٦٣ - ٦٦). (٥) الاستذكار (٦/٩٨).

(٦) محمد بن أحمد شمس الأئمة أبو بكر السرخسي، من فقهاء الحنيفة، من مصنفاته: المسوؤ، توفي سنة ٤٩٠هـ، وقيل غير ذلك. الجواهر المضيفة (٢/٢٨)، الفوائد البهية، (ص ١٥٨).

(٧) المسوؤ (١/٢٣٧). (٨) بداية المحتهد (٣/٣٣٠).

(٩) اسمعي (٣/١٥٣). (١٠) الشرح الكبير (٥/٧٦).

(١١) كشاف الفتع (١/٦٢٨). (١٢) البنية (٣/٢٣).

وابن قاسم^(١) رحمهم لله تعالى هذا الإجماع أيضاً عن ابن المنذر رحمته^(٢).

الوافقون على الإجماع، وافق على هذا الإجماع بعض الشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن ابن عباس^(٥) رضي الله عنه، قال: «أقام النبي ﷺ تسعة عشر بقصر، فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا، وإن زدنا أتممنا»^(٦).

وجه الدلالة: أنه ﷺ أقام أياماً كثيرة بناء على حاجته، وقصر ﷺ صلواته أثناء إقامته.

٢- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال «أقام رسول الله ﷺ بتوك عشرين يوماً يقصر الصلاة»^(٧).

٣- عن أنس رضي الله عنه قال: أقام أصحاب رسول الله ﷺ برامهم^(٨) من تسعة

(١) حاشية ابن قاسم (٣٩٦/٢). (٢) لم أفق عنه في كتبه.

(٣) الحارثي (٣٧٤/٢)، المحموم (٢٤٤/٤)، صحالة المحتاح (٣٤٦/١)، مغني المحتاح (٤٥٠/١).

(٤) الهداية للكنوداي (٥٤/١)، المغني (١٥٣/٣)، المحرر (١٣٣/١)، الشرح الكبير (٧٦/٥)، العدة (ص ١٣)، كشاف القناع (٦٢٧/١).

(٥) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله ﷺ، دعا به النبي ﷺ بالحكمة والفق، فكان من علماء الصحابة وفقهائهم، واشتهر بتفسير القرآن، توفي سنة ٦٨ هـ بلطائف. الاستيعاب (٩٣٣/٣)، أسد الغابة (٢٩٠/٣)، الإصابة (١٢١/٤).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب التقصير، باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر (٤٢/٢) رقم (١٠٤٨).

(٧) أخرجه أحمد في المسند (٤٤/٢٢) برقم (١٤١٣٩)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب إذا أقام بأرض العدو يقصر (١١/٢) رقم (١٢٣٥)، واختلف في تصحيحه، فمنهم من أعله بالإرسال كأبي داود، والبيهقي، ومنهم من صححه كسنن حبان، والنووي، وابن الملقن، وغيرهم ينظر البدر المير (٥٣٩/٤).

(٨) مدينة مشهورة بنوحي خورستان معجم البلدان (٧٣٨/٢).

شهر يقصرون الصلاة^(١).

وجه الدلالة: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقصرون الصلاة مدة تسعة أشهر وأكثر وذلك لأنهم لم ينووا الإقامة.

المعالفون للإجماع: حلف هذا الإجماع لشافعية، حيث جعلوا من هذا حاله على قسمين، إما أن يكون محارباً، أو غير محارب، فإن كان محارباً، فلهم فيه قولان: الأول. يقصر مدامت الحرب، والثاني: لا يقصر أكثر من سبعة عشر يوماً أو ثمانية عشر يوماً، وأما غير المحارب فإنه يقصر بدم أربعة أيام كواحد سوى يوم دحوه^(٢).

ودليلهم للقول الثاني في المحارب أن إتمام الصلاة عزيمة، والقصر رحصة في السفر، والمقيم غير مسافر، فلم يجر له القصر إلا في المدة التي قام الدليل عليها، فكان ما سواها على حكم الأصل في وجوب الإتمام^(٣).

ودليلهم على غير المحارب لأن الإتمام لا يحب إلا بالعزم على الإقامة أو بوحود فعل الإقامة، فإذا لم يعزم على الإقامة قصر، لأن يوجد منه فعل الإقامة وذلك أربعة أيام^(٤).

وأيضاً خالف هذا الإجماع ابن حرم رحمته الله، حيث قل: من أقام في شيء عشرين يوماً بلباليها فأقل فإنه يقصر ولا بد، سواء نوى إقامتها أو لم ينو إقامتها، فإن زاد على ذلك إقامة مدة صلاة واحدة فأكثر: أتم ولا بد^(٥).

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب ما قال يقصر أدماً ما لم يجمع مكثاً (٣/١٥٢) رقم (٥٤٨٠)، وصححه ابن المنقن في لبدر المنير (٤/٥٤٨)، وابن حجر في

الدرية (٢١٢/١)

(٢) الحاوي (٢/٣٧٤)، المجموع (٤/٢٤٤)، عمالة المحتاح (١/٣٤٦).

(٣) الحاوي (٢/٣٧٤).

(٤) الحاوي (٢/٣٧٤).

(٥) المحلى (٥/٢٩)

واستدلوا يُقَدُّ: بأنه في هذه المدة يكون ساكن مطمئن بعيد عن هيئة المسافرين^(١).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ لوجود المخالف.

◆ ٢٧-١١ لا قصر في صلاة الصبح والمغرب:

١. من نقل (الإجماع اشافعي (٢٠٤هـ) يقول: «ولا اختلاف أن القصر إنما هو في ثلاث صلوات: الظهر والعصر والعشاء، وذلك أنهن أربع، فيصليهن ركعتين، ولا قصر في المغرب، ولا الصبح»^(٢).

ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «وأجمعوا على أن لا يقصر في صلاة المغرب، ولا في صلاة الصبح»^(٣). ونقل إجماعه ابن قدامة^(٤)، وشمس الدين بن قدامة^(٥)، وابن حجر^(٦)، والشوكاني^(٧) رحمهم الله.

الخرقي^(٨) (٣٣٤هـ) يقول: «والصبح والمغرب لا يقصرن، وهذا لا خلاف فيه»^(٩).

الماوردي^(١٠) (٤٥٠هـ) يقول: «وهو مما لا خلاف بين العلماء أن لقصر في

(١) شرح السنة للبعوي (١٧٨/٤)، معي المحتاج (٤٠٠/١)، مهاج لطابين (٤٠٠/١).

(٢) الأم (١٧٩/١).

(٣) الإجماع (ص ٤٠)، الأوسط (٣٣١/٤) (٤) المغني (١٢١/٣)

(٥) الشرح الكبير (٤٣/٥). (٦) فتح الباري (٧١٤/٢).

(٧) بيل الأوطار (١٠٠/٣).

(٨) عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد لجُرقي، من كبار فقهاء الحنابلة المتقدمين، وصاحب المختصر، توفي سنة ٣٣٤هـ. سير أعلام السلاء (٣٦٣/١٥)، طبقات الحديث (٢/٧٥)، شذرات الذهب (٣٣٦/٢).

(٩) مختصر الخرقي (١٢١/٣).

(١٠) علي بن محمد بن حبيب البصري أبو الحسن الماوردي، من علماء الشافعية، من مصنفاته الحاوي الكبير في فروع الشافعية، توفي سنة ٤٥٠هـ. طبقات الشافعية: الكبرى =

لصلوات لرابعة، وهي ثلاث: الظهر، والعصر، وعشاء الآخرة، فأما المغرب والصبح فلا يقصران^(١).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «فأما لمغرب والصبح فلا خلاف بين العلماء أنهما كذلك فرضتا، وأنهما لا قصر فيهما في السفر ولا غيره»^(٢).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف بين المسلمين أن القصر في الصلوات الثلاث الرباعية، وأن الصبح والمغرب لا يُقصران»^(٣).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «اتفقوا على أن صلاة الصبح للحائض ولأمن ركعتان في السفر والحضر، وعلى أن صلاة المغرب للحائض ولأمن ثلاث ركعات»^(٤).

العمري (٥٥٨هـ) يقول: «فأما الصبح والمغرب فلا يجوز قصرها... ولأن الأمة أجمعت على ذلك أيضاً»^(٥).

ابن قدامة (٣٢٠هـ) يقول: «ولا يجوز قصر المغرب والصبح بالإجماع»^(٦).

الرافعي (٦٢٣هـ) يقول: «المغرب والصبح فلا قصر فيهما بالإجماع»^(٧).

المووي (٦٧٦هـ) يقول: «فأما لمغرب والصبح فلا قصر فيهما بالإجماع»^(٨).

مجد الدين البلدي (٦٨٣هـ) يقول: «أما الفجر والمغرب والوتر فلا قصر

- (٥/٢٦٧)، شذرات الذهب (٣/٢٨٥).

(١) الحارثي (٢/٣٦٦) (٢) التمهيد (١٦/٢٩٤).

(٣) إكمال المعلم (٣/٢٠).

(٤) مراتب الإجماع لاس حزم (ص ٢٤)، وأيضاً المحلى (٤/٢٦٤).

(٥) البيان في مذهب الشافعي (٢/٤٥٠).

(٦) الكافي لاس قدامة (١/٤٤٥)، والعدة للمقدسي (ص ١٢٩).

(٧) العزيز (٢/٢٢٥). (٨) الروضة (٣٨٩)، المجموع (٤/٢٠٩).

(٩) عبد الله بن محمود بن ودود الموصلي محدّث البسحي، من فقهاء الحنفية، وصاحب كتاب المختار، وشرّحه في كتاب الاختيار لتعليل المختار، توفي سنة ٦٨٣هـ. الحوامر =

فيهما بالإجماع»^(١).

وذكر هذا الإجماع أيضًا محمد الدمشقي^(٢)، والشَّريبي^(٣)، والعدوي^(٤)، وابن قاسم^(٥).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «رأيت النبي ﷺ إذا أعجبه السير يؤخر المغرب، فيصليها ثلاثاً، ثم يسلم، ثم قلما يلبث حتى يقيم العشاء، فيصليها ركعتين، ثم يسلم، ولا يسبح بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل»^(٦).

وجه الدلالة: أنه ﷺ عندما جمع وقصر جعل المغرب ثلاث ركعات، وقصر العشاء، مما يدل على أنه لا قصر فيها، وإلا لفصر فيها كما يفصر في العشاء.

٢ أن الصبح ركعتان فلو قصرت صارت ركعة، وليس في الصلوات ركعة إلا الوتر، والمغرب وتر النهار فلو قصر منها ركعة لم تبق وترًا، وإن قصرت اثنتان صارت ركعة فيكون جحافًا به وإسقاطًا لأكثرها^(٧).

المخالفون للإجماع: حالف هذا الإجماع الشافعية في قول ضعيف غير مشهور أن الثلاثة يجوز فيها القصر^(٨).

= المضيئة (١/٢٩١)، الفرائد البهية (ص ١٠٦)، هدية العارفين (١/٤٦٢)

(١) الاختيار شرح المختار (١/٧٧). (٢) رحمة الأمة (ص ٥٠).

(٣) مغني المحتاج (١/٣٩٥). (٤) حاشية العدوي (٢/١٣٠)

(٥) حاشية ابن قاسم (٢/٣٨٣).

(٦) أخرجه البخاري، كتب تقصير الصلاة، باب تُصلَّى المغرب ثلاثاً في السفر (٢/٤٤) رقم

(١٠٩٢)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاتي المغرب والعشاء

جميعاً بمزدلفة (٢/٩٣٧) رقم (١٢٨٨).

(٧) المعني (٣/١٢١)، الشرح الكبير (٥/٤٣)، لعدة شرح العمدة (ص ١٢٩)، حاشية ابن

قاسم (٢/٣٨٣).

(٨) حاشية البيهقي (١/٣٨٨).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود امخالف.

◆ ٢٨-١٢ من نوى الإقامة في سفره وحب عليه الإتمام:

✽ من نقل (الإجماع ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «لا أعلم خلافاً فيمن سافر سفراً تُقصر فيه الصلاة لا يلزمه أن يتم في سفره إلا أن ينوي الإقامة في مكان من سفره ويجمع بينه على ذلك»^(١).

ابن رشد الجدة (٥٢٠هـ) يقول: «وصلاة المسافر الذي نوى الإقامة تامة بإجماع»^(٢).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن نية صلاة الوقت وجدت وهي أربع، وإنما ترك ركعتين رحمة، فإذا أسقط نية الرخص صح الصلاة سبته ولزمه لإتمام^(٦).

٢- أن الإتمام أصل وإنما أبيح تركه شرط، فإذا زال الشرط عاد الأصل إلى

(١) الاستذكار (٩٨/٦). وأيضاً: التمهيد (٣٠٥/١٦، ٣٠٦).

(٢) البیان واتحصيل (١٩٢/٢).

(٣) بدائع الصنائع (٢٧٣/١)، فتح القدير (١٢/٢)، سراجي الملاح (ص ٤٢٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٤٢٥).

(٤) الأم (١٨٠/١)، انحاوي (٣٨٠/٢)، حلية العلماء (٢٧١/١)، بحر الذهب (٥٧/٣)، المجموع (٢٣٠/٤)، مهج الطالير (٤٠٦/١)، عجلة المحتاج (٣٥٠/١)، معي المحتاج (٤٠٦/١).

(٥) المحرر لأبي البركات (١٣٠/١)، المغني (١٢٠/٣)، الشرح الكبير (٦٣/٥).

(٦) المعني (١٢٠/٣)، الشرح الكبير (٦٣/٥)، وينظر عجلة المحتاج (٣٥٠/١)، معني المحتاج (٤٠٦/١).

حاله^(١).

المعارضون للإجماع: خالف هذا الإجماع ابن حزم رحمته، حيث حددتها بإقامة عشرين يومًا بياليها، فمن أقامها قصر سواء نوى إقامتها أم لم ينو^(٢).

● التثنية: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

❖ ٢٩-١٣ من فاته صلاة في حضر فذكرها في سفر وجب عليه قضاؤها صلاة حضر:

● من نقل (الإجماع: بن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «وأجمعوا على أن من سبي صلاة في حضر، فذكرها في السفر، أن عليه صلاة الحضر»^(٣). ونقته ابن الملتن^(٤) رحمته.

الجوهري^(٥) (حوالي ٣٦٥هـ) يقول: «وأجمعوا أنه من ذكر صلاة حضر في سفر صلاه صلاة حضر»^(٦).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: إذا نسي صلاة الحضر فذكرها في السفر فعليه الإتمام إجماعاً^(٧).

وذكر هذا الإجماع شمس الدين ابن قدامة^(٨)، والمرداوي^(٩)، والعيني^(١٠)، وابن قاسم^(١١)، رحمهم الله جميعاً.

(١) المغني (١٢٠/٣)، الشرح الكبير (٦٣/٥). (٢) المحلى (٢٩/٥).

(٣) الإجماع (ص ٤١)، وأيضاً الإشراف (٢١٠/٢).

(٤) عناية المحتاح (٣٤٣/١).

(٥) محمد بن الحسن الميمي الجوهري، لم أجد من ترجم له، وهذا ما ذكره محقق الكتاب د/ محمد فضل مراد.

(٦) نوادر لفقهاء (ص ٤٢).

(٧) المغني (١٤٢/٣)، (١٤١/٣).

(٨) الشرح الكبير (٥٤/٥).

(٩) الإيضاح (٥٥/٥).

(١٠) الباية (٣٨/٣).

(١١) حاشية ابن قاسم (٣٨٨/٢).

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، واسمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن الصلاة يتعين عليه فعلها أربعًا فلم يجز له النقصان من عددها كمن لو لم يسافر^(٤).

٢- أن القضاء معتبر بالأداء وهو أربع^(٥).

٣- أن الإتمام الأصل فغلب^(٦).

المخالفون للمصنف: خالف هذا الإجماع المقول الحسن البصري^(٧) وابن حرم^(٨) رحمها الله.

(١) الكتب (١٠٩/١)، اللب (١٠٩/١)، الهداية (٢٢٦/٢)، وشرحها لساية (٣٨/٣)، مراقي الملاح (٤٢٨).

(٢) الاستدكار (١١٨/٦)، لدخيرة (٣٧١/٢)، مواهب احليل (٤٩٦/٢).

(٣) حلية العلماء (٢٧٤/١)، شرح السنة بلغوي (١٧٤/٤)، بحر الذهب (٦٩/٣)، المجموع (٣٦٧/٤)، عتالة المحتاج (٣٤٣/١)، معني المحتاج (٣٩٦/١)، حاشية البيهقوري (٣٩٣/١).

(٤) المغني (١٤٢/٣)، الشرح الكبير (٥٤/٥)، اعدة (ص١٢٩).

(٥) الهداية مع نصب الراية (٢٢٦/٢)، راد المستقنع (٣٨٧/٢)، الباية (٣٨/٣)، مغني المحتاج (٣٩٦/١).

(٦) مغني المحتاج (٣٩٦/١)، كشف القناع (٦٢٣/١).

(٧) لا جمع لأن المنذر (ص٤١)، الشرح الكسر (٥٤/٥)، الساية (٣٨/٣)، والحسن البصري هو الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد البصري، من كبار التابعين، اشتهر بالوعظ والرهدة، توفي سنة ١١٠ هـ تهديد الأسماء والصفات (١٦١/١)، سير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤)، تهديد التهديد (٥٤١/١).

(٨) المحلي (٣٠/٥).

ودليلهم: قوله ﷺ: «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ إنما جعل وقتها وقت أدائها، لا الوقت الذي نسيها فيه أو نام عنها^(٢).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ٣٠٣-١٤ وجوب الإتمام على المسافر إذا صلى خلف الإمام المقيم:

﴿من نقل (الإجماع: الشافعي (٢٠٤هـ) يقول: «ثم إجماع العامة على أن صلاة المسافرين أربع مع الإمام المقيم»^(٣).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمعوا على أن المسافر إذا أدرك ركعة من صلاة المقيم لزمه الإتمام»^(٤).

ونقله بن قدامة^(٥) رحمه الله.

ابن رشد الجَدَّ (٥٢٠هـ) يقول: «لا اختلاف أحفظه في أن المسافر إذا أدرك ركعة من صلاة الحاضر فصلاها معه، أنه قد أدرك حكم صلاته ووجب عليه الإتمام»^(٦).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «لعلماء أجمعوا على أن المسافر إذا اقتدى بمقيم لزمه الإتمام»^(٧).

(١) صحيح البخاري، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصلاة (٥٧٢)

(١/٢١٥)، أخرجه مسلم في المساجد، ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة

واستحباب تعجيل قصتها، رقم (٦٨٤) (١/٤٧٧)

(٢) المحلى (٣١/٥)، الأم (١/١٨٠).

(٤) التمهيد (٣١٥/١٦)، وأيضاً: (٣١١/١٦)، (٣١٢).

(٥) المعنى (٣/١٢٣)، (٦) البيان والتحصيل (٢/٤١).

(٧) المجموع (٤/٢٢٢).

الواقفون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والحنابلة^(٢)

♦ مستند الإجماع: يسند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنه سكة، فقال: إنا إذا كنا معكم صلينا أربعاً، وإذا رجعنا إلى رحالنا صلينا ركعتين. قال: «تلك سنة أبي القاسم ﷺ»^(٣).

وجه الدلالة: أن ابن عباس رضي الله عنه جعل السبب أنها فعل السي ﷺ، وأن هذه هي السنة.

٢- أنه يتغير فرضه إلى الأربع للتبعية^(٤).

المخالفون للإجماع: حالف هذا الإجماع الإمام مالك رحمته الله فيمن أدرك أقل من الركعة^(٥)، وخالف أيضاً ابن حزم رحمته الله^(٦).

ودليل المخالفين: عموم أدلة قصر الصلاة للمسافر.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

(١) بدائع الصنائع (١٨/٢)، الهداية (٢٢٣/٢)، كنز الدقائق (٢٣٥/٢)، مع شرحه البحر الرائق (٢٣٥/٢)، فتح القدير (١٢/٢)، البناية (٢٨/٣)، مراقي الصلاح (ص ٤٢٧)، حاشية الطحطاوي (٤٢٧)

(٢) الهداية للكنوز (٥٣/١)، المعني (١٤٣/٣)، المحرر (١٣٠/١)، الشرح الكبير (٥٥/٥)، راد المسقع (٣٨٧/٢)، الإقناع للحجاوي (٦٢٣/١)، كشاف القناع (٦٢٣/١)، حاشية اس قاسم (٣٨٧/٢).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٣٥٧/٣) رقم (١٨٦٢)، وقال ابن الملق في خلاصة البدر المنير (٢٠٣/١) إسناده على شرط الصحيح.

(٤) الهداية (١٢٣/٢)، الاحتيار (٧٩/١)، البحر الرائق (٢٣٦/٢)، الباب (١٠٧/١).

(٥) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١٢١/١)، كفاية الطالب الرماني (١٣١/٢)، شرح الحرشي (٦٣/٢).

(٦) المحلي (٣١/٥).

❖ ٣١٥-١٥ وجوب الإمام على المقيم إذا صلى خلف مسافر:

❖ (من نقل الإجماع: ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «وأجمعوا على أن المقيم إذا أتم بالمسافر وسلم الإمام ركعتين أن على المقيم إتمام الصلاة»^(١)).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «لا خلاف علمته بينهم في أن المسافر إذا صلى بمقيمين ركعتين وسلم قاموا فأتوا أربعا لأنفسهم إفراد»^(٢).
ونقله ابن القطان^(٣) رحمه الله.

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «أجمع أهل العلم على أن المقيم إذا أتم بالمسافر وسلم المسافر من ركعتين أن على المقيم إتمام الصلاة»^(٤).

شمس الدين بن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «إذا صلى مقيم ومسافر خلف مسافر أتم المقيم إذا سلم إمامه وذلك إجماع»^(٥).

البهوتي (١٠٥١هـ) يقول: «إن صلى مقيم ومسافر خلف إمام مسافر أتم المقيم إذا سلم إمامه إجماعاً»^(٦).

ونقل عنه هذا لإجماع ابن قاسم^(٧).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والشافعية^(٩)، وابن حزم^(١٠) رحمه الله.

(١) الإجماع (ص ٤٠)، الإشراف (٢/٢٠٨). (٢) الاستدكار (٦/١١٥).

(٣) الإقناع (١/١٦٨). (٤) المغني (٣/١٤٦).

(٥) الشرح الكبير (٥/٦٠). (٦) كشف القناع (١/١٢١).

(٧) حاشية ابن قاسم (٢/٣٩٠).

(٨) الكتب (١/١٠٨)، اللباب (١/١٠٨)، بدائع الصنائع (١/٢٧٧)، الهداية (٢/٢٢٣)،

وشرحها البناء (٣/٣٠)، المختار (١/٧٩)، فتح القدير (٢/١٤)، سحر الرايق (٢/٢٣٧).

(٩) الحارثي (٢/٣٩١)، بحر المذهب (٣/٧٩)، شرح السة للغوي (٤/١٦٦)، المجموع

(٤/٢٣٦).

(١٠) المحلى (٥/٣١).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن رسول الله ﷺ: «أقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ثم يقول لأهل البلد: صلوا أربعًا فإنما سَفَرٌ»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمرهم بأن يصلوا أربعًا لأهم مقبمين بيما هو مسافر ﷺ لذلك صلاها ركعتين

٢- أن الصلاة واجبة عليه أربعًا، فلم يكن يترك شيء من ركعاتها، كما لو لم يأتي بمسافر^(٢).

٣- أن المقتدي التزم الموافقة في الركعتين، فينفرد في الباقي كالمسبوق^(٣).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ [٣٢-١٦] مشروعية القصر إذا سافر بعد دخول وقت الصلاة:

١- من نقل الإجماع، قال ابن المنير (٣١٧هـ) يقول: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من خرج بعد لزوال مسافره أن يقصر الصلاة»^(٤).

ونقده عنه الموفق ابن قدامة^(٥)، وشمس الدين بن قدامة^(٦)، وابن قاسم^(٧) عنه بلفظ: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن نه قصرها».

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «له قصرها وفاقًا»^(٨).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٠٤/٣٣) رقم (١٩٨٧١)، وأبو داود في سننه، كتاب السفر.

باب متى يتم المسافر (٩/٢) رقم (١٢٢٩)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٧٠/٣) رقم (١٦٤٣).

(٢) المغني (١٤٦/٣)، لاحتير (٧٩/١).

(٣) الهداية (٢٢٣/٢)، للاب (١٠٨/١).

(٤) الإجماع (ص ٤١)، وأيضًا: الأوسط (٣٥٥/٤).

(٥) المغني (١٤٣/٣)، الشرح الكبير (٥٤/٥).

(٦) حاشية ابن قاسم (٣٨٧/٢)، حاشية ابن قاسم (٢٨٧/٢).

الوافقون على الإجماع: وفق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، و الشافعية^(٢).

♦ مستند الإجماع: بسند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنه سافر قبل خروج وقتها، أشبه ما لو سافر قبل وحبوبها^(٣).

٢- أنها مؤداة في السفر، أشبه ما لو دخل وقتها فيه^(٤).

الغالبون للإجماع: خالف هذا الإجماع المنقول المالكية، فقد فصلوا فيما إذا بقي قدر ثلاث ركعات أو ركعة^(٥)، وبعض الشافعية^(٦)، والحنابلة في رواية، وهي لمعتمدة في المذهب. قال المرداوي رحمه الله: «أتمها على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. قال في الحواشي: وهو قول أصحابنا، وهو من المفردات»^(٧).

ودليلهم: أنها وجبت عليه في لحضر فلزمه إتمامها^(٨).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع. وذلك لوجود المخالف



-
- (١) بدائع الصنائع (١/٢٦٤)، قل يقصرها في طاهر قول أصحابنا، البناية للعين (٣/٣٨)
- (٢) الحاوي (٢/٣٧١)، شرح السنة (٣/١٤٣)، بحر المذهب (٣/٦٥)، العزيز (٢/٢٢٦).
- (٣) المغني (٣/١٤٣).
- (٤) حاشية ابن قاسم (٢/٣٨٧).
- (٥) الرسالة لفقهية (ص ١٣٩).
- (٦) حلية العلماء (١/٢٧٥)، بحر المذهب (٣/٦٥)، ورجحه الماوردي (٢/٣٧١).
- (٧) إهداية للكلوذاني (١/٥٣)، المغني (٣/٤٣)، النكت والفوائد السنية لابن مفلح (١/١٣١).
- الإبصار (٥/٥٣)، حاشية ابن قاسم (٢/٣٨٧).
- (٨) المغني (٣/١٤٣)

الفصل الثالث

مسائل الإجماع في الجمع بين الصلاتين

◆ ﴿٣٣-١﴾ لا يجوز الجمع في الحضر لغير عذر:

• من نقل (الإجماع: ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع العلماء على أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في الحضر لغير عذر المطر إلا طائفة شذت»^(١).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «قد أجمعوا على أن الجمع لا يجوز لغير عذر»^(٢).
ابن القفطان (٦٢٨هـ) يقول: «أجمعوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في الحضر لغير عذر المطر»^(٣).

ونقل هذا الإجماع شمس الدين بن قدامة^(٤)، واس قاسم^(٥)، والشوكاني^(٦)، رحمهم الله جميعاً.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والشافعية^(٨)، وابن حزم^(٩) رحمه الله.

(١) الاستدكر (٢٩/٦)، وأيضاً ذكره في التمهيد (٤٨٨/٥).

(٢) المغني (١٣٥/٣) (٣) الإقناع (١٦٩/١)

(٤) الشرح الكبير (٨٩/٥). (٥) حاشية ابن قاسم (٣٩٩/٢).

(٦) نيل الأوطار (٢١٨/٣)

(٧) رؤوس المسائل لمزمخشري (ص ١٧٧)، فتح القدير (٢١/٢)، تبين الحقائق (٨٨/١)، حاشية ابن عدي (٣٨١/١).

(٨) الأم (٩٥/١)، شرح السنة للبعوي (١٩٩/٤)، المجموع (٢٦٤/٤)، شرح صحيح مسلم لسووي (٣٤٤/٥).

(٩) إلا أنه اشترط أن يكون الجمع صورياً، بأن تضرح الظهر إلى آخر وقتها يبدأ في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العصر. المحي (١٧٢/٣).

♦ **مستند الإجماع:** عموم أخبار التوقيت كقوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [سورة ٢٣٨] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]

وجه الدلالة: أن الصلاة في موافقتها، ولا رخصة في ترك شيء منها، ولا يجمع إلا بما جاء عن النبي ﷺ^(١).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع محمد بن سيرين، وطائفة من أهل الحديث، وأشهب^(٢) من المالكية^(٣).

ودليلهم: ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر، وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال: «أراد أن لا يخرج منه»^(٤).

وجه الدلالة: أن جمع النبي ﷺ هذا لم يكن لمرض ولا مطر، ولا لخوف، ولا سفر، وقد ذكر ابن عباس رضي الله عنهما أن علة جمعه هي أن لا تُخرج أتمته^(٥).

● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

♦ ٣٤٢-٣٤٣ مشروعية جمع الحاج الظهر والعصر في عرفة:

• من نقل (الإجماع ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «مما أجمعوا عليه وتوارثته

(١) المغني (٣/١٣٥)، الأم (١/٩٥).

(٢) أشهب بن عبد العزيز أبو عمر، ثقة على الإمام مالك والمدني والمصريين، توفي سنة ٢٠٤هـ. طبقات لفقهاء للشيرازي (ص ١٥٥)، شذرات الذهب (٢/٢٤).

(٣) المعيار المعرب للونشريسي (١/٢٠٩).

(٤) أخرجه مسلم، كتب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر (١/٤٩٠) رقم (٧٠٥).

(٥) شرح أسنة السعوي (٤/١٩٩)، شرح صحيح مسلم للووي (٥/٣٣٥)، مجموع فتاوى (٢٤/٢٥).

الأئمة قرأوا عن قرن وتبعهم الناس عليه منذ رما رسول الله ﷺ إلى هذا الوقت، الجمع بين الظهر والعصر بعرفة»^(١).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «واتفقوا على أن جمع صلاتي الظهر والعصر بعرفة وقت الظهر حق»^(٢).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «الجمع بين الصلاتين بعرفة ثم بالمزدلفة أصل مجمع عليه»^(٣).

ابن غوي (٥١٦هـ) يقول: «أجمعوا على أن الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة سنة»^(٤).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف أن صلاتهما بعرفة هكذا بالجمع»^(٥).

ابن زُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول «أجمعوا على أن الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة سنة»^(٦).

التووي (٦٧٦هـ) يقول: «وأما الحجاج من الآفاق فيجمعون بين الظهر والعصر بعرفت في وقت الظهر... بالإجماع»^(٧).

ابن دقيق العيد^(٨) (٧٠٢هـ) يقول: «كما لا خلاف في جواز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة»^(٩).

(١) الإشراف (١/٤١٤).

(٢) مراتب الإجماع (ص ٤٥).
(٣) الاستدكار (١٦/١)، ونقل إجماعه الوشريسي في لمعيار (١/٢٠٦)، وأيضاً لابن عبد البر إجماع آخر في التمهيد (٥/٤٨١).

(٤) شرح أسسة (٤/١٩٦).

(٥) إكمال المعلم (٣/٣٥).

(٦) بداية المحتند (٣/٢٣٣).

(٨) محمد بن علي بن وهب تقي الدين أبو الفتح ابن دقيق العيد المنفلوطي المالكي والشافعي،

من مصنفاته - شرح مقدمة المطرزي توفي سنة ٧٠٢هـ. طبقات الشوعية الكبرى (٩/٢٠٧).

طبقات ابن شهة (٢/٢٢٩).

(٩) إحكام الأحكام (ص ٣٣١).

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «الجمع بعرفة ومزدلفة متفق عليه، وهو منقول بالتواتر، فلم يتنازعوا فيه»^(١).

ابن جُرَيجٍ (٧٤١هـ): «يجوز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء لأسباب، وهي: بعرفة والمزدلفة اتفاقاً»^(٢).

البُهوتي (١٠٥١هـ) يقول: «غير جمعي عرفة ومزدلفة فيستأن بشرطه للاتفاق عليها»^(٣).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤).

♦ مستند الإجماع: ما جاء في صفة جمع النبي ﷺ في يوم عرفة: «ثم أذن، ثم أقام فصلّى الظهر، ثم أقام فصلّى العصر، ولم يصلّ بينهما شيئاً»^(٥).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ جمع بين صلاتي الظهر والعصر في عرفة مما يدل على مشروعيتها.

● النتيجة: صحة هذا الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ [٣٥-٣] مشروعية الجمع بين العشاءين في المزدلفة:

«من نقل (الإجماع: ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «مما أحجموا عليه وتوارثته الائمة قرناً عن قرن، وتنعهم الناس عليه منذ زمان رسول الله ﷺ إلى هذا الوقت الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بجمع في ليلة النحر»^(٦).

ابن حرم (٤٥٦هـ) يقول: «واتفقوا على أن جمع صلاتي الظهر والعصر بعرفة

(١) مجموع الفتوى (٢٤/٢٣).

(٣) كشاف القناع (٣/٢).

(٤) لأصل (١٤٧/١)، تبين الحقائق (١/٨٨)، فتح القدير (٢/٢١)، حاشية ابن عابدين (٣٨١/١).

(٥) أحرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (٢/٨٨٦) برقم (١٢١٨).

(٦) الإشراف (١/٤١٤).

في وقت الظهر حتى بحطبة قبل لصلاتين، وعلى أن جمع صلاتي المغرب والعشاء في مزدلفة بعد غروب الشمس»^(١).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «الجمع بين اصلتين بعرفة ثم بالمزدلفة أصل مجتمع عليه»^(٢).

ابن عوي (٥١٦هـ) يقول: «الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بالمزدلفة للحاج متفق عليه»^(٣).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف أن صلاتهما بعرفة هكذا بالجمع، وصلاة العشاءين بمزدلفة هكذا»^(٤).

ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «أجمعوا على أن الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة سنة، وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة أيضاً في وقت العشاء ستة أيضاً»^(٥).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أما المحتاج من الآفاق فيجتمعون بين الظهر والعصر بعرفات في وقت الظهر، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت لعشاء بالإجماع»^(٦).

ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) يقول: «كما لا خلاف في جواز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة»^(٧).

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «فالجمع بعرفة ومزدلفة متفق عليه، وهو منقول بالتواتر، فلم يتنازعوا فيه»^(٨). ونقله عنه ابن قاسم^(٩).

(١) مراتب الإجماع (٤١٤/١)

(٢) الاستذكار (١٧/٦)، التمهيد ضمن موسوعة شروح الموطأ (٤٨١/٥).

(٣) شرح السنة (١٩٦/٤) (٤) إكمال المعلم (٣٥/٣).

(٥) بداية المجتهد (٣٣٣/٣). (٦) المجموع (٢٤٩/٤).

(٧) إحكام الأحكام (ص ٣٣١).

(٨) مجموع الفتاوى (٢٤/٢٣، ٢٤، ٤٢)، مجموع الرسائل والمسائل (٢٥٩/١).

(٩) حاشية ابن قاسم (٤٠٥/٢).

ابن جزى (٧٤١هـ) يقول: «يجوز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء لأسباب، وهي معرفة والمزدلفة اتفاقاً»^(١).

البُهوتي (١٠٥١هـ) يقول: «غير جمعي عرفة ومزدلفة؛ فيُسْتَأْن بشرطه؛ للاتفاق عليهما»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣).

♦ مستند الإجماع: ما جاء في صفة حج النبي ﷺ وفيها: «حتى أتى المزدلفة فصلّى به لمغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئاً»^(٤).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ جمع في المزدلفة بين المغرب والعشاء، ولم يفرّق بينهما.

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ٣٦-٤ لا يجوز جمع الفجر إلى غيرها، ولا المغرب إلى العصر:

• من نقل (الإجماع: ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع المسلمون أنه ليس لمسافر ولا مريض ولا في حال المطر، يجمع بين الصبح والظهر، ولا بين العصر والمغرب، ولا بين العشاء والصبح»^(٥).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «اتفاقهم على منع الجمع بين الصلوات التي لا اشتراك بينهما، من العصر والمغرب، والعشاء والصبح، والصبح والظهر»^(٦).

ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «أجمعوا على أن الصبح لا تُجمع إلى غيرها»^(٧).

(١) القوانين الفقهية (ص ٦٥). (٢) كشف القناع (٢/ ٣٠).

(٣) الأصل (١٤٧/١)، تبين الحقائق (١/ ٨٨)، فتح لقدير (٢/ ٢١)، حاشية س عاندين (٣٨١/١).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (٢/ ٨٨٦) برقم (١٢١٨).

(٥) التمهيد ضمن موسوعة شروح الموطأ (٥/ ٤٩٣)، والاستذكار (٦/ ٢١).

(٦) إكمال المعلم (٣/ ٣٥). (٧) الإفصاح عن معاني الصحيح (١/ ١١٤).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «ولو كان الجمع هكذا لجار الجمع بين العصر والمغرب، والعشاء والصبح، ولا خلاف بين الأمة في تحريم ذلك»^(١).

ونقل هذا الإجماع شمس الدين بن قدامة^(٢).

انزوي (٦٧٦هـ) يقول: «لا يجوز جمع الصبح إلى غيرها، ولا المغرب إلى العصر بالإجماع»^(٣).

ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) يقول: «لا خلاف أن الجمع ممتنع بين الصبح وغيرها، وبين العصر والمغرب»^(٤).

ابن لملقن (٨٠٤هـ) يقول: «الصبح وإياها لا تجمع مع غيرها، وكذا لا يُجمع بين المغرب والعصر، وهو إجماع»^(٥).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)، وابن حزم^(٧)، رحمته.

♦ مستند الإجماع: أنه لم يرد عن النبي ﷺ أنه جمع الصبح مع غيرها أو جمع المغرب مع العصر فدل على عدم مشروعية جمعهما.

● النتيجة: صحة الإجماع لعدم وجود المخالف.

◆ [٣٧-٥٠] جواز التفريق بين الصلاتين:

١. من نقل الإجماع ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «لهذا كان أهل السنة... ومجمعين على جواز التفريق بين الصلاتين»^(٨).

(٢) الشرح الكبير (٥/٨٧).

(١) المغنى (٣/١٢٩).

(٤) إحكام الأحكام (ص ٣٣١).

(٣) المجموع (٤/٢٤٩).

(٥) عجلة المحتاج (١/٣٥٢).

(٦) فهم لا يرون الجمع إلا جمع الظهرين في عرفة، والعشاءين في مزدلفة. ينظر. الأصل

(١/١٤٧)، تبين الحقائق (١/٨٨)، فتح القدير (٢/٢١)، حاشية ابن عابدين (١/٣٨١).

(٧) المحلى (٣/١٨١).

(٨) مجموع الفتاوى (٢٤/٩٠)، (٢٢/٢٩١).

- الوافقون على هذا الإجماع؛ وافق على هذه الإجماع الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، ومال إليه المالكية^(٣) وابن حزم^(٤) رحمه الله.
- ♦ مستند الإجماع: أنه لم يقل عن النبي ﷺ المداومة عليه^(٥)، وهو الأصل^(٦).
- النتيجة: صحة الإجماع لعدم وجود المخالف.



- (١) هذا الأصل عندهم. ينظر رؤوس المسائل للزمخشري (ص ١٧٧)، فتح القدير (٢/ ٢١)، سنن الحقائق (١/ ٨٨)، حاشية ابن عابد (١/ ٣٨١).
- (٢) المجموع (٥/ ٤٩٤)، وذكروا أن الجمع أفضل مما يدل على جواز التفريق. فتح الباري (٢/ ٧٤٣)، معني المحتج (١/ ٤٠٨)، وذكر ابن دقيق العيد أن لأصل عدم الجمع، إحكام الأحكام (ص ٣٣٠).
- (٣) بعضهم يرى كراهية الجمع مما يدل على جواز التفريق، لنج والإكليل (٢/ ٥١٠)، ويرى المالكية أن الجمع رخصه فهي حائرة مما يدل على جواز التفريق. ينظر التاج والإكليل (٢/ ٥٠٩)، الدخيرة (٢/ ٣٧٧)، مواهب الجليل (٢/ ٥٠٩).
- (٤) المحلى (٣/ ١٧٢)، فهو يرى الجمع الصوري مما يدل على جواز التفريق.
- (٥) المعني (٣/ ١٢٦).
- (٦) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (ص ٣٣٠).

الفصل الرابع

مسائل الإجماع في صلاة الخوف

◆ [٣٨-١] مشروعية صلاة الخوف:

• من نقل (الإجماع الجوهري) (حوالي ٣٦٥هـ): «أجمعوا أن من خاف على عسكر من العدو أو يصي صلاة الخوف»^(١).

ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «أجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة بالحكم بعد موت النبي ﷺ ولم تُنسخ»^(٢).

العمراني (٥٥٨هـ) يقول: «صلاة الخوف ثابتة في وقتها، ولم تسح، وه قال كافة أهل العلم»^(٣).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «وجمهور العلماء متفقون على أن حكمها باق بعد وفاة النبي ﷺ»^(٤).

النووي (٧٧٦هـ) يقول: «ذهب العلماء في صلاة شدة الخوف هي جائزة بالإجماع»^(٥).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «أجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة بالحكم بعد موت النبي ﷺ»^(٦).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وهي مشروعة بالكتاب والسنة، وأجمع الصحابة على فعلها، وأجمع المسلمون على جوازها»^(٧).

(١) نواذر الفقهاء (ص ٣٩).

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح (١/١٣٢).

(٣) إبياد في مذهب الشافعي (٢/٥٠٠).

(٤) المغني (٣/٢٩٦).

(٥) المجموع (٤/٣١٨).

(٦) حاشية ابن قاسم (٢/٤١١).

(٧) حاشية ابن قاسم (٢/٤١١).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، المالكية^(٢)، وبن حزم^(٣) رحمه الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]
وجه الدلالة: أن المولى سبحانه جعل لخوف سيئاً للصلاة، سواء كانوا راكبين أم راجلين عند القتال، وهذا يدل على مشروعية صلاة الخوف.
- ٢- فعل الصحابة رضي الله عنهم لصلاة الخوف بعد موت النبي ﷺ، وإجماعهم على ذلك^(٤)

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع لمنقول أبو يوسف^(٥) رحمه الله، وقال: إنها خاصة بالرسول ﷺ.

- ودليله: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢].
وجه الدلالة: أن الآية تفيد جوار صلاة الخوف بشرط كون الرسول ﷺ فيهم^(٦).
وأجيب عن ذلك بما يلي:

- ١- إجماع الصحابة رضي الله عنهم على فعل صلاة الخوف بعد وفاة الرسول ﷺ^(٧).

(١) الهدية (٢/ ٢٩٠)، البناية (٣/ ١٩٤)، فتح القدير (٢/ ٦٣)، نور لإيضاح (ص ٥٥٤)، مراقي الملاح (ص ٥٥٤)، اللباب (١/ ١٢٣).

(٢) الاستدكار (٧/ ٨٠)، بداية المجتهد (٤/ ٧)، الذخيرة (٢/ ٤٣٧)، مواهب الجليل (٢/ ٥٦١)،

انتاج ولاكليل (٢/ ٥٦١)، منح الجليل لاس عlish (١/ ٢٧٢)، الفواكه البدوي (١/ ٦٨)،

حاشية العدوي (١/ ١٦٨)

(٣) المحلى (٥/ ٣٤).

(٤) المعني (٣/ ٢٩٧)، نيل الأوصار (٣/ ٣١٧)، حاشية بن قسم (٢/ ٤١١).

(٥) بدائع الصنائع (١/ ٥٥٥)، الهدية (٢/ ٢٩٠)، البناية (٣/ ١٩٤).

(٦) بدائع الصنائع (١/ ٥٥٥).

(٧) بدائع الصنائع (١/ ٥٥٥)، المفني (٣/ ٢٩٧)، شرح صحيح مسلم للنووي (٦/ ٤٤٢)، =

٢- قوله تعالى: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة ١٠٣].

وجه الدلالة كما يقول الإمام ابن عبد البر «من الحجة عليه لسائر لعلماء إجماعهم على أن قول الله ﷻ ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ﴾، ينوب فيها مابه ويقوم فيها مقامه الخلفاء والأمراء بعده»^(١).

٣- قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢).

وجه الدلالة: أن عموم منطوق هذا الحديث مقدّم على المفهوم من الآية، وقد قال ابن العربي: «شروط كونه ﷺ فيهم إما ورد لبيان الحكم، لا لوجوده، والتقدير: يبر لهم بفعله؛ لكونه أوضح من القول»^(٣).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف

❖ ٣٩٢-٣٩٣ مشروعية صلاة الخوف عند الهروب من سبُع أو سيل ونحو ذلك:

• من نقل (الإجماع: النووي (٦٧٦هـ) يقول: «فلو هرب من سيل أو حريق أو سبُع ونحو ذلك ولم يجد عنه معديلاً فله صلاة شدة الخوف بالانفاق»^(٤).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «كما يصلي الهارب من سيل أو سبُع اتفاقاً»^(٥).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)،

= فتح الباري (٥٤٦/٢)، بيل الأوطار (٣١٧/٣)، حاشية ابن قاسم (٤١١/٢).

(١) الامتدكار (٨٠/٧)، كشف القناع (١٠/٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة، (١٢٨/١).

رقم (٦٣٠)، ومسلم، كتاب المساجد ومراضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٢٩٢).

(٣) فتح الباري (٥٤٦/٢) (٤) المجموع (٣١٥/٤).

(٥) حاشية ابن قاسم (٤١٦/٢).

(٦) مذائع الصانع (٥٦٠/١)، المختار (٨٨/١)، الاختيار (٨٨/١)، الساية (٢٠٢/٣)، فتح

التقدير (٦٢/٢)، البحر الرائق (١١٤/٢)، نور الإيضاح (ص ٥٥٥)، مراقي افلاح =

والمالكية^(١)، وابن حزم^(٢)، رحمه الله.

♦ **مستند الإجماع:** وجود الخوف^(٣)، فمن يحاف من سُبُع يعاينه كالخوف من اعدو؛ لأن الجواز بحكم العذر، وقد تحقق^(٤).

● **النتيجة:** صحة الإجماع؛ لعدم وجود المخالف.

❖ ٤٠٣-٤ لا تُشرع صلاة الخوف في القتال المحرّم^(٥):

• من نقل (الإجماع: النووي (٦٧٦هـ) يقول: «لا يجوز في القتال المحرّم بالإجماع»^(٦).

ابن الملقّن (٨٠٤هـ) يقول: «أي فلا يحور في القتال المحرّم بالإجماع»^(٧).
الوافقون على الإجماع: وافق على الإجماع الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)،
والحنابلة^(١٠)، وابن حزم^(١١)، رحمه الله.

= (ص ٥٥٥)، السب (١٢٣/١).

(١) الذخيرة (١١٨/٢)، مواهب الجليل (٥٦١/٢)، الفواكه الدواني (٤١٤/١).

(٢) المحلى (٣٣/٥)، (٤٢/٥).

(٣) المجموع (٣١٥/٤)، كشاف القناع (١٩/٢).

(٤) بدائع لصنائع (٥٦٠/١)، الاحتيار (٨٨/١).

(٥) لقتال المحرّم كالبيعة غير تأويل، وقطاع الطريق، ونحوهم. ينظر: مغني المحتاج

(٤٥٥/١)، الإقناع (١٠/٢)، الباية (٢٠٣/٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٥٥).

(٦) المجموع (٢٨٧/٤). (٧) عحالة المحتاج (٣٨٣/١).

(٨) فتح لقدير (٤١١/٢)، الباية (٢٠٣/٣)، مراقي لفلاح (ص ٥٥٤)، اللاب (١٢٣/١).

(٩) الذخيرة (٤٣٧/٢)، مواهب احليل (٥٦١/٢)، التاح وإلكيل (٥٦١/٢)، فتح الحليل

(٢٧٢/١)، حاشية العدوي (١٧١/٢).

(١٠) الهداية للكلوذاني (٥٥/١)، المعني (٣١٩/٣)، المحرّر (١٣٧/١)، الإقناع (١٠/٢).

كشاف القناع (١٠/٢)، منتهى الإرادات (٣٣٨/١).

(١١) المحلى (٣٣/٥).

♦ **مستند الإجماع:** أبها رخصة ثبتت لدفع عن نفسه في محل مباح، فلا تثبت بالمعصية كرحص السفر^(١).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ **٤١-٤٢ صلاة الخوف في الحضر أربع، وفي السفر ركعتان:**

«من نقل (الإجماع ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «وأجمعوا أن صلاة الخوف في الحضر أربع ركعات غير مقصورة، وفي السفر ركعتان، إذا كانت رباعية أو غير رباعية على عددها، لا يختلف حكمها حضرًا ولا سفرًا ولا خوفًا»^(٢).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن قاسم^(٣).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «أجمعوا على أن في الحضر أربع ركعات، وفي السفر ركعتان»^(٤).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «وإن كانت رباعية غير مقصورة صلى بكل طائفة ركعتين بلا نزاع»^(٥).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨).

♦ **مستند الإجماع:** عموم أدلة مشروعية صلاة لخوف والتي جاءت السنة

(١) المغني (٣/٣١٩)، كشف القناع (٢/١٠).

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح (١/١٣٢) (٣) حاشية ابن قاسم (٢/٤١٢).

(٤) رحمة الأمة (ص ٦٧). (٥) الإصناف (٥/١٣٠).

(٦) بدائع الصنائع (١/٥٥٥)، السية (٣/١٩٦).

(٧) الذخيرة (٢/٤٣٧)، مواهب الجبل (٢/٥٦٢)، التاج والاكلیل (٢/٥٦٢)، الفواكه الدواني (١/٤٢٥).

(٨) الآم (١/٢١٠)، حلية العلماء (١/٢٨٢)، بحر اسماء (٣/٨٦٨)، العرير (٢/٣٣٠).

شرح صحيح مسلم لسووي (٥/٣١٩)، لمحموع (٤/٣٠١).

بيانها بفعله ﷺ.

العالمون للإجماع: خالف هذا الإجماع ابن حزم رحمه الله، حيث قال بجواز صلاة ركعة عند الخوف للمسافر^(١).

ودليلهم: ما روى ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة»^(٢).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ لوجود المخالف.

◆ ٤٢٥-٥ المطلوب بغير حق يصلي على دابته^(٣):

● من نقل الإجماع: ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المطلوب يصلي على دابته»^(٤).

ونقل هذا الإجماع ابن حجر^(٥)، وابن لقطان^(٦).

ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «بعد اتفاقهم على جواز صلاة المطلوب راکباً»^(٧)، وقال: «إن الإجماع حاصل على أن المطلوب لا يصلي إلا راکباً»^(٨).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩)، والشافعية^(١٠).

(١) المحلى (٣٣/٥)

(٢) أخرجه مسلم، كتاب لصلاة، باب صلاة المسافرين وقصره (٤٧٩/١) رقم (٦٨٧).

(٣) المطلوب بغير حق هو من هرب هرباً مباحاً، كخوف قتل محرم، أو أسر محرم. يضر: كشف القناع (١٩/٢)، مغني المحتاج (٤٥٥/١)، البناية (٢٠٣/٣).

(٤) الإشراف (٢٢٦/٢). (٥) فتح لباري (٥٥٥/٢)

(٦) الإقناع (١٧٠/١٤).

(٧) شرح ابن بطال على البخاري (٥٤٠/٢)

(٨) شرح ابن بطال على المحاري (٥٤٠/٢).

(٩) بدائع الصنائع (٥٦٠/١)، الاختيار (٨٨/١)، البناية (٢٠٢/٣).

(١٠) الأم (٢٢٦/١)، الحوي (٤٧٦/٢)، المجموع (٣١٦/٤)، مغني المحتاج (٤٥٥/١).

والحنائلة^(١)، وابن حرم^(٢).

♦ مستند الإجماع: أن شدة الحوف في المطلوب ظاهرة لتحقيق السب لمقتضي لها^(٣).

● التوضيح: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المحالف.

◆ [٤٣-٦٦] جواز الصلاة لغير القلة في شدة الخوف:

«من نقل الإجماع: الطحاوي (٣٢١هـ) يقول: «أجمعوا أن من كن منهزماً وحضرت الصلاة فإنه يصلي وإن كان على غير قبلة»^(٤).

ابن بطال (٤٤٦هـ) يقول: «أجمع لعلماء أنه لا يحوز أن يصلي أحد فريضة على الدابة من غير عذر، وأنه لا يحوز له ترك القبلة إلا في شدة الحوف»^(٥).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «فيه دليل على أن المكتوبة لا تجوز إلى غير القلة، ولا على الدابة، وهذا مجمع عليه إلا في شدة الخوف»^(٦).

الموافقون على الإجماع، وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والحنائلة^(٨)، وابن حرم^(٩) رحمه الله.

(١) الهداية لكلوداني (٥٦/١)، المعني (٣١٦/٣)، المحرر (١٣٨/١)، الإقناع (٢١٨/٢)، كشف القناع (١٨/٢).

(٢) المحلى (٢٧/٣).

(٣) فتح الباري (٢/٥٥٥)، مراقي افلاح (ص ٥٥٦).

(٤) شرح معاني الآثار (٣١٤/١).

(٥) شرح ابن بطال على البخاري (٩٠/٣) (٦) شرح صحيح مسلم (٢١١/٥).

(٧) بدائع الصنائع (١/٥٥٩)، الكتاب (١/١٢٥)، اللب (١/١٢٥)، الاختيار (١/٨٨).

البنية (٣/٢٠١)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٥٦).

(٨) الهدية لكلوداني (٥٦/١)، المعني (٣١٦/٣)، المحرر (١٣٨/١)، الشرح الكبير

(٥/١٤٥)، الإقناع (٢/١٨)، كشف لقاع (٢/١٨)، متهى الإرادات (١/٣٤٥).

(٩) المحلى (٣/٢٢٧).

♦ مستند الإجماع: ١- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة ٢٣٩].

وجه الدلالة: ذكره الجصاص^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لما أباح له فعلها راكبًا لأجل الخوف لم يفرق بين مستقبل القبلة من الركبان وبين من ترك استقبالها؛ تضمنت لدلالة على جواز فعلها من غير استقبالها؛ لأن الله تعالى أمر بفعلها على كل حال، ولم يفرق بين من أمكنه استقبالها وبين من لم يمكنه، فدلّ على أن من لا يمكنه استقبالها فجائز له فعلها على الحال التي يقدر عليها^(٢).

٢- أن التوجه للقبلة سقط للضرورة^(٣).

٣- أن التكليف بقدر الوسع ولا يسمهم تأخيرها حتى يحرج الوقت^(٤).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ [٤٤٤-٧] حمل السلاح حال صلاة الخوف مشروع:

• (من نقل الإجماع ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول «واتفقوا على أد حمل اسلح حال صلاة الخوف مشروع»^(٥).

الرافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨).

(١) أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بابن الحصّاص، من فقهاء الحنفية، من تصديقه

أحكام القرآن، توفي سنة ٣٧٠هـ الجواهر المضية (١/ ٢٢٠)، العوائد البهية (ص ٢٧).

(٢) أحكام القرآن (٢/ ١٦٣).

(٣) الهدية (٢/ ٢٩٥)، الاختيار (١/ ٨٨)، الباية (٣/ ٢٠١).

(٤) الاختيار (١/ ٨٨) (٥) الإفصاح عن معاني لصحيح (١/ ١٣٣).

(٦) بدائع الصنائع (١/ ٥٥٩)، البينة (٣/ ٢٠٣)، مراقي الفلاح (ص ٥٧٧)، نور الإيضاح (ص ٥٥٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٥٧).

(٧) الذخيرة (٢/ ٤٤٢)، التاج والإكليل (٢/ ٥٦٥).

(٨) الأم (١/ ٢١٩)، حلية العلماء (١/ ٢٨٥)، المجموع (٤/ ٣٠٩)، منهاج الصالين (١/ ٤٥٤)،

معني المحتاج (١/ ٤٥٤)، حاشية البيجوري (١/ ٤٥٨).

♦ مستند الإجماع: ١- قوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا بِحِلْيَتِهِمْ﴾ [النساء ١٠٢].

وجه الدلالة: من الأمر بأخذ الأسلحة، وأقل ما فيه أن حمل سلاح مشروع.

٢- أنهم لا يأمنون أن يفاجئهم العدو، فيميلون عليهم^(١).

٣- أن في حمل السلاح إرهاباً للعدو^(٢).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ [٤٥-٨] لا يجوز لبس الحرير للرجال في غير الحرب:

● من نقل (الإجماع: بن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول «اتفقوا على أنه لا يجوز لبس الحرير للرجال في غير الحرب»^(٣). وبنحوه ذكره محمد الدمشقي (٧٨٠هـ)^(٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

♦ مستند الإجماع: أن ذلك في حكم الضرورة^(٨)، وفيه المباهاة وإرهاب^(٩)

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع المالكية في قول^(١٠).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع لوجود المخالف^(١١).

(١) المغني (٣/٣١٠).

(٢) السية (٣/٢٠٣).

(٣) الإفصاح عن معاني الصحاح (١/١٣٣).

(٤) رحمه الأمة (ص ٦٨).

(٥) الهداية (٦/١١٢)، حاشية ابن عابدين (٩/٥٠٧).

(٦) مواهب لجلس (٢/١٩٠)، الذخيرة (٣/١١٠).

(٧) منهاج الطالبين (١/٤٥٨)، معني لمحتاج (١/٤٥٨)، عالة المحتاج (١/٣٨٥)، فتح

المرير (٢/٣٤٤)، الحاوي (٢/٤٧٩).

(٨) فتح العزيز (٢/٣٤٤).

(٩) مواهب الحليل (٢/١٩٠).

(١٠) مواهب الحليل (٢/١٩٠).

(١١) ابن حزم رحمه الله وجدت له قولاً في الصلاة في ثوب الحرير، أنه جائز لضرورة من برد أو

تداوي. لمحلى (٤/٣٦).

الباب الثاني

مسائل الإجماع في باب صلاة الجمعة

تمهيد:

الجُمُعة لغة: بضم الجيم والميم، ويحوز سكون اسميه وفتحها، يقال: جمعت
اشياء المتفرق واجتمع^(١)، وهو من الاقتداء^(٢).

والجُمُعة: المجموعة، ويوم لجمعة^(٣).

وسمي به لاجتماع الناس فيه^(٤)، ويقال جَمَعَ الناس: شهدوا الجمعة وقضوا
الصلاة فيها^(٥).

وتجمع على جُمُعات، وجُمُع^(٦).

والجمعة اصطلاحاً: يوم من أيام الأسبوع، تُصَلَّى فيه صلاة خاصة هي صلاة
الجمعة، فصلاة الجمعة مستقلة بنفسها، تخالف الظهر في الجهر. والخطبة،
والشروط المعتبرة لها، وتوافقها في الوقت^(٧).

(١) الصحاح (٣/١١٩٨)، القاموس المحيط (٢/٩٥٤)، المعجم الوسيط (١/١٣٤).

(٢) طية الطلبة (ص ٢٩).

(٣) القاموس المحيط (٢/٩٥٥).

(٤) تحرير التنبيه (ص ٩٤)، لسان العرب (٨/٥٨).

(٥) المعجم الوسيط (١/١٣٤).

(٦) الصحاح (٣/١١٩٨)، تحرير التنبيه (ص ٩٤)، المطالع على ألفاظ المقنع (ص ١٣٥).

(٧) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن المنقن (٤/١٠١)، معجم لغة الفقهاء محمد رواس
(ص ١٤٥).

الفصل الأول

مسائل الإجماع في أحكام إقامة الجمعة

◆ ﴿٤٦٦-١﴾ وجوب صلاة الجمعة:

✽ من نقل (الإجماع) ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: وأجمعوا على أن الجمعة واجبة على الأحرار البالغين المقيمين الذين لا عذر لهم^(١).

ونقل هذا الإجماع ابن القطّان^(٢)، والنووي^(٣)، والعيني^(٤)، والشوكاني^(٥) رحمهم الله.

الماوردي (٤٥٠هـ) يقول «الجمعة من فروض الأعيان بدلالة الكتاب والسنة والإجماع»^(٦).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «ولم يختلفوا أن لجمعة واجب شهودها على كل بالغ من الرجال حرّاً، إذا كان في مصر جامع، هذا إجماع من علماء السلف والخلف»^(٧).

ونقل هذا الإجماع عنه الخطّاب^(٨) رحمه الله.

السرخسي (٤٩٠هـ) يقول: «والأمة أجمعت على فرضيتها»^(٩).

الزُّباني^(١٠) (٥٠١هـ) يقول: «وأما الإجماع: فلا خلاف بين المسلمين في

(١) الإجماع (ص ٣٩)، الإشراف (٢/ ٨٤).

(٢) المحمّود (٤/ ٣٤٩).

(٣) نيل الأوطار (٣/ ٢٢٣-٢٢٤).

(٤) الناية (٣/ ٤٦-٤٧).

(٥) الحادي الكبير (٢/ ٤٠٠).

(٦) الاستدكار (٥/ ١٢١)، وأيضاً ذكر الإجماع في الاستدكار (٥/ ١١٩).

(٧) موهب الحليل (٢/ ٥٣١).

(٨) المسوط (٢/ ٢٢).

(٩) (١٠) عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد فخر الإسلام، أبو المحاسن الروياني، بلغ من فقهه أن قال «بو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي»، من تصانيفه: بحر المذهب، =

وحوبها»^(١).

ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: «الجمعة فرض بإجماع الأمة»^(٢).

العمراني (٥٥٨هـ) يقول: «أما الإجماع: فإن المسلمين أجمعوا على وجوبها»^(٣).

ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على وجوب الجمعة على أهل الأمصار»^(٤).

الكاساني (٥٨٧هـ) يقول: «والدليل على فرضه الجمعة: الكتاب والسنة وإجماع الأمة»^(٥).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «الأصل في فرض الجمعة الكتاب والسنة والإجماع، وأجمع المسلمون على وجوب الجمعة»^(٦).

ونقل هذا الإجماع عنه الشوكاني^(٧)، وابن قاسم^(٨) رحمهم الله

شمس الدين بن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «إن الأصل في فرض الجمعة الكتاب والسنة والإجماع»^(٩).

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «الجمعة فريضة باتفاق الأئمة»^(١٠).

ابن القيم^(١١) (٧٥١هـ) يقول: «وأجمع المسلمون على أن الجمعة فرض

- قلته الإسماعيلية بعد مجلس إملاء، توفي سنة ٥٠١هـ تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٧٧)،
طبقات الشافعية الكبرى (٧/١٩٣)، سير أعلام النبلاء (١٩/٢٦٠).

(١) بحر المذهب (٣/٩١). (٢) عارضة الأحوزي (٢/٢٤٢).

(٣) البيد في المذهب الشافعي (٢/٥٤٢).

(٤) الإفصاح عن معاني الصحاح (١/١١٥). (٥) بدائع الصنائع (١/٥٧٧).

(٦) المغني (٣/١٥٨-١٥٩). (٧) نيل الأوطار (٣/٢٢٣).

(٨) حاشية ابن قاسم (٢/٤١٨). (٩) الشرح الكبير (٥/١٥٧).

(١٠) مجموع الفتاوى (١١/٦١٥).

(١١) محمد بن أبي بكر أبو عبد الله الررعي ثم لدمشقي لحنلي، لفقيه لأصولي، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية وسلك مذهب، وصنف تصانيف كثيرة، توفي سنة ٧٥١هـ. =

عيس»^(١).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «اتفقوا على أن صلاة الجمعة واجبة على لأعيان»^(٢).

البانزتي^(٣) (٧٨٦هـ) يقول: «وهي فريضة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة»^(٤).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «وفرصيتها بالكتاب والسنة والإجماع... وأما الإجماع فأجمعت لأمة على ذلك»^(٥).

ابن الهمام (٨٦١هـ) يقول: «الجمعة فريضة محكمة بالكتاب والسنة والإجماع»^(٦).

اس نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «وهي فريضة محكمة بالكتاب والسنة وإجماع، يكفر جاحدوها»^(٧).

البهوتي (١٠٥١هـ) يقول: «وهي فرض عيب بالإجماع»^(٨).

النفراوي (١١٢٠هـ) يقول: «د على فرضيتها الكتاب والسنة وإجماع الأمة، أما الإجماع فقال الفكهاني»^(٩): لا خلاف في وجوب الجمعة على الأعيان»^(١٠).

- دليل طبقات الحذيلة (٢/٤٤٧)، شذرات الذهب (٦/١٨٦)، الدرر الطالع (٢/١٤٣).

(١) راد المعداد (١/٣٩٨) (٢) رحمة الأمة (ص ٧٠).

(٣) محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين لبابرتي، من فقهاء الحنفية، من تصانيفه: العناية شرح الهداية، شرح اسماء، توفي سنة ٧٨٦هـ. باح الترجم (ص ٦٦)، القوائد البهية (ص ١٩٥).

(٤) العناية (٢/٢١)، (٥) الناية (٣/٤٧)، وعمدة القاري (٦/١٦٢).

(٦) فتح القدير (٢/٢١)، وأيضاً ذكر الإجماع صاحب مراعي الفلاح (ص ٥٠٢).

(٧) البحر الرائق (٢/٢٤٥)، (٨) كشف القناع (٢/٢١).

(٩) عمر بن علي بن سالم، ناج الدين أبو حفص المعروف بابن الفكهاني، من فقهاء المالكية، من تصانيفه شرح على عمدة الأحكام، توفي سنة ٧٣٤هـ. البداية والنهاية (١٤/١٦٨)، الدبّاح المذهب (ص ١٨٦).

(١٠) الفواكه الدواني (١/٣٩٩).

ونقل هذا الإجماع المنوفي^(١) رحمه الله.

الصنعاني^(٢) (١١٨٢هـ) يقول: «والإجماع قائم على وجوبها على الإطلاق»^(٣).

ابن عابدين (١٢٥٢هـ) يقول: «وبالسنة والإجماع»^(٤).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وهي واجبة بالكتاب ولسة وإجماع الأمة»^(٥).

الرافقون على الإجماع: وفق على هذا الإجماع ابن حزم^(٦) رحمه الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [جمعة ٩].

وجه الدلالة من الآية بثلاثة وجوه:

أ- أنه أمر بالسعي إليها والأمر يقتضي الرحوب^(٧).

ب- أنه نهى عن البيع لأجلها، ولا ينهى عن مافع إلا لواجب^(٨).

(١) نقله في كفاية الطالب الرباني (١٤٠/٢) والمُنُوفِي هو: علي بن محمد بن محمد بن

محمد المُنُوفِي أبو الحسن، من فقهاء المالكية، من نصابه. كفاية الطالب الرباني شرح

الرسالة، توفي سنة ٩٣٩هـ. توشيح الديباج (ص ١٣٧)، شجرة النور الزكية (ص ٢٧٢).

(٢) محمد بن إسماعيل الحسيني الصنعاني، من محدثي اليمن المتأخرين، ألف كثيراً

من المصنفات، منها: سبل السلام شرح بلوغ الأمام، توفي سنة ١١٨٢هـ. البدر الطالع

(٢/١٣٣)، الأعلام (٦/١٣٨).

(٣) سبل السلام (٢/٩٢). (٤) حاشية ابن عابدين (٤/٣).

(٥) حاشية ابن قاسم (٢/٤١٨). (٦) المحلى (٥/٤٩).

(٧) البيان للعمري (٢/٥٤١)، بداية المصنف (٣/٢٥٤)، الدخيرة (٢/٣٢٩)، المعني

(٣/١٥٨)، فتح الباري (٢/٤٥٠)، البناية للعين (٣/٤٧).

(٨) البيان للعمري (٢/٥٤١)، المغني (٣/١٥٨)، الشرح الكبير (٥/١٥٧)، لساية

(٣/٤٧).

ج- أنه ويتح على تركها بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ الجمعة [، ولا يوتخ إلا على ترك واجب^(١)

٢- قوله ﷺ: «ليتهين أقوام عن وذعهم الجمعة أو ليختمن الله على قلوبهم»^(٢).

٣- قوله ﷺ: «من ترك ثلاث جمع تهاوناً طبع الله على قلبه»^(٣).

وجه الدلالة من الحديثين: كما قال الكاساني رحمه الله: أن مثل هذا الوعيد لا يلحق إلا بترك لفرض^(٤).

٤- أنا أمرنا بترك الظهر لإقامة الجمعة، والظهر فريضة، ولا يجوز ترك الفرض إلا لفرض هو آكد منه وأولى^(٥)

● النتيجة: صحة لإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ [٤٧ ٢] من شروط وجوب الجمعة وانعقادها الإسلام، والعقل:

• من قتل للإجماع ابن عد الر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع علمه الأمة أن الجمعة فريضة على كل حر بالغ ذكر»^(٦).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «فأما الإسلام والعقل والذكورية، فلا خلاف في

(١) البياض للعمري (٥٤١/٢)

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب التغليظ في ترك الجمعة (٣٢١/١) رقم (٤٢٨).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢٤٠/٢٤) رقم (١٥٤٩٨)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة،

باب التشديد في ترك الجمعة، (٢٧٧/١) برقم (١٠٥٢)، والترمذي في جامعه، كتاب

الصلاة، باب ما حرم في ترك الجمعة من غير عذر، برقم (٣٧٣/٢) برقم (٥١٠)، وصححه

ابن حزيمة برقم (١٧٦/٣) برقم (١٨٥٧)، وابن حبان (٤٩١/١) برقم (٢٥٨)، والحاكم

في المستدرک (٢٨٠/١) برقم (١٠٣٤)، ووافقه الذهبي.

(٤) بدائع الصنائع (٥٧٨/١).

(٥) الناية للعينی (٤٧/٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٣).

(٦) الاستدکار (١١٩/٥).

اشتراطها لوجوب الجمعة وانعقادها»^(١).

شمس الدين بر قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «أجمع علماء الأمة أن الجمعة فريضة على كل حر بالغ ذكر»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، وابن حزم^(٦)، رحمهم الله تعالى.

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها^(٧). أن عدم الإسلام يمنع حواز العمل، وفقد العقل يمنع من التكليف^(٨).

● **النتيجة:** صحة الإجماع لعدم وجود المخالف.

◆ ٤٨٣-٣ الجماعة شرط من شروط إقامة الجمعة:

✦ **من نقل الإجماع:** ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «لأنهم أجمعوا أنها لا تكون

(١) المعني (٢٠٣/٣) (٢) الشرح الكبير (١٦٠/٥).

(٣) البحر لرائق (٢٦٤/٢)، فتح القدير (٢٢/٢)، (٢٩)، بدائع الصنائع (٥٨١/١)، الباية (٤٧/٣) حاشية ابن عديين (١٩/٣).

(٤) بدية المجتهد (٢٥٦/٣)، القوانين الفقهية لابن حزي (ص ٦٢)، الذخيرة (٣٣٨/٢)، انفاكه الدواهي (٤٠٣/١)، المدخل لابن الحاج (٦٤/١)، ولم أكتف بإجماع ابن عبد البر لأنه نص فقط على الذكورية.

(٥) الحاوي (٤٠٢/٢)، بحر الذهب (٩٢/٢)، ابيان (٥٤٢/٢)، العزيز (٢٩٧/٢)، المجموع (٣٥٠/٤)، روضة الطالبين (٥١٢/١)، عجلة لمحتاج (٣٦٢/١)، معني المحتاج (٤١٤/١)، حاشية اليعقوبي (٤٠٤/١).

(٦) المحلى (٥٥/٥).

(٧) اقتضت هنا على ما ذكر في باب الجمعة: لأن دليل هذه الشروط هو دليل شروط الصلاة كما نص على ذلك ابن حزم حيث قل: «لأن الجمعة كسائر الصلوات تجب على من وحت عليه سائر الصلوات في الجماعات». المحلى (٥٥/٥).

(٨) الحاوي (٤٠٣/٢).

إلا بإمام وجماعة»^(١).

العمراني (٥٥٨هـ) يقول: «العدد شرط في الجمعة، ولا خلاف أن الجمعة لا نعتقد بواحد»^(٢).

الكاساني (٥٨٧هـ) يقول: «لا خلاف في أن الجماعة شرط لانعقد الجمعة»^(٣). ونقل هذا الإجماع عنه ابن نُحَيْم^(٤).

ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «اتفق الكل على أن من شرطها لجماعة»^(٥). اننوي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن لجمعة لا تصح من منفرد، وأن الجماعة شرط لصحتها»^(٦). ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٧) رَحِمَهُ اللهُ. مجد الدين البلدجي (٦٨٣هـ) يقول: «لا بد من الجماعة؛ لأنها مشتقة منها، ولا خلاف في ذلك»^(٨).

البايزي (٧٨٦هـ) يقول: «الجمعة شرط الجمعة بالإجماع»^(٩). الشَّريني (٩٧٧هـ) يقول: «الرابع من الشروط: الجماعة بإجماع من يُعندّه في الإجماع، فلا تصح بالعدد فرادى»^(١٠). العيني (٨٥٥هـ) يقول: «أجمعت الأمة على أن الجمعة لا تصح من المنفرد»^(١١). **الوافقون على الإجماع:** و فق على هذا الإجماع الحابلة^(١٢)،

(١) التمهيد ضمن موسوعة شروح الموطأ (٣٢٠/٦).

(٢) البيهقي (٥٦١/٢). (٣) بدائع الصنائع (٥٩٧/١).

(٤) البحر الرائق (٢٦٢/٢). (٥) بداية المجتهد (٢٦٧/٣).

(٦) المجموع (٣٧٦/٤). (٧) حاشية ابن قاسم (٤٣٧/٢).

(٨) الاحتيار (٨٢/١). (٩) العاية (٣١/٢).

(١٠) مغني المحتاج (٤٢٢/١). (١١) عمدة القاري (٢٤٨/٦).

(١٢) اشترطوا انعقادها بأربعين رجلاً مما يعني اشتراطهم الجماعة. الهداية للكلوذاني (٥٨/١). للمغني (٢٠٢/٣). الشرح الكبير (١٩٨/٥). الإصناف (١٩٨/٥). انتهى =

وابن حرم^(١) رحمه الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- نبت بالتواتر من فعل الرسول ﷺ ومن بعده من الخلفاء رضي الله عنهم أنهم صووا الجمعة جماعة.

٢- أن الجمعة مشتقة من لفظ الجماعة^(٢).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ٤٩٦-٤٩٤ الخُطبة شرط من شروط إقامة الجمعة:

«من نقل الإجماع الماوردي (٤٥٠هـ) يقول: «خطبة الجمعة واجبة وهي من شروط صحتها لا يصح أداء الجمعة إلا بها، فهو مذهب الفقهاء كافة إلا الحسن اصصري؛ فإنه شدد من الإجماع»^(٣).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «الإجماع منعقد أن الإمام لو لم يخطب بالناس لم يصلوا إلا أربعاً»^(٤). ونقل عنه هذا الإجماع ابن القفطان^(٥) رحمه الله.

ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة»^(٦). ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «في الأركان: اتفق المسلمون على أنها خطبة وركعتان بعد الخطبة»^(٧).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «الخطبة شرط في الجمعة، لا تصح بدونها، ولا

- إirادات (٣٤٨/١)، كشاف القناع (٢٨/٢)، حاشية ابن قسّم (٤٣٧/١).

(١) المحلى (٤٥/٥).

(٢) الهدية مع نصب لراية (٢٣٧/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥١١).

(٣) الحاروي (٤٣٢/٢). (٤) الاستذكار (٦٥/٥).

(٥) الإقناع في مسائل الإجماع (١٥٨/١).

(٦) الإفصاح عن معني الصحاح (١١٦/١). (٧) بداية لمجتهد (٢٧٣/٣).

نعلم فيه مخالفاً^(١).

محمد لدين البلدجي (٦٨٣هـ) يقول: «الجماعة شرط بالإجماع»^(٢).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن الحطبتين شرط في انعقاد الجمعة»^(٣).

البابرتي (٧٨٦هـ) يقول: «لأن الخطبة هي لواجبة يعني بالإجماع»^(٤).

ونحوه ذكره الغيني (٨٥٥هـ) رحمته الله^(٥).

ابن الهمام (٨٦١هـ) يقول: «وعلى اشتراط نفس الخطبة إجماع»^(٦).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن نجيم^(٧).

الطحاوي (١٢٣١هـ) يقول: «وهي شرط بالإجماع»^(٨).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [جمعة ٩].

وجه الدلالة: كما قال ابن عبد البر رحمته الله: «الذكر ها هنا الصلاة والخطبة بإجماع، فأبان رسول الله ﷺ صلاة الجمعة بفعله كيف هي، وفي أي وقت هي، وكم ركعة هي، ولم يصلها قط إلا بخطبة»^(٩).

٢- أنه لم ينقل أن رسول الله ﷺ صلى الجمعة بدون خطبة ولو مرة واحدة^(١٠).

(٢) الاحتيار (١/٨٢).

(١) المعني (٣/١٧١).

(٤) العناية (٢/٣٠).

(٣) رحمة لأمة (ص ٧٥).

(٦) فتح لقدير (٢/٢٧).

(٥) ابنية (٣/٦٩).

(٨) حاشية الطحاوي (ص ٥٠٩).

(٧) ابهر الراثر (٢/١٥٨).

(٩) الاستذكار (٥/١٢٨).

(١٠) الحاوي (٢/٤٣٢)، الهداية مع نصب الراية (٢/٢٣٥)، الاحتيار (١/٨١)، كفاية

الطالب الراني (٢/١٤٨)، لقوكة الرواني (١/٤٠٤).

٣- أن تراء الظهر بالجمعة عُرف بالنص، والنص ورد بهذه الهيئة وهي وجوب الخطبة^(١).

المخالضون للإجماع: خالف هذا الإجماع المنقول الحسن البصري^(٢)، وابن الماحشون^(٣) من المالكية^(٤)، وابن حزم^(٥) رحمهم الله.

ودليلهم: أن الجمعة تصح ممن لم يحضر الخطبة، ولو كانت واجبة لم يصح إدراك الجمعة إلا بها^(٦).

وأجيب عن ذلك: بأن الركعتين واجبتان بإجماع، ثم لا يتعلق إدراك الجمعة بها، ولو أدرك ركعة صحت له الجمعة فكذلك الخطبة^(٧).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

❖ ٥٠٥-٥٠٥ المسجد شرط من شروط الجمعة:

❖ من نقل (الإجماع: عياض (٥٤٤هـ) يقول: «ولا تُصَلَّى في غير مسجد، وأنه من شروطها، وهذا إجماع من العلماء إلا شيء حكاه القزويني^(٨) تأويلًا على

(١) بدع لصائع (٥٨٩/١).

(٢) الحاوي (٤٣٢/٢)

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله أبو مروان المعروف بابن الماحشون، من الطبقة الوسطى من أصحاب الإمام مالك، يلقب عند المالكية مع مطرف بـ (لأخوين)، يملأهما لبعضهما وكثرة اتفاقهما على الأحكام، توفي سنة ٢١٢هـ، وقيل ٢١٣هـ، وقيل ٢١٤هـ. ترتيب المدارك (١/١٢٨)، الذبيح المذهب (١/٩١)، شجرة النور الزكية (١/٥٦).

(٤) بدية المجتهد (٣/٢٧٣)، القوايب الفقهية (ص ٦٤)

(٥) المحلى (٥/٥٧) حيث قال ليست الخطبة فرضاً.

(٦) الحاوي (٢/٤٣٢).

(٧) الحاوي (٢/٤٣٢-٤٣٣).

(٨) أحمد بن محمد بن زيد القزويني، من علماء المالكية، كان راهباً عالمًا بالحديث، من مصنفاته: المعتمد في الخلاف، والإلحاف في مسائل الخلاف، توفي سنة نيف وتسعين وثلاثمائة. ترتيب المدارك (٧/٤٣)، الذبيح المذهب (١٦٢/١)، شجرة النور الزكية (ص ١٠٣).

المذهب أنه ليس من شرطها، وقد أنكره شيوخنا^(١).

الحطاب (٩٥٤هـ) يقول: «قال سند^(٢): أما المسجد فهو شرط متفق عليه، لا يؤثر فيه خلاف عن أحد إلا أبي ثور^(٣)، وشي^(٤) تأوله لناس عن مالك^(٥)».

♦ مستند الإجماع: ١- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [جمعة: ٩].

وجه الدلالة كما يقول القرافي رحمه الله: «والنداء إما يكون عادة في المساجد»^(٥).

٢- أن لمسجد أقرب مناسبة لهذه الشعيرة^(٦).

المخالفون للمذاهب: حالف هذا الإجماع الحنفية^(٧)، وبعض المالكية^(٨)، والشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠)، وابن حرم^(١١) رحمهم الله جميعاً.

ودليلهم: أن الأصل عدم اشتراط ذلك، ولا نص في شراطه فلا يشترط^(١٢).

(١) إكمال المعلم (٣/ ٢٨٠).

(٢) سعد بن عماد س إبراهيم أبو علي الأسدي المصري، من فقهاء المالكية، ألف الطراز شرح به المدونة، وتوفي قبل إكماله، وأكثر من النقل منه والإحالة عليه الحطاب في مواهب الجليل، توفي في سنة ٥٤١هـ. الذباج المذهب (ص ١٢٦)، شجرة أنور الركبة (١/ ١٢٥).

(٣) إبراهيم بن خالد أبي ليثان أبو ثور الكلبي البغدادي، كان قتيها ورعاً، وهو معني العراق، صف كتباً في السنن، توفي سنة ٢٤٠هـ تاريخ بغداد (٦/ ٥٦)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٧).

(٤) مواهب لجليل (٢/ ٥٢٠). (٥) الذخيرة (٢/ ٣٣٦).

(٦) بداية المجتهد (٣/ ٢٧١).

(٧) فتح القدير (٢/ ٢٢)، البحر لرائق (٢/ ٢٤٧)، مراني ملاح (ص ٥٠٦)، الباب (١/ ١٠٩).

(٨) الذخيرة (٢/ ٣٣٨).

(٩) المجموع (٤/ ٣٦٨)، معني المحتاج (١/ ٤١٩)، روضة الطالبين (١/ ٥٠٩)، فتح الباري

(٢/ ٥٢٢)، حاشية البيهقري (١/ ٤١٠).

(١٠) المعني (٣/ ٢٠٩)، الشرح الكبير (٥/ ١٩٦)، حاشية ابن قاسم (٢/ ٤٢٢).

(١١) المعني (٣/ ٢٠٩).

(١٢) المحي (٥/ ٧٦).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك للخلاف القوي.

❖ ٥١٦- وجوب الجمعة على أهل المصر الواحد إن لم يسمعوا النداء:

١. من نقل الإجماع ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «وفي إجماع العلماء على أن من كان في طرف المصر العظيم وإن لم يسمع النداء يترمه السعي»^(١).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «ولا يختلف العلماء في وجوب الجمعة على من كان بالمصر بالغاً من الرجال الأحرار سمع النداء أو لم يسمعه»^(٢).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «ولا خلاف أنها تجب على أهل المصر وإن عظم»^(٣).

الجزائري (٥٥٨هـ) يقول: «أهل المصر تجب عليهم الجمعة سواء سمعوا انداء أو لم يسمعوا بالإجماع»^(٤).

القرافي (٦٤٨هـ) يقول: «قال سَنَد: أجمعت الأمة على الوجوب على من حواه لمصر، سواء سمع النداء أو لم يسمع»^(٥).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «قال لشافعي والأصحاب: إذا كان في البلد أربعون فصاعداً من أهل الكمال وجبت الجمعة على كل من فيه وإن اتسعت حيطه البلد فراسخ، وسواء سمع النداء أم لا، وهذا مجمع عليه»^(٦).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن حجر^(٧) رحمه الله.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)،

(١) شرح ابن بطال على البحاري (٤٩٢/٢)، وأيضاً (٤٨٥/٢).

(٢) الاستذكار (٢٥/٧) (٣) إكمال المعلم (٢٥٦/٣).

(٤) اللباب (٥٤٩/٢). (٥) الذخيرة (٣٤٠/٢).

(٦) المجموع (٣٥٣/٤). (٧) فتح الباري (٤٩١/٢).

(٨) فتح القدير (١٥/٢)، حاشية ابن عابدين (٤١/٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٥)،

بالإضافة إلى أن لحمية يرون شرط المصر. يطر: الكتاب (١٠٩/١)، المختار (٨٠/١)،

الاختيار (٨٠/١) لبناية (٤٧/٣)، اللباب (١٠٩/١).

والحنابلة^(١)، وابن حزم^(٢) رحمهم الله أجمعين.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [جمعة ٩].

وجه الدلالة: كما قال ابن حزم رحمته: «فافترض الله تعالى السعي إليها إذا نودي إليها لا قبل ذلك، ولم يشترط تعالى من سمع النداء ممن لم يسمعه»^(٣).

٢- أن النبي ﷺ خاطب أهل المدينة بوجوبها، ولم يفرق بين سمعوا النداء، أم لم يسمعوا^(٤).

٣- أن المصير الواحد كالدار الواحدة، بدليل أن من سافر منه لا يقصر حتى يفارق جميعه^(٥).

● النتيجة: صحة الإجماع لعدم وجود المخالف

♦ [٥٢-٧] إقامة السلطان للجمعة سنة:

• من نقل الإجماع: ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «ولا يختلف العلماء أن انذي يُقيم الجمعة السلطان، وأن ذلك سنة مسنونة»^(٦). ونقل هذا الإجماع عنه ابن لقصان^(٧) رحمته.

(١) اشرح الكبير (١٦١/٥)، الإيضاح (١٦٧/٥)، الإقناع (٢٣/٢)، كشف القناع (٢٣/٢)،

زاد المستقنع (٢٨٤٢٥)، حاشية ابن قاسم (٤٣٢/٢).

(٢) المحلى (٥٧/٥) (٣) المحلى (٧٥/٥).

(٤) إبان للعمراني (٥٤٦/٢).

(٥) إبان (٥٤٧/٢)، الشرح الكبير لشمس الدين ابن قدامة (١٦١/٥).

(٦) التمهيد ضمن موسوعة شرح الموطأ (٣٢١/٦)، وأيضاً: التمهيد (٣٢٠/٦)، الاستدكار

(٣٣/٧)

(٧) الإقناع في مسائل الإجماع (١٥٨/١٤)

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- فعله ﷺ ذلك مما يدل على أنها سنة.
- ٢- أن المسلمين في الأمصار النائية يقيمونها بعد موت الأئمة، ولم يكر فكان إجماعاً^(٣).
- ٣- أنها عادة على البدن فوجب ألا نفتقر إقامتها إلى سلطان كسائر العبادات من الحج والصلاة^(٤).
- الخالفون للإجماع: خلف هذا الإجماع الحنفية^(٥)، ولمالكية في قول^(٦)، والشافعي في قوله القديم^(٧)، والحنابلة في قول^(٨)، فقالوا إن وجود لسلطان شرط لإقامة الجمعة.
- ودليلهم: ١- أن الرسول ﷺ أقام الصلاة بنفسه، مما يدل على وجوب ذلك^(٩).
- ٢- أنها تقام بجمع عظيم، وقد تقع المنازعة في التقديم، وقد تقع في غيره، فلا بد منه تميمًا لأمره^(١٠).

-
- (١) الحاوي (٤٤٦/٢) البيان (٦١٨/٢) المجموع (٤٥٠/٤) عجالة المحتاح (٣٦٢/١).
- (٢) الهداية لذكوزاني (٥٩/١)، المغني (٢٠٦/٣)، المحرر (١٤٣/١)، الشرح الكبير (٢٤٦/٥)، الإنصاف (٢٤٦/٥)، حاشية ابن قاسم (٤٣٢/٢).
- (٣) حاشية ابن قاسم (٤٣٢/٢). (٤) الحاوي (٤٤٦/٢).
- (٥) بدائع الصنائع (٥٨٦/١)، الهداية (٢٣٣/٢)، الاختيار (٨١/١)، المعية (٢٢/٢)، لساية (٤٨/٣)، فتح القدير (٢٢/٢)، البحر الرائق (٢٥٢/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٧).
- المباب (١١٠/١).
- (٦) الذخيرة (٢٣٣/٢). (٧) البيان (٦١٨/٢).
- (٨) الهدية (٥٩/١) المغني (٢٠٦/٣) المحرر (١٤٣/١) الإنصاف (٢٤٦/٥).
- (٩) الحاوي (٤٤٧/٢).
- (١٠) بدائع الصنائع (٥٨٧/١)، الهداية مع نصب الراية (٢٣٣/٢)، الاختيار (٨١/١) =

٣- قياسها على الحدود، حيث لا بد من وجود الإمام فيها^(١)

وقد أجيب عن ذلك بما يلي:

١- أما إقامته ﷺ الصلاة نفسه فذلك بيان لأفعالها لأن البيان إذا وقع بالفعل لم تعتبر فيه صفات الماعل ولو اعتبر كونه سلطاناً لا اعتبر كونه نبياً^(٢).

٢- وأما قياسهم على الحدود لا يصح لما يتخوف من التحامل في الحدود لطلب النشقي، وذلك مأثور في الجمعة، على أن الجمعة قد ستوى في وجوبها للإمام والمأموم وليس كذلك في الحدود^(٣).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ﴿٥٣-٨﴾ الجمعة غير واجبة على الأعمى إذا لم يجد قائلاً:

❦ من نقل الإجماع ابن هُصرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن الأعمى إذا لم يجد قائلاً لم تحب عليه»^(٤).

الكاساني (٥٨٧هـ) يقول: «أما لأعمى فهل تحب عليه؟ أجمعوا على أنه إذا لم يجد قائلاً لا تجب عليه»^(٥).

الوافقر على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض المالكية^(٦)، وأكثر الشافعية^(٧).

= ابنية (٥٧/٣)، البحر الرائق (٢٥٢/٢)، اللباب (١١٠/١).

(١) الحاروي (٤٤٧/٢)، إسناده (٥٩/٣). (٢) الحاروي (٤٤٧/٢).

(٣) الحاروي (٤٤٧/٢).

(٤) الإفصاح عن معاني الصحاح (١١٦/١). (٥) بدائع الصنائع (٥٨٢/١).

(٦) إنتاج والاكيل (٥٥٦/٢)، مواهب الحبل (٥٦٠/٢)، منح الجليل (٢٧٢/١)، الفواكه

الدراني (٤٨٠/١).

(٧) حلية العناء (٢٨٨/١)، بحر المذهب (١١٧/٣)، البيان (٥٤٥/٢)، المجموع (٣٥٢/٤).

عمالة المحتاج (٣٨٥/١)، مفتي المحتاح (٤١٥/١)، حاشية الجبوري (٤٠٧/١).

♦ مستند الإجماع: أن الأعمى يخاف الضرر مع عدم القائد، ولا يخاف مع القائد^(١).

المخالضون للمجماع: الخلاف في هذا لإجماع من ههتين:

الأول: خالف هذا الإجماع بعض الحنفية فقالوا: لا تحب عليه سواء وجد قائداً أو لا^(٢).

ودليلهم: أن الأعمى غير قادر بنفسه، فلا تعتبر قدرة غيره، كالزمن إذا وجد من يحمله^(٣).

الثاني: وحالف هذا الإجماع ابن عدي بن رَجُلَة من لحنفية فقال: «بظهر لي وجوبها على بعض العميان الذي يمشي في الأسواق ويعرف الصرق بلا قائد ولا كلفة ويعرف أي مسجداً أراده بلا سؤال أحد لأنه حيثئذ كالمرضى القادر على الخروج بنفسه»^(٤).

وحالف أيضاً الحطاب رَجُلَة من المالكية فقال: «والظاهر عندي أنها لا تسقط عنه والناس يومئذ يكثر في الشوارع ويهدونه في مضيه إلى المسجد ويمكنه اسكير»^(٥).

وخالف بعض الشافعية^(٦)،

(١) بحر المذهب (١١٧/٣).

(٢) الكتاب (١١١/١)، اللباب (١١١/١)، الاختيار (٨٠/١)، فتح القدير (٢٢/٢)، الساية (٨٢/٣)، الفتاوى الهدية (١٥٩/١)، البحر الرائق (٢٦٤/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٥)، الكفاية (٢٢/٢).

(٣) فتح القدير (٢٢/٢)، الكفاية (٢٢/٢). (٤) حاشية ابن عدي (٢٩/٣).

(٥) مواهب الحليل (٥٦٠/٢).

(٦) فنقل النووي عن القاضي حبيب والمتولي بأنه تنزله إن أحسن المشي بالعص بلا قائد. ينظر المحمّرع (٥٤٥/٤)، وعلل العمري قول القاضي حبيب بأن قال «لعله أراد إذا اعتاد المشي إلى موضع الجمعة وحده». البيان (٥٤٥/٢).

وبعض الحنابلة^(١)، حيث قالوا بوجوبها على الأعمى.

ودليلهم: أن بعض العميان يستطيعون المشي بالعصا بدون قائد، ويعرفون الطرقات، كما أن الناس في يوم الجمعة يكثرون في الشوارع فيساعدونهم على الوصول^(٢).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود الخلاف القوي.

◆ [٥٤-٩] الجمعة غير واجبة على الصبي:

❦ من نقل (الإجماع ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «أجمعوا على أن ليس على الصبي جمعة»^(٣).

ابن نطال (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع أئمة الفتوى أن لصبيان والنساء لا تلزمهم الجمعة»^(٤).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع علماء لأمة أن الجمعة فريضة على كل حر بالغ...»^(٥).

ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على أن الجمعة لا تجب على صبي»^(٦).

ابن القُطان (٦٢٨هـ) يقول: «الجمعة غير واجبة على الصبي بدلالة الكتاب والسنة والاتفاق»^(٧).

(١) المعني (٢١٩/٣)، لشرح الكبير (١٦٧/٥).

(٢) ينظر لما سبق: حاشية ابن عابدين (٢٩/٣)، مواهب الجليل (٥٦٠/٣).

(٣) الإجماع (ص ٣٩).

(٤) شرح ابن بطال على البخاري (٤٨٧/٢)، وأيضاً ينظر (٤٨٨/٢)، و(٤٧٨/٢).

(٥) الاستذكار (١١٩/٥).

(٦) الإفصاح عن معاني الصحاح (١١٦/١).

(٧) الإفناع في مسائل الإجماع (١٥٩/١).

المنوفي (٩٣٩هـ) يقول: «ولا على امرأة، ولا على الصبي، اتفاقاً فيهما»^(١)
 الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: «قوله: (أو صبي) فيه أن الجمعة غير واحدة على
 الصبيان، وهو مجمع عليه»^(٢).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «فلا تجب الجمعة على المحنوز، ولا صبي،
 إجماعاً»^(٣).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥)،
 وابن حزم^(٦) رحمهم الله تعالى.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «غسل يوم الجمعة واجب
 على كل محتلم»^(٧).

وحه الدلالة: كما قال ابن حجر رحمته الله: «دد على أنها غير واحدة على الصبيان»^(٨)
 ٢- لما كان البويع شرطاً لوجوب سائر الصلوات، فلأن يكون شرطاً لوجوب

(١) كفاية الطالب (٢/١٥٤).

(٢) حاشية ابن قاسم (٢/٤٢١).

(٣) الهدية مع نصب الراية (٢/٢٣٩)، بدائع الصائغ (١/٥٨١)، الباية (٣/٨٠)، البحر
 الرائق (٢/٢٦٤)، حاشية ابن عسدين (٣/٢٤).

(٤) الأم (١/١٨٩)، الحاوي (٢/٤٢٣)، شرح السنة للنعوي (٤/٢٢٦)، العزيز (٢/٢٩٧)،
 روضة الطالبين (١/٥٣٩)، عجالة المحتاج (١/٣٥٦)، فتح الباري (٢/٤٥٤)، معني
 المحتاج (١/٤١٤).

(٥) المحلى (٢/٢٣٢).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة (١/١٧١) رقم (٨٥٨)،
 ومسلم في الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال (٢/٥٨٠) رقم
 (٨٤٦).

(٧) فتح الباري (٢/٤٥٤).

صلاة الجمعة أولى^(١).

٣- نقصان أديانهم فلا تلزمهما فروص الأبدان^(٢).

● النتيجة: صحة الإجماع، لعدم وجود المخالف.

◆ [٥٥-١٠] الجمعة غير واجبة على المسافرين:

عن من نقل للإجماع ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع أئمة لفتوى أن لمسافرين لا جمعة عليهم»^(٣).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وأما قوله (ليس على مسافر جمعة) في إجماع لا خلاف فيه»^(٤). ونقل عنه هذا الإجماع ابن الفطّان^(٥).

ابن قتيبة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن الجمعة لا تجب على صبي، ولا عبد، ولا مسافر»^(٦).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «وأما الشرط الثاني وهو الاستيطان؛ فإن فقهاء الأمصار اتفقوا عليه، لاتفاقهم على أن الجمعة لا تجب على المسافر»^(٧).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «وهذا إجماع مع السنة الثابتة فيه، فلا يسوغ مخالفته»^(٨).
المصوفي (٩٣٩هـ) يقول: «ولا تجب على مسافر اتفاقاً»^(٩).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وهذا لا نزاع فيه»^(١٠).

الوافقون على الإجماع، وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١١)،

(١) بدائع الصنائع (١/٥٨١).

(٢) حاشية ابن قسم (٢/٤٢١).

(٣) شرح ابن بطال على البخاري (٢/٤٨٧).

(٤) الاستذكار (٥/٧٦).

(٥) الإقناع (١/١٦٠).

(٦) الإفصاح عن معاني الصحاح (١/١١٦).

(٧) بداية المجتهد (٣/٢٧٠).

(٨) المغني (٣/٢١٧).

(٩) حاشية ابن قسم (٢/٤٢٥).

(١٠) الكتاب (١/١١١)، اللباب (١/١١١)، بدائع الصنائع (١/٥٨٢)، الهداية مع نص =

والشافعية^(١).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن النبي ﷺ كان يسافر فلا يصلي الجمعة في سفره، وكذلك الخلفاء الراشدون عليهم السلام^(٢).

٢- أن المسافر تحقه المشقة في الحضور، فلا تلزمه دفعًا للحرج والضرر^(٣).
العاقلون للإجماع، خالف هذا الإجماع، البخعي^(٤)، والرهري^(٥)، وابن حزم^(٦) رحمهم الله أجمعين.

ودليلهم: ١- عموم أدلة وجوب صلاة الجمعة

قل ابن حزم رحمته الله: «فهذا خصاص لا يجوز أن يحرج منه مسافر ولا عبد بغير

= الراية (٢٣٩/٢)، اعباية (٣٢/٢)، الباية (٨٠/٣)، البحر الرائق (٢٦٤/٢)، مرقى الفلاح (ص ٥٠٣)

(١) الأم (١٩١/١)، الحاروي (٤٢٣/٢)، حلية العلماء (٢٨٨/١)، شرح السنة (٢٢٦/٤)،
البيار (٥٤٣/٢)، العزيز (٢٩٧/٢)، المجموع (٣٥١/٤)، عجلة المحتاج (٣٥٦/١)،
معني المحتاج (٤١٤/١).

(٢) المغني (٢١٦/٣). وانظر: مصنف عد الرزاق (٢/٥٢٦-٥٣٢).

(٣) بدائع الصنائع (٥٨٢/١)، الهداية مع نصب الرية (٢٣٩/٢)، البحر الرائق (٢٦٤/٢)،
الباب (١١١/١).

(٤) المغني (٢١٦/٣)، الباية (٨١/٣). والنحعي: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود
البخعي اليماني ثم الكوفي، أحد الأئمة الأعلام من التابعين، توفي سنة ٩٦هـ. تهذيب
الأسماء واللغات (١١٧/١)، سير أعلام النبلاء (٤/٥٢٠).

(٥) المغني (٢١٦/٣)، الباية (٨١/٣). وانزهري هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري،
حافظ زمانه، ومن أجود الناس إسنادًا كما قال عنه الإمام أحمد، توفي سنة ١٢٤هـ. وقيل
غير ذلك. تهذيب الأسماء واللغات (٩٠/١). سير أعلام النبلاء (٥/٣٢٦)، تهذيب
التهذيب (٩/٤٤٥).

(٦) المحلى (٥/٥١).

نص من رسول الله ﷺ^(١).

٢- أن الجماعة تجب على المسافر، فالجمعة أولى^(٢).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ٥٦-١١ الجمعة غير واجبة على النساء:

● من نقل الإجماع: ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لا جمعة على النساء»^(٣). ونقل عنه هذا الإجماع ابن القطان^(٤)، وابن قدامة^(٥)، وشمس الدين بن قدامة^(٦)، وابن قاسم^(٧) رحمهم الله تعالى. الخطابي (٣٨٨هـ) يقول: «أجمع الفقهاء على أن النساء لا جمعة عليهن»^(٨). ابن نطال (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع أئمة الفتوى أن الصبيان والنساء لا تلزمهم الجمعة»^(٩).

ابن عبد اسر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع علماء الأمة أن الجمعة فريضة على كل حرٍّ بالغ ذكر»^(١٠).

البغوي (٥١٦هـ) يقول: «اتفقوا على أن لا جمعة على النساء»^(١١).

ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على أن الجمعة لا تجب على صبي، ولا عبد، ولا مسافر، ولا امرأة»^(١٢).

(١) المحلي (٥١/٥).

(٢) المعني (٢١٦/٣).

(٣) الإشراف (٨٣/٢)، وأيضاً ينظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٣٩).

(٤) الإقناع (١٥٩/١).

(٥) المعني (٢٦١/٣).

(٦) الشرح الكبير (١٦٩/٥).

(٧) حاشية ابن قاسم (٤٢٠/٢).

(٨) معالم السنن للخطابي (٢٤٣/١).

(٩) شرح ابن بطال على البخاري (٤٨٧/٢)، وأيضاً: (٤٧٥/٢)، و(٤٨٨/٢).

(١٠) الاستذكار (١١٩/٥).

(١١) شرح السنة (٢٢٦/٤).

(١٢) الإفصاح عن معاني الصحاح (١١٦/١).

ابن رُشد الحميد (٥٩٥هـ) يقول: «أما المتفق عليهما فالذكورة والصحة، فلا تجب على امرأة، ولا على مريض باتفاق»^(١).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «أما المرأة فلا خلاف في أنها لا جمعة عليها»^(٢).
المووي (٦٧٦هـ) يقول «ولا نجب على امرأة بالإجماع»^(٣).

شمس الدين بن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «أما المرأة فلا خلاف في أنها لا تجب عليها الجمعة»^(٤).

ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «ولا امرأة بالإجماع»^(٥).

المنوفي (٩٣٩هـ) يقول: «وعلى امرأة ولا على صبي اتفاقاً فيها»^(٦).

الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: «قوله (أو امرأة) فيه عدم وجوب الجمعة على النساء، أما غير العجائز، فلا خلاف في ذلك»^(٧).

الرافقون على الإجماع، وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، وابن حزم^(٩) رحمهما الله بعالي.

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن المرأة مموعة من لخروج إلى محافل الرجال، لكون الخروح سبب للفتنة؛ وبهذا لا جماعة عليهن ولا جمعة عليهن^(١٠).

(١) بداية المجتهد (٢/٢٥٦).

(٢) المعني (٣/٢١٦).

(٣) المجموع (٤/٣٥٠).

(٤) الشرح الكبير (٥/١٦٩).

(٥) عمالة المحتاج (١/٢٥٦).

(٦) كفاية الطالب (٢/١٥٤).

(٧) بيل الاوطار (٣/٢٢٧).

(٨) اكتاب (١/١١١)، بدائع الصانع (١/٥٨٢)، الهداية مع نصب الراية (٢/٢٣٩)، الناية

(٣/٨٠)، فتح القدير (٢/٢٢)، لحر الرائق (٢/٢٦٤)، مراقي لفلأح (ص٥٠٣)، حاشية

اطحطوي (ص٥٠٣)، حاشية اس عابدين (٣/٩٤)، اللباب (١/١١١).

(٩) المحلى (٥/٥٥).

(١٠) المعني (٣/٢١٦)، اللباب (١/١١١)، حاشية الطحطوي (ص٥٠٤).

٢- أن المرأة مشغولة بخدمة الزوج^(١).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٥٧ هـ ١٢ لا رخصة للشابة في الخروج للجمعة:

١. من نقل (الإجماع الكاساني (٥٨٧ هـ) يقول: «أجمعوا على أنه لا يرخص للشوات منهن الخروج في الجمعة»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع المالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة

١ قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحرار - ٣٣].

وجه الدلالة كما يقول الكاساني رحمه الله: «الأمر بالقرار نهي عن الانتقال»^(٥).

٢- أن الجمعة يكثر زحامها، وربما تصدم أو تصدم؛ لكثرة الرحام فيخشى الفتنة^(٦).

٣- أن في خروجهم سبب الفتنة بلا شك، والفتنة حرام، وما أدى إلى الحرام فهو حرام^(٧).

المخالفون للإجماع: خلف هذا الإجماع الحنابلة^(٨)، وابن حزم^(٩) رحمهم

(١) بدائع الصنائع (١/٥٨٢)، الهداية مع نصب الرأية (٢/٢٣٩)، البحر الرائق (٢/٢٦٤)

(٢) بدائع الصنائع (١/٦١٧).

(٣) البيان والتحصيل (١/٤٢٠)، منح الحليل (١/٢٦٨).

(٤) العزيز (٢/٣١٥)، مجموع (٤/٣٥٠، ٣٦٢).

(٥) بدائع الصنائع (١/٦١٧).

(٦) بدائع الصنائع (١/٦١٧)، منح الحليل (١/٢٦٨).

(٧) بدائع الصنائع (١/٦١٧).

(٨) اسمعي (٣/٢٢٠)، الشرح الكبير (٥/١٧٣).

(٩) المحلى (٣/١٢٩).

الله، إلا أنهم اشترطوا عدم تطيّهن وتزيّنهن، وصلاتهن في البيت أفصل، وحاء
عن بعض الحنابلة: يكره خروج الشاة^(١)

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

◆ ٥٨٩-١٣ حُرمة التشاغل بكل ما يمنع السعي إلى الجمعة:

* من نقل (الإجماع: القرافي (٦٨٤هـ) يقول: «قال ابن حبيب^(٢): ولا خلاف
في مع كل ما يُشغل عن السعي إلى الجمعة»^(٣). ونقل هذا الإجماع عنه
احطّاب^(٤) رحمه الله.

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والشافعية^(٦)،
والحنابلة^(٧)، وابن حزم^(٨)، رحمهم الله أجمعين.

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

(١) كشف القناع (٢/٢٤).

(٢) عبد الملك بن حسب السلمي أبو مروان الأندلسي القرصي، من فقهاء المالكية، صنف كتباً
كثيرة، منها: الواضحة، توفي سنة ٢٣٨هـ. سير أعلام السلاء (١٢/١٠٢)، تهذيب
التهذيب (٦/٣٩٠).

(٣) الذخيرة (٢/٣٥٢). (٤) مواهب الحليين (٢/٥٥٦).

(٥) البحر لراتق (٢/٢٦٧)، حاشية ابن عابدين (٣/٢٩)، ويدخل فيه تحريم البيع فهو من
اشغال عن الجمعة، ينظر الهداية مع نصب الرواية (٢/٢٤٣)، مراقي لصلاح (ص ٥١٧)،
المباب (١/١١٤)، الكتاب (١/١١٤)، الساية (٣/١٠٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٧)،
مدائع الصنائع (١/٥٨١)، الاحتار (١/٨٣).

(٦) عناية المحتاج (١/٣٧٦)، مغني لمحتاج (١/٤٤٣)، وبظن: المجموع (٤/٣٦٦)،
ايباد (٢/٢٥٧)، الأم (١/١٩٥)، الحاوي (٢/٤٠٦)، حاشية ابيجوري (١/٤٢٦).

(٧) المغني (٣/٢٤٧)، الشرح الكبير (٥/١٧٧)، الإنصاف (٥/١٧٧)، الإقناع (٢/٤٦)،
كشف القناع (٢/٤٦)، حاشية ابن قاسم (٤/٣٧١).

(٨) المحلى (٥/٧٩).

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعْتُمْ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [جمعة ٩].

وجه الدلالة: كما يقول ابن قدامة رحمه الله: «أن عليه السعي في الوقت لذين يكون به مدرئاً للجمعة؛ لأن الجمعة واجبة، والسعي قبل النداء من ضرورة إدراكها، وما لا يتم الواجب إلا به واجب؛ كاستسقاء الماء من البئر للوصول إذا لم يقدر على غيره»^(١).

يقول الإمام ابن حنبل رحمه الله: «أن الله سبحانه حصن البيع بالنهي لأنه كان أعظم ما يتعون من مافهم، والمعني جميع الأمور الشاغلة عن الصلاة؛ وإنما نص على البيع تأكيداً للنهي عن الاشتغال عن الصلاة»^(٢).

٢- أن تحريم البيع معلل بما يحصل به من الاشتغال عن الجمعة^(٣).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿٥٩-١٤﴾ وجوب الجمعة خلف كل بر وفاجر:

«من نقل الإجماع: ابن قدامة (٥٦٢٠هـ) يقول «تجب الجمعة والسعي إليها، سواء كان من يقيمها سنياً أو مبتدعاً، أو عدلاً أو فسقاً، ولا أعلم في هذا بين أهل العلم خلافاً»^(٤).

الوافقون على الإجماع: وفق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، وبعض المالكية^(٦)، والشافعية^(٧) وابن حزم^(٨) رحمهم الله.

(١) المعني (١٦٣/٣).

(٢) أحكام القرآن (١٥٣/١).

(٣) المعني (١٦٤/٣).

(٤) بدائع الصنائع (٣٨٦/١)، فتح القدير (٢٦/٢)، البناية (٥٨/٣، ٥٩)، البحر الرائق (٢٥٢/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٣٠٣)، مراقي الفلاح، قال يجوز مع الكراهة، (ص ٣٠٣).

(٥) المدونة (٨٤/١)، عارضة الأحوذ (١٣٢/٢)، نذية المحتشد (١٨٧/٣).

(٦) الأم (١٩٢/١)، المجموع (٤٥٠/٤)، مغني لمحتاج (٤٤٢/١).

(٨) المحلى (٢١٤/٤).

♦ مستند الإجماع، يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عموم أدلة وجوب صلاة الجمعة^(١)، حيث لم تستثن إماماً عن إمام، وهي عامة للجميع.

٢- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس توبوا إلى الله فل أن تموتوا، وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تشغلوا، وصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له، وكثرة الصدقة في السر والعلانية، ترققوا وتصبروا وتجبروا، واعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا، في يومي هذا، في شهري هذا، من عامي هذا إلى يوم القيامة، فمن تركها في حياتي أو بعدي وله إمام عادل أو جائر، استخفافاً بها، أو جحوداً لها، فلا جمع الله له شمله، ولا بارك له في أمره»^(٢).

وجه الدلالة: أنه جاء الأمر بصلاة الجمعة سواء خلف إمام عادل أو جائر مما يدل على وجوب الصلاة خلف كل بر وفاجر.

٣- إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فإن عبد الله بن عمر وغيره من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يشهدون صلاة الجمعة مع الحجاج^(٣) ونظرائه ولم يسمع عن أحد منهم التخلف عنها^(٤).

٤- أن الجمعة من أعلام الدين لطاهرة ويتولاها الأئمة، أو من ولوه، فتركها

(١) المغني (١٦٩/٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب في فرص الجمعة (٣٤٣/١) برقم (١٠٨١)، والبيهقي في لسس الكرى (١٧١/٣) رقم (٥٥٧٠)، وقال عقبه عبد الله بن محمد هو العدوي مكر الحديث، لا يتابع في حديثه، قاله محمد بن سماعيل البخاري.

(٣) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، قال الذهبي رحمته الله: «كان ظلوماً جباراً ناصياً خبيثاً سفهاً بلدماً، وكان داعشجاعة وقدام ومكر ودهاء وفصاحة وبلاغة وتعظيم للقرآن»، توفي سنة ٩٥هـ سیر أعلام النبلاء (٣٤٤/٤)، البداية والنهاية (٥٠٧/١٢).

(٤) المغني (١٦٩/٣).

خلف من هذه صفته يؤدي إلى سقوطها^(١).

٥ أن الصلاة وراء من تكره الصلاة خلفه أولى من تفرق الجماعة^(٢).

العالمون للمصنف: خالف هذا الإجماع المنقول بعض الحنفية^(٣)، والمالكية فصلوا: إن كان فسفه بتأويل فيجوز الصلاة خلفه، وأما إن كان بغير تأويل فلا تجوز^(٤)، وبعض المالكية قال بالحوار مع إعادة الصلاة^(٥).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.



(٢) شرح ابن بطال (٢/٣٢٦)

(٤) دداية المجتهد (٣/١٨٨).

(١) المغني (٣/١٦٩)

(٣) عمدة القاري (٥/٢٣٢).

(٥) دداية المجتهد (٣/١٨٨)

الفصل الثاني

مسائل الإجماع في أحكام صلاة الجمعة

◆ ﴿٦٠-١﴾ ما بعد زوال الشمس وقت لصلاة الجمعة:

* من نقل الإجماع الشافعي (٢٠٤هـ) يقول: «ولا اختلاف عند أحد لقيته أن لا تصلي الجمعة حتى تزول الشمس»^(١).

الترمذي (٢٧٩هـ) يقول: «وهو الذي أجمع عليه أكثر أهل العلم أن وقت الجمعة إذا زالت الشمس»^(٢).

ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: «نفى العلماء عن بكرة أبيهم على أن الجمعة لا تجب حتى تزول الشمس»^(٣).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «إن علماء الأمة اتفقوا على أن ما بعد الزوال وقت للجمعة، وإما لخلاف فيما قبله»^(٤).

ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «ولا ينارح بين أهل العلم في أن وقت الظهر يحور فيه إتيان لجمعة، فوقت الجمعة هو وقت الظهر بغير تنازع»^(٥).

شمس الدين بن قدامة (٩٨٢هـ) يقول: «ولا خلاف في جوازه، وأنه الأولى»^(٦).

ابن تيمية: «وقالوا: إنه لا يستحب لإبراد يوم الجمعة، بل يحور عقب الزوال

(١) الأم (١٩٤/١).

(٢) الجامع الكبير (٥٥/٢). (٣) عارضة الأحوذى (٢٤٦/٢).

(٤) لمغني (١٦٠/٣)، وقد حالف في جوار صلاة لجمعة قبل الزوال الحنبلة وبعض السلف ينظر المعني (١٦٠/٣)، فتح الباري (٤٩١/٢).

(٥) الإقناع في مسائل الإجماع (١٦٠/١).

(٦) الشرح الكبير (١٨٩/٥)، وأيضاً ذكر أنه لأولى في: الإنصاف (١٨٨/٥)، منتهى الإرادات (٣٥١/١).

بالسنة الصحيحة واتفاق الناس»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أما وقت الوجوب فروال الشمس إجماعاً»^(٢).
الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، وبن حزم^(٤) رحمته.
♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس، ثم يرجع تتبع الفري»^(٥).

٢- عن أنس رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يصلي الجمعة حين تميل لشمس»^(٦).

٣- أنها خَلَفَ عن الظهر، وقد سقطت الظهر عن حضر الجمعة، فيكون في وقتها^(٧).

٣ لم يرد قط أنه ﷺ صلاها قبل الوقت ولا بعده، وكذا الخلفاء الراشدون ومن بعدهم إلى يومنا هذا، ولو كان جائزاً لفعله مرة تعليمًا للحواز^(٨).

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/٢٠٨).

(٢) حاشية ابن قاسم (٢/٤٣٤).

(٣) بدائع الصنائع (١/٥٧٨)، و(١/٦٠٢)، الكتاب (١/١١٠)، الهداية مع نصب الراية

(٢/٢٣٤)، المختار (١/٨١)، الاختيار (١/٨١)، فتح القدير (٢/٢٧)، البناء (٣/٦٠)،

المحرر الرائق (٢/٢٥٦) مراقي الفلاح (ص ٥١٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٩).

(٤) المحلى (٥/٤٢).

(٥) سلمة بن عمرو بن الأكوع سنان بن عبد الله الأسلمي أبو إياس، صحابي، أول مشهده

الحديبية، توفي سنة ٥٧٤هـ. الاستيعاب (٢/٦٣٩)، أسد الغابة (٢/٥١٧)، الإصابة (٣/١٥١).

(٦) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس (٢/٥٨٩) رقم

(٨٦٠).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس (٧/٢) رقم (٩٠٤).

(٨) بداية المجتهد (٣/٢٦٤)، الاختيار (١/٨١)، عجلة المحتج (١/٣٥٩).

(٩) حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٩).

٤- أن الرواح إنما يكون بعد ازوال وهو أفضل للتكبير^(١).

● النتيجة: صحة الإجماع لعدم وجود المخالف.

◆ ٦١-٦٢ من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة:

● (من نقل الإجماع الجوهري (حوالي ٣٦٥هـ) يقول: «وأجمعوا أن من أدرك ركعة من ركعتي صلاة الجمعة ولم يدرك الأولى - لأنه لم يأت والإمام فيها، أو لأنه كان حاضراً فمنعه من التكبير مع الإمام قل فراغه من الركعة الأولى مانع - أنه يضيف إلى تلك الركعة التي أدرك مع الإمام أخرى، ويجزئ من الجمعة، إلا عطاء بن أبي رباح»^(٢)

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمعوا أن إدراكها يدارك الركوع مع الإمام»^(٣).
ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أنه إذا أدرك ركعة من الجمعة بسجديتها ثم أضاف لها أخرى صحت له الجمعة»^(٤)

الكاساني (٥٨٧هـ) يقول: «حتى إن لمسبوق إذا أدرك الإمام في الجمعة إن أدركه في الركعة الأولى والثانية، أو كان في ركوعها يصير مدركاً للجمعة بلا خلاف»^(٥).

البابرتي (٧٨٦هـ) يقول: «إذا أدرك الإمام في صلاة الجمعة راکعاً في الركعة الثانية فهو مدرك لها بالاتفاق»^(٦).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «والدليل على ذلك أن المقتدي إذا أدرك ركعة من الجمعة يقضي الجمعة بالاتفاق»^(٧).

(٢) نواذر الفقهاء (ص ٣٨).

(١) عارضة الأحوزي (٢/ ٢٣٧).

(٣) الاستدكار (٥/ ٦٧).

(٥) مذائع الصنائع (١/ ٥٩٩).

(٤) الإفصاح عن معاني الصحاح (١/ ١٢٣).

(٧) البناء (٣/ ٧٩).

(٦) العناية (٢/ ٣٥).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «من أدرك مع الإمام منها ركعة أتمها جمعة بلا خلاف أعلمه»^(١).

الميداني الغنيمي (١٢٩٨هـ) يقول: «هذا إذا أدرك منها ركعة اتفاقاً»^(٢).
ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أدرك مع الإمام منها ركعة أتمها جمعة إجماعاً»^(٣).
الوافقون على الإجماع، وافق على هذا الإجماع الشافعية^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- قوله ﷺ: «من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى»^(٥).

وجه الدلالة: كما قال شمس الدين ابن قدامة رحمه الله: «فمفهومه أنه إذا أدرك أقل من ركعة لم يدركها»^(٦).

٢- أنه قول كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ولا يخالف لهم في عصرهم فيكون إجماعاً^(٧).

(١) الإصناف (٢٠٤/٥) (٢) للباب (١١٣/١).

(٣) حاشية ابن قاسم (٤٤١/٢).

(٤) الأم (١٩٠/١)، (٢٠٦/١)، الحاوي (٤٣٧/٢)، حلية العلماء (٢٩٢/١)، البيان (٦٠١/٢)، شرح السنة لسبغوي (٢٧٣/٤)، المجموع (٤٣٢/٤)، روضة اطلالين (٥١٧/١)، عجالة المحتاح (٣٧٧/١) معني المحتاح (٤٤٣/١).

(٥) أخرجه ابن ماجه في سنه، كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (٣٥٦/١) رقم (١١٢١)، والنسائي المجتبى، كتاب الجمعة، باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة (١١٢/٣) رقم (١٤٢٥)، والدارقطني في سنه (١٠/٢)، وقد بين المحدثون كأبي حاتم الرازي، وابن حريمة، وابن حبان، والدارقطني أن الحديث معلول، وصوابه: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك)، وقال الزهري رآه عن عهده من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الشارح الكبير (٥٠٩/٤).

(٦) الشرح الكبير (٢٠٦/٥).

(٧) المغني (١٨٤/٣)، الشرح الكبير (٢٠٦/٥).

الخالفون للإجماع؛ خولف هذا الإجماع المنقول من وجهين:

الأول: أن من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً، وهو قول لبعض أتباعهم رحمهم الله^(١).

ودليلهم: أن الخصبة شرط للجمعة، فلا تكون جمعة في حق من لم يوجد في حق شرطها^(٢).

الثاني: خالف هذا الإجماع أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله وبعض الحنفية^(٣)، وابن حزم^(٤) رحمته، وقالوا: حتى لو أدرك أقل من ركعة يصليها ركعتين.

ودليلهم: قوله ﷺ: «ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأقضوا»^(٥).

وجه الدلالة: قال الكاساني رحمه الله: «أمر المسبوق بقضاء ما فاتته، وإنما فاتته صلاة الإمام وهي ركعتان»^(٦).

وأجيب عن ذلك: بما قال الماوردي رحمه الله: «أنه قد روي أيضاً وما فاتكم فأتّموا»^(٧). فإن كان القضاء حجة علينا فالتمام حجة عليكم، فيسقطان جميعاً أو

(١) من هؤلاء التابعين: عطاء وطاوس ومجاهد ومكحول رحمهم الله، المغني (٣/١٨٤).

(٢) المغني (٣/١٨٤).

(٣) الكتاب (١/١١٣)، بدائع الصنائع (١/٥٩٩)، الهداية مع نصب الرامة (٢/٢٤١)، كنز

اندقائق (٢/٢٧٠)، العناية (٢/٣٦)، البنية (٣/٩٢)، البحر الرائق (٢/٢٧٠)، مرقى

افلاح (ص ٥٢٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٢).

(٤) المحلى (٥/٧٤).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (١٦/٢٢٥) رقم (١٠٣٤٠)، والسنائي في سننه، كتاب الصلاة،

باب السعي إلى الصلاة (٢/١١٤) رقم (٨٦١)، وصححه ابن خزيمة (٣/٣) رقم

(١٥٠٥)، واس حبان (٥/٤١٨) رقم (٢١٤٥).

(٦) بدائع الصنائع (١/٦٠٠).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة (١/١٢٩) رقم (٦٣٥)،

ومسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة (١/٤٢٠) رقم (٦٠٢).

يستعملان معاً، فيكون معنى قوله: «فاقضوا» إذا أدركوا ركعة، «وأتموا» إذا أدركوا دور الركعة^(١)، كالمتسافر يدرك المقيم؛ ولأنه أدرك جزءاً من الصلاة، فكان مدرّكاً لها كالظاهر^(٢).

ردوا على ذلك: بأن المتسافر إدراكه إدراك إلزام، وهذا إدراكه إسقاط للعدد فافتراقاً، وكذلك يتم لمتسافر خلف المقيم، ولا يقصر المقيم خلف المتسافر، أما الظاهر فليس من شرطها الجماعة بخلاف مسألتنا^(٣).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، ودلت لوجود المخالف.

◆ ٦٢٠-٦٢٣ من حضر الجمعة ممن لا يجب عليه حضورها صحت منه:

من نقل (الإجماع ابن المنير (٣١٧هـ) يقول: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لا جمعة على النساء، وأجمعوا على أنهن إذا حضرن فصلين الجمعة أن ذلك يجزي عنهن»^(٤).

ونقل هذا لإجماع عنه ابن القفطان^(٥)، والنووي^(٦)، والعيني^(٧)، وابن قاسم^(٨) رحمهم الله.

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «وإن حضروها أجزأتهم، يعني: تجزيهم الجمعة عن الظاهر، ولا نعلم في هذا خلافاً»^(٩).

ونقل هذا لإجماع عنه العيني^(١٠) رحمه الله.

(١) الحاربي (٤٣٨/٢).

(٢) المغني (١٨٤/٣)، لشرح الكسر (٢٠٦/٥).

(٣) المغني (١٨٥/٣)، لشرح الكبير (٢٠٧/٥).

(٤) الإشراف (٨٣/٢)، الإجماع (ص ٣٩)، (٥) الإقناع (١٥٩/١).

(٦) المجموع (٣٥٠/٤)، (٧) البناية (٨٣/٣).

(٨) حاشية ابن قاسم (٤٢٧/٢)، (٩) المغني (٢١٩/٣).

(١٠) البناية (٨٣/٣).

الثَّوَوِي (٦٧٦هـ) يقول: «ذكرنا أن المعذورين كالعبد والمرأة والمسافر وغيرهم فرضهم الظهر، فإن صلَّوها صَحَّت، وإن تركوا لظهر وصلَّوا الجمعة أجزأتهم بالإجماع»^(١).

شمس الدين بن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «من حصر الجمعة من هؤلاء أجزأه عن لظهر، لا نعلم فيه خلافاً»^(٢).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «ومن حصرها منهم أجزأته بلا نزاع»^(٣).

المنوفي (٩٣٩هـ) يقول: «وأما المرأة فكذلك تجزئها اتفاقاً»^(٤).

الشَّريني (٩٧٧هـ) يقول: «ومن صَحَّت ظهره ممن لا تلزمه الجمعة... صَحَّت جمعة بالإجماع»^(٥).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «فإذا حضرها أحدهم أجزأته، وصَحَّت جمعة إجماعاً»^(٦).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، وابن حزم^(٩)، رحمهم الله أجمعين.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

(١) المحمَّوع (٤/٣٦٢).

(٢) الشرح الكبير (٥/١٧٣).

(٣) الإنصاف (٥/١٧٣).

(٤) كفاية الطالب (١/١٥٥).

(٥) معني المحتاج (١/٤١٥).

(٦) حشية ابن قاسم (٢/٤٢٧).

(٧) الكتاب (١/١١٢)، الداء (١/١١٢)، بدائع الصنائع (١/٥٨٢)، الهداية مع نصب لراية

(٢/٢٣٩)، الاختيار (١/٨٢)، العناية (٢/٣٢)، البحر الرائق (٢/٢٦٦)، مرآة فلاح

(ص ٥٢١).

(٨) الرسالة الفقهية (ص ١٤٢)، مداة المحتشد (٣/٢٥٦)، الدخيرة (٢/٣٥٦)، الفواين

افقهية (ص ٦٣)، الناح والإكليل (٢/٥٤٠)، الفواكه الدواني (١/٤٠٨)، مسح الجليل

(١/٢٦١).

(٩) المحلى (٥/٥٥).

- ١- أن سقوط الجمعة عن المعدور كان لتخفيف عليه، فإذا تحمّل ما لم يكلف به -وهو الجمعة- جاز عن ظهره، كالمسافر إذا صام^(١).
- ٢- أن امتناع لوحوب عليهم للأعذار التي معتهم، وقد زالت وصر الإذن من المولى موجودًا دلالة^(٢).
- ٣- أن سقوطها عنهم إن كان لمشقة السعي، فإذا تكلفوا وحصلوا في اجماع زالت المشقة، فوجب عليهم^(٣).

● النتيجة: صحة لإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ [٦٣-٤] صلاة الجمعة تقضى ظهرًا:

✽ من نقل (الإجماع) ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «وأجمعوا على أن من فاتته الجمعة من المقيمين أن يصلوا أربعًا»^(٤).

العمراني (٥٥٨هـ) يقول: «لا خلاف أن الجمعة إذا فاتت فإنه يقضي الظهر أربعًا»^(٥).

ابن مغيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أنهم إذا فاتتهم صلاة الجمعة صلّوا ظهرًا»^(٦).

ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «وإذا فات القوم إيمان الجمعة حتى خرج وقتها لم يحز إتيانها، وصلّوا الظهر أربعًا بعد خروج الوقت، ولا أعلم في ذلك خلافًا»^(٧).

النووي (٦٧٦هـ) يقول «وأجمعت الأمة على أن الجمعة لا تقضى على صورتها،

(١) الاحتيار (٨٢/١)، العدي (٣٢/٢)، المحررات (٢٦٦/٢)، مرافق المصالح (ص ٥٢١)، الملب (١١٢/١)، مغني المحتاج (٤١٥/١).

(٢) بدائع الصنائع (٥٨٢/١). (٣) المغني (٢٢٠/٣).

(٤) الإجماع (ص ٣٩)، لإشراف (١١٦/٢) (٥) البيان (٥٥٥/٢).

(٦) الإفصاح عن معاني الصحاح (١٢٥/١) (٧) الإقناع (١٦٠/١).

ولكن من فاتته لرمته لظهر^(١).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «واتفقوا على أنه إذا فاتتهم صلاة الجمعة صلّوا ظهرًا»^(٢).

ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «فلا تقضى جمعة، بل ظهرًا بالإجماع»^(٣).

ابن الهمام (٨٦١هـ) يقول: «ودلالة الإجماع أعني: الإجماع على أنه بخروج الوقت يصلي الظهر بنية القضاء»^(٤).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «فالحاصل أن فرض الوقت هو الظهر عندما، بدلالة الإجماع على أن بخروج الوقت يصلي الظهر بنية القضاء»^(٥).

الشرييني (٩٧٧هـ) يقول «فلا تقضى إذ فاتت جمعة؛ لأنه لم ينقل، بل تقضى ظهرًا بالإجماع»^(٦).

الصنعاني (١١٨٢هـ) يقول: «ثم إذا فاتت وجب الظهر إجماعًا»^(٧).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «فإنه إذا فاتت وجب الظهر إجماعًا»^(٨).

الرافضون على الإجماع؛ وفق على هذا الإجماع المانكية^(٩).

♦ **مستنتج الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك من الجمعة ركعة

(١) المجموع (٤/٣٧٧)، وأيضًا مثل الاتفاق في روضة الطالبين (١/٥٠٨).

(٢) رحمه الأمة (ص ٧٧).

(٣) عجالة المحتاج (١/٣٥٩-٣٦٠).

(٤) فتح القدير (٢/٣٣).

(٥) البحر لرائق (٢/٢٦٧).

(٦) مني المحتاج (١/٤١٨).

(٧) حاشية ابن قاسم (٢/٤٢٠).

(٨) عارضة الأحوذى (٢/٢٤٢)، الذخيرة (٢/٣٥٢)، كفاية الطالب الرباني (٢/١٤٨)،

انفواكه الدواوي (١/٣٩٩).

فليصل إليها أخرى^(١).

وجه الدلالة: من مفهوم المخالفة، فمفهومه أن من أدرك أقل من ركعة أنه لا يصلّيها على صفتها، وقد بينت الآثار عن الصحابة^(٢) أن الصفة المعاييرة هي صلاة الظهر.

٢- تعدّر صلاة الجمعة لكونها لا تصح إلا بشروطها، ولا يوجد ذلك في قضائها، فتعين المصير إلى الظهر عند عدمها، وهذا حال البديل^(٣).

المخالفون للمجماع: خالف هذا الإجماع ابن حزم رحمته فقال: «وإن جاء اثنين فصاعداً وقد فانت الجمعة صلوه الجمعة لما ذكرنا من أنها ركعتان في الجماعة»^(٤)، إلا أنه أيضاً قال فيمن كان وحده: «من صلاها وحده صلاها أربع ركعات يسر فيها كلها؛ لأنها الظهر»^(٥).

● **النتيجة:** صحة الإجماع؛ وذلك لأن المخالف هنا ابن حزم رحمته وافق من وجه وهو إذا كان المصلي وحده، وخالف من وجه إذا كانا اثنين فصاعداً، وهذا التفرق دليله ضعيف

◆ ﴿٦٤-٦٥﴾ صلاة الجمعة ركعتان:

● **من نقل الإجماع الشافعي** (٢٠٤هـ) يقول: «دَلَّ أنه جهر بالقراءة وأنه صلى الجمعة ركعتين، وذلك ما لا اختلاف فيه علمته»^(٦).

(١) سبق تحريجه (ص ١٣٧).

(٢) وردت هذه الآثار عن إس مسعود رحمته، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣/٢٣٥)، والطبري (٩/٣٥٨)، وقال لألاني: «هذا سند صحيح رجاله ثقات رجال مسلم»، وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه عبد الرزاق (٣/٢٣٤)، وابن أبي شبة (٢/٣٧) وصححه الألباني في إرواء الغليل (٣/٨١، ٨٣).

(٣) الشرح الكبير (٥/١٧٨)، الاختيار (١/٨٣).

(٤) المحلى (٥/٤٥).

(٤) المحلى (٥/٧٨).

(٦) الأم (١/٢٠٥).

ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «أجمع أهل العلم على أن صلاة الجمعة ركعتان»^(١).

ونقل الإجماع عنه ابن قدامة^(٢) رحمه الله.

الماوردي (٤٥٠هـ) يقول: «لا اختلاف بين العلماء أن صلاة الجمعة ركعتان مفروصتان لا يحوز الريدة عليها، ولا النقصان منها؛ للحبر المروي، والفعل المحكي، والإجماع العم»^(٣).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «أجمعوا على أن الجمعة إذا أجمعت على شروطها ركعتان يجهر فيهما»^(٤).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن لفظان^(٥) رحمه الله.

الكاساني (٥٨٧هـ) يقول «وأم بيان مقدارها فمقدارها ركعتان، عرفنا ذلك بفعل رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وعليه إجماع الأمة»^(٦).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «اتفق المسلمون على أنها حصة وركعتان»^(٧).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «صلاة الجمعة ركعتان عقيب الخطبة، يقرأ في كل ركعة الحمد لله وسورة، ويجهر بالقراءة فيها، لا خلاف في ذلك كله»^(٨).

بهاء الدين المقدسي^(٩) (٦٢٤هـ) يقول: «فيصلي بهم ركعتين يجهر فيها بالقراءة إجماعاً، نقل لخلف عن السلف»^(١٠).

(١) الإشراف (١١٣/٢)، وأيضاً الإجماع (ص ٣٩)

(٢) المغني (١٨١/٣). (٣) الحاوي (٤٣٤/٢).

(٤) مراتب الإجماع (ص ٣٣)، وأيضاً له إجماع آخر بلفظ (لا خلاف) في المحلى (٥٠/٥).

(٥) الإقناع في مسائل الإجماع (١٦٠/١). (٦) بدائع الصنائع (٦٠٣/١).

(٧) بداية المجتهد (٢٧٣/٣). (٨) المغني (١٨١/٣).

(٩) عبد الرحمن بن إبراهيم بهاء الدين أبو محمد السعدي الأنصاري المعدسي الدمشقي، من فقهاء الحنابلة، من مصنفاته، العدة شرح العمدة، توفي سنة ٦٢٤هـ. سير أعلام النبلاء

(١٠) (٢٠٧/١٦)، ذيل طبقات الحنابلة (٥٦/٢)

(١٠) العدة شرح العمدة (ص ١٣٩).

الوري (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعت الأمة على أن الجمعة ركعتان»^(١)

شمس الدين بن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «صلاة الجمعة ركعتان ويجهر فيها بالقراءة بغير خلاف»^(٢).

ابن جزي (٧٤١هـ) يقول: «فأما الصلاة فركعتان جهراً إجماعاً»^(٣).

الموحي (٩٣٩هـ) يقول: «يصلي الإمام ركعتين اتفاقاً»^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن عمر رضي الله عنه قال: «صلاة السمر ركعتان، وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر، على لسان محمد ﷺ»^(٥).

٢- أن ذلك معلوم بالضرورة، كما علم عدد ركعات الصلوات الخمس؛ لا ينكره إلا مكابر^(٦)، فهو فعل برسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم من بعده^(٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك بعدم وجود المخالف.

◆ [٦٥-٦٦] استحباب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة:

● من نقل الإجماع الشافعي (٢٠٤هـ) يقول: «حكاية من حكى السورتين اللتين قرأ بهما النبي ﷺ في الجمعة تدل على أنه جهر بالقراءة، وأنه صلى الجمعة ركعتين، وذلك ما لا اختلاف فيه علمته فيجهر الإمام بالقراءة في الجمعة»^(٨).

(١) المجموع (٤/٤٠٢).

(٢) الشرح الكبير (٥/٢٤٨).

(٣) القوانين الفقهية (ص ٦٤).

(٤) كفاية الطالب الرباني (٢/١٥).

(٥) آخره أحمد في مسنده (١/٣٦٧) رقم (٢٥٧)، وابن ماجة في سننه، كتاب الصلاة، باب

تقصير الصلاة في السمر (١/٣٣٨) رقم (١٠٦٣)، وإسناني في المجتبى، كتاب الجمعة،

عدد صلاة الجمعة (٣/٩٧) رقم (١٤٢٠)، وأعلّه بالانقطاع بين عبد الرحمن بن أبي ليلى

وعمر.

(٧) بدائع الصنائع (١/٦٠٣).

(٦) حاشية ابن قاسم (٢/٤٦١).

(٨) الأم (١/٢٠٥).

ابن حرم (٤٥٦هـ) يقول: «أجمعوا على أن الجمعة إذا جمعت على شروطها ركعتان يجهر فيها بالقراءة»^(١).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن القطان^(٢) رحمه الله.

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «صلاة الجمعة ركعتان عقيب الخصة، يقرأ في كل ركعة الحمد لله وسورة، ويجهر بالقراءة فيها، لا خلاف في ذلك كله»^(٣).

بهاء لدين المقدسي (٦٢٤هـ) يقول: «يصلّي بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة إجماعاً، نقل لخلف عن السلف»^(٤).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعت الأمة على أن الجمعة ركعتان، وعلى أنه يسنّ الجهر فيها»^(٥).

ابن جرّي (٧٤١هـ) يقول: «فأما الصلاة فركعتان جهراً إجماعاً»^(٦).

ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «جهراً بالإجماع»^(٧).

المنوفي (٩٣٩هـ) يقول: «يجهر فيهما بالقراءة إجماعاً»^(٨).

الشّريني (٩٧٧هـ) يقول: «يسنّ أن تكون القراءة في الجمعة جهراً بالإجماع»^(٩).

النفاوي (١١٢٠هـ) يقول: «الإجماع منعقد على الجهر في الجمعة»^(١٠).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أجمع المسلمون عليه»^(١١).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١٢).

(١) مراتب الإجماع (ص ٣٣).

(٢) الإقناع (١/ ١٦٠).

(٣) المعني (٣/ ١٨١).

(٤) العدة شرح العدة (ص ١٣٩).

(٥) المجموع (٤/ ٤٠٢).

(٦) القوايب الفقهية (ص ٦٤).

(٧) عجالة المحتاج (١/ ٣٧١).

(٨) كفاية الطالب الرباني (٢/ ١٥٣).

(٩) معني المحتاج (١/ ٤٣٤).

(١٠) الفوكة الدواني (١/ ٤٠٦).

(١١) حاشية ابن قاسم (٢/ ٤٦٠).

(١٢) الكتب (١/ ١١١)، اللباب (١/ ١١١)، ندائع لصانع (١/ ٦٠٣)، لفتاوى الهدية (١/ ١٦٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن ابن أبي رافع^(١)، قال: استُخيف أبو هريرة على المدينة، وخرج إلى مكة، فصلى لنا أبو هريرة الجمعة، فقرأ بعد سورة الجمعة، في الركعة الأخيرة: «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا فَأَدْرَكَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ حِينَ انْصَرَفَ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ فَرَأْتَ سُورَتَيْنِ كَانَتْ عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ يَقْرَأُ بِهِمَا بِالْكُوفَةِ». فقال أبو هريرة رضي الله عنه: «إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقْرَأُ بِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(٢).

وجه الدلالة: كما قال الكاساني رحمته الله: «ولو لم يجهر لما سمع»^(٣).

٢- أن لناس يوم الجمعة فرغوا قلوبهم من الاهتمام لأمر التجارة؛ لعظم ذلك الجمع، فيتأملون قراءة الإمام، فتحصل لهم ثمرات القراءة، فيجهر بها كما يجهر بها في صلاة الليل^(٤).

٣- أن المقصود إظهار الشعائر، ولذلك شرع فيها الخطبة والجمع في المكان الواحد والريئة^(٥).

٤- أن الجهر أبلغ في تحصيل المقصود وأنفع للجمع، بل فيه من قراءة كلام الله عليهم تليغه في تلك المحامع العظام ما هو أعظم مقاصد الرسالة^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ [٦٦-٦٧] استحباب القراءة بالجمعة والمنافقون بكما لها في صلاة الجمعة:

* من نقل الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعت الأمة على أن... وتس القراءة فيهما بالسورتين المذكورتين (الجمعة والمنافقون) بكما لها»^(٧).

(١) هو عبيد الله بن أبي رافع، أحد التابعين، كان كاتباً وخازناً لعلي بن أبي طالب، سمع من أبي هريرة وغيره، ثقة ينظر تهذيب التهذيب (١٠/٧).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، (٢/٥٩٧) برفم (٨٧٧).

(٣) بدائع الصنائع (١/٦٠٣)، اللباب (١/١١١). (٤) بدائع الصنائع (١/٦٠٣).

(٥) الذخيرة (٢/٣٤٩). (٦) حاشية ابن قسم (٢/٤٦٠).

(٧) المجموع (٤/٤٠٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)،
والحنابلة^(٣)

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن ابن أبي رافع، قال: استخلف أبو هريرة على المدينة، وخرج إلى مكة، فصلى لنا أبو هريرة الجمعة، فقرأ بعد سورة الجمعة، في الركعة الأخيرة: إذا جاءك المنافقون. قال: فأدركت أب هريرة حين اصرف، فقمت له: إنك قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب يقرأ بهما بالكوفة. فقال أبو هريرة رضي الله عنه: «إني سمعت رسول الله ﷺ، يقرأ بهما يوم الجمعة»^(٤).
وجه الدلالة: أنه نص بفعل الرسول ﷺ ذلك، وصحابته من بعده مما يدل على استحبابه.

٢- ينبغي فعل ذلك في الأغلب للقدوة^(٥)، ولاتباع^(٦).

٣- قال النووي رحمته الله: «قال العلماء الحكمة في قراءة الجمعة شتمالها على وجوب الجمعة وغير ذلك من أحكامها وغير ذلك مما فيها من القواعد والحث على التوكل والذكر وغير ذلك، وقراءة سورة المنافقين لتوبيخ حاضريها منهم وتبنيهم على التوبة وغير ذلك مما فيها من القواعد لأهم ما كانوا يجتمعون في

(١) بائع الصنائع (١/٦٠٣)، الناية (٣/١٠٨)، البحر لرائق (٢/٢٧٥)، حاشية ابن عابدين (٣/٣٩)، اللب (١/١١١).

(٢) عارضة الأحوذى (٢/٢٦١)، بداية المحقق (٣/٢٨٣)، المدخل لابن الحاج (٢/٢٥٨)، الذخيرة (٢/٣٤٩)، التاج والإكليل (٢/٥٤٠)، منح الجليل (١/٢٦٤).

(٣) إهداية للكنوداي (١/٥٩)، المغني (٣/١٨٢)، لمحرر (١/١٥٣)، الشرح الكبير (٥/٢٤٨)، العدة (ص ١٣٩)، الإنصاف (٥/٢٤٨)، وقال هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب.

(٤) سبق تخريجه (ص ١٤٧).

(٥) عارضة الأحوذى (٢/٢٦١).

(٦) عجانة المحتاج (١/٣٧١).

مجلس أكثر من اجتماعهم فيها»^(١).

الخائفون للمصالح: خالف هذا الإجماع بعض لحفية^(٢)، وبعض المالكية^(٣)، والشافعي رحمه الله في القديم^(٤).

ودليلهم: أن المواطبة عليها مكروهة لهجران ما في القرآن، وإيهام العامة أن ذلك بطريق الحتم والرجوب^(٥).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ [٦٧-٨] صلاة الجمعة أفضل من صلاة الظهر:

١. من نقل (الإجماع المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «الجمعة أفضل من الظهر بلا نزاع»^(٦). ونقل عنه هذا الإجماع لُبُّوتِي^(٧).

٢. ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «صلاة الجمعة مستقلة وأفضل من الظهر بلا نزاع»^(٨). الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩)، والمالكية^(١٠).

(١) شرح صحيح مسلم (٤٧٣/٦).

(٢) الكتاب (١١١/١)، الفتوى الهدية (١٦٤/١).

(٣) المدخل لابن الحاج (٢٥٨/٢)، لدخيرة (٣٤٩/٢)، الرسالة الفقهية (ص ١٤٢)، منح الجليل (٢٦٤/١)، الاستذكار (١١٢/٥)، الفواكه الدواني (٤٠٦/١)، كفاية الطالب (١٥٣/٢).

(٤) المجموع (٤٠٢/٤).

(٥) بدائع الصنائع (٦٠٣/١)، النابه (١٠٨/٣)، البحر ارائق (٢٧٥/٢)، حاشية ابن عابدين (٣٩/٣).

(٦) الإنصاف (١٥٨/٥)، كشف القناع (٢١/٢).

(٨) حاشية ابن قاسم (٤٢٠/٢).

(٩) فتح القدر (٣٣/٢)، العناية (٢٢/٢)، السناة (٤٧/٣)، الكفاية (٢٢/٢)، البحر الرائق (٢٦٦/٢)، حاشية ابن عابدين (٤/٣)، مراقي لعلاص (ص ٥١٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٣).

(١٠) عارضة الأحوذني (٢٣١/٢)، الدخيرة (٣٣٠/٢)، ويظفر: القوانين الفقهية (ص ٦٣)، -

والشافية^(١).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنه ورد فيها من التهديد ما لم يرد فيه، ولأن لها شروطاً وخصائص ليست له^(٢).

٢- أنهم ذكروا أن صلاة الظهر لأصحاب العدر يوم الجمعة رخصة، فدل أن العزيمة صلاة الجمعة^(٣).

● **النتيجة:** صحة الإجماع لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿٦٨-٩﴾ فرضية الجمعة لا تسقط بصلاة العيد المسنونة:

«من نقل (الإجماع) ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «الفرض من صلاة الجمعة لا يسقط بإقامة السنة في العيد عند أحد من أهل العلم»^(٤).

البغوي (٥١٦هـ) يقول: «إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد يُصلى بلعيد قبل الزول، وعليه الجمعة بعد الزوال عند عامة أهل العلم»^(٥).

الموافقون على الإجماع وافق على هذا لإجماع الحنفية^(٦)، والإمام أحمد في رواية^(٧)، وابن حزم^(٨) رحمهم الله جميعاً.

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١ عموم الأدلة الواردة في فرضية صلاة الجمعة، ومنها قوله تعالى: ﴿بَنَاتِنَا

= الفواكه الدواني (٣٩٩/١)، مع الجليل (٢٥٥/١).

(١) الأم (١٩٠/١) المجموع (٣٦٢/٤)، العزيز (٢٩٨/٢).

(٢) حاشية ابن قاسم (٤٢٠/٢)، حاشية ابن عابدين (٤/٣).

(٣) البحر الرائق (٢٦٦/٢). (٤) الاستدكار (٢٥-٢٦).

(٥) شرح السنة (٢٢٢/٤).

(٦) الجامع الصغير (ص ٨٨)، حاشية ابن عابدين (١٦٦/٢).

(٧) الإيضاح (٢٦٠/٥). (٨) المحلى (٨٩/٥).

الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ثَوَّكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴿١٩﴾ [جمعه ١٩].
وجه الدلالة أن الأمر في الآية عام بالسعي للصلاة ليوم الجمعة، ولم يستثن من عموم الآية عبداً أو غيره.

٢- أنهما صلاتان واحتبان، فلم تسقط إحداهما بالأخرى كالظهر مع العيد^(١)

٣- الجمعة فرض واعيذ تطوع، والتطوع لا يُسقط الفرض^(٢).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الشافعية^(٣) فاستثنوا من ذلك أهل القرى في أحد الوجهين، كما خالف أيضاً الحنابلة بأن قالوا تسقط عنه الجمعة سقوط حضور لا وجوب^(٤)، وحضور الجمعة أولى^(٥).

ودليلهم: ١- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «قد اجتمع في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزأه عن الجمعة، وأنا مجتمعون»^(٦).

وجه الدلالة: أنه ﷺ ذكر التخيير بين صلاة الجمعة وبين تركها لمن حضر صلاة العيد.

(١) المغني (٣/٢٤٢).

(٢) المحلى (٥/٨٩).

(٣) حلية العلماء (١/٢٩٠)، المجموع (٤/٣٥٨)، عجلة المحتج (١/٣٥٨)، مغني المحتج (١/٤٧١).

(٤) الهداية للكلودي (١/٦٠)، المغني (٣/٢٤٢)، المحرر (١/١٥٩)، الإصناف (٥/٢٦٠)، متهى الإرادات (١/٣٦٠). وقال المردوي: وهذا المذهب وعليه الأصحاب الإنصاف (٥/٢٦٠)، مجموع الفتاوى (٢٤/٢١١).

(٥) الهداية للكلودي (١/٦٠)، المحرر (١/١٥٩).

(٦) أحره أبو داود في سنه، كتاب الصلاة، باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد (١/٢٨١) رقم (١٠٧٣)، وابن ماجة في سنه، كتاب الصلاة، باب ما جاء فيما إذا اجتمع العیدان في يوم (١/٤١٦) رقم (١٣١١)، وصحیح الحاكم في المستدرک (١/٢٨٩)، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة (١/٢٢٠).

٢- أن الجمعة إنما زادت على الظهر بالخطبة، وقد حصل سماعها في العيد فأجزأ عن سماعها مرة ثانية^(١)

٣- أن وقت الجمعة والعيد واحد، فسقطت إحداها بالأخرى، كالجمعة مع الظهر^(٢).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف^(٣).

◆ ٦٩٠-١٠ مشروعية التبرير إلى صلاة الجمعة:

١- من نقل الإجماع ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «يترك إلى صلاة الجمعة أول النهار ماشياً وفقاً»^(٤).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، وبعض المالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، وابن حزم^(٨) رحمهم الله جميعاً.

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن

(١) المغني (٣/٢٤٢).

(٣) للمريد في هذه المسألة، ينظر: الدخول بين الأحكام في الفقه الإسلامي، للدكتور خالد اخشلان (١/٣٢٥)، وقول الصحابي وأثره في الفقه الإسلامي لـ د. شعان إسماعيل (ص ١١٠-١١٦).

(٤) حاشية ابن قاسم (٢/٤٧٤).

(٥) البحر الرائق (٢/٢٧٤)، حاشية ابن عابدين (٣/٤٣).

(٦) الاستدكار (٥/١١)، عارضة الأحوذني (٢/٢٣٦)، الذخيرة (٢/٣٥٠)، مواهب الجليل (٢/٥٣٨).

(٧) الأم (١/١٩٦)، الحاوي (٢/٤٥٢)، البيان (٢/٥٨٨)، شرح السنة للغوي (٤/٢٣٧)،

ابن عريير (٢/٣١٣)، شرح صحيح مسلم (٦/٤٥١)، عجلة المحتاج (١/٣٧٤)، فتح اباري

(٢/٤٦٨)، مغني المحتاج (١/٤٣٧).

(٨) المحلى (٥/٤٤٠٥٧).

راح في الساعة الثانية فكأنما قرّب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرّب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرّب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرّب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر^(١).

وجه الدلالة: كما قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «أن ذكر الساعات إنما كان للحث في التذكير، وإليه والترغيب في فصيلة السبق وتحصيل الصف الأول وانتظارها والاشتغال بالتفعل^(٢)».

٢- أنه إذا بكر لم يزاحم، وأدرك لحطبة، فحصل على الوعد في سماعها، وأجزأته لصلاة بإجماع^(٣).

٣ أن في التذكير زيادة تقرّب إلى الله ومسارة إلى الطاعة، فكان أفضل^(٤).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية فقالوا بالتهجير^(٥)، وشرحه ابن عليش^(٦) رَحِمَهُ اللهُ فقال: «أي الذهاب لها في الهجرة أي شدة الحر ويكره التذكير^(٧)».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب فضل الجمعة (٣/٢) رقم (٨٨١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الصيب والسواك يوم الجمعة (٥٨٢/٢) رقم (٨٥٠).

(٢) شرح صحيح مسلم (٤٥١/٦). (٣) عارضة الأحوذ (٢٣٦/٢).

(٤) يظفر: الأم (١٩٦/١).

(٥) الرسالة الفقهية (ص ١٤٢)، الذخيرة (٣٥٠/٢)، المدحل لابن الحاج (٢/٢٦١)، اقوانين الفقهية (ص ٦٥)، التاج والإكليل (٥٣٦/٢)، مواهب لجليل (٥٣٥/٢)، مع الحليل (٢٦٣/١)، لفواكه الدواني (١١١/١).

(٦) محمد بن أحمد بن محمد أبو عبد الله عليش الطرابلسي المصري، من فقهاء المالكية، تخرج عليه من علمه الأزهر جمع عفير، ومن مصنفاته: الفتاوى، ومنح الحليل، توفي سنة ١٢٩٩هـ. شجرة النور الزكية (ص ٣٨٥)، هدية العارفين (٣٨٢/٢).

(٧) منح الحليل (٢٦٣/١).

- ودليلهم: ١- مخالفة عمل السلف الصالح من النبي ﷺ وأخلفاء بعده وسائر الصحابة والتابعين^(١).
- ٢- خشية الرياء^(٢).
- النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف^(٣).

﴿٧٠-١١﴾ حرمة تعدد الجماعات من غير حاجة:

من نقل (الإجماع: ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «فأما مع عدم الحاجة فلا يجوز في أكثر من واحد، وإن حصل الغنى باثنين لم تجز اشكالته، وكذلك ما زاد، لا نعلم في هذا مخالفاً»^(٤).

شمس الدين ابن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «وإن حصل الغنى باتنتين لم تحز اشكالته، وكذلك ما زاد لا نعلم في هذا مخالفاً»^(٥).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن قاسم^(٦) رحمهم الله جميعاً.

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الإمام أبو حنيفة، وبعض الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩).

- (١) منح الجليل (٢٦٣/١). (٢) مع التحليل (٢٦٣/١).
- (٣) للمزيد في هذه المسألة ينظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد فقد أطل فيها على غير عادته (ص ٣٣٧، ٣٤٠).
- (٤) المغني (٢١٣/٣). (٥) الشرح الكبير (٢٥٤/٥).
- (٦) حاشية ابن قاسم (٤٦٢/٢).
- (٧) بدائع الصنائع (٥٨٦/١)، الاختيار (٨٢/١)، فتح القدير (٢٥/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٦)، منحة الخالق لابن عابد (٢/٢٥٠).
- (٨) الذخيرة (٣٥٤/٢)، التاج والإكمل (٥٢١/٢)، مع الجليل (٢٥٧/٢)، الفواكه الدواني (٤٠٣/١)، حاشية العدوي (١٤٦/٢).
- (٩) الأم (١٩٢/١)، الحاوي (٤٤٧/٢)، حية العلم (٣٠٨/١)، البيان (٦٢٠/٢)، المجموع (٤٥٦/٤)، روضة لطايب (٥١٠/١)، عجلة المحتاج (٣٦١/١)، مغني =

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن الجمعة وشرائطها مرتبط بفعل النبي ﷺ، فلا يجاوز حكمها عن شرطه وفعله، فكان مم وصف به الجمعة وجعل شرطاً لها أن عطل لها الجماعات وأقامها في مسجد واحد، وبو جازت في موضعين لأبان ذلك ولو مرة واحدة، إما بقوله أو بفعله^(١).

٢- أنه لو جار تعددها من غير حاجة لجار في مسجد العشائر، وذلك لا يجوز بالإجماع، فكذا هنا^(٢).

٣- أن الله تعالى أمر بالسعي عند إقامتها، فلو جار إقامتها في موضعين لوجب عليه السعي إليهما؛ إذ ليس أحدهما أولى بالسعي إليه من الآخر، وسعيه إليهما معاً مستحيل، وإلى أحدهما غير جائز فدلّ على فساده^(٣).

المغالطات للمرجع: خالف هذا الإجماع بعض الحنفية^(٤)، وقالوا: إن المذهب الجوار مطلقاً، وعليه الفتوى^(٥). كما خالف في هذا الإجماع ابن حزم^(٦) رحمهم الله

ودليلهم: أن في الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجاً بيئاً، وهو مدفوع^(٧).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

= المحتاج (١/٤٢٠)، حاشية اليجوري (١/٤٠٩).

(١) الحاري (٢/٤٤٨)، الذخيرة (٢/٣٥٤).

(٢) عذالة المحتاج (١/٣٦١). (٣) الحاري (٢/٤٤٨).

(٤) بدائع الصنائع (١/٥٨٣)، الاختيار (١/٨٢)، فتح القدير (٢/٢٥)، البحر الرائق (٢/٢٥٠).

مراقي الفلاح (ص ٥٠٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٦)، حاشية ابن عابدين (٣/١٦).

(٥) البحر الرائق (٢/٢٥٠)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٦)، حاشية ابن عابدين (٣/١٦).

(٦) المحلى (٥/٤٩).

(٧) بدائع الصنائع (١/٥٨٦)، البحر الرائق (٢/٢٥٠).

◆ ٧١-١٢: صحة صلاة الجمعة خلف المسافر:

• من نقل الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «نقل أبو حامد^(١) إجماع المسممين على صحتها خلف المسافر»^(٢).

ونقل هذا الإجماع عنه أيضاً ابن قاسم (١٣٩٢هـ)^(٣).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥)، وابن حزم^(٦) رحمه الله.

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن هذه رخصة، فإذا حضروا يقع فرضاً، فتجوز إمامتهم كما في سائر اصولات^(٧).

٢- أهلينهم للإمامة، وإنما سقط عنهم وجوبها تخفيفاً^(٨).

(١) أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد بن أبي طاهر الإسفراييني، أصولي وفقه شافعي، له شرح على مختصر الحرني، توفي سنة ٤٠٦ هـ طقات الشافعية لأبر قاضي شهبة (١٧٢/١)، شذرات الذهب (٣٧/٥).

(٢) المجموع (٢٥٠/٤). (٣) حاشية ابن قاسم (٤٢٧/٢).

(٤) الكتاب (١١٢/١)، اللباب (١١٢/١)، بدائع الصنائع (٥٨٨/١)، الهداية مع نصب لراية (٢٣٩/٢)، الاختيار (٨٢/١)، فتح التقدير (٢٩/٢)، المعية (٣٣/٢)، لبنية (٨٤/٣) البحر الرائق (٢٦٦/٢)، الفتاوى الهدية (١٦٤/١)، مراقبي الملاح (ص ٥١٢)، حاشية ابن عابدين (٢٤/٣).

(٥) الأم (١٩٢/١)، حلية العلماء (٣٠٨/١)، روضة الطالبين (٥١٦/١)، عمالة المحتاج (٣٦٤/١)، مغني المحتاج (٤٢٤/١).

(٦) المحلى (٤٩/٥).

(٧) بدائع الصنائع (٥٨٩/١)، الهداية مع نصب لراية (٢٣٩/٢)، الاختيار (٨٢/١)، لحر ارائق (٢٦٦/٢)، اللباب (١١٢/١).

(٨) الأم (١٩٢/١)، مر في الملاح (ص ٥١٢).

المخالضون للإجماع: خالف هذا الإجماع زُفر من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والحنابلة^(٣)

ودليلهم: ١- أنهم من غير أهل فرض الجمعة، فلم تعتقد بهم، ولم يجر أن يؤموا فيها كالنساء والصبيان^(٤).

٢- أن الجمعة إنما تعتقد بهم تبعاً لمن انعقدت به، فلو كانوا أئمة فيها صار التابع متبوعاً^(٥)

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

◆ ٧٢-١٣ جواز التخلف عن الجمعة للعدو:

✽ من نقل للإجماع البخوي (٥١٦هـ) يقول: «أما ترك الجمعة بالعدو فحائز بالاتفاق»^(٦).

ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: «وأما الخوف فعلى نفسه أو ماله فيسقط عنه ذلك بلا خلاف إذا كان يبطل»^(٧).

ابن رُشد الحنيد (٥٩٥هـ) يقول: «فلا تحب على امرأة، ولا على مريض باتفاق»^(٨).

(١) الهداية مع نصب الراية (٤٣٩/٢)، العناية (٣٣/٢)، البحر الرائق (٢٦٦/٢)، وزفر هو:

زفر بن الهديل أبو الهديل، من فقهاء الحنفية، ويعتد بقوله، كان ثقة مأموناً، توفي سنة ١٥٨هـ الجواهر المضية (٢٠٧/٢)، العوائد البهية (ص ٧٥).

(٢) المدونة (١٥٧/١)، الإشراف (١٣٥/١)، مواهب لحليل (٥٣٩/٢).

(٣) الهداية (٥٩/١)، المغني (٢٢٠/٣)، رؤوس المسائل الخلافية للعُكُري (٣٣٤/١)، المحرر (١٤٢/١).

(٤) المغني (٢٢٠/٣)، رؤوس المسائل الخلافية (٣٢٤/١).

(٥) المغني (٢٢٠/٣)، (٦) شرح السنة (٢١٥/٤).

(٧) عارضة الأحودي (٢٤٢/٢).

(٨) بداية المجتهد (٢٥٦/٣).

ابن عابد (١٢٥٢هـ) يقول: «فلا تحب على المُقعد وإن وحد حاملًا اتفاقًا»^(١).
 الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)،
 والحنابلة^(٤). وابن حزم^(٥)، رحمهم الله تعالى.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «من سمع المنادي فلم يمنعه من
 اتباعه عذر - قالوا: وما العذر يا رسول الله؟ قال: خوف أو مرض - لم يُقبل منه
 الصلاة التي صلى»^(٦).

وجه الدلالة: أنه أيج ترك الجماعة لأجل العذر ومنه الخوف، والمرض.

(١) حاشية ابن عدين (٢٩/٣).

(٢) ما ذكر من الإجماع عن ابن عابد كان عن المُقعد، وأما الأعداد العامة الأخرى فقد وفق
 عليها الحنفية أيضًا يطر. الكتاب (١١١/١)، اللباب (١١١/١)، بدائع الصنائع (٥٨٢/١)،
 إهداية مع نصب الراية (٢٣٩/٢)، الاختيار (٨٠/١)، السية (٤٧/٣)، البحر الرائق
 (٢٦٤/٢)، الفتاوى الهدية (١٦٠/١)، مراقي الملاح (ص ٥٠٥)، حاشية ابن عدين
 (٢٩/٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٥).

(٣) ما ذكر من الإجماع عن المالكية هنا كان في الخوف والمرض، وأما الأعداد العامة الأخرى
 فقد وافق عليها المالكية أيضًا. ينظر. عارضة الأحوذ (٢٤٢/٢)، الذخيرة (٣٥٥/٢)،
 انقواير الفقهاء (ص ٦٣)، التاج والإكليل (٥٥٥/٢)، مواهب الحليل (٥٥٥/٢)، كفاية
 الطالب الرباني (١٤١/٢)، المواكبة الرباني (٤٠٤/١).

(٤) إهداية للكويتاني (٥٩/١)، المغني (٢١٨/٣)، الشرح الكبير (١٦٧/٥)، العدة (ص ١٣٤)،
 حاشية ابن قاسم (٤٢٥/٢).

(٥) المحلى (٥٥/٥).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب لتشديد في ترك الجماعة (١٥١/١) رقم
 (٥٥١)، والدارقطني في سننه (٢٥٤/٢) رقم (١٥٥٧)، وصححه ابن حبان (٤١٥/٥) رقم
 (٢٠٦٤)، والحاكم في مستدركه (٣٧٣/١) رقم (٨٩٦)، وأعله آخرون بالوقف. ينظر.
 البدر البصير (٤١٥/٤).

ومعلوم أن كل عذر لترك الجماعة هو عذر لترك الجمعة^(١).

٢ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لمؤذنه في يوم مطير: إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله، فلا تقل حيّ على الصلاة، قل: «صلّوا في بيوتكم»، فكأن الناس استنكروا، قال: فعلة من هو خير مني، إن الجمعة عرمة وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطير والدحص^(٢).

وجه الدلالة: أن صلاة الجمعة سقطت بسبب المطر، وقد فعل ذلك الرسول ﷺ ونقله ابن عباس رضي الله عنهما، والمطر عذر في الجماعة فكان عذراً في الجمعة^(٣).

٣- أنها لا تجب على أهل الأعداء دفعاً للحرص والضرر^(٤).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿٧٣-١٤﴾ تخطي الرقاب غير مكروه للإمام:

١. من نقل (الإجماع) بن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «تخطي الرقاب غير مكروه للإمام بلا نزاع»^(٥).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧).

(١) ينظر المعني (٢١٩/٣).

(٢) أخرجه البخاري في الجمعة، باب الرحصة إن لم يحضر الجمعة في المطر، (٦/٢) رقم (٩٠١)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب لصلاة في الرحال في امطر (٤٨٥/١) رقم (٦٩٩).

(٣) ينظر: المعني (٢١٩/٣).

(٤) الهداية مع نصب الراية (٢٣٩/٢)، لا حثبار (٨٠/١).

(٥) حاشية ابن قاسم (٤٨٠/٢).

(٦) البحر الرائق (٢/٢٥٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٣)، حيث ذكر أنه يقصد النهي بأن يكون التخطي للصورة والإمام في الصورة.

(٧) ذكروا أنه يجوز التحصي للمأموم إذا رأى مكاناً خالياً، ويكون قبل الخطبة، فمن باب أولى أن يدخل الإمام. شرح ابن بطلال (٥٠٢/٢)، الذخيرة (٣٥٤/٢)، مع الجليل (٢٦٦/١).

والشافعية^(١).

♦ **مستند الإجماع:** ١ أنه مضطر إلى أن يمضي إلى الخطبة والصلاة بهم^(٢).

٢- أنه ﷺ تخطى حتى وقف في الصف^(٣)، فهو موضع حاجة^(٤).

● **النتيجة:** صحة الإجماع؛ لعدم وجود المخالف.

◆ ١٥-٧٤ **يُحْرَمُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَقِيمَ أَحَدًا وَيَجْلِسَ فِي مَكَانِهِ:**

• **من نقل الإجماع:** ابن الحاج^(٥) (٧٣٧هـ) يقول: «لا يقام منها اتفاقاً، وإقامته ظلم له ودعة»^(٦).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وفاقاً»^(٧).

الوافقون على الإجماع: وافق على الإجماع الحنفية^(٨)، والشافعية^(٩)، وابن حزم^(١٠) رحمهم الله جميعاً.

♦ **مستند الإجماع:** يسند الإجماع إلى عدة دلة منها:

(١) الأم (١٩٨/١)، بحر المذهب (١٢٥/٣)، البيار (٥٩١/٢)، المجموع (٤٢٠/٤).

عجالة المحتاج (٣٧٥/١)، فتح الباري (٤٧٣/٢)، معني المحتاج (٤٣٩/١).

(٢) الأم (١٩٨/١)، بحر المذهب (١٢٥/٣)، المجموع (٤٢٠/٤)، معني المحتاج (٤٣٩/١).

(٣) حاشية ابن قاسم (٤٨٠/٢)، (٤) الشرح الكبير (٢٨٧/٥).

(٥) محمد بن محمد بن أحمد اعدري، المعروف بابن الحاج، كان فقيهاً مذهب لإمام مالك، واشتهر بالزهد والصلاح، من مؤلفاته: المدخل، توفي سنة ٧٣٧هـ. الديباج، لمذهب (ص ٣٢٨)، شجرة لور الزكية (ص ٢١٨).

(٦) المدحل لابن الحاج (٢٦١/٢) (٧) حاشية ابن قاسم (٤٨١/٢).

(٨) عمدة القاري (٢٠٩/٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٣).

(٩) لأم (٢٠٤/١)، الحاوي (٤٥٦/٢)، بحر المذهب (١٢٦/٣)، المجموع (٤٢١/٤).

فتح الباري (٤٩٩/٢)، معني المحتاج (٤٣٩/١).

(١٠) المحلي (٦٦/٤).

- ١- عن ابن عمر رضي الله عنهما، يقول: «نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده، ويجلس فيه»^(١).
- قل ابن حجر رحمته الله: «ذكر لمريد النفير عن ذلك لفحه، لأنه إن فعله من جهة الكبير كان قبيحاً، وإن فعله من جهة الأثرة كان أفح»^(٢)، وفيه سوء للأدب^(٣).
- ٢- أن من سبق إلى مباح فهو أحق به^(٤).
- ٣- أن المسجد بيت الله والناس فيه سواء، وكمقاعد الأسواق ومشارع المياه^(٥).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿٧٥-١٦﴾ حرمة تأخير صلاة الجمعة حتى يخرج وقتها:

- «من نقل الإجماع الكاساني (٥٨٧هـ) يقول: «الذي يفسدها على الخصوص أشياء، منها: خروج وقت الظهر في خلال الصلاة عند كافة العلماء»^(٦).
- بهاء الدين المقدسي (٦٢٤هـ) يقول: «فلا تصح قبل وقتها ولا بعده إجماعاً، وآخر وقتها الظهر إجماعاً»^(٧).
- القرافي (٦٨٤هـ) يقول «قال صاحب الطراز... ولا خلاف أن من تعمد

(١) أخرجه البخاري في الجمعة، باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويفقد مكانه (٨/٢) رقم (٩١١)، ومسلم في السلام، باب تحريم إقامة الإنسان من موضعه المباح لذي سبق إليه، (١٧١٤/٤) رقم (٢١٧٧).

(٢) فتح الباري (٤٩٩/٢). (٣) الحوي (٤٥٦/٢).

(٤) عمدة القاري (٢٠٩/٦)، بحر المذهب (١٢٦/٣)، المغني (٢٣٣/٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٣).

(٥) شرح ابن مطلق (٤٩٩/٢)، المغني (٢٣٣/٣).

(٦) بدائع الصنائع (٦٠٤/١) وله نص آخر في الإجماع في الصفحة نفسها.

(٧) العدة (ص ١٣٥).

التأخير حتى بقي زمان ركعة فقط أنه عاصي^(١).

الرافضون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الشافعية^(٢).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أنه لم يصلها الرسول ﷺ خارج الوقت أبداً^(٣)، وكذا الخلفاء الراشدون ومن بعدهم إلى يومنا هذا، ولو كان جائزاً، لفعله مرةً تعليمياً للجواز^(٤).
- ٢- أن الوقت شرط الأداء^(٥).

● التنبيه: صحة الإجماع؛ لعدم وجود المخالف.

❖ ٧٦-١٧* إذا صلى الظهر من لا تجب عليه الجمعة جاز من غير كراهة:

• من نقل الإجماع: العيني (٨٥٥هـ) يقول: «المعدور إذا صلى الظهر قبل صلاة إمام الجمعة يجوز بالاتفاق»^(٦).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «المعدور إذا صلى الظهر قبل الإمام فلا كراهة اتفاقاً»^(٧).

الرافضون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع المالكية^(٨)، وبعض الشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

(١) الذخيرة (٢/٢٤).

(٢) الأم (١/١٩٤)، عحالة المحتاح (١/٣٦٠)، معني المحتاح (١/٤١٨).

(٣) البحر لرائق (١/٢٥٦).

(٤) فتح القدير (٢/٢٧)، المحرر الرائق (١/٢٥٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٩).

(٥) حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٩). (٦) الناية (٣/٨٥).

(٧) البحر لرائق (٢/١٦٧).

(٨) الذخيرة (٢/٣٥٣)، التاج والإكليل (٢/٥٤٠)، سهيل منح الجسل (١/٢٦٥).

(٩) شرح السنة للبغوي (٤/٢٢٦)، البياد (٢/٥٥٣)، العزيز (٢/٣٠٥).

(١٠) المغني (٣/٢٢٢)، لشرح الكبير (٥/١٧٩).

♦ مستند الإجماع: أنه لم يخاطب بالجمعة فصحت منه الظهر، كما لو كان بعيداً عن موضع الجمعة^(١).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع المنقول الشافعي^(٢) رحمه الله، وبعض الشافعية^(٣)، واشترط بعضهم جواز الصلاة إذا كان لا يرجو رول عذره كالمرأة والزمن^(٤).

كما خالف في ذلك بعض الحنابلة، بل قال امردأوي رحمه الله: «والأفضل لمن لا تجب عليه الجمعة أن لا يصلي الظهر حتى يصلي الإمام، وهذا بلا نزاع»^(٥) ودليلهم: أنه لا يتيقر بقاء العذر، فلم تصح صلاته كغير المعذور^(٦).

وأحيب عن ذلك: بأن المرأة معلوم بقاء عذرها، وأما غيرها فالظاهر بقاء عذره، والأصل استمراره، فأشبه المتيّم إذ صلى في أول الوقت، والمريض إذا صلى جالساً^(٧).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ٧٧-١٨: الجمعة ليس لها سنة قبلية مقدرة:

• من نقل الإجماع ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «ولهذا كان جماهير الأئمة متفقون على أنه ليس قبل الجمعة سنة مؤقتة بوقت مقدرة بعدد»^(٨).

الوافقون على الإجماع، وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩)،

(١) المعني (٢٢٢/٣)، لشرح الكبير (١٧٩/٥).

(٢) الأم (١٩٠/١).

(٣) حلية الملمة (٢٩١/١)، الحاوي (٤٢٣/٢).

(٤) روضة الطالبين (٥٤٤/١)، المجموع (٣٦٠/٤).

(٥) الإنصاف (١٧٩/٥).

(٦) المعني (٢٢٢/٣).

(٨) مجموع الفتاوى (١٨٩/٢٤).

(٩) المعني (٢٢٢/٣).

(٩) البحر الرائق (٢٧٣/٢)، مراقي الفلاح (ص ٣٨٩)، حشية الطحطاوي (ص ٣٨٩) =

والمالكية^(١)، وبعض الشافعية^(٢).

♦ **مستند الإجماع:** ١ ترك التنفل خشية أن يظن أنها أي الركعتان النافلة التي حذفت من صلاة الظهر^(٣).

٢- أنه لم يرد عن الرسول ﷺ نص في ذلك كما جاء في نوافل وستن اصولات الخمس المفروضة.

قل بن حجر رحمه الله: «أما سنة الجمعة التي قبلها فلم يثبت فيها شيء»^(٤).

الخالصون للإجماع: خالف هذا الإجماع المنقول بعض الحنفية^(٥)، وبعض المالكية^(٦)، وبعض الشافعية^(٧)، وبعض الحنابلة^(٨). ودليلهم:

١- أن النبي ﷺ كان يركع قبل الجمعة أربعاً^(٩)، وصحبه^(١٠).

٢- أن صلاة النفل قبل الجمعة أربعاً هي الأربع التي قبل الظهر^(١١).

- بحث ذكرنا اختلافات كثيرة في الصلاة قبلها وبعدها مما يدل على عدم وجود سنة مقدرة.

(١) الرسالة لعقبة (ص ١٤٢)، عارضة الأخوذى (٢/٢٦٢)، الذخيرة (٢/٣٥٣)، المدخل

لابن المحام (٢/٢٦٣)، مواهب الجليل (٢/٥٤٩)، الفواكه الدواني (١/٤١١)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٢/٥٤١).

(٣) فتح الباري (٢/٥٤١)

(٤) فتح الباري (٢/٥٢١).

(٥) فتح القدير (٢/٣٩)، البحر الرائق، (٢/٢٧٣). (٦) عارضة الأخوذى (٢/٣٧٦).

(٧) المجموع (٤/٤٥٧)، مغني المحتاج (١/٤٣٠)، حاشية اليحوري (١/٤٢٧)

(٨) المعني (٣/٢٥٠).

(٩) أحرقه ابن ماجه في سننه، كتاب المساحد والجماعات، باب ما جاء في الصلاة قبل

الجمعة (١/٣٥٨) رقم (١١٢٩)، والطراي في المعجم الكبير (١٢/١٢٩) رقم (١٢٦٧٤).

وقال ابن حجر في فتح الباري (٢/٥٢١): سنده واو

(١٠) تنظر هذه الآثار في: مصنف عبد الرزاق (٣/٢٤٦-٢٤٧)، مصنف ابن أبي شيبة (١/٤٦٣)،

نصب الراية (٢/٢٠٧)

(١١) عارضة الأخوذى (٢/٣٧٦)

● **النسيئة:** صحة الإجماع، وذلك لأن الخلاف لفظي، حيث إن من وفق الإجماع يجوز انتفل قبل صلاة الجمعة، لا أنهم لا يسمونها سنة مؤقتة بوقت أو مقدرة بعدد، كما أن من قال إنه يصلي قبل الجمعة ركعتين أو أربع فكذلك لم يقولوا إنها سنة مؤقتة لجمعة، وإنها مقدرة بعدد معين، بل نافلة مطلقة.

ويؤيد ذلك قول ابن حجر رحمته: «أم سنة الجمعة اتى قبلها فلم يثبت فيها شيء».

ثم قال أثناء ماوشه ذلك: «فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعاً، لأنه عليه السلام كان يخرج إذا زالت الشمس، فيشتغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة، لا صلاة راتبة، فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها، بل هو تنفل مطلق وقد ورد الترغيب فيه»^(١).



الفصل الثالث

مسائل الإجماع في أحكام الخطبة

◆ [٧٨ - ١] إدراك خطبة الجمعة ليس شرطاً في صحة صلاة الجمعة:

• من نقل الإجماع: ابن مُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أنه ليس من شرط إدراك الجمعة إدراك الخطبة، ومن صلى الجمعة فقد صحّت له الجمعة وإن لم يدرك الخطبة»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «واتفقوا على أنه ليس من شرط إدراك الجمعة إدراك الخطبة، ومن صلى الجمعة فقد صحّت له الجمعة وإن لم يدرك الخطبة»^(٢).
الرائقون على الإجماع وافق هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، وابن حزم^(٦) رحمهم الله.

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

- (١) الإفصاح عن معني الصحاح (١/١٢٣). (٢) حاشية ابن قاسم (٢/٤٤١).
- (٣) حاء انتص بذلك في فتح القدير (٢/٢٨)، البحر الرائق (٢/٢٥٩)، وأيضاً فهم يرون أن من أدرك أقل من ركعة فقد أدرك الجمعة. ينظر: بدائع الصنائع (١/٥٩٩)، الهداية مع نصب الرية (٢/١٤١)، الكتاب (١/١١٣)، العناية (٢/٣٦)، الباية (٣/٩٢)، كنز الدقائق (٢/٢٧٠)، البحر الرائق (٢/٢٧٠)، مراقي الفلاح (ص ٥٢٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٢).
- (٤) الاستدكار (٥/٦٥)، عارضة لأخوذي (٢/٢٦٥)، نداء المجتهد (٣/٢٧٣)، القراسن الفقهية (ص ٦٤)، العواكه الدواني (١/٤٠٥).
- (٥) الأم (١/١٩٠) (١/٢٠٦)، الحاوي (٢/٤٣٧)، حلية الملمه (١/٢٩٢)، البيان (٢/٦٠١)، شرح السنه للبعوي (٤/٢٧٣)، المجموع (٤/٤٣٢)، روضه الطالبين (١/٥١٧)، عمالة المحتاج (١/٣٧٧)، معني المحتاج (١/٤٤٣).
- (٦) المحلى (٥/٧٤).

١- قوله ﷺ: «من أدرك من الجمعة ركعة، فليصل إليها أخرى»^(١).

وجه الدلالة: أنه ﷺ ذكر أن من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة ولم يذكر ﷺ الخطبة وإدراكه لها؛ مما يعني أن إدراك خطبة الجمعة ليس شرطاً في صحة صلاة الجمعة.

٢- أنه قول كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ولا مخالف لهم في عصرهم فيكون إجماعاً^(٢).

٣- أن الخطبة إذا لم تكن من جملة الصلاة فما لها والدخول في عدم الإجزاء، وإن كانت من جملة الصلاة مركعة تعزئ من كل صلاة^(٣).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع المنقول بعض التابعين^(٤).

ودليلهم: أن الخطبة شرط للجمعة، فلا تكون جمعة في حق من لم يوجد في حقه شرطها^(٥).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ﴿٧٩ ٢﴾ استحباب الخطبة على المنبر:

• من نقل (الإجماع عياض (٥٥٤٤) يقول: «تخذ المنبر سنة مجمع عليها للخليفة، فأما غيره فإن شاء خطب على المنبر، وإن شاء على الأرض»^(٦).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمع العلماء على أنه يستحب كون الخطبة على منبر»^(٧).

(١) سنن تحريجه (ص ١٣٧)

(٢) المغني (٣/ ١٨٤)، الشرح الكبير (٥/ ٢٠٦). (٣) عارضة الأحوذني (٢/ ٢٦٥).

(٤) الاستذكار (٥/ ٦٥)، المغني (٣/ ١٨٤)، ومن هؤلاء التابعين: عطاء وطاوس ومجاهد ومكحول، رحمهم الله.

(٥) المغني (٣/ ١٨٤).

(٦) إكمال المعلم (٣/ ٢٦٤).

(٧) المحمومع (٤/ ٣٩٨).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول «ومن سننها أن يخطب على منبر أو موضع عال بلا نزاع»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «واستحب صعود المنبر لا براع فيه»^(٢)
 الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،
 وابن حزم^(٥) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن سهل بن سعد^(٦) رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أرسل إلى فلانة قل: «مري غلامك التجاري أن يعمل لي أعوادًا أجلس عليهن إذا كلمت الناس»، فأمرته فعملها من طرفاء انغابة، ثم جاء بها، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ، فأمر بها فوضعت، ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليها، وكبر وهو عليها، ثم ركع وهو عليها، ثم نزل القهقري فسجد في أصل المنبر، ثم عد، فلما فرغ أقبل على الناس فقال: «أيها الناس إنما صنعت هذا لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي»^(٧).

(١) الإنصاف (٢٣٥/٥).

(٢) حاشية ابن قاسم (٤٥١/٢).

(٣) الكتاب (١١٤/١)، اللباب (١١٤/١)، بدائع الصنائع (٥٨٤/١)، الهداية مع نصب لراية (٢٤٦/٢)، الفتاوى الهندية (١٦٢/١)، لبحر الرائق (٥٩/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥١٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥١٠)، حاشية ابن عابدين (٣٩/٣).

(٤) الفواكه الدواني (٤٠٠/١)، حاشية العدوي (١٤٢/٢)، وذكر المالكية هاهنا لأن إجماع عياض حص الخليفة بدلت، والمنبر يعم الخليفة ومن يتوبه من أئمة المساجد.

(٥) المحلى (٥٧/٥).

(٦) سهل بن سعد بن مالك الأنصاري لساعدي، صحابي جليل، روى الكثير من الأحاديث، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة سنة ٩١هـ. الاستيعاب (٢٧٧/٤)، أسد لعدة (٣٢٠/٢)، الإصابة (٢٠٠/٣).

(٧) أخرجه البخاري كتاب الجمعة، باب الحظوة على المسر (١٠٥/١) رقم (٩١٤)، ومسلم، كتاب المساجد، باب جوار الخطوة والخطوتين في الصلاة (٣٨٦/١) رقم (٥٤٤).

وجه الدلالة: أنه أمر رسول الله ﷺ أن يوضع منبر، وذلك ليأتوا به ويتعلموا منه الصلاة

٢- أنه اقتداء بالنبي ﷺ^(١)، واتباع^(٢) لسته

٣- لقصد من الخطبة الاستماع، وذلك يكون بالعلو على المكان الذي يكون فيه السمع عادة^(٣).

٤- كونه أبلغ في مشاهدة الخطيب ولسماع منه^(٤).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿٨٠-٣﴾ استحباب جلوس الخطيب على المنبر عقب صعوده:

• من نقل (الإجماع) ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ثم يسر أن يجلس إلى فراغ الأذان وفقاً»^(٥)

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)،

(١) البحر الرائق (٢/٢٥٩).

(٢) عارضة الأحوذى (٢/٢٤٨)، شرح صحيح مسلم (٦/٤٤٩)، المجموع (٤/٣٩٨).

(٣) الشرح الكبير (٥/٢٣٥)، المجموع (٤/٣٩٨)، فتح الباري (٢/٥٠٨).

(٤) حاشية ابن قاسم (٢/٤٥٣).

(٥) إكساب (١/١١٤)، الباب (١/١١٤)، الهداية مع نص الراية (٢/٢٤٦)، الساية (٣/٧٢)،

الفتاوى الهدية (١/١٦٤)، كثر الدقائق (٢/٢٧٤)، الحر الرائق (٢/٢٧٤)، مراقي الملاح

(ص ٥١٥)

(٦) الرسالة الفقهية (ص ١٤١)، الاستذكار (٥/١٢٥)، الدخيرة (٢/٣٤١)، المدخل لابن

الحاج (٢/٢٥١)، القوانين الفقهية (ص ٦٥)، التاج والإكليل (٢/٥١٨)، مواهب الحليل

(٢/٣٥٨)، كفاية الطالب (٢/١٤٢) مع الجليل (١/٢٦١) الفواكه الدواني (١/٤٠٠).

(٧) الأم (١/١٩٥)، الحاوي (٢/٤٣٩)، البيان (٢/٥٧٧)، شرح صحيح مسلم للنووي

(٦/٤٥٨)، المجموع (٤/٣٩٩)، عحالة المحتاح (١/٣٦٩)، فتح إباري (٢/٥٠٠)، =

وابن حرم^(١)، رحمهم الله جميعًا.

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «إذا جلس الإمام طورا الصحف»^(٢).

وجه الدلالة: كما قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «فيه استحباب الجلوس للخطبة أول صعوده حتى يؤذن»^(٣).

فيستحب فعل ذلك للاستماع^(٤)، وبذلك جرى التوارث^(٥).

٢- أنه قد يتعب في الصعود فاستحب له الجلوس لترجع إليه نفسه^(٦).

٣- أن فيه نهية لإنصات واستنصات الناس لسماع الخطبة، وإحضار الدهن للذكر^(٧).

● **التبعية:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ﴿٨١-٤﴾ استحباب تسليم الخطيب على المصلين إذا خرج عليهم:

المراد من المسألة: إذا خرج الإمام على المصلين يسلم عليهم، وهذا مجمع عليه.

أما إذا صعد المنبر فأكثر الفقهاء على جواز سلام الإمام على المصلين إذا

= مغني المحتاج (١/٤٣٢)، حاشية البيهقي (١/٤١٦).

(١) المحلي (٥/٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتب به الخلق، باب ذكر الملائكة (٤/١١١) برقم (٣٢١١).

ومسلم، كتاب الجمعة، باب فضل التهجير يوم الجمعة (٢/٥٨٧) برقم (٨٥٠).

(٣) شرح صحيح مسلم (٦/٤٥٨). (٤) عجالة المحتاج (١/٣٦٩).

(٥) كنز الدقائق (٢/٢٧٤)، البحر الرائق (٢/٢٧٤)، الفتاوى الهندية (١/١٦٤)، مرقى

الفلاح (ص ٥١٥).

(٦) البيان (٢/٥٧٧).

(٧) فتح الباري (٢/٥٠٤).

صعد المنبر^(١)، وهذا لا إجماع فيه لوجود لمخالف حيث خالف في ذلك بعض الحنفية^(٢)، وبعض المالكية^(٣)، حيث يرى انحناء أُن في تسليم الإمام إذا صعد المنبر إلقاء للمصلين إلى ما نهوا عنه من الكلام أثناء الخطبة^(٤).

والمسألة هنا إذا خرج الإمام على المصلين.

٥: من نقل الإجماع المرداوي (٨٨٥ هـ) يقول: «ويُسَلَّم على المأمومين إذا أقبل عليهم بلا نزاع»^(٥).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٦) رحمه الله.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩)، وابن حزم^(١٠)، رحمهم الله.

(١) البحر الرائق (٢/٢٥٩)، الذخيرة (٢/٣٤٢)، المدخل لابن الحاج (٢/٢٥١)، الحاوي (٢/٤٣٩)، حنية العلماء (١/٢٩٨)، بحر المذهب (٣/١٣٩)، البيان (٢/٥٧٦)، العزيز (٢/٢٩٤)، المجموع (٤/٣٩٨)، عذلة المحتاح (١/٣٦٩)، معني المحتاح (١/٤٣٢)، حاشية اليجوري (١/٤١٦)، المغني (٣/١٦١)، اشرح الكبير (٥/٢٣٦)، المحلى (٥/٥٧).

(٢) لبحر الرائق (٢/٢٥٩)، نور الإصباح (ص ٥٢٠)، مراقبي الفلاح (ص ٥٢٠)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٠).

(٣) الذخيرة (٢/٣٤١)، المدخل لابن الحاج (٢/٢٥١)، لتاج والإكليل (٢/٥٣٨)، منع الجليل (١/٢٦٣).

(٤) البحر الرائق (٢/٢٥٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٠).

(٥) الإنصاف (٥/٢٣٦).

(٦) حاشية ابن قاسم (٢/٤٥٢).

(٧) البحر لرائق (٢/٢٥٩)، مراقبي الفلاح (ص ٥٢٠)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٠).

(٨) الذخيرة (٢/٣٤٢)، المدخل لابن الحاج (٢/٢٥١)، التاج والإكلس (٢/٥٣٨)، مع الجليل (١/٢٦٣).

(٩) حنية العلماء (١/٢٩٨)، الحاوي (٢/٤٣٩)، بحر المذهب (٣/١٣٩)، البيان (٢/٥٧٦)، العزيز (٢/٢٩٤)، المجموع (٤/٣٩٨)، عذلة المحتاح (١/٣٦٩)، معني المحتاح (١/٤٣٢).

(١٠) المحلى (٥/٥٧).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- كان رسول الله ﷺ إذا صعد المبر سَلَّمَ^(١).

وجه الدلالة: نص في فعله ﷺ بالسلام عند حروجه قبل الخطبة.

٢- للاتّاع، وإقباله عليهم^(٢).

● **النتيجة:** صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿٨٢-٥﴾ **مشروعية الأذان عقب صعود الخطيب المنبر:**

● **من نقل الإجماع:** ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «وأما الأذان فإن جمهور الفقهاء تفقوا على أن وقته هو إذا جلس الإمام على المبر»^(٣).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «أم مشروعية الأذان عقب صعود الإمام فلا خلاف فيه»^(٤).
شمس الدبیر س قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «يستحب الأذان إذا صعد الإمام على المنبر بغير خلاف»^(٥).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ولا نزاع في مشروعية الأذان عقب صعود الإمام المنبر»^(٦).

الوافقون على الإجماع: وافق على الإجماع الحنفية^(٧)، والشافعية^(٨).

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة (٣٥٢/١) رسم (١١٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤١٩/٣) رقم (٦٢١١)، وضعفه النووي في حلاصة الأحكام (٢٧٨٧).

(٢) مني المحتاج (٤٣٢/١) (٣) بداية المحتج (٢٦٤/٣).

(٤) المفني (١٦٢/٣). (٥) الشرح الكبير (٢٤٤/٥).

(٦) حاشية ابن قاسم (٤٥٥/٢).

(٧) سراقي الفلاح (ص ٥١٥)، كنز الدقائق (٢٧٤/٢)، البحر الرائق (٢٧٤/٢)، الكتاب (١١٤/١)، الباب (١١٤/١)، البنية (١٠٥/٣).

(٨) الأم (١٩٥/١)، عجلة المحتاج (٣٦٩/١)، شرح صحيح مسلم للنووي (٤٥٨/٦)، -

وابن حزم^(١)، رحمهم الله جميعاً.

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن انسائبن بن يزيد قال: «كان النداء يوم الجمعة إذا جلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما»^(٢).

٢- للاتباع^(٣)، وقد حرى به التوارث^(٤).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ [٨٣-٦] موضع المنبر على يمين مستقبل القبلة:

✽ **من نقل الإجماع:** ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «يلي جنبه من جهة يمين المصلى في المحراب، لأن منبره ﷺ كان كذلك، وأجمع المسلمون على ذلك في كل مصر»^(٥).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨).

♦ **مستند الإجماع:** فعله ﷺ ذلك^(٩)، وعُمل به في الأمصار.

- معني المحتاج (٤٣٢/١) المجموع (٣٩٩/٤)، العزيز (٢٩٤/٢)، حاشية البيهقوري (٤١٦/١).
(١) المحلى (٥٧/٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب الأذان يوم الجمعة (٣٩٣/٢) برقم (٩١٢).

(٣) عجانة المحتاج (٣٦٩/١) (٤) البحر الرائق (٢٧٤/٢)

(٥) حاشية ابن قسم (٤٥٣/٢).

(٦) عمدة لقاري (٢١٦/٦)، حاشية الطحطاوى (ص ٥١)، حاشية ابن عايد (٣٩/٣).

(٧) حاشية المدوي (١٤٢/٢)، الفوركه الدواني (٤٠٠/١).

(٨) الحاوي (٤٣٩/٢)، بحر المذهب (١٣٠/٣)، البياض (٥٧٦/٢)، العزيز (٢٩٤/٢).

المجموع (٣٩٨/٤)، معني لمحتاج (٤٣١/١)

(٩) البياض (٥٧٦/٢).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ لعدم وجود المخالف.

◆ [٨٤٦-٧] مشروعية القيام في الخطبة:

● من نقل (الإجماع: ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وأجمعوا أن الخطبة لا تكون إلا قائماً لمن قدر على القيام»^(١). ونقل هذا الإجماع عنه عياض^(٢)، ابن القطان^(٣)، والنووي^(٤) رحمهم الله.

ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن القيام في الخطبتين مشروع»^(٥). محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «والقيام في الخطبتين مع القدرة مشروع بالاتفاق»^(٦).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وأجمعوا على مشروعية القيام»^(٧).

الرافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، وابن حزم^(٩)، رحمهم الله.

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [جمعة: ١١]. وجه الدلالة: كما قال الشافعي رحمته الله: «لم أعلم مخالفاً أنها نزلت في خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة»^(١٠).

(١) الاستذكار (١٢٩/٥). (٢) إكمال المعلم (٢٣٣/٣).

(٣) الإقناع (١٦٣/١). (٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٤٦١/٦).

(٥) الإفصاح عن معني الصحاح (١١٦/١).

(٦) رحمة الأمة (ص ٧٥). (٧) حاشية ابن قاسم (٤٥٥/٢).

(٨) لكتب (١١٠/١)، بدائع الصنائع (٥٩٢/١)، الهداية مع نصب الراية (٢٣٦/٢)،

الاخيار (٨١/١)، الساية (٦٥/٣)، كمر اندقائق (٥٨/٢)، البحر الرائق (٢٥٨/٢)،

مرقي الفلاح (ص ٥١٥)، اللباب (١١٠/١).

(٩) المحلى (٥٧/٥). (١٠) الأم (١٩٩/١).

٢- أن القيام فيها متوارث^(١)، وعمل المسلمين عليه^(٢).

● **التنبيه:** صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿٨٥ ٨﴾ أن الخطبة لا تكون إلا قائماً لمن أطاقه:

«من نقل (الإجماع) ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وأجمعوا أن الخطبة لا تكون إلا قائماً لمن قدر على القيام»^(٣).

ونقل عنه هذا الإجماع عياض^(٤)، وابن القفطان^(٥)، والنووي^(٦) رحمهم الله. **الوافقون على الإجماع:** وافق على هذا الإجماع الشافعية^(٧)، وبعض الحنابلة^(٨).

◆ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً، ثم يجلس، ثم يقوم»^(٩).

وجه الدلالة: كما قال النووي رحمته الله: «أد في الحديث دليلاً على أن خطبة الجمعة لا تصح مع القادر على القيام إلا قائماً في الخطبتين»^(١٠)، فملازمة النبي ﷺ.

(١) الهداية مع نصب الراية (٢/٢٣٦).

(٢) حاشية ابن قاسم (٢/٤٥٥).

(٣) الاستذكار (٥/١٢٩).

(٤) إكمال المعلم (٣/٢٣٣).

(٥) الإقناع (١/١٦٣).

(٦) شرح النووي على مسلم (٦/٤٦١).

(٧) الأم (١/١٩٩)، لحاربي (٢/٤٣٣)، حلية العلماء (١/٩٧)، شرح السنة للبغوي (٤/٢٤٩).

شرح صحيح مسلم (٦/٤٦١)، المجموع (٤/٣٨٣)، عذالة المحتاج (١/٣٦٧)، معني المحتاج (١/٤٢٩).

(٨) اسمعني (٣/١٧١)، المحرر (١/١٥١)، الشرح الكبير (٥/٢٣٨)، الإنصاف (٥/٢٣٩).

(٩) أخرجه البخاري في الجمعة، باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة (٢/٣٣٦) رقم

(٩٢٨)، ومسلم في الجمعة، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة (٢/٥٨٩) رقم (٨٦١)،

واللفظ له.

(١٠) شرح صحيح مسلم للنووي (٦/٤٦١).

والصحابة القيام أصل في الوجوب^(١).

٢- أن الخطبة عوض عن الركعتين، والقيام واجب في العوض - وهما الركعتان - فوجب في لمعوض^(٢).

٣- أنه ذكر يختص بالصلاة ليس من شرطه القعود، فكان من شرطه القيام كالقراءة والتكبير^(٣).

المالغون للمجماع؛ حالف هذا الإجماع الحنفية^(٤)، فقالوا إنه ستة، وتحوز الخطبة قاعدًا مع الكراهة؛ لمخالفته التوارث^(٥)، وحالف أيضًا بعض المالكية^(٦) وبعض لحنابلة فقالوا تجزئه وقد أساء^(٧).

وذكر المرداوي كُتِلَ أن الخطبة قائمًا سنة، وهذا الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب^(٨)، كما خالف أيضًا ابن حزم^(٩)، رحمهم الله.

ودليلهم: أنه لما أسرَّ عثمان رضي الله عنه كان يخطب قاعدًا^(١٠).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

(١) عارضة الأحوذى (٢/٢٤٩).

(٢) تعزيز (٢/٢٨٧).

(٤) الهداية مع نصب الراية (٢/٢٣٦)، الباية (٣/٦٥)، بدائع الصنائع (٢/٦٧٠)، الاختيار

(١/٨١)، الكتب (١/١١١)، اللب (١/١١١)، مراقي الفلاح (ص ٥١٥)، كتر الدقائق

(٢/٢٥٨)، البحر الرائق (٢/٢٥٨)، رؤوس المسائل للمرخشري (ص ١٨٤).

(٥) إهداية مع نصب الراية (٢/٢٣٦)، الباية (٣/٦٥)، مراقي الفلاح (ص ٥١٥).

(٦) الذخيرة (٢/٣٤٢)، الفوائس اعقبيه (ص ٦٥)، منح الحليل (١/٢٦١)، الفواكه الدواني

(١/٤٠٤).

(٧) رؤوس المسائل الخلافية للعكبري (١/٣٢٨)، المعني (٣/٧١)، اشرح الكبير (٥/٢٣٩)

(٨) الإصناف (٥/٢٣٨).

(٩) لمحل (٥/٥٩).

(١٠) الاحتيار (١/٨١). والأثر أخرجه نحوه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/١١٥).

◆ [٨٦-٩] حرمة التفل للدخل والإمام يخطب:

○ من نقل الإجماع المأوردى (٤٥٠هـ) يقول: «إذا جلس الإمام على المنبر فقد حُرِّمَ على من في المسجد أن يتدنى بصلاة النافلة، وإن كان في صلاة خفَّعها وحلَّس، وهذا إجماع»^(١).

ونقل هذا الإجماع عنه النووي^(٢)، والشريني^(٣).

ابن حجر (٨٥٢هـ) يقول: «وقد انفقوا على أن من كان داخل المسجد يمتنع عليه التفل حال الخطبة»^(٤).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «لأن الصلاة في هذين لوقتین تکره بالإجماع، أي صلاة التطوع»^(٥).

الخطَّاب (٩٥٤هـ) يقول: «قال ابن عرفة^(٦)... هذا إذ جلس الإمام على المنبر فإن التفل حيثئذ يحرم على الجالس انفاقاً»^(٧).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «وأجمعوا أن الخروج قاطع للصلاة»^(٨).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض الحنابلة^(٩).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

وجه الدلالة: كما قال ابن العربي رحمه الله: «كيف يترك الفرض الذي شرع الإمام

(١) الحارثي (٤٢٩/٢).

(٢) المحمَّوع (٤٢٧/٤).

(٣) مغني المحتاج (٤٣٠/١).

(٤) فتح الباري (٤٧٧/٢).

(٥) البناية (٩٨/٣).

(٦) محمد بن عرفة الورعمي النونسي، من فقهاء المالكية، من مصنفاته: الحدود الفقهيّة،

توفي سنة ٨٠٣هـ. الديباج المذهب (ص ٣٣٧)، شجرة البور الزكية (ص ٢٢٧).

(٧) مواهب الحليل (٥٥١/٢).

(٨) البحر الرائق (٢٧٠/٢).

(٩) حاشية ابن قاسم (٤٨٧/٢).

فيه إذا دخل عليه فيه، ويشترى بغير فرص^(١).

٢ قول النبي ﷺ: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصت، فقد لغوت»^(٢).

وجه الدلالة: إذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما الأصلان المفروضان الزكيات في الملة بحرمان في حال لحظة فالغل أولى بأن يحرم^(٣).

٣- أن الوجوب الاستماع^(٤)، وصلاة ائفئة تُقَوِّت الاستماع^(٥).

المخالفون للمجموع: خالف هذا الإجماع المنقول الشافعية، وحتى الذين نقلوا الإجماع هنا استثنوا من ذلك تحية المسجد^(٦).

وكذلك احتجوا باستثنوا تحية لمسجد^(٧)، وأيضاً ابن حزم^(٨) رحمهم الله جميعاً.

دليلهم: قوله ﷺ: «إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين وليتجاوز فيهما»^(٩).

(١) عارضة الأحوذى (٢/٢٥٣).

(٢) أخرجه البخاري في الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب (٢/٣٤٣) رقم (٩٣٤)، ومسلم في الجمعة، باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة (٢/٥٨٣) رقم (٨٥١).

(٣) عارضة الأحوذى (٢/٢٥٣)، فتح القدير (٢/٣٧).

(٤) الاختار (١/٨٣)، (٥) بدائع الصنيع (١/٥٩٣).

(٦) الأم (١/١٩٨)، شرح السنة (٤/٢٦٦)، الحاوي (٢/٤٢٩)، حلية العلماء (١/٣٠٢)، إيبان (٢/٥٩٦)، المجموع (٤/٤٢٨)، شرح صحيح مسلم (٦/٤٧١)، حاشية البيجوري (١/٤٢٧).

(٧) الهداية للكلوذاني (١/٦٠)، لمغني (٣/١٩٢)، المحرر (١/١٥٢)، الشرح الكبير (٥/٢٩٨)، الإصناف (٥/٢٩٨)، منتهى الإرادات (١/٣٦٣)، حاشية ابن قاسم (٢/٤٨٧).

(٨) المحلى (٥/٦٨).

(٩) أخرجه البخاري في الجمعة، باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يحطّب أمره أن يصلي =

وجه الدلالة: قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «هذا نص لا يتطرق إليه تأويل ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً ويخالفه»^(١).

وأجيب عن ذلك: بأن الحديث محمول على ما قبل تحريم الكلام فيها دفعاً للمعارضة^(٢).

● التنبيه: عدم صحة الإجماع، وذلك لأنهم مجمعون على حرمة التفلُّ للداخل والإمام يخطب إلا أن لشافعية وحنابلة وابن حزم رحمهم الله استثنوا تحية المسجد، بينما الحنفية نصوا على أن النافلة تشمل السنة وتحية المسجد^(٣).

◆ ٨٧-١٠ قِصْر الخطبة سنة:

١٠ من نقل (الإجماع) القرافي (٦٨٤هـ) يقول: «قال سند... واتفق الجميع على استحسان قصر الخطبة»^(٤).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «وبقصر الخطبة، هـد بلا نزاع»^(٥).

الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: «وأحاديث الباب فيها مشروعية إقصار الخطبة، ولا خلاف في ذلك»^(٦).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وفاقاً تقصيراً معتدلاً»^(٧).

= ركعتين (٢٧٦/٢) رقم (٩٣٠)، ومسلم في الجمعة، باب التحية والإمام يخطب (٥٩٧/٢) رقم (٨٧٥).

(١) شرح صحيح مسلم (٤٧١/٦).

(٢) المحررات (٢٧١/٢)، وقد أكثر ابن العربي رَحِمَهُ اللهُ الرد في ذلك. ينظر عارضة الأحوذ (٢٥٣/٢).

(٣) المحررات (٢٧١/٢)، حاشية ابن عاسين (٣٤/٣).

(٤) الذخيرة (٣٤٤/٢، ٣٤٥)، (٥) الإصناف (٢٤٢/٥).

(٦) بيل الأوطار (٢٦٠/٣).

(٧) حاشية ابن قاسم (٤٥٧/٢).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، وابن حزم^(٣) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أن النبي ﷺ أمر بتقصير الخطبة^(٤)، بقوله: «وأقصروا الخطبة»^(٥).
- ٢- تقصير الخطبة فيه مصلحة حتى لا تملّ النفوس وتنفر، وخير الكلام ما قلّ ودلّ ولم يطُل فُيَمَلَّ^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١١-٨٨ تقديم الخطبتين على الصلاة:

- ١- من نقل الإجماع: العُمَرَانِي (٥٥٨هـ) يقول: «لا تصح الجمعة حتى يتقدمها خطبتان وهما واجبتان وبه قال عامة الفقهاء»^(٧).
- ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «اتفق المسلمون على أنها خطبة وركعتان بعد الخطبة»^(٨).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «صلاة الجمعة ركعتان عقيب الخطبة، يقرأ في كل

(١) بدائع الصنائع (١/٥٩٢)، فتح القدير (٢/٢٨)، البناية (٣/٧٢)، الفتاوى الهندية (١/١٦٢)، البحر الرائق (٢/٢٥٨)، مراقي الفلاح (ص ٥١٦)، حاشية ابن عابدين (٣/٢٠)، اللباب (١/١١٠)، حاشية الطحطاوي (ص ٥١٦).

(٢) الأم (١/٢٠٠)، الحاوي (٢/٤٣٩)، البيان (٢/٥٨٠)، شرح السنة (٤/٢٥٢)، العزيز (٢/٢٩٥)، المجموع (٤/٤٠٠)، عمالة المحتاح (١/٣٧٠)، معني المحتاح (١/٤٣٢).

(٣) المحلى (٥/٦٠)، (٤) بدائع الصنائع (١/٥٩٢).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/٥٩٤) برقم (٨٦٩).

(٦) المجموع (٤/٤٠٠)، حاشية من قاسم (٢/٤٥٧).

(٧) البيان (٢/٥٦٧)، (٨) بداية المجتهد (٣/٢٧٣).

ركعة الحمد لله وسورة، ويجهر بالقراءة فيهما، لا خلاف في ذلك كله^(١).
 ابن القُصَّان (٦٢٨هـ) يقول: «وأجمعوا على أن خطبتي الجمعة قبل الصلاة»^(٢).
 ابن مُفْلِح^(٣) (٧٦٣هـ) يقول «يُشترط أيضًا تقديم الخطبة على الصلاة، ولم
 أجد فيه خلافًا»^(٤).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «يُشترط تقدمهما على الصلاة بلا نزاع»^(٥).
 الشَّربيني (٩٧٧هـ) يقول: «وكونهما قبل الصلاة بالإجماع إلا من شذَّ»^(٦).
 الموافقون على الإجماع، وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- فعله ﷺ^(٨)، وعلى لمسلمين الاتباع^(٩).
- ٢- أن الخطبتين شرع لصلاة الجمعة، وشرط الشيء سابق عليه^(١٠).

-
- (١) المغني (١٨١/٣).
 (٢) الإقناع (١٦٣/١).
 (٣) محمد بن مفلح بن محمد ابراهيمي، من فقهاء الحنابلة لأعلام، من مصنفاته: الفروع، توفي سنة ٧٦٣هـ. شذرات الذهب (١٩٩/٦)، هدية العارفين (١٦٢/٢)، معجم المؤلفين (٤٤/١٢).
 (٤) النكت والفوائد السنية (١٤٧/١).
 (٥) الإنصاف (٢٢٥/٥).
 (٦) مغني المحتاج (٤٢٥/١).
 (٧) إكتاب (١١٠/١)، اللب (١١٠/١)، الهداية مع صبب الراية (٢٣٥/٢)، البناية (٦٣/٣)، كنز الدقائق (٢٥٦/٢)، لبحر الرائق (٢٥٦/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٠٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٩).
 (٨) البحر الرائق (٢٥٦/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٠٩)، والحديث أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب الخطبة قائمًا برقم (١٠/٢) رقم (٩٢٠)، ومسلم، كتاب الجمعة، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الحسنة (٥٨٩/٢) برقم (٨٦١).
 (٩) عجلة المحتاج (٣٦٤/١).
 (١٠) المجموع (٣٧٣/٤)، أسية (٦٣/٣)، البحر الرائق (٢٥٦/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٠٩).

● النتيجة: صحة لإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٨٩-١٢ مشروعية الجلوس بين الخطبتين:

● من نقل الإجماع: ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «واتفقوا على أن صلاة الظهر من يوم الجمعة في المصر الجامع إذا أمر بذلك الإمام الواجبة طاعته وخطب الإمام خطبتين قائماً يجلس بينهما جلسة»^(١).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «اختلف أئمة الفتوى في حكم الجلوس بين الخطبتين مع اتفاقهم على كونه مشروعاً»^(٢).

النووي (٦٧٦هـ) يقول «وأما الحلو بينهما فواجب بالاتفاق»^(٣).

ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) يقول: «وفي الحديث دليل على الجلوس بين الخطبتين ولا خلاف فيه»^(٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والحنابلة^(٦).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١ فعله ﷺ، ومواظبته على ذلك^(٧).

٢- للتابع^(٨).

(١) مراتب الإجماع (ص ٣٣).

(٢) المجموع (٤/٣٨٤).

(٣) إكمال المعلم (٣/٢٥٧).

(٤) إحكام الأحكام (ص ٣٣٦).

(٥) الكتاب (١/١١٠)، للباب (١/١١٠)، بدائع الصنائع (١/٥٩١)، الهداية مع نص الرأية

(٢/٢٣٥)، البداية (٣/٦٤)، الفتاوى الهندية (١/١٦٢)، كنز الدقائق (٢/٢٥٨)، البحر

الرائق (٢/٢٥٨)، مراقي الفلاح (ص ٥١٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥١٦).

(٦) الهداية للكلوداوي (١/٥٩)، المعني (٣/١٧٦)، المحرر (١/١٥١)، اعده (ص ١٣٨)،

الإنصاف (٥/٢٣٨).

(٧) فتح الباري (٢/٥١٦)، وتخريج ذلك سنن ذكره.

(٨) عجالة المحتاج (١/٣٦٧)، معي المحتاج (١/٤٢٩).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود أمخالف.

❖ ٩٠٦-١٣ مشروعية دعاء الخطيب يوم الجمعة:

❖ من نقل الإجماع: المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «يدعو للمسلمين يعني عمومًا، وهذا بلا نزاع»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ولا نزاع في ذلك»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، وإشافعية^(٥)، وابن حرم^(٦) رحمهم الله.

● مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- أن الدعاء للمسلمين مسنون في غير خطبة الجمعة كصلاة الجنازة وغيرها، ففيها أولى^(٧).

٢- نقل الخلف عن السلف^(٨).

٣- أن الدعاء يليق بالخواتيم^(٩).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) الإنصاف (٢٤٣/٥). (٢) حاشية ابن قاسم (٤٥٨/٢).

(٣) بدائع الصنائع (٥٩١/١)، الباية (٧٢/٣)، الفتاوى الهندية (١٦٢/١) مراقي الفلاح (ص٥١٦)، حاشية الطحطاوي (ص٥١٦).

(٤) المدخل لابن لحاج (٥/٢)، التاج والإكليل (٥٤٧/٢)، مواهب الجليل (٥٤٧/٢).
كفامة الطالب الرباعي (١٥٥/١)، فتح الحلي (٢٦٢/١).

(٥) العرّيز (٢٨٤/٢)، البيان (٥٧٢/٢)، المجموع (٣٩٠/٤). مغني المحتاج (٤٢٨/١)،
حاشية السيحوري (٤١٩/١).

(٦) المحلى (٦٢/٥).

(٧) حاشية ابن قاسم (٤٥٨/٢)، زاد المستقنع (٤٥٨/٢).

(٨) معنى المحتاج (٤٢٨/١). (٩) مغني المحتاج (٤٢٨/١).

◆ ٩١-١٤ وجوب الإنصات وحرمة الكلام أثناء الخطبة:

● من نقل للإجماع: ابن نطال (٤٤٩هـ) يقول: «وجماعه أئمة الفتوى على وجوب الإنصات للخطبة»^(١).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «ولا خلاف عليه بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها»^(٢). ونقل هذا الإجماع عنه ابن القطان^(٣)، والصنعاني^(٤).

البغوي (٥١٦هـ) يقول: «اتفق أهل العلم على كراهة الكلام والإمام يخطب»^(٥). ابن رُشد الجدّ (٥٢٠هـ) يقول: «الخطب ثلاث: خطبة يجب الاستماع إليها والإنصات لها باتفاق، وهي خطبة الجمعة، إلا لا اختلاف فيها أنها للصلاة»^(٦). ونقل عنه هذا الإجماع الخطّاب^(٧).

ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «إن الإنصات واجب على كل حال، وأنه حكم لازم من أحكام الخطبة وهم الجمهور ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وجميع فقهاء الأمصار»^(٨).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «كره ذلك عامة أهل العلم»^(٩). أي كرهوا الكلام أثناء الخطبة.

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «واتفق الأئمة أن المشروع لمن سمع الخطيب أن يُنصت ولا يحهر بشيء»^(١٠).

(١) شرح ابن نطال على البحاري (٥١٥/٢). (٢) الاستدكار (٤٣/٥).

(٣) الإقناع (١٤٦/١). (٤) سبل السلام (٨٠/٢).

(٥) شرح السنة (٢٥٩/٤). (٦) البيان والتحصيل (٣٨٦/١).

(٧) مواهب الحليل (٥٤٩/٢).

(٨) بداية المجتهد (٢٧٥/٣)، ونقل الإجماع أيضاً الموافق في التاج والإكلیل (٥٤٩/٢).

(٩) المعني (١٩٤/٣).

(١٠) المجموعة الأولى من رسائل ابن تيمية (ص ١٩٨).

ابن جُزَيٍّ (٧٤١هـ) يقول: «ويجب الإنصات للخطبة اتفاقاً»^(١).

أعني (٨٥٥هـ) يقول: «واختلف المتأخرون فيما كان بعيداً لا يسمع الحطة... وأجمعوا على أنه لا يكلم»^(٢).

ابن نُجَيْم (٩٧٠هـ) يقول: «أما غيره من لكلام فيكره إجماعاً»^(٣).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الشافعي في القدم^(٤)، وأحمد في رواية^(٥)، وابن حرم^(٦)، رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].
وجه الدلالة: أن الآية نزلت في شأن الخطبة^(٧)، فدل على وجوب الإنصات للخطبة.

٢- قوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت»^(٨).
وجه الدلالة: قال النووي رحمه الله: «ففي الحديث النهي عن جميع أنواع الكلام حال الخطبة ونبه بهذا على ما سواه، لأنه إذا قال أنصت وهو في الأصل أمر بمعروف وسماء لغوا فبسيه من الكلام أولى»^(٩).

٣- أنه حال الاستماع ينهى عن التطوع لأجل الوقت وقت الخطبة، فكان منهياً

(١) القوانين الفقهية (ص ٦٥). (٢) البناية (٣/ ١٠٣).

(٣) البحر لرائق (٢/ ٢٧٠).

(٤) حليه العماء (١/ ٣٠٢)، بحر المذهب (٣/ ١٢٨).

(٥) إهداية للكنوز (١/ ٦٠)، المحرر (١/ ١٥٢)، منتهى الإرادات (١/ ٣٦٣)، الإنصاف (٥/ ٣٠١).

(٦) المحلى (٥/ ٦١). (٧) رؤوس المسائل اخلافة (١/ ٣٣٢).

(٨) سق تحريجه (ص ١٧٨).

(٩) شرح صحيح مسلم (٦/ ٤٥٣)، الفواكه الدواني (١/ ٤٠٩).

عن الكلام قياساً حالة الصلاة^(١).

المخالفون للإجماع خالف هذا الإجماع المنقول الشافعي في لجديد^(٢)، وأحمد في رواية^(٣)، حيث ذهبوا إلى أن الإنصات مستحب وليس بواجب.

ودليلهم: ١- أن الإنصات لو كان واجباً بها لكان إبلاغها برفع الصوت بها واجباً، فلما لم يجب على الإمام إبلاغها لم يجب على المأمومين الإنصات لها^(٤).
٢- أنها عبادة لا يفسدها الكلام فوجب أن لا يحرم فيها الكلام كالطواف والصيام^(٥).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ٩٢-١٥ كراهة العبث والانشغال حال الخطبة:

❦ من نقل للإجماع: ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «إجماع المسلمين أن نزع الرجل ثوبه والإمام ينصب مكروه»^(٦).

ابن قاسم (١٢٩٣هـ) يقول: «يكراه حالة الخطبة وفقاً»^(٧).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، المالكية^(٩)،

(١) رؤوس المسائل الخلافية (١/٣٣٢).

(٢) الأم (١/٢٠١)، الحاوي (٢/٧٣١)، حية العلماء (١/٣٠٢)، بحر المذهب (٣/١٢٨)،

البيان (٢/٥٩٨)، العزيز (٢/٢٩٠)، المجموع (٤/٣٩٣)، عجالة المحتاج (١/٣٦٧)،

معني المحتاج (١/٤٢٩)، حاشية السيوري (١/٤٢٦).

(٣) الهداية للكنوداي (١/٦٠)، المغني (٣/١٩٤)، المحرر (١/١٥٢)، الإصناف (٥/٣٠١).

(٤) الحاوي (٢/٤٣١). (٥) الحاوي (٢/٤٣١).

(٦) الإقناع (١/١٦٤). (٧) حاشية ابن قاسم (٢/٤٩١).

(٨) بدائع الصنائع (١/٥٩٣)، البحر الرائق (٢/٢٥٩)، مراقي العلاج (ص ٥١٨)، حاشية

ابن عديين (٣/٣٥).

(٩) شرح ابن بطلال (٢/٥)، عارضة الأحوذ (٢/٢٣٥)، بداية المجتهد (٣/٢٨٠)، الدخيرة =

الشافعية^(١)، وابن حزم^(٢) رحمهم الله .

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ومن مس الحصى فقد لعأ»^(٣).

وجه الدلالة: كما قال النووي رحمته الله. «فيه النهي عن مس الحصا وغيره من أنواع العبث»^(٤).

٢- أن لعبث يمنع الخشوع والفهم^(٥).

٣- أن الأمر بالإنصات إلى الخطيب يوجب دليله أن لا يشتغل بشيء مما يُشغل عن الإنصات وإن كان عبادة^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف

♦ ﴿٩٣-١٦﴾ استحباب استقبال الخطيب:

✽ من نقل (الإجماع: ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «قوله: (السنة عندنا أن يستقبل الناس الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخطب من كان منهم يلي القبلة أو غيرها) فهو كما قل سة مسونة عند العلماء لا أعلمهم يختلفون في ذلك»^(٧). ونقل هذا الإجماع عنه ابن القطان^(٨) رحمته الله.

= (٢/٤٣٧)، مواهب الجليل (٢/٥٥٠)، مع لجليل (١/٢٦٩).

(١) الأم (١/٢٠٣)، فتح البري (٢/٤٧٣)، المجموع (٤/٤٠١)، شرح صحيح مسلم (٦/٤٦٠)، مغني المحتاج (١/٤٣٤).

(٢) المحلى (٥/٦٢).

(٣) أخرجه مسلم في الجمعة، باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة برقم (٨٥٧).

(٤) شرح صحيح مسلم (٦/٤٦٠) (٥) المغني (٣/٢٠١)

(٦) بداية المجتهد (٣/٢٨٠) (٧) الاستذكار (٢/١٠٧).

(٨) الإقناع (١/١٦٣).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «قال ابن المنبر: هذا كالإجماع»^(١).

ونقل ذلك أيضًا ابن حجر^(٢)، والعيني^(٣)، والشوكاني^(٤)، وابن قاسم^(٥)، رحمهم الله.

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أبلغ في الوعظ وهو مجمع عليه»^(٦). ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٧) رَحِمَهُ اللهُ.

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والحنابلة^(٩)، وابن حزم^(١٠) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عده أدلة منها:

١- أن النبي ﷺ هكذا يخطب^(١١)، فقد كان ﷺ يستقل من يكلمه أو أثناء الخطبة.

٢- أن الإسماع والاستماع واجب لخطبة، وهذا لا يتكامل إلا بالمقابلة^(١٢).

(١) المغني (١٧٢/٣). (٢) فتح الباري (٤٦٧/٢).

(٣) الساية (١٠٨/٣). (٤) بيل الأوطار (٣٦٣/٣).

(٥) حاشية ابن قاسم (٤٥٧/٢). (٦) المجموع (٤٠٠/٤).

(٧) حاشية ابن قاسم (٤٥٧/٢).

(٨) البناية (٧٢/٣)، اللباب (١١٠/١)، بدائع الصنائع (٥٩٢/١)، مرقى الفلاح (ص ٥١٥)،

حاشية الطحطاوي (ص ٥١٥)، البحر الرائق (٢٥٨/٢)، حاشية ابن عابدين (٢١/٣)،

الصاوي لهندية (١٦١/١).

(٩) الهداية للكنوداي (٥٩/١)، المغني (١٧٢/٣)، المحرر (٥١/١)، الشرح الكبير (٢٤٠/٥)،

الإفناع (٣٩/٢)، كشف القناع (٣٩/٢)، حاشية ابن قاسم (٤٥٦/٢).

(١٠) المحلى (٥٧/٥).

(١١) بدائع الصنائع (٥٩٢/١)، مرقى الفلاح (ص ٥١٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥١٥)

(١٢) عارضة الأخودي (٢٥١/٢)، بدائع الصنائع (٥٩٢/١).

فلا استماع يكون بالأدور والقلب والعين^(١).

٣- أن استقبال المصلّي الإمام بوجهه وإقبال عليه بجسده وقلبه وحضور دهنه أدعى لتفهّم موعظته وموافقته فيما شرع له القيام لأجله^(٢).

٤- أن هذا ما يقتضيه لأدب^(٣)، وهو أبلغ في لموعظة^(٤).

● النتيجة: صحة لإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٩٤-١٧: استحباب الدنو من الإمام يوم الجمعة

○ من نقل (الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «يستحب الدنو من الإمام بالإجماع»^(٥).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «يدنو من الإمام إجماعاً»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وفق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «من غُسل واعتسل، وبُكر وانتكر، ومشى ولم يركب، ودنا من الإمام

فاستمع، ولم يبلغ، كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها»^(٩).

(١) الذخيرة (٣٤٧/٢).

(٢) فتح الباري (٥١١/٢)، الشرح الكبير (٢٤١/٥).

(٣) الحاوي (٤٣٤/٢)، المجموع (٤٠٠/٤).

(٤) الحاوي (٤٣٤/٢)، المجموع (٤٠٠/٤).

(٥) المجموع (٤٢٠/٤). (٦) حاشية ابن قاسم (٤٧٥/٢).

(٧) الناية (١٨/٣)، الفتوى الهندية (١٦٢/١)، البحر الرائق (٢٦٠/٢)، حاشية ابن عابدس

(٢/٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥١٩).

(٨) افواكه الدواني (٤١٢/١)، وفي عموم فضل القرب من الإمام، ينظر: عارضة الأحردى

(٢٢/٢)، بداية المجتهد (٢١٦/٣)، المدخل (٢٦٠/٢).

(٩) أخرجه أحمد في مسنده (٥٤٣/١١) رقم (٦٩٥٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، =

وحه الدلالة: أنه ﷺ رتب على أمور إذا فعلها المسلم كان له الأجر العظيم، ومنها الدنو من الإمام.

٢- أنه أمكن من السماع^(١).

٣- أن أصول لشرع تشهد بالمبادرة إلى الخير^(٢)

المخالضون للمجماع؛ خالف هذا الإجماع بعض الحنفية^(٣).

ودليلهم: أن التباعد أولى؛ كي لا يسمع مدح الظلمة والدعاء لهم^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف. مع التحفظ على تعليل المخالف، وذلك لأن هذا التعليل ليس مرتبطاً بالعبدة نفسها، إنما هو مرتبط بأحوال الزمان الذي كانوا، فهم عدلوا ذلك بأن لا يسمع مدح الظلمة والدعاء لهم. وهذا يتغير بتغير الأزمان والأماكن

◆ ٩٥-١٨* تحية المسجد تسقط عن الإمام الخطيب:

● من نقل للإجماع ابن حجر (٨٥٢هـ) يقول: «اتفقوا على سقوط التحية عن الإمام»^(٥).

الشوكني (١٣٥٥هـ) يقول: «أنهم اتفقوا على أن الإمام تسقط عنه لتحية»^(٦).

= باب في العسل يوم الجمعة (٩٥/١) رقم (٣٤٥)، وابن ماجه في سننه، كتب إقامة الصلاة، باب ما جاء في العسل يوم الجمعة (٣٤٦/١) رقم (١٠٨٧)، وصححه النووي في خلاصة الأحكام (٢٧١٧)

(١) المعني (٢٣٤/٣).

(٢) عارضة الأحودي (٢٢/٢)، بداية المجتهد (٢١٦/٣).

(٣) البحر الرائق (٢٦٠/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥١٩).

(٤) البحر الرائق (٢٦٠/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥١٩).

(٥) فتح الباري (٥٢١/٢) (٦) نيل الأوطار (٢٥٨/٣)

الرائقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن تحية لمسجد تسقط عن الإمام بسبب الاشتغال بالخطبة كما تسقط في حق الحاج إذا دخل المسجد الحرام سبب لطواف^(٥).

٢- أنه لم يقل أن الإمام يصلي تحية المسجد قبل الخطبة^(٦).

٣- أنه دخل المسجد لرقي المنبر والخطبة^(٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، لعدم وجود المخالف.

◆ ٩٦-٩٩^{هـ} مشروعية التخفيف لتحية المسجد حال الخطبة:

* من نقل الإجماع الماوردي (٤٥٠هـ) يقول: «وإن كن في صلاة خففها وجلس، وهذا إجماع»^(٨).

الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: «فيه مشروعية لتخفيف لتلك الصلاة ليتفرغ لسماع الحصة، ولا خلاف في ذلك بين القائلين بأنها تشرع صلاة التحية حال الخطبة»^(٩).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «حتى يصلي ركعتين يوجز فيها إجماعاً»^(١٠).

(١) عمدة القاري (٢٤٣/٦)، البحر الرائق (٢/٢٦١)، حاشية الصحتاوي (ص ٥١٤).

(٢) الرسالة الفقهية (ص ١٤٢)، الدحيرة (٣٤٦/٢)، التاج والإكليل (٥٤٨/٢)، منح الجليل (٢٦٩/١)، الفواكه ادواني (٤١٣/١).

(٣) الحاوي (٤٣٩/٢)، المجموع (٤٠٠/٤)، مغني المحتاج (٤٣٢/١).

(٤) منتهى الإرادات (٣٦٣/١)، حاشية ابن قاسم (٤٨٧/٢).

(٥) المجموع (٤٠٠/٤).

(٦) المجموع (٤١٠/٤)، حاشية ابن قاسم (٤٨٧/٢).

(٧) الحاوي (٤٢٩/٤).

(٨) منح الجليل (٢٦٨/١).

(٩) حاشية ابن قاسم (٤٨٦/٢).

(١٠) نيل الأوطار (٢٥٨/٣).

♦ مستند الإجماع: قوله ﷺ: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما»^(١).

وجه الدلالة: أن نص الحديث جاء بالأمر بالتخفيف لتحية المسجد في قوله: ليتجوز فيهما».

المخالضون للإجماع: خالف هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، حيث قالوا إنه لا يحوز التفضل بعد صعود الخطيب المنبر، وتم ذكر الخلاف في تلك المسألة، ودليلهم هو نفسه ما ذكر في تلك المسألة.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف، وهذه المسألة متفرعة عن مسألة كراهة التفرع بعد صعود الخطيب المنبر، لذا لا إجماع فيها، وهد ما ذكره الشوكاني رحمه الله، حيث قصر الاتفاق بين القائلين بمشروعية صلاة استحبة حال الخطبة^(٤).

◆ ٩٧-٢٠ من لغا والإمام يخطب فإن صلاته صحيحة:

● من نقل (الإجماع) ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمعوا أن من تكلم ولغا لا إعادة عليه للجمعة، ولا يقال له صلّها ظهرًا»^(٥).
ونقل هذا الإجماع عنه ابن لقطّان^(٦) رحمه الله.

الصنعاني (١١٨٢هـ) يقول: «لمراد بالجمعة لصلاة إلا أنها نحزته إجماعًا»^(٧).

(١) سبق تخريجه (ص ١٧٨).

(٢) دائع الصانع (١/٥٩٣)، الاختيار (١/٨٣)، السية (٣/٩٨)، فتح لقدير (٢/٣٧)، البحر الرائق (٢/٢٧٠)، حاشية ابن عابدين (٣/٣٤).

(٣) عارضة لأحوزي (٢/٢٥٣)، بداية المجتهد (٣/٢٨٠)، الذخيرة (٢/٣٤٦)، مواهب الجليل (٢/٥٤٩)، الفواكه الدواني (١/٤٠٩).

(٤) نيل لأوطار (٣/٢٥٨).

(٥) الاستذكار (٥/٤٨)، (٥/٤٦).

(٦) الإقناع (١/١٦٣).

(٧) سبل السلام (٣/٢٧٣).

الوافقون على الإجماع: وافق على الإجماع الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)

♦ مستند الإجماع: ١- أن النبي ﷺ قال: «يحضر الجمعة ثلاثة نفر: رجل حضرها بلغه فهو حظه منها، ورجل حضرها يدعوه، فهو رجل دعا الله ﷻ: إن شاء أعطاه، وإن شاء منعه، ورجل حضرها بإنصات وسكون ولم يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحداً، فهي كفارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام»^(٤).

وحه الدلالة: كما قال ابن عبد البر رحمه الله: «ولم يأمره بالإعادة، وعلى هذا جماعة الفقهاء من أهل الرأي والأثر وجماعه من أهل النظر، لا يختلفون في ذلك، وحسبك بهذا أصلاً وإجماعاً»^(٥).

٢ قال ابن حجر رحمه الله: «معناه: لا جمعة كاملة: للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه»^(٦).

الخالعون للإجماع: خالف هذا الإجماع ابن حزم^(٧) رحمه الله.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

(١) اسحر الراق (٢/٢٥٩)، حيث قال: «يكراه العبث مما يعني أن من لغا لا تطل صلاته» وعليه، فإن من قال بكراهة لعث أثناء الخطبة يوافق في هذه المسألة. بدائع الصانع (١/٩٣)، مراقي الفلاح (ص ٥١٨)، حاشية ابن عابدين (٣/٣٠).

(٢) الأم (١/٢٠١)، البيان (٢/٥٩٩)، فتح الباري (٢/٥٢٦).

(٣) الإنصاف (٥/٢٢٦)، حاشية ابن قاسم (٢/٤٨٨)، وينظر المغني (٣/٢٠١).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الكلام والإمام يخطب (١/٢٩١) رقم (١١١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب ما يكره من الدعاء لأحد عبه (٣/٣١١) رقم (٥٣٨٠)، وصححه ابن حزيمة في صحيحه (١٨١٣)، والنووي في خلاصة الأحكام ص (٨٠٤) برقم (٢٨٣٦).

(٦) التمهيد (١٩/٣٧).

(٥) فتح الباري (٢/٥٢٦).

(٧) المحلى (٥/٦٢، ٦٣).

◆ ٩٨ ٢١ من شروط صحة الخطبة حمد الله تعالى والصلاة على رسوله ﷺ:

• من نقل الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «حمد الله تعالى ويتعين لفظ احمد، ولا يقوم معاه مقامه بالاتفاق»^(١)

وأيضاً قال: قال أصحابنا وهذه الأركان الثلاثة واجبة في كل واحدة من الحطبتين بلا خلاف إلا وجهها حكاه الرافعي أن الصلاة على النبي ﷺ تكفي في أحدهما وهو شاذ ومردود»^(٢).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «من شرط صحتها حمد الله بلا نزاع»^(٣).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والحنابلة^(٦).

◆ مستند الإجماع: ١ - فعله ﷺ ذلك^(٧).

٢ - أنه موضع وجب فيه ذكر الله تعالى والثناء عليه، فوجبت فيه الصلاة على النبي ﷺ، كالأذان والتشهد^(٨).

(١) المجموع (٤/٣٨٨).

(٢) المجموع (٤/٣٨٨).

(٣) الإصناف (٥/٢٢٠).

(٤) بدائع لصائع (١/٥٩٠)، العاية للبايرتي (٢/٣٠)، الباية (٣/٧٢)، لفتاوى الهدية

(١/١٦٢)، لكفاية (٢/٣٠)، البحر الرائق (٢/٢٥٨)، مرآتي الفلاح (ص ٥١٥)، حاشية

المحطوي (ص ٥١٤)، حاشية ابن عابدين (٣/٢٠).

(٥) عارضة الأحودي (٢/٢٤٩)، الذخيرة (٢/٣٤٣)، القرائن الفقهية (ص ٦٥)، مواهب

الحليل (٥٢)، كمدية الطالب الرباني (٢/١٥٠)، الفواكه الدواني (١/٤٠٤)، منح الحليل

(١/٢٦٠).

(٦) الهدية لكلوداني (١/٥٨)، المحرر في الفقه (١/١٤٦)، فقد ذكروا الصلاة على الرسول ﷺ

في الخطبة.

(٧) المغني (٣/١٧٤)، كشف القناع (٢/٣٤).

(٨) كشف القناع (٢/٣٤).

امخالفون للإجماع؛ خالف هذا الإجماع بعض الحنفية، وقالوا إن الحمد والصلاة على الرسول ﷺ سنة، وأنه يجوز أي ذكر^(١)، كما خالف أيضاً بعض المالكية فقالوا: تستحب^(٢).

وخالف بعض الحنابلة في الصلاة على الرسول ﷺ وقالوا إنه لا يشترط ذلك^(٣). وأيضاً ابن حزم رحمه الله

ودليلهم: بالنسبة لمحمد لم أجد دليلاً، أم الصلاة على الرسول ﷺ فديلتهم أن النبي ﷺ لم يذكر في خطبته ذلك^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.



(١) بدائع الصنائع (١/٥٩١)، الساية (٣/٧٢)، مراقي الفلاح (ص ٥١٣)، حاشية الطحطاوي

(ص ٥١٣)، حاشية ابن عابد (٣/٢٠).

(٢) بداية المجتهد (٣/٢٧٤)، الاحيرة (٢/٣٤٣)، شرح الحرشي (٢/٧٨)، مع الحليل (١/٢٦١).

(٣) المعني (٣/١٧٤) (٤) المحلى (٥/٥٧).

(٥) كشاف القناع (٢/٣٤)، حاشية بن قسم (٢/٤٤٨).

الفصل الرابع

مسائل الإجماع في آداب الجمعة

◆ ٩٩-١٠٠ إباحة السفر يوم الجمعة قبل الزوال:

• من نقل الإجماع القرافي (٦٨٤هـ) يقول: «يحوز إنشاء عذر السفر يوم الجمعة إجماعاً»^(١).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحفية^(٢)، والشافعي^(٣) رحمهم الله في القديم، ولحابلة في رواية^(٤).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن عمر رضي الله عنه أنه رأى رجلاً يريد لسفر يوم الجمعة وهو ينتظر الصلاة، فقال عمر: إن الصلاة لا تحبس عن سفر^(٥).

٢- أن ذمته بريئة من الجمعة؛ فلم يمنعه من السفر إمكان وجوبها عليه، كما لو سافر قبل يومها^(٦).

(١) الذخيرة (٣٥٦/٢).

(٢) البناء (١١٠/٣)، البحر الرائق (٢٤٥/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٢٠)، وقال بلا خلاف عندنا، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٠).

(٣) حلية العلماء (٩٢/١)، البيان (٥٥/٢)، شرح أسئلة للنعوي (٢٢٧/٤)، العرير (٣٠٤/٢)، المجموع (٣٦٥/٤)، عجالة المحتاج (٣٥٩/١)، معي المصالح (١١٧/١).

(٤) الهداية للكلوذاني (٥٨/١)، المغني (٢٤٨/٣)، المحرر (١٤٢/١)، وقال: هو المذهب، وكذلك قال المرادوي في الإصناف (١٨٣/٥).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٢٥٠/٣)، وابن أبي شبة (١٠٥/٢)، وسالم المذنب في الأوسط (٢١/٤)، وصححه الألباني في تمام السنة (ص ٣٢٠).

(٦) المغني (٢٤٨/٣)، الترمذي (٣٠٤/٢).

- ٣- أن البيع مباح إلى وقت وجوب السعي، واسفر من أسباب البيع^(١).
 المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية فقالوا: يكره^(٢)، كما
 خالف بعض الشافعية وقالوا بأنه لا يجوز^(٣)، والحنابلة في رواية، وقالوا بالبيع^(٤).
 دليلهم: ١- أن الجمعة وإن كان وقتها بالزوال فهي مضافة إلى اليوم^(٥).
 ٢- أن الجمعة واجبة، والسعي إليها واجب^(٦).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود أمخالف

❖ ١٠٠-٢: حرمة السفر بعد الزوال يوم الجمعة أو الشروع في الأذان:

من نقل (الإجماع) حرّم (٤٥٦هـ) يقول: «وتفقوا أن السفر حرام على
 من تلممه الجمعة إذا يودي لها»^(٧). ونقل عنه هذا الإجماع ابن القفطان^(٨) رحمه الله
 ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: «اسفر بعد الزوال يوم الجمعة لا يجوز عند عامة
 العلماء»^(٩).

ابن جزي (٧٤١هـ) يقول: «يمنع بعد الزوال وقبل الصلاة اتفاق»^(١٠).

(١) البيان والتحصيل (١/١٤٧).

(٢) عارضة لأحودي (٢/٢٦٨)، القوانين الفقهية (ص ٦٤)، الدجيرة (٢/٣٥٦)، الفواكه
 الدواني (١/٤٠٢)، مواهب الجليل (٢/٥٤٩)، منح الجليل (١/٢٦٨).

(٣) الأم (١/١٨٩)، الحاوي (٢/٢٢٤)، حلية العلماء (١/٢٩٢)، وقال: أصحابهما، العريز
 (٢/٣٠٤)، لمحمود (٤/٣٦٥)، البيان (٢/٥٥٧)، وقال: وهو الأصح، عجلة المحتاج
 (١/٣٥٩)، مغني المحتج (١/٤١٧)، حاشية أبيجوري (١/٤٠٨).

(٤) الهداية للكنوداي (١/٥٨)، المغني (٣/٢٤٨)، الإنصاف (٥/١٨٤).

(٥) العزير (٢/٣٠٤)، عجلة المحتج (١/٣٥٩).

(٦) البيان (٢/٥٥٧).

(٧) مرتب الإجماع (ص ١٥١).

(٨) إفتاح (١/١٦٠).

(٩) عارضة الأحودي (٢/٢٦٨).

(١٠) القوانين لمقهي (ص ٦٤).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «قال الطوفي»^(١) ولا نزاع في تحريم لسر بعد الزول، أو الشروع في الأذان»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أن وحيها تعمق به بمجرد دخول الوقت، فلا يجوز له تعويته^(٥).
 - ٢- أن الجمعة وجبت عليه، فلا يحور الاشتغال بما يؤدي إلى تركها كالتيجارة واللهو^(٦).
 - ٣- أنه شمله الأمر بالسعي، مثل تحققه بالسر^(٧).
- المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الحنفية فقالوا بالحوار مع الكراهة^(٨)، إلا أنهم استشوا من ذلك ما إذا كانت رفقة تفوته لو صلاها ولا يمكنه الذهاب وحده^(٩).

(١) سليمان بن عبد القوي بن الكريم بنم الدين الطوفي الصرصري، من جهازة عمماء الحابلة، من مصنفاته نغية السائل في أمهات لمسائل، والليل في أصول الفقه، توفي سنة ٧١٦هـ. دبل طبعات الحنابلة (٢/٣٦٦ - ٣٧٠). الدرر الكامنة (٢/١٥٤ - ١٥٧)، الأعلام (٣/١٢٧ - ١٢٨).

(٢) حاشية ابن قاسم (٢/٤٣٠) (٣) حاشية الصخطاوي (ص ٥٢٠).

(٤) لحاوي (٢/٢٢٤)، حلية العلماء (١/٢٩٢)، البيان (٢/٥٥٦)، المرير (٢/٣٠٣)،

المجموع (٤/٣٦٥)، مغني المحتاح (١/٤١٦)، حاشية اليعقوبي (١/٤٠٨)

(٥) مغني المحتاح (١/٤١٦)، لشرح الكبير (٥/١٨٢)، عجلة المحتاح (١/٣٥٨).

(٦) العزيز (٢/٣٠٣)، الشرح الكبير (٥/١٨٢)، البيد (٢/٥٥٦)

(٧) مراقي الفلاح (ص ٥٢٠).

(٨) الباية (٣/١١٠)، اللباب (١/١١٤)، مراقي الفلاح (ص ٥٢٠)، حاشية الطخطاوي

(ص ٥١٨)، حاشية ابن عابدين (٣/٤٠).

(٩) حاشية ابن عابدين (٣/٤٠).

كما خالف بعض الشافعية، إلا أن النووي رحمته اشترط شرطين في جواز ذلك فقال: «إذا كان يعلم أنه يدركها في طريقه جاز له السفر، وعليه أن يصلّيها فيه، وهذا لا خلاف فيه إن كان عليه ضرر في تأخير السفر، بأن تكون الرفقة الذين يجوز لهم السفر خارجين في الحال ويتضرر بالتخلف عنهم جاز السفر، هذا المذهب»^(١).

وحالف بعض الحنابلة إذا كان يتضرر بذلك أو له عذر^(٢).
دليلهم: أن عليه مشقة، والجمعة تسقط بالمشقة^(٣).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

◆ ﴿١٠١-٣﴾ غسل الجمعة سنة غير واجب:

﴿من نقل الإجماع﴾ ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «في هذا إجماع منهم على نفي وجوب الغسل»^(٤).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وقد أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على أن غسل الجمعة ليس بفرض واجب»^(٥).

ونقل عنه هذا الإجماع بن القطان^(٦)، وابن قدامة^(٧)، وابن قاسم^(٨) رحمهم الله.

العُمري (٥٥٨هـ) يقول: «وبه قال عامة أهل العلم»^(٩).

(١) المحمّوع (٣٦٥/٤). ويظر: البيان (٥٥٦/٢).

(٢) الشرح الكبير (١٨٥/٥)، الإنصاف (١٨٢/٥)، كشف القناع (٢٦/٢).

(٣) البيان (٥٥٦/٢). (٤) شرح ابن بطال على البخاري (٤٧٤/٢).

(٥) لتمهيد صمن موسوعة شروح الموطأ (٦٣٠/٤)، (٦٤٣/٤)، (٦٥٦/٤)، ويظر: الاستدكار (١٧/٥)، (٣١/٥).

(٦) الإقناع (١٦٠/١). (٧) المعنى (٢٢٥/٣).

(٨) حاشية ابن قاسم (٤٧٠/٢). (٩) البيان (٥٨٣/٢).

ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على أن غسل الجمعة مسنون»^(١).

ابن رُشْد الحفِيد (٥٩٥هـ) يقول: «ذهب الجمهور على أنه سنة، وذهب أهل الظاهر إلى أنه فرض، ولا خلاف فيما أعلم أنه ليس شرطاً في صحة الصلاة»^(٢).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «يستحب لمن أتى الجمعة أن يغتسل ويلبس ثوبين نظيفين ويَتَطَيَّب، لا خلاف في استحباب ذلك»^(٣).

شمس الدين بن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «لا خلاف في استحباب غسل الجمعة»^(٤).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «الغسل لجمعة سنة عند جميع الفقهاء إلا داود والحسن»^(٥).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وليس شرط إجماعاً»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧).

♦ مستند الإجماع: ستنند الإجماع إلى عدة أدلة

١- عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان الناس مَهْنَةً^(٨) أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئتهم، ف قيل لهم: لو اغتسلتم»^(٩).

(١) الإيضاح عن معاني الصحاح (١/١٢٣) (٢) بداية لمجتهد (٣/٢٨٧)

(٣) المغني (٣/٢٢٤). (٤) الشرح الكبير (٥/٥٦٨).

(٥) رحمة الأمة (ص ٧٦). (٦) حاشية ابن قاسم (٢/٤٧١).

(٧) بدائع الصنائع (١/٦٠٤)، البنابة (٣/١١٠)، البحر الرائق (٢/٢٧٤)، مراقي الفلاح

(ص ٥٢٣)، حاشية الصخطاوي (ص ٥٢٣)، حاشية بن عابدين (٣/٤٣).

(٨) مَهْنَة: جمع ماهن، والماهن الحاد. ينظر كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/٣٤٨).

(٩) أحرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب وقت الجمعة إذا رالت الشمس (٧/٢) رقم (٩٠٣)،

ومسلم، كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال (٢/٥٨١) رقم

(٨٤٧).

وجه الدلالة: كما قال ابن رُشد رحمته الله: «ظاهر حديث عائشة رضي الله عنها أن ذلك كان لموضع النظافة، وأنه ليس عبادة»^(١).

٢- قال رحمته الله: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»^(٢).

وجه الدلالة: كما قال ابن رُشد رحمته الله: «نص في سقوط فرضيته إلا أنه حديث ضعيف»^(٣).

وقال العيمراني رحمته الله: «جعل غسل يوم الجمعة فصيلة فدل على أنه لا يجب»^(٤).

وقد النووي رحمته الله: «فيه دليل على أنه ليس بواجب»^(٥).

٣- قصة خطبة عمر رضي الله عنه ودخول عثمان رضي الله عنه متأخراً وأنه توضأ ولم يغتسل^(٦)

قال ابن حجر رحمته الله: «فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل، ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاحتياط... وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعاً»^(٧). ولو كان واجباً لم يحز تركه»^(٨).

المخالفون للمجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية^(٩)، والإمام أحمد في

(١) بداية المجتهد (٣/٢٨٩).

(٢) أخرجه أبو داود في سنه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرحصة في غسل يوم الجمعة (٩٤/١) رقم (٣٤٣)، وابن ماجة في سنه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرحصة في غسل يوم الجمعة (١/٣٤٢) رقم (١٠٩١)، والترمذي في جامعه، كتاب الجمعة، باب في الوضوء يوم الجمعة (٢/٣٦٩) رقم (٤٩٧)، وحسه الترمذي، وصححه ابن حزيمة (٣/١٢٨)، وضعفه آخرون بالانقطاع ينظر التلخيص الحبير (٢/١٦٤).

(٣) بداية المجتهد (٣/٢٩٠).

(٤) شرح صحيح مسلم (٦/٤٤٨).

(٥) روه البخاري، كتاب الجمعة، باب فصل الغسل يوم الجمعة (٢/٢) برقم (٨٧٨).

(٦) فتح لباري (٢/٤٥٩) (٨) البيان (٢/٥٨٣).

(٩) قال ابن أبي ريد القير وافي. الغسل بها واجب، الرسالة الفقهية (ص ١٤٢)، منح الجليل -

رواية^(١)، وابن حزم^(٢) رحمهم الله، فقالوا بوجوبه.

ودليلهم:

١- عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»^(٣).

وجه الدلالة: كما قال ابن رُشد رحمته: «ظاهر الحديث يقتضي الوجوب»^(٤).

أجاب العُمُراني رحمته عن ذلك بقوله: فأراد وجوب اختيار لا وجوب إنزام^(٥).

٢- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم الجمعة، فليغتسل»^(٦).

وجه الدلالة كما قال ابن دقيق العيد رحمته: «الحديث صريح في الأمر بالغسل للجمعة، وظاهر الأمر الوجوب»^(٧).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ ودلت لوجود المخالف.

❖ ١٠٢ ٤ استجاب تأخير غسل الجمعة إلى الذهاب لصلاة الجمعة:

«من نقل الإجماع ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وقد أجمع العلماء على أن من اغتسل بعد صلاة الجمعة يوم الجمعة، فليس بمغتسل للسنة، ولا للجمعة، ولا فاعل لما أمر به»^(٨).

- (١/٢٦٦)، إلا أن النراوي قال: واجب وجوب السس. الفواكه الدواني (١/٤١٠).

(١) إهداية للكلوذاني (١/٦٠)، المعني (٣/٢٢٥)، العدة (ص ١٤١)، الإنصاف (٥/٢٦٨).

(٢) المحلي (٢/٨)، (٥/٧٥).

(٣) سبق تحريجه (ص ١٢٤).

(٤) بداية المجتهد (٣/٢٨٧).

(٥) البيان (٢/٥٨٤).

(٦) أخرجه الحارثي، كتب لجمعة، باب الطيب يوم الجمعة (٢/٢) رقم (٨٧٧)، ومسلم، كتاب الجمعة (٢/٥٧٩) رقم (٨٤٤).

(٧) إحكام الأحكام (ص ٣٣٣).

(٨) الاستذكار (٥/٣٦).

ونقل هد لإجماع عنه ابن حجر^(١)

عاض (٥٤٤هـ) يقول قوله: «إذا أراد أن يأتي الجمعة فليغتسل» حجة نقول كفة العلماء أن الغسل إنما هو لحضورها لا لليوم^(٢).

الكاساني (٥٨٧هـ) يقول «وأما إذا اغتسل يوم الجمعة وصلى به الجمعة فإنه ينال فضيلة الغسل بالإجماع»^(٣).

النروي (٦٧٦هـ) يقول: «وانفقوا على أن الأفضل تأخير (الغسل) إلى وقت الذهاب إلى الجمعة»^(٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنابلة^(٥).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن الغسل لازالة الروائح الكريهة، فالمقصود عدم تأذي الحاضرين، وهذا لا يتأتى إلا إذا كد الغسل قريباً من ذهابه إلى المسجد^(٦).

٢- أنه أبلغ في المقصود^(٧)، وفيه خروج من الخلاف^(٨).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

❖ ١٠٣-١٠٥ من اغتسل بعد صلاة الجمعة لم يأت بالمأمور من الغسل:

«من نقل الإجماع ابن نطال (٤٤٩هـ) يقول: «لأنهم متفقون على أن لو

(١) فتح الباري (٤٥٦/٢). (٢) إكمار المعلم (٢٣٨/٣)

(٣) بدع الصنيع (٦٠٥/١). (٤) المجموع (٤٠٦/٤).

(٥) الهداية لكلولذاني (٦٠/١)، المحرر (١٤٤/١)، الشرح الكبير (٢٦٨/٥)، الإنصاف

(٥/٢٧٢)، منتهى الإرادات (١/٣٦١).

(٦) إحكام الأحكام (ص٣٢٤)، معني المحتاج (١/٤٣٥).

(٧) الشرح الكبير (٥/٢٧١)، عجالة المحتاج (١/٣٧٢)، حاشية ابن قاسم (٢/٤٧١)

(٨) الشرح الكبير (٥/٢٧١)، حاشية ابن قاسم (٢/٤٧١)

اغتسل يوم الجمعة بعد فوات لجمعة أنه غير مصيب لغسل يوم الجمعة^(١).
 ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «قد أجمع العلماء على أن من اغتسل بعد صلاة الجمعة يوم الجمعة، فليس بمغتسل للسنة، ولا للجمعة، ولا فاعل لما أمر به»^(٢).
 ونقل هذا الإجماع عنه ابن حجر^(٣)، وابن قاسم^(٤) رحمهم الله.
 الطحطاوي (١٢٣١هـ) يقول: «وأما الغسل بعد لصلاة فليس بمعتبر إجماعاً»^(٥).
 الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).
 ◆ **مستند الإجماع:** أن الغسل لإزالة الروث الكريهة، ويفهم منه أن المقصود عدم تأدي الحاضرين، وذلك لا يتأتى بعد إقامة لجمعة^(٨).
 المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع ابن حزم، وبعض التابعين^(٩) رحمهم الله تعالى.

ودليله: قوله ﷺ «من جاء منكم لجمعة فليغتسل»^(١٠).
 وحده الدلالة: كما قال ابن حزم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنما فيه أمر لمن جاء الجمعة بالغسل وليس فيه أي وقت يعتسل لا بنص ولا بدليل»^(١١).
 ● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع؛ ودلت لوجود المخالف.

-
- (١) شرح ابن عقال (٢/٤٩٣).
 (٢) فتح الباري (٢/٤٥٦).
 (٣) حاشية الطحطاوي (ص ١٠٧).
 (٤) الاستدكار (٥/٣٦).
 (٥) حاشية ابن قاسم (٢/٤٧١).
 (٦) إجماع الأحكام (ص ٣٣٤)، فتح الباري (٢/٤٥٦)، عمدة المحتاج (١/٣٧٢)، حاشية البيهقوري (١/٤٢٢).
 (٧) حاشية ابن قاسم (٢/٤٧١). ويطرأ المعني (٣/٢٢٩)، الإنصاف (٥/٢٧٢).
 (٨) إجماع الأحكام (ص ٣٣٤).
 (٩) المحلى (٢/١٩).
 (١٠) سبق تحريجه (ص ٢٠٢).
 (١١) المحلى (٢/٢١).

◆ ١٠٤-٦ من اغتسل ينوي الغسل للجمعة والجنابة أجزأه:

١- من نقل (الإجماع) ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمعوا أن من اغتسل بسوي الغسل للجنابة وللجمعة جميعاً في وقت الرواح أن ذلك بجزئه منهما جميعاً»^(١).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن القطاد^(٢) رحمه الله.

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «فإن اغتسل للجمعة والجنابة غسلًا واحدًا وبواهما أجزأه، ولا نعلم فيه خلافاً»^(٣).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٤) رحمه الله.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والشافعية^(٦).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- عن ابن عمر رضي الله عنهما كان يغتسل للحنابة والجمعة غسلًا واحدًا^(٧).
- ٢- أن المقصود من غسل الجنابة رفع الحدث، ومن غسل الجمعة النظافة، ولا منافاة بين المقصودين كما لو جمع نية التبرد إلى نية رفع الحدث^(٨).
- ٣- أنه لم يُنقل أنه ﷺ اغتسل لواحد ومسنون مرتين في آن واحد^(٩).

(١) التمهيد ضمن موسوعة شروح الموطأ (٤/٦٦٦). وأيضاً. الاستدكار (٥/٣٩).

(٢) الإقناع (١/١٦٠). (٣) المغني (٣/٢٢٨).

(٤) حاشية ابن قاسم (٢/٤٧٢).

(٥) عمدة القاري (٦/١٦٦)، الدر المختار (١/١٦٩)، حاشية ابن عابدين (١/١٦٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٢١٦).

(٦) حلية العلماء (١/٣٠١)، البيان (٢/٥٨٥)، فتح العزيز (١/٣٢٩)، المجموع (٤/٤٠٦)، فتح الباري (٢/٤٧٤).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/١٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٢٩٨).

(٨) الكافي لاس عبد البر (١/١٦٥)، فتح العزيز (١/٣٢٩)، الدحيرة (١/٣٠٧).

(٩) الكافي لابن عبد البر (١/١٦٥).

٤- أنهما غسلان ترادفا فأجزأه عنهما غسل واحد، كما لو كان على المرأة غسل جنابة وعسل حيض^(١).

المخالفون للمجماع: خلف هذا الإجماع المالكية في قول^(٢)، وابن حرم^(٣) رحمهم الله.

ودليلهم: أنه شرك في نيته بين الفرص والنفل، ففسدت نيته، ومن ثم فسد غسله^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

❖ ١٠٥-٧ من صلى الجمعة من غير غسل فصلاته صحيحة:

● من نقل الإجماع ابن عد لر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن صلاة من شهد الجمعة على وضوء دون غسل جائزة ماضيه»^(٥).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن القفصان^(٦) رحمه الله.

الزوياني (٥٠١هـ) يقول: «من ترك الغسل لم يعد، أراد: أنه لا يعيد الصلاة. وهذا إجماع»^(٧).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «لا خلاف فيما أعلم أنه ليس شرطاً في صحة الصلاة»^(٨).

ابن حجر (٨٥٢هـ) يقول: «نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن صلاة الجمعة

(١) البيان (٥٨٥/٢).

(٢) البيان والتحصيل (٥٩/١)، الدخيرة (٣٠٧/١).

(٣) المحلى (٤٢/٢).

(٤) شرح المنهاج للمحلى (٦٨/١)، المحلى (٤٢/٢)، ويظهر التداخل بين الأحكام في العقه الإسلامي (٢٠٩/١).

(٥) الاستذكار (٢٣/٥)، (٣١/٥).

(٦) الإقناع (١٦٢/١).

(٧) بحر المذهب (١٢٢/٣).

(٨) نذاية المحتشد (٢٩١/٣).

بدون العسل محرثة»^(١).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «لا يشترط لصحة الصلاة اتفاقاً»^(٢).

الوافسون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، وابن حزم^(٤)، رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: أدلتهم موافقة لما يُستدل به على أن غسل الجمعة سنة وليس بفرض، بناء على أنه لو كان واجباً بما صححت صلاة الجمعة بدونه.

قال ابن حجر رحمه الله عند ذكر قصة عمر وعثمان رضي الله عنهما: «فلما لم يترك عثمان الصلاة للعسل، ولم يأمره عمر بالحرج للغسل دل ذلك على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار...» وراود بعضهم فيه: أن من حصر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعاً منهم على أن الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة، وهو استدلال قوي»^(٥).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٠٦-٨٠٨: استحباب السواك يوم الجمعة:

✽ من نقل الإجماع. ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «وكذلك أجمعوا أن أمره بالاستئذان غير فرض»^(٦).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «وآداب الجمعة ثلاثة الطيب، والسواك، واللباس الحسن، ولا خلاف فيه»^(٧).

(١) فتح الباري (٢/٤٥٩).

(٢) الإصناف (٥/٢٦٨).

(٣) وافق الحنفية باعتبار أنهم يرون أن غسل الجمعة سنة، وليس بواجب، فمن هنا تصح الصلاة بدونه. ينظر. دائع الصنائع (١/٦٠٤)، النية (٣/١١٠)، البحر الرائق (٢/٢٧٤)، مراقي

الفلاح (ص ٥٢٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٣)، حاشية بن عابدين (٣/٤٣).

(٤) المحلى (٢/١٩).

(٥) فتح لباري (٢/٤٥٩).

(٦) شرح ابن بطال (٢/٤٧٦)، وينظر إكمال المعلم لعياض (٣/٢٣٣).

(٧) بداية المصنف (٣/٢٩٩).

ابن قاسم (٥١٣٩٢هـ) يقول - في معرض حديثه عن عدم وجوب الغسل بسبب اقتراحه بالسواك والطيب -: «ويرشحه قرنه بالسواك والطيب، وهما غير واجبين إجماعاً»^(١)

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣).

♦ **مستنبط الإجماع:** ١ - قوله ﷺ: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن، وأن يمس طيباً»^(٤).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ ذكر أهمية السواك، وخاصة عند الصلاة والأولى صلاة الجمعة.

٢ - أنه إذا كانت الجمعة لها ميزة فضيلة الغسل لها، واللأس، والطيب، وكان السواك مستحباً لكل صلاة مندوباً إليه، كانت الجمعة أولى بذلك^(٥).

٣ - أنه لما خُصَّت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتطيب، ونسب ذلك تطيب الفم الذي هو محل الذكر والمأجاة وإزالة ما يضر الملائكة وسي آدم^(٦).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع ابن حزم^(٧) رحمه الله فقال إن السواك عند صلاة الجمعة فرض^(٨).

♦ **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لأن الخلاف هنا شاذ، ولو كان السواك

(١) حاشية ابن قاسم (٢/ ٤٧١).

(٢) مرافق الفلاح (ص ٥٢٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٩).

(٣) الأم (١/ ١٩٧)، الحاوي (٢/ ٤٥٤)، البيان (٢/ ٥٨٦)، العزيز (٢/ ٣١٤)، المجموع

(٤/ ٤١١)، شرح صحيح مسلم للنووي (٦/ ٤٥٠)، معي لمحتاج (١/ ٤٤٠).

(٤) سبق تخريجه (ص ١٢٤) (٥) شرح ابن بطال (٢/ ٤٨٤)

(٦) فتح الباري (٢/ ٤٧٦) نقل فيه قولاً للربن ابن المير.

(٧) المحلى (٢/ ٨)، (٥/ ٧٦). (٨) المحلى (٢/ ٨)، (٥/ ٧٦).

واجباً لترتب على عدم الاستياك أحكام تليق بكونه وجباً.

❖ ١٠٧-٩٠٩ استحباب الطيب يوم الجمعة:

❖ من نقل الإجماع ابن بطّال (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع الجميع على أن تارك الطيب يومئذ غير حرج إذا لم تكن له رائحة مكروهة»^(١).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «والطيب قد أجمعوا على أنه ليس بواجب»^(٢).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «يستحب لمن أتى الجمعة أن يغتسل، ويلبس ثوبين نظيفين، ويتطيب، لا خلاف في استحباب ذلك»^(٣).

ابن لقطّان (٦٢٨هـ) يقول «وهي سنة عند الجميع»^(٤).

ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «آداب الجمعة ثلاثة: الطيب، والسواك، واللباس لحس، ولا خلاف فيه»^(٥).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «يتنظف، ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه، فلا نزاع»^(٦).

الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: «وأما لبس صالح الثياب والتطيب فلا خلاف في استحباب ذلك»^(٧).

الروافضون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والشافعية^(٩).

(١) شرح ابن بطّال على البخاري (٤٧٦/٢). (٢) الاستذكار (٢١/٥).

(٣) المغني (٢٢٤/٣). (٤) الإقناع (١٦٠/١).

(٥) ندية المحتشد (٢٩٩/٣). (٦) الإصاف (٢٧٣/٥).

(٧) نيل الأوطار (٢٣٤/٣).

(٨) مدّح لصنائع (٦٠٤/١)، ابتدئة (١١٠/٣)، الفتاوى الهندية (١٦٤/١)، البحر الرائق

(٢٧٤/٢)، حاشية لطحطوي (ص ٥٢٣)، حاشية ابن عدي (٤٣/٣).

(٩) الأم (١٩٧/١)، الحاوي (٤٥٤/٢)، البيد (٥٨٦/٢)، العزيز (٣١٤/٢)، المجموع

(٤١١/٤)، شرح صحيح مسلم (٤٥٠/٦)، عحالة لمحتاج (٣٧٥/١)، مغني المحتاح

(٤٤٠/١)، حاشية البيجوري (٤٢٢/١).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم، وأن يستنّ، وأن يمس طيباً»^(١).

وجه الدلالة: أنه ﷺ ذكر أن على المسلم أن يمس طيباً عند صلاة الجمعة، مما يدل على فضل ذلك واستحبابه.

٢- أن الجمعة من أعظم شعائر الإسلام، فيستحب أن يكون المقيم لها على أحسن وصف^(٢).

٣- إشارة إلى القيام بسنة العيد فيها^(٣).

الخالصون للمرجع: حالف هذا الإجماع ابن حزم رحمه الله فهو يرى أن الطيب يوم الجمعة فرض^(٤).

ودليله: قول النبي ﷺ: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم، وأن يستنّ، وأن يمس طيباً»^(٥).

وجه الدلالة: أنه عطف الطيب على الغسل، والغسل واجب على كل بالغ بنص الحديث، فدل على وجوب التطيب يوم الجمعة.

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لأن الخلاف هنا شاذ، ولو كان لطيب واجباً لترتب على عدم التطيب أحكامٌ تليق بكونه واجباً.

◆ ١٠٨-١٠٩: استحباب لبس الثياب النظيفة يوم الجمعة:

• **من نقل (الإجماع)** ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «آداب الجمعة ثلاثة: الطيب، والسواك، واللباس الحسن، ولا خلاف فيه»^(٦).

(١) سبق تحريجه (ص ١٢٤).

(٢) عارضة الأحوذى (٢/٢٦٩).

(٣) سبق تحريجه (ص ١٢٤).

(٤) بدائع الصنائع (١/٦٠٤).

(٥) المحلى (٢/٨)، (٥/٧٦).

(٦) بداية المحتشد (٣/٢٩٩).

- ابن قدامة (٥٦٢٠هـ) يقول: «ويستحب لمن أتى الجمعة أن يغتسل، ويلبس ثوبين نظيفين، ويتطيب، لا خلاف في استحباب ذلك»^(١).
- المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «يلبس أحسن ثيابه بلا نزع»^(٢).
- الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: «وأما بفس صالح الثياب والتطيب فلا خلاف في استحباب ذلك»^(٣).
- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وفاق»^(٤).
- الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والشافعية^(٦).
- ♦ **مستند الإجماع:** ١- أن الجمعة من أعظم شعائر الإسلام، فيستحب أن يكون المقيم لها على أحسن وصف^(٧).
- ٢- إشارة إلى القيام سنة العيد فيها^(٨).
- ٣- يمكن أن يستدل بأن الله تعالى يحب إذا أنعم على عباده أن يرى نعمه عليهم، وأن المسلم يتربى للصلاة في أعظم بقاع الأرض وهي المساحد.
- **النتيجة:** صحة الإجماع؛ وذلك بعدم وجود المخالف.

(١) المغني (٣/٢٢٤).
 (٢) الإنصاف (٥/٢٧٣).
 (٣) نيل الأوطار (٣/٢٣٤).
 (٤) حاشية ابن قاسم (٢/٤٧٣).
 (٥) مدائع الصنائع (١/٦٠٤)، اسنائة (٣/١١٠)، الفتاوى الهدية (١/١٦٤)، لبحر الرائق (٢/٢٧٤)، حاشية ابن عابدين (٣/٢٣، ٤٣).
 (٦) الأم (١/١٩٧)، الحاشية (٢/٤٥٤)، البيان (٢/٥٨٦)، المرير (٢/٣١٤)، المجموع (٤/٤١١)، عناية المحتاج (١/٣٧٥)، معي المحتاج (١/٤٣٩)، حاشية البيهقي (١/٤٢٤).
 (٧) مدائع الصنائع (١/٦٠٤).
 (٨) عارضة الأحودي (٢/٢٦٩).

◆ ١٠٩-١١٠: الإكثار من الدعاء يوم الجمعة:

• من نقل (الإجماع: النووي (٦٧٦هـ) يقول: «ويستحب إكثار الدعاء يوم الجمعة بإجماع»^(١).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والحنابلة^(٤).

◆ مستند الإجماع: أد النبي ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال: «فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه»^(٥).

وجه الدلالة: نص الحديث على أهمية الدعاء، ورغب في ذلك لعل المسلم يوافق ساعة الإجابة^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١١٠-١١٢: يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع:

• من نقل (الإجماع: ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة باتفاق العلماء»^(٧).

ابن مفلح (٧٦٣هـ): «أفضلية يوم الجمعة محل وفاق»^(٨).

(١) المجموع (٤/٤٢٣).

(٢) البناية (٣/٤٦)، حاشية ابن عابدين (٣/٤٢).

(٣) شرح ابن مظل (٢/٤٧٢)، عارضة الأخوذي (٢/٢٣٢)، الذخيرة (٢/٣٢٨).

(٤) المغني (٣/٢٣٧)، المحرر (١/١٤٥)، الشرح الكبير (٥/٢٨٣)، الإصناف (٥/٢٨٢)، انتهى الإرادات (١/٣٦١).

(٥) أحرجه الحارثي، كتاب الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة (٢/١٣) برقم (٩٣٥)، ومسم، كتاب الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة (٢/٥٨٣) برقم (٨٥٢).

(٦) المغني (٣/٢٣٧)، عجالة المحتاج (١/٣٧٥)، معني المحتاج (١/٤٤١).

(٧) مجموع الفتاوى (٢٥/٢٨٨).

(٨) النكت والفوائد السية (١/١٧٠).

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، وابن حرم^(٤)، رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها»^(٥).

وجه الدلالة: كما قال النووي رحمه الله: «في هذا الحديث فضيلة يوم الجمعة، ومزيته على سائر الأيام»^(٦).

٢- قوله ﷺ: «إن في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه»^(٧).

وجه الدلالة: كما قال ابن حجر رحمه الله: فيه فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الإجابة^(٨).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) الباية (٤٥/٣)، حاشية ابن عابدين (٤٣/٣).

(٢) الاستذكار (٨١/٥)، عارضة الأحودي (٢٣١/٢)، الذخيرة (٣٢٨/٢)، الفواكه الدواني (٣٩٩/١).

(٣) الأم (٢٠٩/١)، شرح صحيح مسلم للنووي (٤٥٥/٦)، معني المحتاح (٤١٣/١)، حاشية البيجوري (٤٠٣/١).

(٤) المحلى (٨١/٥).

(٥) أخرجه، لبخاري، كتاب الجمعة رب الساعة التي في يوم الجمعة (٣١٦/١) برقم (٩٣٥)، ومسلم كتاب الجمعة باب فضل يوم الجمعة مسلم (٥٨٣/٢) برقم (٨٥٢).

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي (٤٥٥/٦) (٧) سبق تحريجه (ص ٢١٢).

(٨) فتح لاري (٥٣٦/٢).

◆ ١١١-١٣ ترك البيع بعد النداء الثاني يوم الجمعة:

❦ من نقل الإجماع: ابن العربي (٥٤٣هـ) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَدُّرُوا﴾ [البقرة: ٢١٧] يقول «وهذا مجمع على العمل به، ولا خلاف في تحريم البيع»^(١).
ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول «واتفقوا على كراهية البيع في وقت لنداء يوم الجمعة»^(٢).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول «وهذا أمر مجمع عليه فيما أحسب، أعني: منع البيع عند الأذان الذي يكون بعد الزوال»^(٣).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «فإنه يفيد أن الكراهة تنزيهية، وليس كذلك، بل تحريمية اتفاقاً»^(٤).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «واتفقوا على كراهته»^(٥).

السوافرون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)، والشافعية^(٧)، وابن حزم^(٨) رحمهم الله.

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدَرُّوا﴾ [البقرة: ٢١٧].

(١) أحكم القرآن لابن العربي (٢١٣/٤).

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح (٢٩٦/١). (٣) بداية المجتهد (٣١٥/٧).

(٤) البحر الرائق (٢٧٤/٢). (٥) حاشية ابن قاسم (٣٧١/٤).

(٦) إكتاب (١١٤/١)، الباب (١١٤/١)، بدائع الصنائع (٦٠٥/١)، الهداية مع نصب الراية

(٢/٢٤٣)، الباب (٣/١٠٥)، مرقي الفلاح (ص ٥١٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٥١٧).

(٧) الأم (١/١٩٥)، الحاوي (٢/٤٠٦)، حنية العلماء (١/٢٩٢)، البيبان (٢/٥٥٧)، العرير

(٢/٣١٤)، المجموع (٤/٣٦٦)، مغني المحتاج (١/٤٤٢).

(٨) المحلى (٧٩/٥).

وجه الدلالة: أن الأمر بترك البيع يكون نهياً عن مباشرته، وأدى درجات النهي الكراهة^(١).

٢- أنه تعالى أمر بالسعي للصلاة ليوم الجمعة، ومن مسرعت السعي ترك ما يُشغل المسلم، ومنه ترك البيع.

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.



(١) بدائع الصائغ (١/٦٠٥).

الباب الثالث

مسائل الإجماع في الصلوات ذوات الأسباب

تمهيد:

الذات: نفس لشيء وعيه، والذاتي لكل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه^(١).

ولسبب في اللغة: اسم لما يتوصل به إلى المقصود، وفي الشريعة: عبارة عما يكون طريقا للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه^(٢).

قال لنووي رحمه الله: «والمراد بدت السبب التي بها سبب متقدم عليها»^(٣).

وتشمل هنا صلاة العيدين، وصلاة الكسوف، والاستسقاء.



(١) مجموعة قواعد الفقه (ص ٢٩٨)، المعجم لوسيط (٣٠٧/١)

(٢) مجموعة قواعد الفقه (ص ٣١٨)، المعجم لوسيط (٤١١/١)

(٣) المجموع (٧٨/٤).

الفصل الأول

مسائل الإجماع في صلاة العيدين

تعريف صلاة العيدين:

العيد: مشتق من العود، وهو الرجوع والمعودة؛ لأنه يتكرر^(١)، ولعيد بالكسر: ما اعتادك من هم أو مرض أو حزن ونحوه^(٢).
ويقال: عیدوا. اشهدوا العيد^(٣).

والعيد كل يوم يُحتفل فيه بذكرى كريمة أو حبيبة^(٤)، فهو كل يوم فيه جمع أو تذكّار لذي فضل، ومنه: عيد الفطر أول يوم شوال، وعيد الأضحى العاشر من ذي الحجة^(٥).

سمي بذلك: لأنه يعود ويتكرر لأوقاته، وقبل: يعود بالفرح على الناس، وقبل: سمي عيداً تفاؤلاً ليعود ثانية^(٦).

وصلاة العيدين: هي صلاة نصلّي يوم الفطر ويوم الأضحى مع التكبيرات الرواند^(٧)، وقد يزداد قيد: على صفة مخصوصة في وقت مخصوص.

❖ ١١٢-١١٣ مشروعية صلاة العيدين:

❖ من نقل (الإجماع: الرويانى (٥٠١) يقول: «أما الإجماع: فلا خلاف بين المسلمين فيه»^(٨).

عياض (٥٤٤) يقول: «وصلاة العيدين سنة مؤكدة، والخطبة لهما سنة لا

(٢) القاموس المحيط (١/٤٤٠).

(٤) المعجم الوسيط (١/٦٣٥).

(٦) المطلع على ألفاظ المقع (ص ١٣٢).

(٨) بحر المذهب (٣/٢١٠).

(١) تحرير التنبيه للنووي (ص ٩٩).

(٣) لسد العرب (١٣/٣١٧).

(٥) مجموعة قواعد الفقه (ص ٣٩٥).

(٧) مجموعة قواعد الفقه (ص ٣٥٣).

يسع تركها، وهي عندنا لارمة لمن تلمه الجمعة، وهو قول كافة العلماء على أصولهم في الجمعة»^(١).

العمراني (٥٥٨هـ) يقول: «صلاة العيدين الأصل في ثبوتها الكتاب والسنة والإجماع... أما الإجماع فإن المسلمين أجمعوا على ثبوتها»^(٢).

ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «ويفقو على أن صلاة العيدين مشروعة»^(٣). ونقله بهذا النص محمد الدمشقي^(٤) رَحِمَهُ اللهُ.

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «الأصل في صلاة العيد الكتاب والسنة والإجماع... وأجمع المسلمون على صلاة العيدين»^(٥).

وذكره بهذا النص أيضاً شمس الدين بن قدامة^(٦) رَحِمَهُ اللهُ.

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمع المسلمون على أن صلاة العيدين مشروعة»^(٧).

ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) يقول: «لا خلاف في أن صلاة العيدين من الشعائر المطلوبة شرعاً»^(٨).

الشَّرنِينِي (٩٧٧هـ) يقول: «الأصل في صلاته قبل الإجماع من الأخبار الآتية»^(٩).

البُهْوتِي (١٠٥١هـ) يقول: «أي صلاة العيدين مشروعة إجماعاً»^(١٠).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وهي مشروعة بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين»^(١١).

(٢) البيان في مذهب لشافعي (٢/٦٢٤).

(٤) رحمة الأمة (ص ٧٨)

(٦) الشرح الكبير (٥/٣١٥)

(١) إكمال المعلم (٣/٢٩٠).

(٣) الإفصاح (١/١٢٥)

(٥) المعني (٣/٢٥٣).

(٧) المجموع (٥/٥).

(٨) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (ص ٣٤٢)

(٩) معي لمحتاج (١/٤٦٢)

(١٠) كشاف القناع (٢/٥٥).

(١١) حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٢).

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، وابن حزم^(٢) رحمهم الله تعالى.

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَلِتُحْمِلُوا أَلِیَّدَةً وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰنٰكُمْ﴾ [سورة ١٨٥].

قال أهل العلم: المراد صلاة العيد^(٣).

٢- قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾ [نور ٢].

وجه الدلالة: قيل في التفسير. صل صلاة العيد، وانحر الحزور^(٤).

٣- مواظبة الرسول ﷺ عليها^(٥)، فقد ثبت بالنقل المستفيض عنه ﷺ أنه كان

يصلّي صلاة لعیدین من حیث شرعیتهما إلى أن توفاه الله تعالى من غیر ترك، وكذا الخلفاء الراشدون، والأئمة المجتهدون^(٦).

● **النتیجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) الكتاب (١١٥/١)، بدائع الصنائع (٦١٦/١)، الهداية (٢٥٠/٢)، المختار (٨٤/١).

الاحتيار (٨٤/١)، عمدة القاري (٢٧٣/٦)، السبابة (١١١/٣)، فتح القدير (٣٩/٢).

المحرر الرائق (٢٧٥/٢)، اللب (١١٥/١).

(٢) المحلى (٨٩/٥).

(٣) بدائع الصنائع (٦١٦/١)، لا احتيار (٨٤/١).

(٤) بدائع الصنائع (٦١٦/١)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٨).

(٥) الاحتيار (٨٤/١).

(٦) حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٨)، واحديث في صحيح البخاري، كتاب صلاة العیدین، باب

الحطة بعد احديث (١٨/٢) رقم (٩٣٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة العیدین

(٢/٦٠٥) رقم (٨٨٨).

◆ ١١٣-٢* صلاة العيدين غير واجبة على الأعيان:

• من نقل (الإجماع) ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «واتفقوا على أن صلاة العيدين، وكسوف الشمس، وقيم لبالي رمضان ليست فرضاً»^(١).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «صلاة العيدين من السنن عندنا وعند كافة العلماء»^(٢).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمع المسلمون على أن صلاة العيد مشروعة، وعلى أنها ليست فرض عين»^(٣).

السوافقون على الإجماع وافق على هذا الإجماع بعض احنفية فقالوا: سنة^(٤)، وقيل: فرض كفاية^(٥)، ووافق عليه الحنابلة في ظاهر المذهب فقالوا: فرض كفاية^(٦)، وقيل سنة^(٧)، وقيل: سنة مؤكدة^(٨).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

١- قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزِرْ﴾ [النور: ٢٠]، مع قوله ﷺ للسائل عن الصلاة: «خمس صلوات كتبهن الله تعالى على عباده»، قال له: هل علي غيرها؟ قال: «لا إلا أن تطوع»^(٩).

(١) مراتب الإجماع (ص ٣٢) (٢) إكمال المعلم (٣/٢٨٩).

(٣) المجموع (٥/٥). وأيضاً (٦/٥).

(٤) وصححه النسفي في النافع. ينظر: البنية (٣/١١٣)، البحر الرائق (٢/٢٧٦)، اللباب (١١٥/١).

(٥) البحر لرائق (٢/٢٧٧)، منحة الخالق (٢/٢٧٦).

(٦) الهداية للكلودي (١/٦١)، المعنى (٣/٢٥٣)، لمحرر (١/١٦١)، الشرح الكبير (٥/٣١٦)، اعدة (ص ١٤٣)، الإنصاف (٥/٣١٦)، الإقناع (٢/٥٥) حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٣).

(٧) المعنى (٣/٢٥٣)، المحرر (١/١٦١)، حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٣).

(٨) المعنى (٣/٢٥٣)، المحرر (١/١٦١)، الإنصاف (٥/٣١٧)، حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٢).

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الركاة من الإسلام (١/١٦) برقم (٤٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام -

وجه الدلالة: كما قال القرافي رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ جمهور المفسرين على أنها صلاة العيد، وظاهره الوجوب، وظاهر قوله ﷺ للسان: إلا أن تطوع يقتضي عدم الوجوب»^(١).

٢- أنها صلاة ذات ركوع وسجود لم يشترع لها أذان فلم تجب اسداء بالشرع، كصلاة الاستسقاء والكسوف^(٢)، وكصلاة الجنائز^(٣).

٣- أنها لو وجبت على لأعيان، لو حبت خطبتها ووجب استماعها كالجمعة^(٤).
الخالصون: خلف هذا الإجماع أكثر الحنفية^(٥)، وهو الأصح عندهم^(٦)، وبعض المالكية^(٧) والشافعية رحمهم الله^(٨)، وفي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله أنها واحدة على الأعيان^(٩)، ورحمها بعض الحنابلة^(١٠).

ودليلهم: ١- قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ ① الكونر. ٢.

= (٤٠/١) رقم (١١).

(١) الذخيرة (٤١٧/٢)، عجالة المحتاج (٣٨٨/١).

(٢) البيان (٦٢٥/٢)، المعني (٢٥٤/٣).

(٣) المعني (٢٥٤/٣)، المعني (٢٥٤/٣).

(٥) الهداية (٢٥٠/٢)، المختار (٨٤/١)، الاختيار (٨٤/١)، كنز الدقائق (٢٧٥/٢)، العاية

للبارتي (٣٩/٢)، البناء (١١١/٣)، عمدة القاري (٢٧٣/٦)، فتح اقدير (٣٦/٢)،

الكفاية (٤٠/٢)، البحر الرائق (٢٧٦/٢)، اللباب (١١٥/١)، مراقي الفلاح (ص ٥٢٧).

(٦) المختار (٨٤/١)، كنز لدقائق (٢٧٥/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٧)، حاشية ابن

عادين (٤٦/٣).

(٧) منح الحبليل (٢٧٥/١).

(٨) الأم (٢٤٠/١) فقد نص على ذلك فقال: «لا أرخص لأحد ترك حضور العيدين ممن تلزمه

الجمعة».

(٩) المسائل الفقهية من اختيارات ابن تيمية (ص ١٢٢)، الفتاوى لابن سمة (١٦١/٢٣) وأنصا

(٢٤/١٨٣)، الإصناف (٣١٧/٥).

(١٠) الفتاوى لابن تيمية (١٦١/٢٣)، المسائل الفقهية من حثارات ابن تيمية (ص ١٢٢).

وجه الدلالة: أن المراد صلاة العيد، ومطلق الأمر الوجوب^(١).

٢- أنها من شعائر الإسلام، فلو كانت سنة فرما اجتمع الناس على تركها، فيفوت ما هو من شعائر الإسلام، فكانت وجبة صيانة لما هو من شعائر الإسلام عن القوت^(٢).

٣- أنه ثبت بالنقل المستفيض عنه عليه السلام أنه كان يصلي صلاة العيدين من حين شرعيتها إلى أن توفاه الله تعالى من غير ترك، وكذا الخلفاء الراشدون والأئمة المحققون، وهذا دليل الوجوب^(٣).

٤- أنها من أعلام الدين الظاهرة، فكانت واجبة، كجهاد بديل قتل تاركها^(٤).
٥- أنها صلاة تختص بحمالة ووضع لها حطبة فكانت واجبة كالجمعة^(٥).
وأجابوا عن حديث الأعرابي بقولهم: إن الأعراب لا تلزمهم الجمعة فالعيد أولى^(٦).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ ودلت لوجود المخالف.

◆ ﴿١١٤﴾ ٣- كراهة تعدد صلاة العيدين بلا حاجة:

• من نقل (الإجماع ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ويكره تعددها إجماعاً بلا حاجة كضيق الموضع وسوءه»^(٧).

الوافقون على الإجماع؛ وفق على الإجماع المالكية^(٨)، والشافعية^(٩).

(١) بدائع لصنائع (١/٦١٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٨).

(٢) بدائع لصنائع (١/٦١٦). (٣) حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٨).

(٤) المغني (٣/٢٥٤)، الشرح الكبير (٥/٣١٧)، كشاف القناع (٢/٥٥).

(٥) البدية (٣/١١٥).

(٦) المغني (٣/٢٥٤)، الشرح الكبير (٣/٣١٧) (٧) حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٩).

(٨) الدخيرة (٢/٤٢٠)، القوايس الفقهية (ص ٦٧)، مسح الجليل (١/٢٧٩).

(٩) حلية العلماء (١/٣١٣)، مغني المحتاج (١/٤٦٢).

♦ **مستند الإجماع:** سم أقف على دليل لهم، ولعل الدليل يستفاد من مسألة حرمة تعدد الجمعيات من غير حاجة بأن يقال: إنه فعله ﷺ، وأيضاً يزداد عليه أن من الحكمة أن تكون صلاة العيدين في مصلى واحد يحتج فيه المسلمون ليكون أقوى لتأليفهم وتعارفهم.

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع الحنفية^(١)، بل نقلوا فيه الإجماع، ومن ذلك قول ابن الهمام رحمته: «والسنة أن يخرج الإمام إلى الجئانة، ويستخلف من يصلي بالضعفاء في المصر؛ بناء على أن صلاة العيد في موضعين جائزة بالاتفاق»^(٢). وابن نجيم رحمته يقول: «يحوز تعدادها في موضع واحد بالاتفاق»^(٣). ودليلهم: لم أقف على دليل لهم، إلا أنه يمكن الاستفادة من مسألة حرمة تعدد الجمعيات من غير حاجة، بأن يقال: إن الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرج بين، وهو مدفوع^(٤).

● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع؛ وذلك بوجود المخالف.

♦ ١١٥-٤ استجاب البروز إلى المصلى في صلاة العيدين:

«من نقل **الإجماع**، ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «واتفقوا أن صلاة العيدين ركعتان في الصحراء»^(٥).

ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن السنة أن يصلي الإمام العيد في المصلى بظاهر البلد لا في المسجد»^(٦).

(١) لأنهم أطلقوا بالموافقة في تعدد صلاة العيدين، وذكروا أنه خلاف الجمعة الذي اختلفوا فيه بين موافق ومخالف.

(٢) فتح لقدير (٤١/٢). (٣) البحر الرائق (٢/٢٨٣).

(٤) بدائع الصنائع (١/٥٨٦)، البحر الرائق (٢/٢٥٠).

(٥) مرتب الإجماع (ص ١٣٢)، وأيضاً، المحلى (٥/٨١).

(٦) الإيضاح (١/١٣٠).

وذكره بهذا النص محمد الدمشقي^(١) رحمه الله

موفق الدين ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «لأن هذا إجماع المسلمين فإن الناس في كل عصر ومصر يخرجون إلى المصلى فيصلون لعيد في المصلى مع سعة المسجد وصيقه»^(٢).

وذكره بهذا النص أيضاً شمس الدين ابن قدامة^(٣) رحمه الله

ابن القطن (٦٢٨هـ) يقول: «ثبت أن رسول الله ﷺ خرج يوم الفطر ويوم الأضحى إلى المصلى وهي السنة المجتمع عليها»^(٤).

القرصي (٦٧١هـ) يقول: «وقد اتفق مالك وسائر العلماء على أن صلاة العيدين يبرز لها في كل بلد إلا مكة»^(٥).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «وعليه عامة المشايخ»^(٦).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «تس في اصحراء، وهذا بلا نزاع، لا ما استثنى على ما يأتي»^(٧).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الشافعية^(٨).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن النبي ﷺ كان يخرج إلى المصلى ويدع مسجده، وكذلك الخلفاء

(١) رحمة الأمة (ص ٧٩). (٢) المعني (٣/ ٢٦٠)

(٣) الشرح الكبير (٥/ ٣٣٧).

(٤) الإفتاح في مسائل الإجماع (١/ ١٧٨).

(٥) الحامع لأحكام القرآن (١٢/ ١٥٣).

(٦) الباية للعيني (٣/ ١١٩)، وفي الفتوى الهندية (١/ ١٦٥).

(٧) الإنصاف للمرداوي (٥/ ٣٣٦).

(٨) الأمام (١/ ٢٣٤)، شرح السنة لبعوي (٤/ ٢٩٤)، انعير (٢/ ٣٥٩)، شرح انووي على

مسلم (٦/ ٤٨٣)، المجموع (٥/ ٨)، فتح الباري (٢/ ٥٧٢)، معني المحتاح (١/ ٤٦٦).

لراشدون بعده^(١)، ولا يترك النبي ﷺ الأفضل مع قربه، ويتكلف المفضل مع بعده، ولا يشرع لأمنه ترك الفضائل^(٢).

٢ أنه أوقع لهيبة الإسلام وأظهر لشعائر الدين ولا مشقة في ذلك، لعدم تكراره، بخلاف الجمعة^(٣).

٣- أد الصحراء أفضل؛ لأنه أرفق بالراكب^(٤).

المبالغون للمجماع؛ خلف الإجماع بعض الشافعية، وقالوا: إن فعلها في المسجد أفضل عند اتساعه^(٥).

ودليلهم: أن المسجد أصور من الأنحاس^(٦).

وأجيب عن هذا الدليل: بأن السبب في فعل النبي ﷺ ذلك أن مسح المدينة كان صغيراً لا يسع الناس^(٧).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف

◆ ١١٦-١٥٠ استحباب إقامة العيدين لأهل مكة في المسجد الحرام:

من نقل للإجماع القرطبي (٦٧١هـ) يقول: "وقد اتفق مالك وسائر العلماء على أن صلاة العيدين يبرز لها في كل بلد إلا مكة فإنها تصلى في المسجد الحرام"^(٨).

(١) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب صلاة العيدين وما يتعلق بها من أحكام (٦٠٥/٢) برقم (٨٨٩).

(٢) المعنى (٢٦٠/٣) الشرح الكبير (٣٣٧/٥)، عجلة المحتج (٣٩٢/١)

(٣) كشف القناع (٥٩/٢)، حاشية ابن قاسم (٤٩٦/٢)

(٤) فتح الباري (٥٧٢/٢)، معني لمحتاج (٤٦٦/١).

(٥) البير (٦٢٦/٢)، شرح صحيح مسلم (٤٨٣/٦)، عجلة المحتج (٣٩٢/١)، معني

المحتاج (٤٦٦/١)، حاشية البيهقي (٤٢٩/١).

(٦) البير (٦٢٧/٢)

(٦) الحاوي (٤٨٦/٢).

(٨) الجامع لأحكام القرآن (١٥٣/١٢)، ووافى عليه المالكية الفواوين الفقهية (ص ٦٧)، =

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «تجوز صلاة العيد في الصحراء، وتجوز في المسجد، فإن كان بمكة فالمسجد الحرام أفضل بلا خلاف»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ولم يرل المسلمون يصلون بها خلفاً عن سلف بلا نزاع»^(٢).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)

♦ مستند الإجماع: يسند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن المسجد الحرام خير بقاع الدنيا^(٤)، وإقامتها فيه تحصيل لمشاهدة الكعبة المشرفة^(٥).

٢- سعة المسجد وضيق أطراف مكة^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع لعدم وجود المخالف.

◆ ١١٧هـ - ٦هـ وقت صلاة العيد بعد ارتفاع الشمس:

• من تقلل الإجماع: ابن نطّان (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع الفقهاء أن العيد لا يصلى قبل طلوع الشمس، ولا بعد طلوعها، فإذا ارتفعت الشمس وبضت وجازت صلاة النافلة فهو وقت العيد»^(٧).

= الدحيرة (٤٢٠/٢)، موهب الحليب (٥٧٨/٢)، التاج والإكلیل (٥٧٨/٢).

(١) المجموع (٨/٥).

(٢) حاشية ابن قاسم (٤٩٩/٢). وأيضاً: (٤٩٦/٢).

(٣) عمدة القاري (٢٨١/٦)، حاشية الطحطاوي (٥٩٥/١).

(٤) الأم (٢٣٤/١)، عمالة المحتاج (٣٩٣/١)، كشف القناع (٣٦٦/١)، حاشية النجدي (٣٦٦/١).

(٥) كشف القناع (٦/٢)، حاشية الحدي (٣٦٦/١)، حاشية ابن قاسم (٤٩٩/٢).

(٦) فتح الباري (٥٧٣/٢).

(٧) شرح ابن بطل على المحاري (٥٧٧/٢).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن حجر رحمته وتعقبه بأن قال: «ويعكر عليه إصلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس»^(١)

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول «واتفقوا أن من صفء الشمس إلى زوالها وقت لصلاة العيدين على أهل الأمصار»^(٢).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف أن أول وقتها وقت جوار صلاة النافلة وهو ارتفاع لشمس»^(٣).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «واتفقوا على أن وقتها -العيدين- من شروق الشمس إلى الزوال»^(٤).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «بدليل الإجماع على أن الأفضل فعلها في ذلك الوقت»^(٥).

ابن القطن (٦٢٨هـ) يقول: «ووقت صلاة العيدين من حين يمتد الضحى إلى أن تروى الشمس، ولا تنارع بين أهل العلم في ذلك»^(٦).

الموافقون على الإجماع؛ وفق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، وبعض الشافعية^(٨)

(١) فتح الباري (٢/٥٨٠). (٢) مراتب الإجماع (ص ٣٢). وأيضاً المحنى (٥/٨١).

(٣) إكمال المعلم (٣/٣٣٩). (٤) بداية المصنف (٣/٢٥٠).

(٥) المغني (٣/٢٦٦)، وقد وافق على هذا الإجماع الحنابلة الهداية (١/٦١)، المحرر (١/١٦١)، لشرح الكبير (٥/٣١٨)، العدة (ص ١٤٣)، الإقناع (٢/٥٦)، كشف القناع (٢/٥٦)، حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٤).

(٦) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٧٩).

(٧) الكتاب (١/١١٦)، بدائع الصنائع (١/٦١٩)، الهداية (٢/٢٥٤)، الاحتيار (١/٨٥)،

المختار (١/٨٥)، الكفاية (٢/٤٢)، العاية (٢/٤٢)، البناء (٣/١٢٤)، لحر الرائق

(٢/٢٨٠)، الباب (١/١١٦)، محة الخالق (٢/٢٨٠)، مراقي الملاح (ص ٥٣٢)، حاشية

الطحطاوى (ص ٥٣٢)

(٨) شرح السنة للبغوي (٤/٣٠٣)، مغني المحتاج (١/٤٦٢)

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أن النبي ﷺ كان يصلي العبد إذا كانت الشمس على قدر رمح أو رمحين^(١)، وهو اسوارث في الأمة فيجب اتباعهم^(٢).
- ٢- أن بعد طلوع الشمس وقت نهى عن الصلاة فيه، فلم يكن وقتاً للعبد، كقل طلوع الشمس^(٣).
- ٣- أنه لو كان بها وقت قل ارتفاع الشمس لكان تقديره بطلوع الشمس تحكماً بغير نص ولا معنى نص، ولا يجوز التوقيت بالتحكم^(٤).
- المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الشافعية فقالوا: يجوز فعلها بعد طلوع الشمس، ولكن يسن تأخيرها حتى ترتفع الشمس^(٥).
- ودليلهم: أن أحد الصحابة رضي الله عنه أنكر إبطاء الإمام وقال: إن كنا قد فرغنا ساعدا هذه، وذلك حين صلاة السج^(٦).
- وأجابوا: بأن من أنكر إبطاء الإمام عن وقتها المجتمع عليه، فإنه لو حمل على

(١) قال الزيلعي في نصب الراية (٢/٢١١): حديث غريب، والمصنف استند به على أن وقت العبد من حين ارتفاع الشمس، لروال الشمس. وأخرج أبو داود (١١٣٥)، وابن ماجة (١٣١٧) عن يزيد بن حُمير، قال: خرج عبد الله بن بسر، صاحب النبي ﷺ مع الناس يوم عيد فطر، أو أصحى، فأنكر إبطاء الإمام. وقال: إن كنت مع النبي ﷺ قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين استسبح، انتهى. قال انوري في الخلاصة: إسنده صحيح على شرط مسلم.

(٢) بدائع الصائغ (١/٦١٩)

(٣) المعني (٣/٢٦٦)، الشرح الكبير (٥/٣١٨)، مرقى الفلاح (ص ٥٣٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٢)

(٤) المغني (٣/٢٦٦)، الشرح الكبير (٥/٣١٩).

(٥) الأم (١/٢٣٠)، البياض (٢/٦٢٦)، عحاالة لمحتاج (١/٣٨٨)، معي امحتاج (١/٤٦٢)، حاشية البيجوري (١/٤٣٠).

(٦) تقدم تخريجه.

غير هذا لم يكر ذلك إبطاء ولا جاز بكاره^(١).

● التوجيه: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المحالف.

◆ ١١٨-٧ لا يجوز أداء صلاة العيد بعد الزوال:

٠ من نقل (الإجماع: الطحاوي (٣٢١هـ) يقول: «وكلُّ قد أجمع على أنها إذا لم تصل يومئذ حتى زالت الشمس، بها لا تصلى في بقية يومها»^(٢).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «واتفقوا أن من صفاء الشمس إلى زوالها وقت لصلاة العيدين على أهل الأمصار»^(٣).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع لعلماء على أن صلاة العيد لا تصلى يوم العيد بعد الزوال»^(٤).

ابن زُشد الحميد (٥٩٥هـ) يقول: «واتفقوا على أن وقتها (العيدين) من شروق الشمس إلى الزوال»^(٥).

الرافعي (٦٢٣هـ) يقول: «لا خلاف في أنه إذا زالت الشمس خرج وقتها»^(٦).

ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «ووقت صلاة العيدين من حين تمتد الصبح إلى أن تروى الشمس، ولا تنازع من أهل العلم في ذلك»^(٧).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «واتفقوا على خروج الوقت بالزوال»^(٨).

الرملي (١٠٠٤هـ) يقول: «وأما كون آخر وقتها الروا فمتفق عليه»^(٩).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع استجابة^(١٠).

(٢) شرح معاني الآثار (١/٣٨٨).

(١) المغني (٣/٢٦٦).

(٤) التمهيد (١٤/٣٦٠).

(٣) مراتب الإجماع (ص ٣٢).

(٦) العرير شرح الرجيز (٢/٣٤٨).

(٥) بداية المجتهد (٣/٢٥٠).

(٨) روضة الطالبين (٢/٧٠).

(٧) الإقناع في مسائل لإجماع (١/١٧٩).

(٩) نهاية المحتاج (٢/٢٨٧).

(١٠) الهداية للكلوذاني (١/٦١)، المعني (٣/٢٨٦)، المحرر (١/١٦١)، الشرح الكسر -

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- جاء جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: أعمي علينا هلال شوال، فأصحت صيائماً، فجاء ركب من آخر النهار، فشهدوا عند النبي ﷺ أنهم رأوا إهلال بالأمس، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يفطروا، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد^(١).

وجه الاستدلال: كما قال ابن قاسم رحمه الله أنه لو كانت تؤدى بعد الزوال لما أخرها إلى الغد^(٢).

وقال العيني رحمه الله: «ولو جاز الأداء بعد الروال لم يكن للتأخير معنى»^(٣).

٢- أن العيد شرع له الاجتماع العام. وله وظائف دينية وديوية، وآخر النهار مظنة الصيق عن ذلك غالباً^(٤).

● **التبعية:** صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١١٩-١٨ أوقات الصلاة يوم العيد كغيرها من أيام السنة:

المراد من المسألة: مسألة وقت صلاة العيد بعد ارتفاع الشمس متفرعة عن هذه المسألة، وتم إفرادها بالذكر لاستقلاليتها، وذلك أن المسألة السابقة في تحديد

= (٣١٨/٥)، الإيضاف (٣١٩/٥)، العدة (ص ١٤٣)، كشف القناع (٥٦/٢)، حاشية ابن قاسم (٤٩٦/٢).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب إذا لم يحرج الإمام للعبد من يومه يحرج من أبعده (٣٠٠/١) رقم (١١٥٧)، والسائي في سننه، كتاب صلاة العيدين، باب الحروح إلى العيدين من الغد (١٨٠/٣) رقم (١٥٥٧)، وابن ماجة في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال (٥٢٩/١) رقم (١٦٥٣)، وصححه الحاكم في المستدرک (١١٠٣)، وسانوي في خلاصة الأحكام (٢٩٦٢).

(٢) حاشية ابن قاسم (٤٩٦/٢). (٣) عمدة القاري (١٢٥/٣).

(٤) حاشية ابن قاسم (٤٩٦/٢).

وقت صلاة العيد بغض النظر عن كونه وقت نهى أم لا .

❖ من نقل الإجماع: اس عبد السر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمعوا أن يوم العيد كغيره في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها»^(١).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف أن أول وقتها وقت جواز صلاة النافلة وهو ارتفاع شمس»^(٢).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «فعلى هذا يكون وقتها من حين ترتفع الشمس قيد رمح إلى أن يقوم قائم الظهيرة، وذلك ما بين وقتي النهي عن صلاة النافلة... بدليل الإجماع على أن الأفضل فعلها في ذلك الوقت»^(٣).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، وابن حزم^(٥) رحمهم الله تعالى.

❖ استنتج الإجماع: عن عقبة بن عامر الجهني^(٦) أنه قال: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن، وأن نقر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع...»^(٧).

(١) الاستذكار (٥٩/٧). (٢) إكمال المعلم (٣/٣٣٩).

(٣) المغني (٣/٢٦٦)، وينظر أيضاً: لشرح الكبير (٥/٣١٨).

(٤) الكتاب (١/١١٦)، بدائع الصنائع (١/٦١٩)، الهداية (٢/٢٥٤)، الاحتيار (١/٨٥)،

المختار (١/٨٥)، الكفاية (٢/٤٢)، العاية (٢/٤٢)، الساية (٣/١٢٤)، المحرر الرائق

(٢/٢٨٠)، اللباب (١/١١٦)، مسحة الخلق (٢/٢٨٠)، مراقي العلاح (ص ٥٣٢)، حاشية

المطحطاوي (ص ٥٣٢).

(٥) المحلى (٨/٣).

(٦) عقبة بن عامر بن عيس الجهنبي، صحابي مشهور، كان فارساً عالمًا بالفرائض والعقود، توفي

في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه. الاستيعاب (٨/١١٠)، أسد العامة (٣/٥٥٠)، الإصانة (٤/٥٢١).

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهى

الصلاة فيها (١/٥٦٨) برقم (٨٣١).

وجه الدلالة: عموم النهي الوارد وأنه لم يستثن أي صلاة نافلة ومنها صلاة العيدين .

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الشافعية^(١).

ودليلهم: لم أجد لهم دليلاً. وقد يقال بأنه يستثنى صلاة العيدين من عموم أدلة أوقات النهي عن الصلاة وذلك لأهميتها.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

◆ ﴿١٢٠-٩﴾ الاستيطان شرط في إقامة صلاة العيد:

«من نقل الإجماع ابن رشد لجحد (٥٢٠هـ) يقول: «وأما إذا كانت من تجب عليهم الجمعة فلا اختلاف في أنهم يصلون صلاة العيدين على وجهها بخطبة»^(٢).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول «ولم يصل بلا نزاع، وقال الشيخ لم يصل النبي ﷺ ولا خلفؤه في السفر»^(٣).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

١- أن النبي ﷺ لم يصلها في سفره ولا خلفاؤه رضي الله عنهم أجمعين^(٥).

(١) الأم (٢٣٠/١)، البيان (٦٢٦/٢) المجموع (٧٩/٤)، معني المحتاح (٤٦٣/١)، عجالة المحتاح (٣٨٨/١)، حاشية البيهقوري (٤٣٠/١).

(٢) البيان والتحصيل (٤٩٦/١)، وأيضاً وافق عليه في الدخيرة (٤١٨/٢).

(٣) حاشية ابن قاسم (٥٠٢/٢)، ووافق عليه الهدي للكلوداني (٦١/١)، امحرر (١٦١/١)، الشرح الكبير (٣٣٣/٥)، الإنصاف (٣٣٣/٥).

(٤) فقد صوا على أن شروط صلاة العيدين كشرط صلاة الجمعة، كثر الدقائق (٢٧٥/٢).

الاحتار (٨٤/١)، المختار (٨٤/١)، العاية (٣٩/٢)، الكفاية (٤٠/٢)، السانة (١١١/٣)، فتح

القدير (٣٩/٢)، الحر الرائق (٢٧٧/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٢٨)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٨).

(٥) المغني (٢٨٧/٣)، الشرح الكبير (٣٣٣/٥).

٢- أنها صلاة لها حطبة راتبة أشبهت الجمعة^(١).

٣- أنها صلاة عيد فأشبهت الجمعة^(٢).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، وابن حزم^(٦) رحمهم الله جميعاً.

ودليلهم: لم أجد لهم دليلاً، إلا أنه قد يستدل لهم بأنه لم يرد بهي للمسافر أن يصليها

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ [١٠-١٢١] مشروعية الجماعة في صلاة العيدين:

من نقل للإجماع: ابن رشد الجدة (٥٢٠هـ) يقول: «وأما إذا كانوا ممن تجب عليهم الجمعة فلا اختلاف في أنهم يصلون صلاة العيدين على وجهها بخطة»^(٧).
القرافي (٦٨٤هـ) يقول: «يصلون صلاة الجماعة ليلاً أو نهاراً، لأن الساس قاموا معه عليه الصلاة والسلام في قيام رمضان ليلتين أو ثلاثاً، وأجمع عليه في قيام رمضان والعيدين والاستسقاء والخوف»^(٨).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «تسن صلاة العيد جماعة، وهذا مجمع عليه»^(٩).

(١) كشف القناع (٥٨/٢).

(٢) المغني (٢٨٧/٣).

(٣) مواهب الحليل (٥٨١/٢).

(٤) اسبواب (٦٤٨/٢)، عمالة المحتج (٣٨٨/١)، معي المحتج (٤٦٢/١)، حاشية البيهقوري (٤٣٠/١).

(٥) الهداية للكلوذاني (٦١/١)، المعني (٢٨٧/٣)، المحرر (١٦١/١)، الإقناع (٥٩/٢)، كشف القناع (٥٩/٢).

(٦) المحلى (٨٦/٥).

(٧) البيان والتحصيل (٩٦/١).

(٨) الذخيرة (٤٠٣/٢).

(٩) المحمومع (٢٤/٥)، لا أن بعض الشافعية قال بجواز صلاة المنفرد. ينظر: حسة العلماء =

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والحنابلة^(٢)، وابن حرم^(٣) رحمهم الله جميعاً.

♦ **عستند الإجماع:** ١ - فعله ﷺ ذلك^(٤).

٢ - أنها ما أدت إلا في جماعة^(٥).

● **النتيجة:** صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٢٢-١١ السنة تأخر الإمام إلى وقت الصلاة

١. من نقل (الإجماع: النووي ٦٧٦هـ) يقول: «أما الإمام فيستحب له أن يتأخر في الخروج إلى الوقت الذي يصلي بهم فيه، واتفق أصحابنا وغيرهم على هذا»^(٦).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «يسن تأخر إمام إلى وقت الصلاة بلا خلاف»^(٧).

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)،

- (١/٣١٣)، إبيان (٢/٦٤٨)، حاشية البيجوري (١/٤٣١) إلا أنه لا تأثير له على الإجماع؛ وذلك لأن المذكور هنا هو المشروعية، وليس الوجوب أو السنية ونحوها.

(١) بدائع الصنائع (١/٦١٦)، كنز الدقائق (٢/٢٧٥)، الاختيار (١/٨٤)، المختار (١/٨٤)، إنباء (٢/٣٩)، البناية (٣/١١١)، فتح القدير (٢/٣٩)، البحر الرائق (٢/٢٧٧)، مراقبي الفلاح (ص ٥٢٨)، حاشية لطحطاوي (ص ٥٢٨).

(٢) الهداية (١/٦١)، المغني (٣/٢٨٧)، المحرر (١/١٦١)، الشرح الكبير (٥/٣٣٥)، الإنصاف (٥/٣٣٥)، حاشية ابن قاسم (٢/٥٠٢)، إلا أنه قال بعضهم: تصح في المفرد. يظر: الإنصاف (٥/٣٢٥)، حاشية ابن قاسم (٢/٥٠٢).

(٣) المحلى (٥/٨٦). (٤) معني المحتاج (١/٤٦٢).

(٥) بدائع الصنائع (١/٦١٦). (٦) المجموع (٥/١٥).

(٧) حاشية ابن قاسم (٢/٥٠٠).

(٨) إنباء (٢/٤٦٢). ويمكن أن يستمد من مراجع مسألة (لا يشرع للإمام في العيد النقل في المصلّي) باعتار أن الإمام يتأخر، ثم إذا جاء أول ما يفعله هو صلاة العبد. وفيه -

والماسكية^(١).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- الاتباع^(٢)، فقد كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر ولأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة^(٣).

٢ أن انتظارهم إياه ألبق^(٤)، فالإمام يُتَظَر ولا يتَظَر^(٥).

● التوجيه: صحة لإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٢-١٢٣ تقديم وقت الصلاة في الأضحى، وتأخير الصلاة في الفطر سنة:

✽ من نقل الإجماع: ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «ويسر تقديم الأضحى ليتسع وقت الصحبة، وتأخير الفطر ليسع وقت احرص صدقة الفطر، وهذا مذهب الشافعي، ولا أعلم فيه خلافاً^(٦)».

شمس الدين ابن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «لا أعلم فيه خلافاً»^(٧). ونقل عنه هذا الإجماع ابن قاسم رحمه الله^(٨).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩)،

= ينظر. الكتاب (١١٥/١)، كمر الدقائق (٢٧٨/٢)، المختار (٢٨٥/١)، حاشية بن عابدين

(٥٢/٣)، مراقي الفلاح (ص ٥٣٢)، حشبة الطحطاوي (ص ٥٣٢)، اللب (١١٥/١).

(١) الدخيرة (٤١٩/٢)، انتاج والإكليل (٥٧٦/٢)، مواهب لجليل (٥٧٦/٢).

(٢) معي المحتاج (٤٦٧/١)

(٣) أحرجه الحارثي في صحيحه، كتاب العيدين، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر (١٧/٢)

برقم (٩٥٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب العيدين، (٢/٦٠٥) برقم (١٨٨٩).

(٤) معي المحتاج (٤٦٧/١). (٥) المعني (٣/٢٦١).

(٦) المعني (٣/٢٦٧). (٧) الشرح الكبير (٥/٣٢٢)

(٨) حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٦)

(٩) لساية (٣/١١٤)، الفتاوى ايهدية (١/١٦٥)، البحر الرائق (٢/٢٨٠)، حاشية

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أمر النبي ﷺ بذلك^(٣).

٢- أن لكل عيد وظيفة، فوظيفة الفطر إخراج الفطرة، ووقتها قبل الصلاة، ووظيفة الأصحى التصحية، ووقتها بعد الصلاة، وفي تأخير الفطر وتقديم الأصحى توسيع لوظيفة كل منهما^(٤).

المخالصون: خالف هذا الإجماع بعض المالكية^(٥).

ودليلهم: أن اعطر والأصحى سواء، فذلك عمل أهل المدينة^(٦).

■ **التنبيه:** عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◈ ١٢٤-١٣ لا يشرع إخراج منبر المسجد إلى المصلى:

« من نقل الإجماع السرخسي (٤٩٠هـ) يقول: «الناس من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا اتفقوا على ترك إخراج المنبر، ولهذا اتخذوا في المصلى منبراً على

= ابن عابدين (٥٢/٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٢).

(١) الكافي لابن عبد البر (١/٢٦٤)، الناح والإكليل (٢/٥٧٠)، معج الحليل (١/٢٧٩).

(٢) الأم (١/٢٣٢)، شرح السنة (٤/٣٠٣)، البيان (٢/٦٢٦)، المساهج (١/٤٦٧)، عمالة

المحتاج (١/٣٩٤)، مغني المحتاج (١/٤٦٧)، حاشية البيهقي (١/٤٣١).

(٣) معي المحتاج (١/٤٦٧)، والأمر في السرخسي للبيهقي (٣/٣٩٩) رقم (٦١٤٩) عن

أبي الحويرث. أن رسول الله ﷺ كتب إلى عمرو بن حزم وهو سجران. «عجل الأصحى،

وأخر الفطر، وذكر الناس». قال لبيهقي «هذا مرسل، وقد طلبته في سائر لروايات بكتبه

إلى عمرو بن حزم فلم أجده». ينظر: سنن البيهقي (٣/٣٩٩).

(٤) المغني (٣/٢٦٧)، وأيضاً مغني المحتاج (١/٤٦٧)، البيان (٢/٦٢٦)، الشرح الكبير

(٥/٣٢١)، حاشية البيهقي (١/٤٣١).

(٦) الذخيرة (٢/٤١٩).

(٥) الذخيرة (٢/٤١٩).

حدة من اللين والطين»^(١).

الرافقون على الاجتماع؛ وافق على هذا الإجماع المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، وابن حزم^(٥) رحمه الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن التوارث جرى به من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، ولهذا اتخذوا في المصلى منراً على حدة من اللين والطين واتسع ما اشتهر العمل به في الناس واجب^(٦).

٢- الحوف على المنابر عند المل من الضياع؛ لأنها تترك في الصحراء من غير حذر^(٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، ودلت لعدم وجود المخالف.

◆ ١٢٥-١٤ الأذان والإقامة في صلاة العيدين غير مشروعين:

• من نقل الإجماع بن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «ويأتي الإمام فيتقدم بلا أذان ولا إقامة... كل هذا لا خلاف فيه إلا في مواضع ذكرها»^(٨).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء، ولا تنازع

(١) المبسوط (٤٢/٢).

(٢) حيث ذكروا أنه يخطب بسوء منبر. المدخل (٢٦٨/٢)، التاج والإكليل (٥٧٩/٢)، موهب الجليل (٥٧٨/٢).

(٣) الحاوي (٤٤٠/٢)، بحر المذهب (٢٦٤/٣)، فتح الباري (٥٧٢/٢).

(٤) حيث ذكروا أن يخطب على الرحلة وسوء منبر. بيطر المغني (٢٨٠/٣)، الشرح الكبير (٣٥٧/٥)، حاشية ابن قاسم (٥١١/٢).

(٥) المحلى (٩٤/٥)، (٦) بدائع الصنائع (٦٢٦/١).

(٧) فتح الباري (٥٧٢/٢)، عمدة القاري (٢٨٠/٦).

(٨) اسمحلى (٨١/٥).

بين الفقهاء أنه لا أذان ولا إقامة في العيدين»^(١).

ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: «أجمع لناس أنها صلاة مخصوصة بوقت ليس فيها أذان ولا إقامة»^(٢).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف بين فقهاء الأمصار في ذلك أنه لا أذان ولا إقامة للعيدين»^(٣).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «أجمع العلماء على استحسان لغسل لصلاة العيدين، وأنها بلا أذان ولا إقامة»^(٤).

ابن فدايه (٦٢٠هـ) يقول: «ولا نعلم في هذا حلقاً ممن يعتد بخلافه، إلا أنه روي عن ابن الزبير أنه أذن وأقام»^(٥).

ونقل عنه هذا الإجماع الشوكاني^(٦) رحمه الله. وذكره بهذا انصر شمس الدين ابن قدامة (٦٨٢هـ)^(٧). ونقل عنه هذا الإجماع ابن قاسم^(٨).

ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «ولا يؤذن لها ولا يقام ولا تنازع بين أهل العلم في ذلك»^(٩).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «هذا دليل على أنه لا أذان ولا إقامة للعيد، وهو إجماع العلماء اليوم»^(١٠).

ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) يقول: «أما عدم الأذان والإقامة لصلاة العيد فمتفق عليه»^(١١).

(١) التمهيد (٢٧٠/٦). وأيضاً، الاستدكار (١٢/٧).

(٢) عارضة الأحودي (٢/٣) (٢٩٥/٣)

(٣) بدية المجتهد (٢٣٥/٣). (٤) المغني (٢٦٧/٣).

(٥) شرح الكبير (٣٣٩/٥). (٦) نيل الأوطار (٢٩٥/٣).

(٧) حاشية ابن قاسم (٥٠٤/٢). (٨) الإقناع في مسائل الإجماع (١٧٩/١).

(٩) شرح النووي على مسلم (٤٨١/٦). (١٠) أحكام الأحكام (ص ٣٤٧).

الوافقون على الاجتماع: وافق على هذا الإجماع بحفية^(١)

♦ مستند الإجماع: يسند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أنه هكذا جرى اتوارث من لدن الرسول ﷺ^(٢) إلى يومنا هذا^(٣).
 - ٢- أن الأذان والإقامة شرعا عَلَمًا على المَكُونَة^(٤)، فتخصيص الفرائض بالأذان تميز بها بذلك عن التوافل وإظهار لشرفها^(٥)، وصلاة العيدين نافلة.
 - ٣- أن لأذان والإقامة من شعائر الإسلام، فتخصص بالفرائض المطلقة^(٦).
- النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود مخالف.

◆ ١٢٦-١٥ استجواب النداء (الصلاة جامعة) في العيدين:

• من نقل (الإجماع محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «ويستحب أن يادي الصلاة جامعة بالاتفاق»^(٧).

الوافقون على الاجتماع: وافق على هذا الإجماع بعض المالكية^(٨)، والشافعية^(٩).

- (١) بدائع الصنائع (١/٦٠٩)، المختار (١/٢٨٤)، عمدة لقاري (٦/٢٨٢)، أساية (٣/١١١)، حاشية لطحطاوي (ص ١٩٤).
- (٢) كما جاء في صحيح البخاري، كتاب العيدين، باب المشي والركوب إلى العيد، والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة (٢/١٨) برقم (٩٦٠)، ومسلم في أول كتاب العيدين (٢/٦٠٣) برقم (٨٨٥).
- (٣) بدائع الصنائع (١/٦١٩)، لحديث رواه مسلم في صحيحه، كتب صلاة العيدين، باب صلاة العيدين وما يتعلق بها (٢/٦٠٤) برقم (٨٨٦).
- (٤) بدائع الصنائع (١/٦١٩).
- (٥) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (ص ٣٤٧). (٦) بدائع الصنائع (١/٦٠٨).
- (٧) رحمة الأمة (ص ٧٩).
- (٨) منج الجليل (١/٢٧٦).
- (٩) الأم (١/٢٣٥)، حلية العلماء (١/٣١٠)، البيهقي (٢/٦٣٦)، شرح صحيح مسلم للنووي (٦/٤٨١)، فتح الباري (٢/٥٧٥).

والحنابلة^(١).

♦ مستند الإجماع: القياس على صلاة الكسوف^(٢).

المخالفون: خاف هذا الإجماع بعض المالكية^(٣)، وبعض الحنابلة^(٤) ولم أجد للحنفية قولاً في هذه المسألة^(٥).

ودليلهم: ١- قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه «أن لا أدان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا بعد ما يخرج، ولا إقامة، ولا نداء، ولا شيء»^(٦).
وجه الدلالة: في قوله (ولا شيء)، حيث يدل على نفي أي أمر من أمور الإعلام بالصلاة، ومنها قول (الصلاة جامعة).

٢- عدم ورود ذلك عن الرسول ﷺ، والسنة أحق أن تتبع^(٧).

وأجيب عن هذا الدليل: بأن القيس لا يصح؛ لكرار العبد وشهرته، وندور الكسوف^(٨).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

(١) الهداية (١/٦١)، المغنى (٣/٢٦٨)، الشرح الكبير (٥/٣٣٩).

(٢) المجموع (٥/١٩) (٣) منح الجليل (١/٢٧٦)

(٤) الشرح الكبير (٥/٣٣٩).

(٥) وقد يقال إهم مالوا إلى عدم صحة قول الصلاة جامعة في صلاة العيدين؛ وذلك لأنهم وافقوا على الإجماع على أن لا أدان ولا إقامة، كما بينوا الموافقة على قول. الصلاة جامعة، في صلاة الكسوف.

(٦) أخرجه مسم في صحيحه، كتاب صلاة العيدين، باب صلاة العيدين وما يتعلق بها (٢/٦٠٤) برقم (٨٨٦).

(٧) الشرح الكبير (٥/٣٣٩). (٨) منح الجليل (١/٢٧٦).

◆ ﴿١٢٧-١٢٦﴾ صلاة العيد ركعتان:

• من نقل (الإجماع: الماوردي (٤٥٠هـ) يقول: «صلاة العيد ركعتان إجماعاً»^(١).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «اتفقوا أن صلاة العيدين ركعتان»^(٢).

العمراني (٥٥٨هـ) يقول: «لأنه نقل الخلف عن السلف عن النبي ﷺ، وهو إجماع لا خلاف فيه»^(٣).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «لا خلاف بين أهل العلم في أن صلاة العيد مع الإمام ركعتان»^(٤).

وذكره بهذا النص شمس الدين ابن قدامة^(٥) رحمه الله

بهاء الدين المقدسي (٦٢٤هـ) يقول: «لا خلاف بينهم أن صلاة العيد مع الإمام ركعتان»^(٦).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «صلاة العيد ركعتان بالإجماع»^(٧).

ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول «وهي ركعتان بالإجماع»^(٨).

وذكره بهذا النص الشربيني (٩٧٧هـ)^(٩).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «أما كونها ركعتين فمتفق عليه»^(١٠).

الثهوتي (١٠٥١هـ) يقول: «يصلي ركعتين إجماعاً»^(١١).

(١) الحاوي (٤٨٩/٢).

(٢) مراتب الإجماع (ص ٣٢). وأيضاً: لمحل (٨١/٥).

(٣) البيان (٦٣٦/٢). (٤) المغني (٢٦٥/٣).

(٥) الشرح الكبير (٣٤١/٥). (٦) العدة (ص ١٤٦).

(٧) المجموع (٢٢/٥). (٨) عجالة المحتاج (٣٨٩/١).

(٩) معي المحتاج (٤٦٣/١).

(١٠) المحررات (٢/٢٨٠)، ونقل العيني أيضاً الإجماع عن ابن بريرة. عمدة لقاري (٢٨٤/٦).

(١١) كشف القناع (٦٠/٢).

الصنعاني (١١٨٢هـ) يقول: «هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان وهو إجماع»^(١).
ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أجمع المسلمون على أن صلاة العيد ركعتان
كغيرها»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وفق على هذا الإجماع المالكية^(٣).

♦ مستند الإجماع: عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلّى
ركعتين لم يصلّ قبلها ولا بعدها^(٤).

وجه الدلالة: أنه ورد وصفاً لصلاة النبي ﷺ للعيد فذكر أنها ركعتان، وهذا
متواتر عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك، وفعله الأئمة من بعده^(٥).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ١٧-١٢٨* أن تكبيرة الإحرام هي التكبيرة الأولى في صلاة العيدين:

«من نقل (الإجماع) ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «ويكبر في الركعة الأولى إثر
تكبيرة الإحرام سبع تكبيرات، كل هذا لا خلاف فيه إلا في مواضع نذكرها»^(٦).

ابن هُبَيْرَة (٥٦٠) يقول: «وتتفق على تكبيرة الإحرام في أولها»^(٧).

ودكره بهذا النص محمد الدمشقي^(٨) رحمته الله.

(١) سل السلام (١٠٦/٢). (٢) حاشية ابن قاسم (٥١٤/٢).

(٣) لرسالة الفقهية (ص ١٤٤)، الكافي (٢٦٤/١)، بداية المجتهد (٢٤٢/٣)، الدحيرة

(٢/٤٢٠)، القواين الفقهية (ص ٦٧)، مواهب الحليل (٥٧٣/٢)، التاج والإكليل (٥٧٣/٢)،

مع الحليل (٢٧٥/١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب الحصة بعد العيد (١٩/٢) رقم

(٩٦٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب العيدين، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في

المصلى (٦٠٦/٢) برقم (٨٠٤).

(٥) الشرح الكبير (٣٤١/٥) (٦) المحلى (٨٢/٥)

(٧) الإفصاح (١٢٦/١) (٨) رحمة الأمة (ص ٧٨).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «تكبيرة الإحرام ركن وفاقاً، لا تنعقد الصلاة بدونها»^(١).

الرافقون على المصمخ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

♦ مستند الإجماع: ١- أن تكبيرة الإحرام ركن، ولا تنعقد الصلاة بدونها^(٥).
٢- أن هذه السنة^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٢٩-١٨ محل التكبيرات الزوائد في صلاة العيد قبل القراءة:

من نقل الإجماع ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «ويكبر في أوّل الثانية إثر تكبيرة القيام خمس تكبيرات بجهر بجميعهن قبل قراءته ثم اقرأ القرآن... كل هذا لا خلاف فيه إلا في مواضع نذكرها»^(٧).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «اتفقوا على أن ذلك قبل القراءة»^(٨).

(١) حاشية ابن قاسم (٥٠٥/٢).

(٢) الكتاب (١١٦/١)، بدائع الصنائع (٦١٩/١)، الهداية (٢٥٦/٢)، الاختيار (٨٥/١).

امختار (٨٥/١)، العباة (٤٣/٢)، الكفاية (٤٣/٢)، اللباب (١١٦/١)، الناية (١٢٥/٣).

فتح القدير (٤٣/٢)، البحر الرائق (٢٨٢/٢).

(٣) الرسالة (ص ١٤٤)، الكافي (٦٤/١)، بداية المجتهد (٢٤١/٣)، لدحية (٤٢٠/٢).

الفوايس الفقهية (ص ٦٧)، مواهب الحليل (٥٧٠/٢)، التاج والإكليل (٥٧٢/٢).

(٤) الأم (٢٣٦/١)، شرح السنة (٣٠٣/٤)، حلية العلماء (٣١٠/١)، إيبان (٦٣٩/٢)، شرح

صحيح مسلم (٤٨٣/٦)، عناية المحتاح (٣٨٩/١)، مني المحتاح (٤٦٣/١)، حاشية

السيجوري (٤٣٢/١).

(٦) الشرح الكسر (٣٤١/٥).

(٥) حاشية ابن قاسم (٥٠٥/٢).

(٨) إكمال المعلم (٢٩٩/٣).

(٧) المحلي (٨٢/٥).

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

♦ **مستند الإجماع:** أنه جاء عن النبي ﷺ أنه كان يكبر في العيدين في الركعة الأولى بسبع تكبيرات، وفي الثانية خمس تكبيرات قبل القراءة^(٣).

وجه الدلالة: أنه صرّ في أن التكبير الزائد في صلاة العيد يكون قبل لقراءة. **العارضون للإجماع:** خالف هذا الإجماع الحنفية^(٤)، فقالوا: إن القراءة في اركعة الثانية تكون قبل التكبير، وهو رواية عن إمام أحمد^(٥).

● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع في الركعة الأولى، وذلك لوجود المخالف، وصحته في الركعة الثانية، وذلك لعدم وجود مخالف.

(١) الأم (٢٣٨/١) شرح السنة للنووي (٣٠٣/٤)، حلية العلماء (٣١١/١)، لبيد (٦٣٩/٢)، الحوي (٤٩١/٢)، معني المحتاج (٤٦٣/١)، عجالة المحتج (٣٨٩/١)، حاشية السجوري (٤٣٢/١).

(٢) الهداية (٦١/١)، المحرر (١٦٢/١)، المعني (٢٧٠/٣)، الإصناف (٣٤١/٥)، الشرح الكبير (٣٤١/٥)، العدة (ص ١٤٧)، الإقاع (٦٠/٢)، كشف انقاع (٦٠/٢)، حاشية ابن قاسم (٥٠٨/٢).

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب العيدين، باب في التكبير في العيدين (٤١٦/٢) برقم (٥٣٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين (٤٠٧/١) برقم (١٢٧٩)، وابن حريمة (٣٤٦/٢) برقم (١٤٣٩)، من حديث عمرو بن عوف. وللحديث شواهد متعددة بقوي بعضها بعضاً، وقد ساق الألباني طرقاتاً للحديث، ثم قال: «وبالحصنة والحديث بهذه الطرق صحيح، ويؤيده عمل اصحابنا به» ينظر: إرواه الغليل (١١٠/٣) رقم (٦٣٩).

(٤) الكتاب (١١٦/١)، بدائع الصنعة (٦٢٠/١)، الهداية (٢٥٦/٢)، كتر الدقائق (٢٨٠/٢)، امخار (٨٥/١)، الاختيار (٨٥/١)، الكفاية (٤٣/٢)، البنية (١٣٣/٣)، فتح القدير (٤٣/٢)، البحر الرائق (٢٨٠/٢)، مراقي الفلاح (ص ٣٥٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٣٥٣)، حاشية ابن عابدين (٥٥/٣)، اللباب (١١٦/١).

(٥) المعني (٢٧٠/٣)، المحرر (١٦٢/١)، الإصناف (٣٥٠/٥).

◆ ١٣٠٦ ١٩ الجهر بالتكبيرات الزوائد في صلاة العيدين:

• من نقل (الإجماع ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «ويكبر في أول الثانية إثر تكبيرة القيام خمس تكبيرات يحجر بجمعهم قبل قراءته أم القرآن . كل هذا لا خلاف فيه إلا في مواضع نذكرها»^(١).

النووي (٦٧٦هـ) يقول «وأجمعت الأمة على أنه يجهر بالقراءة والتكبيرات الزوائد ويُسر بالذكر بينهما»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والحنابلة^(٥).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

١- لاتّاع. وظهار الشريعة فهي من أعلام الشريعة^(٦).

٢- مما قد يستدل به أنه ورد عن ذكر تكبير النبي ﷺ في الصلاة أنه يكبر ويسكت ثم يكر ويسك^(٧)، وهذا يدل أن الكبير كان جهراً؛ لأنه كان يسكت بعدها.

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) المحلى (٨٢/٥). (٢) المجموع (٢٤/٥).

(٣) بدائع الصنائع (٦٢١/١)، الهداية (٢٥٨/٢)، العناية (٤٣/٢)، الساية (١٣٣/٣)، فتح القدير (٤٥/٢)، البحر الرائق (٢٨٢/٢)، اللب (١١٦/١).

(٤) المدونة (٢٤٦/١)، رسالة الفقهية (ص ١٤٤)، الكافي لاس عبد الله (٢٦٤/١)، الذخيرة (٢/٤٢٠)، اقوايس الفقهية (ص ٦٨)، مواهب الحيل (٥٧١/٢)، منح الحبل (٢٧٦/١).

(٥) المعني (٣/٢٧٥)، الشرح الكبير (٥/٣٤٧)، حاشية ابن فاسم (٥٠٨/٢).

(٦) بدائع الصنائع (٦٢١/١)، البحر الرائق (٢/٢٨٢).

(٧) أخرجه أبو داود في مسنه، كتاب الصلاة، باب التكبير في العيدين (٢٩٩/١) برقم (١١٥٢)،

وصححه أحمد بن حنبل، وابن المديني، والبحاري. التحريض الحبير (٢/٢٠٠)، وقال

الألباني: إسناده حسن. انظر: صحيح سنن أبي داود (٤/٣١٥).

◆ ١٣١-٢٠ الجهر بالقراءة في صلاة العيدين:

• من نقل الإجماع الطحاوي (٣٢١هـ) يقول: «وكذلك جعل حكم النوافل ما كان منها يفعل في سائر الأيام نهارًا خُوف فيه بالقراءة، وما كان منها يفعل في خاص من الأيام مثل صلاة العيدين يُجهر فيه بالقراءة، هذا ما لا اختلاف بين الناس فيه»^(١).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «وفيه دليل على جهره بالقراءة فيها، ولا خلاف في ذلك»^(٢).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «يصلّي بالناس ركعتين يجهر فيها بالقراءة... كل هذا لا خلاف فيه إلا في مواضع ذكرها»^(٣).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «ومر حجة من قال بالجهر في صلاة الكسوف لإجماع العلماء على أن كل صلاة ستمها أن تصلّي في جماعة من صلوات السنن، ستمها الجهر، كالعيدين، والاستسقاء، وكذلك الخسوف»^(٤).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «لا تعلم خلاف بين أهل العلم في أنه يشرع قراءة الفاتحة وسورة في كل ركعة من صلاة العيد، وأنه يُسنّ الجهر»^(٥).

ابن القطن (٦٢٨هـ) يقول: «أجمع العلماء أن كل صلاة ستمها أن تصلّي في جماعة، من صلوات السنن، فسُتتها الجهر، كالعيدين والاستسقاء»^(٦).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعت لأمة على أنه يجهر بالقراءة»^(٧).

ونقل هذا الإجماع عنه الشوكاني^(٨) رحمه الله.

(١) شرح معاني الآثار (٣٣٣/١). (٢) إكمال المعلم (٣/٣٠٥).

(٣) المحلى (٨١/٥).

(٤) الاستذكار (١٠٥/٧)، التمهيد (٤٠٢/٦). (٥) المغني (٣/٢٦٨).

(٦) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٧٩). (٧) المجموع (٥/٢٤).

(٨) نيل الأوطار (٦/٤).

ابن المقنن (٨٠٤هـ) يقول «جهرًا بالإجماع»^(١)

وذكره هذا النص الشريفي^(٢) رحمه الله.

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول «فيها إجماعًا، ونقله الخلف عن لسف واستمر عمل المسمين عليه»^(٣).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنه ورد النقل لمستفيض عن النبي ﷺ بالجهر به، وبه جرى التوارث من الصدر الأول إلى يومنا هذا^(٤)

٢- أن في أخبار من أحبر بقراءة النبي ﷺ دليل على أنه كان يجهر^(٥).

٣- أنها صلاة عيد فأشبهت الجمعة^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المحالف.

♦ ١٣٢-٢١ تكبيرات الزوائد في صلاة العيد سنة:

من نقل للإجماع ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «والتكبيرات والذكر بينها سنة، وليس بواجب، ولا تبطل الصلاة تركها عمدًا ولا سهوًا، ولا أعلم فيه خلافًا»^(٨).

ونقل هذا الإجماع عنه الشوكاني^(٩) رحمه الله.

ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «وأجمع العلماء أن في صلاة العيدين تكبيرًا زائدًا

(١) عجاله المحتج (٣٩١/١).

(٢) مغني المحتاج (٤٦٤/١).

(٣) حاشية ابن قاسم (٥٠٩/٢).

(٤) بدائع الصنائع (٦٢١/١).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب العيدين، باب ما يقرأ في صلاة العيدين (٦٠٧/٢) رقم (٨٩١).

(٦) المغني (٢٦٨/٣)، العدة (ص ١٤٨)، حاشية ابن قاسم (٥٠٩/٢).

(٧) المغني (٢٦٩/٣)، العدة (ص ١٤٨).

(٨) المغني (٢٧٥/٣).

(٩) نيل الأوطار (٣٠٠/٣).

على غيرها من الصلوات، واختلفوا في عدده»^(١).

شمس الدين ابن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «لا تبطل الصلاة بتركه عمدًا ولا سهوًا بغير خلاف نعلمه»^(٢).

وبقل هذا الإجماع عنه الثهوتي^(٣)، وابن قاسم^(٤) رحمهم الله تعالى.

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وفاقًا لا تبطل الصلاة تركها عمدًا ولا سهوًا»^(٥).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض المالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

♦ مستند الإجماع: أنه ورد من فعل النبي ﷺ^(٨).

المخالفون للإجماع: حالف هذا لإجماع الحنفية^(٩)، حيثذكروا أن لتكبير واجب، كما خالف هذا الإجماع أيضًا بعض المالكية^(١٠)، والحنابلة في قول، حيث قالوا: إنها شرط^(١١).

ودليلهم: أنها من شعائر صلاة العيدين، فتكون واجبة^(١٢).

(٢) الشرح الكبير (٣٥٥/٥).

(١) الإقناع (١٨٠/١).

(٤) حاشية ابن قاسم (٥٠٨/٢).

(٣) كشف اقناع (٢٦٣/٢).

(٥) حاشية ابن قاسم (٥٨/٢).

(٦) الذخيرة (٤٢٤/٢)، القواصن الفقهية (ص ٦٨)، مواهب الحليل (٥٧١/٢)، منح الجليل

(١/٢٧٦).

(٧) الأم (٢٣٦/١)، البيان (٦٣٩/٢)، العزيز (٣٦٧/٢)، المهامح (٤٦٤/١)، المجموع

(٥/٢٦)، عذله المحتاج (٣٨٩/١)، معني المحتاج (٤٦٤/١)، حاشية البيهقوري

(١/٤٣٢).

(٨) سبق تحريجه.

(٩) الباية (١٥٢/٣)، حاشية بن عابدين (٥٥/٣)، حاشية الطحطاوي

(ص ٢٥٢).

(١٠) الذخيرة (٤٢٤/٢)، اقواصن الفقهية (ص ٦٨)، مواهب الحليل (٥٧١/٢).

(١٢) لبابة (١٥٢/٣).

(١١) الإنصاف (٣٥٥/٥).

● التنبية: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المحالف.

◆ ١٣٣-٢٢: الذكر بين التكيرات الزوائد سنة غير واجب:

❖ من نقل الإجماع اس قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «والكبيرات والذكر بينهما سنة، وليس بواجب، ولا تبطل الصلاة بتركها عمدًا ولا سهوًا، ولا أعلم فيه خلافًا»^(١).
شمس الدين ابن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «لا تبطل الصلاة بتركه عمدًا ولا سهوًا بغير خلاف نعلمه»^(٢).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الشافعية^(٣).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

- ١- أنه جاء عن فعل لصحابة ذلك^(٤).
- ٢- أنها تكبيرات حال القيام، فاستحب أن يتخللها ذكر؛ كتكبيرات الجازة^(٥).
- ٣- أنه ذكر شيء مشروع بين التحريم والقراءة، أشبه دعاء الاستفتاح^(٦).
- المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، حيث قالوا:

(١) المعني (٣/٢٧٥).

(٢) الشرح الكبير (٥/٣٥٥).

(٣) الأم (١/٢٣٦)، حلية العلماء (١/٣١٢)، البيان (٢/٦٣٩)، المجموع (٥/٢٦)، عجالة

استحتاج (١/٣٨٩)، معني المحتاج (١/٤٦٣)

(٤) كما أخرجه السهفي في السس الكرى، كتاب العددين، باب يأتي بدعاء الافتتاح عقيب

تكبيرة الافتتاح (٣/٤١٠) رقم (٦١٨٦) عن حذيفة، وابن مسعود، وأبي موسى رضي الله عنه.

(٥) الشرح الكبير (٥/٣٤٧)، كشف القناع (٢/٦١)

(٦) كشف القناع (٢/٦٣).

(٧) بدائع الصنائع (١/٢٦١)، الكفاية (٢/٤٤)، العناية (٢/٤٥)، لسانية (٣/١٣٤)، البحر

الرائق (٢/٢٨٣)، فتح القدير (٢/٤٥)، مراقي الفلاح (ص ٥٣٢)، حاشية الصحطاوي

(ص ٥٣٣)، اللباب (١/١١٦)

(٨) الكافي (١/٢٦٤)، الدحيرة (٢/٤٢١)، لقو بين الفقهاء (ص ٦٨)، مواهب الجليل =

أنه يسكت، وأنه ليس بينها ذكر.

ودليلهم: أنه لو كان فيه ذكر مشروع لثقل كما ثقل التكبير^(١).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٣٤٦-٢٣ يستحب القراءة بسورتي (ق) و(اقرئت) في صلاة العيدين:

● من نقل الإجماع: ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «يستحب أن تكون السورة في الأولى (ق)، وفي الثانية (اقرئت الساعة) أو (سبح اسم ربك الأعلى)، و(هل أتاك حديث الغاشية)... كل هذا لا خلاف فيه إلا في مواضع ذكرها»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، وبعض الحنابلة^(٥).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنه ورد عن النبي ﷺ فعل ذلك^(٦).

٢- ما اشتمت عليه من الإخبار بالبعث، والإخبار عن اقرون الماضية، وإهلاك المكذّبين، وتشبيه بروز الناس للعيد بيروزهم للبعث، وخروجهم من الأجداث كأنهم جراد منتشر^(٧).

= (٢/٥٧١)، منح الحليل (١/٢٧٦)

(١) الشرح الكبير (٥/٣٤٦). (٢) المحلى (٥/٨١)

(٣) حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٣)

(٤) الأم (١/٢٣٧)، الحاوي (٢/٤٩١)، حلية العلماء (١/٣١٢)، اللباب (٢/٦٤١)، عجلة المحتاج (١/٣٩١)، مفني المحتاج (١/٤٦٤)، حاشية البيهقي (١/٤٣٣).

(٥) المغني (٣/٢٦٩)، الإنصاف (٥/٣٤٧)، حاشية ابن قاسم (٢/٥١٠).

(٦) أحرجه مسلم، كتاب العيدين، باب ما يقرأ به في صلاة العيدين (٢/٦٠٧) برقم (٨٩١).

(٧) شرح صحيح مسلم (٦/٤٨٧)

المخالفون: خالف هذا الإجماع الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والحنابلة^(٣)، فأما الحنفية فقالوا: يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى، والغاشية، وأما المالكية فقالوا: يقرأ بسبح اسم ربك لأعلى، والشمس، وأما الحنابلة فقالوا يقرأ بسبح والغاشية، وذكر المرداوي رحمه الله أن هذا المذهب^(٤).

ودليلهم:

١- فعنه رحمه الله ذلك^(٥).

٢- أن فيها حثاً على الصلاة وزكاة الفطر؛ فقتضت الفضيلة بها كاحتصاص الجمعة سورتها^(٦).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٣٥٤-٢٤ من أدرك الإمام في صلاة العيد في التشهد يقضي صلاة العيد:

* من نقل الإجماع ابن الهمام (٨٦١هـ) يقول: «من دخل مع الإمام في صلاة العيد في التشهد يقضي بعد فراغ الإمام صلاة العيد بالاتفاق»^(٧). ونقل هذا الإجماع عنه ابن نجيم^(٨) رحمه الله.

(١) دائع الصنائع (١/٦٢١)، انعاية (٣/١٣٦)، البحر الرائق (٢/٢٨٣)، فتح القدير (٢/٤٦)،

مراقي الفلاح (ص ٥٣٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٣)، حاشية ابن عابدين (٣/٥٥).

(٢) الرسالة الفقهية (ص ١٤٤)، بداية لمجتهد (٣/٢٣٩)، القوانين الفقهية (ص ٦٧)، لتاج والإكليل (٢/٥٧٨)، منح الحليل (١/٢٨٠).

(٣) الهداية (١/٦١)، المعني (٣/٢٦٩)، المحرر (١/١٦٢)، الشرح الكبر (٥/٣٤٧)،

العدة (ص ١٤٨)، الإقتناع (٢/٦١)، كشف القناع (٢/٦١)، حاشية ابن قاسم (٢/٥٠٩)

(٤) الإنصاف (٥/٣٤٧)

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة (٢/٥٩٨) برقم (٨٧٨).

(٦) فتح لقدير (٢/٤٦).

(٧) المعني (٣/٢٧٠)

(٨) البحر الرائق (٢/٢٧٠). وأيضاً من نقل الإجماع في الفتاوى الهندية (١/١٦٧).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «لو فاته بعضها: أي بعض صلاة العيد شئ له قضاؤه على صفته بلا نزاع»^(١).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، ويوافق قول ابن حزم رحمته الله في صلاة الجمعة^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عموم قوله ﷺ: «ما أدرككم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا»^(٥).

وحه الدلالة: جاء بالأمر العام بأن يصلي المسلم مع الإمام ما يدركه معه ويقضي ما فاته

٢- أنه أدرك بعض الصلاة التي ليست بمبدلة من أربع، فقضاها على صفتها كسائر الصلوات^(٦).

٣- أنها أصل بنفسها، تدرك بإدراك التشهد كسائر الصلوات^(٧).

٤- أنها قضاء فكانت على صفته كقبة الصلوات^(٨)، والقضاء يحكي الأداء^(٩).

(١) حاشية ابن قاسم (٥١٥/٢)

(٢) التاج والإكليل (٥٧٢/٢) مواهب الجليل (٥٧٢/٢)، منح الجليل (٢٧٧/١)

(٣) بحر المذهب (٢٣٨/٣)، وقالوا بقضائها عموماً حتى لو لم يدرك التشهد كهيتها. ينظر:

الأم (٢٤٠/١)، مغني المحتاج (٤٧٠/١)، حاشية البيجوري (٤٣١/١).

(٤) المحلى (٧٤/٥) حيث قال كلاماً عاماً يشمل صلاة الجمعة وغيرها من الصلوات، قال:

«عم ﷺ ولم يحصر وسقاه مدرّكاً لما أدرك من الصلاة، فمن وجد الإمام حالساً أو

ساجداً قرأ عليه أن يصبر معه، وفي تلك الحال، ويرم إمامته، ويكون بذلك ملاً شك

داخلاً في صلاة الجماعة، فإنما يقضي ما فات، ويتم تلك الصلاة».

(٥) سبق تخريجه (ص ١٣٨).

(٦) المغني (٢٨٥/٣)، الشرح الكبير (٣٦٢/٥).

(٧) كشاف القناع (٦٤/٢) (٨) العدة (ص ١٤٩).

(٩) حاشية ابن قاسم (٥١٥/٢)

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود مخالف

◆ [١٣٦-٢٥] ما فات المصلي من صلاة العيد يقضيه كهيتها:

✽ من نقل (الإجماع ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ويسر لمن فاتته صلاة عيد أو فاتة بعضها، يسر له قضاؤه على صفته بلا نراع»^(١).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض الحنفية^(٢)، وبعض المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنه قضاء صلاة، فكان على صفته كسائر الصلوات^(٥).

٢- أنها صلاة؛ فستوى في عددها الانفراد والجماعة كسائر الصلوات^(٦).

٣- أنه يسر قضاء النفل المؤقت إن خرج وقته^(٧).

المخالفون للإجماع: حالف هذا الإجماع الحنفية^(٨)، وبعض المالكية^(٩)، والشافعية^(١٠)، والحنابلة^(١١).

(١) حاشية ابن قاسم (١٥١٥/٢) (٢) عمدة القاري (٣٠٩/٦).

(٣) الكافي لابن عبد البر (٢٦٥/١)، السخيرة (٤٢٣/٢)، التاج والإكليل (٥٨١/٢).

(٤) الأم (٢٤٠/١)، لبيان (٦٥١/٢)، معي المحتاج (٤٧٠/١)، حاشية البيجوري (٤٣١/١).

(٥) كشف القناع (٦٤/٢). (٦) البيان (٦٥١/٢).

(٧) حاشية البيجوري (٤٣١/١).

(٨) حيث قالو لم يقصها وله أن يصلي ركعتين أو أربعًا، ينظر الكفاية (٤٦/٢)، الكتاب

(١١٧/١) الهداية (٢٦٢/٢)، كثر الدقائق (٢٨٣/٢)، العاية (٤٦/٢)، الباية (١٣٩/٣).

المر الرائق (٢٨٣/٢)، مراقي لفلاح (٥٣٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٥)، اللباب (١١٧/١).

(٩) بداية المجتهد (٢٥٤/٣)، القوايس الفقهية (ص ٦٧)، التاج والإكليل (٥٨١/٢).

(١٠) كالمرني قان لا نقصى. ينظر: فتح الباري (٦٠٣/٢).

(١١) يقصها أربعًا ينظر. الهداية لكلودني (٦٢/١)، وقد يحير بين ركعتين أو أربع. =

ودليلهم: ١- أنه لا قضاء عليها، لأنها فرض كفاية^(١).

٢- أن الصلاة بهذا الصفة لم تعرف قرينة إلا بشرائط لا تتم بالمتفرد^(٢).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

◆ ﴿١٣٧-٢٦﴾ لا يقضي المأموم ما فاتته من التكريرات الزوائد بعد الركوع

خلف الإمام:

من نقل الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «لو أدركه راعيًا ركع معه ولا يكرهه بالاتفاق»^(٣).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول «وإذا أدركه قائمًا بعد فراغه من التكرير لم يقصه وفؤ»^(٤).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدله منها:

١- أن أتباع الإمام فرض، والتكرير هيئة مسنونة، والفرض لا يترك بالسنة^(٧).

٢- أن المقضي لا يكون محلاً لتكرير أداء ولا قضاء^(٨)، لغوات محله^(٩).

ينظر: المغني (٢٨٤/٣)، العدة (ص ١٥٠).

(١) المغني (٢٨٤/٣)، العدة (ص ١٥٠).

(٢) الهدية (٢٦٢/٢)، المحررات (٢٨٣/٢).

(٣) المجموع (٢٤/٥).

(٤) حاشية ابن قاسم (٥٠٨/٢) وقال أيضًا: «ولا يشتغل بقضاء التكرير إجماعًا» الحاشية (٥٠٨/٢).

(٥) الفتاوى الهندية (١٦٦/١)، فتح القدير (٤٦/٢)، حاشية ابن عابدin (٥٦/٣).

(٦) الكافي (٢٦٤/١)، الدخيرة (٤٢٣/٢)، لتاج والإكليل (٥٧٢/٢)، مؤهب الجليل (٥٧٢/٢).

(٧) الحاوي (٤٩٢/٢)، فتح القدير (٤٦/٢).

(٨) كشاف القناع (٦١/٢).

● **التنبيه:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف

❖ ١٣٨-٢٧* لا سنة قبل صلاة العيدين ولا بعدها:

المراد بالمسألة: أنه لا سنة تابعة لصلاة العيدين لا قبلها ولا بعدها، وما ذكره بعض أهل العلم من حواز لتنفل قبلها^(١) جعلوه في المسجد، وكان في مطلق النافلة، وكذلك من قال بجواز لتنفل بعدها^(٢).

• من نقل (الإجماع الزهري (١٢٤هـ) يقول: «لم أسمع أحداً من علمائنا يذكر أن أحداً من سلف هذه الأمة كان يصلي قبل تلك الصلاة ولا بعدها».

ونقل هذا الإجماع عنه ابن قدامة^(٣) والشوكاني^(٤)، رحمهما الله.

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وأجمعوا أن رسول الله ﷺ لم يصل في المصلى قبل صلاة العيد. ولا بعدها، فسائر الناس كذلك»^(٥).

المووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعوا على أنه لسر لها سنة قبلها ولا بعدها»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨).

(١) الأم (٢٣٤/١)، المحلى (٩٠/٥)، حلية العلماء (٣١٠/١)، شرح السنة (٣١٦/٤).

النكت والفوائد لسنة (١٦٣/١)، عحالة المحتاج (٣٩٥/١)، فتح الباري (٦٠٥/٢)، معني المحتاج (٤٦٥/١).

(٢) الأم (٢٣٤/١)، شرح السنة (٣١٦/٤)، حلية العلماء (٣١٠/١)، لذهيرة (٤٢٥/٢)،

النكت والفوائد لسنة (١٦٣/١)، مراقي الفلاح (ص ٥٣٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٢)

(٣) معني (٢٨٠/٣) (٤) سل الأوطار (٣٠٢/٣)

(٥) الاستدكار (٥٨/٧). (٦) امحموع (١٨/٥).

(٧) بدائع الصانع (٦٢٥/١)، كتر الدقائق (٢٧٨/٢)، المحتر (٨٥/١)، عمدة القاري

(٦/٢٨٤)، البحر الرائق (٢٧٩/٢)، حاشية بر عابدين (٥٢/٢)، مرقى لفلاح (ص ٥٣٢)،

حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٢)، الباب (١١٥/١).

(٨) بداية المجتهد (٣/٢٥٦)، عارضة الأخودي (٩/٣)، التاج والإكليل (٥٨٣/٢)، مواهب

الجليل (٥٨٣/٢)، مع الجليل (٢٨٤/١)

والحنابلة^(١).♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن ابن عباس رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ خرج يوم الفطر صلى ركعتين لم يصل قبلها، ولا بعدها»^(٢).

وجه الدلالة: أن رسول الله ﷺ لم يفعلها مع حرصه على الصلاة^(٣)، قال ابن العربي رحمته: «الفعل في المصلى لو كان مفعولاً لكان متقولاً، وإنما رأى من رأى جواز الصلاة لأنه وقت مطلق للصلاة، وإنما تركه من تركه لأن السي ﷺ لم يفعله، ومن اقتدى فقد اهتدى»^(٤).

٢- أن صلاة العيد نافلة بنفسها، وليس للنافلة أتباع من النوافل^(٥).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ١٣٩-٢٨ لا يشرع للإمام في العيد النقل في المصلى:

• **من نقل (الإجماع):** ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وأجمعوا أن رسول الله ﷺ لم يصل في المصلى قبل صلاة العيد، ولا بعدها، فسائر الناس كذلك»^(٦).

ابن حجر (٨٥٢هـ) يقول: «ونقل بعض المالكية الإجماع على أن الإمام لا يفل في المصلى»^(٧).

(١) الهدية (٦١/١)، المغني (٢٨٠/٣) المحرر (١٦٢/١)، الشرح الكبير (٣٥٨/٥).

الكت والعوائد (١٦٢/١)، العدة (ص ١٤٩)، الإنصاف (٣٥٨/٥)، إقناع (١٦٣/٢).

كشاف القناع (١٦٣/٢)، حاشية ابن قاسم (٥١٤/٢).

(٢) سبق تحريره (ص ٢٤٣).

(٣) المحتار (٨٥/١)، مراقي الفلاح (ص ٥٣٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٢).

(٤) عارضة الأحودي (٩/٣). (٥) بحر المدعب (٢٢٨/٣).

(٦) الاستذكار (٥٨/٧). (٧) فتح الباري (٥٥٢/٢).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)،
والحنابلة^(٣).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أن في التنفل مخافة فعل النبي ﷺ^(٤).
- ٢- أن الإمام مبوب^(٥)، ولثلا بنوهم أن لها راتنة قبلها أو بعدها^(٦).
- ٣- أن في التنفل اشتغلاً بغير الأهم^(٧).

● النتيجة: صحة لإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٤٠-٢٩ تقديم الصلاة على الخطبة:

✽ من نقل (الإجماع ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «وأما الصلاة قبل الخطبة، فهو إجماع من العلماء قديماً وحديثاً إلا ما كان من بني أمية من تقديم الخطبة»^(٨).

(١) نص عليه النابرتي في العاية (٤٢/٢)، والحنفية عموماً قالوا أنه لا يتطوع في المصلى.
يظر: الكتاب (١١٥/١)، كر اندقاق (٢٧٨/٢)، اسختار (٨٥/١)، لبحر الرائق (٢٧٩/٢)، حاشية ابن عابدين (٥٢/٣)، مراقي الفلاح (ص ٥٣٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٢)، الباب (١١٥/١).

(٢) الأم (٢٣٤/١)، بحر المذهب (٢٢٩/٣)، حلية لعلماء (٣١٠/١)، البيان (٦٣٢/٢)،
المجموع (١٧/٥)، عجالة المحتاج (٣٩٥/١)، فتح الباري (٦٠٥/٢)، معني المحتاج (٤٦٧/١).

(٣) المعني (٢٨٠/٣)، الشرح الكبير (٣٦١/٥)، العدة (ص ١٤٩)، المکت والفوائد السية (١٦٤/١)، الإقناع (٦٣/٢)، كشف القناع (٦٣)، حاشية ابن قاسم (٥١٤/٢).

(٤) معني لمحتاج (٤٦٧/١)، حاشية البيهقوري (٤٣١/١) والدليل ذكر في المسألة التي قبلها.

(٥) عجالة المحتاج (٣٩٥/١) (٦) حاشية ابن قاسم (٥١٤/٢).

(٧) معني المحتاج (٤٦٧/١)، حاشية البيهقوري (٤٣١/١).

(٨) شرح ابن بطال على البخاري (٥٥٣/٢).

ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «فإن خطب قبل الصلاة فليست خطبة، ولا يجب الإنصت له، كل هذا لا خلاف فيه إلا في مواضع يذكرها»^(١).

الغوي (٥١٦هـ) يقول: «هذا هو السة تقديم الصلاة على لخطبة يوم العید، وعليه عامة أهل العلم»^(٢).

ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: «هذا تغيير السة (الخطبة قبل الصلاة في العيد) بالنظر والقياس، وذلك باطل بإجماع الأمة»^(٣).

عباس (٥٤٤هـ) يقول: «هذا هو المتفق عليه - أي تقديم الصلاة على الخطبة - من مذاهب علماء الأمصار وفقهاء الفوی، ولا خلاف بين أئمتهم فيه»^(٤).
ونقل هذا الإجماع عنه الشوكاني^(٥) رَحِمَهُ اللهُ.

ابن رُشد الحفد (٥٩٥هـ) يقول: «وكذلك أجمعوا على أن السة فيها تقديم الصلاة على الخطبة»^(٦).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «أن حطتي العیدین بعد الصلاة لا نعلم فيه خلافاً بين لمسلمين إلا عند بني أمية»^(٧).

ونقل هذا الإجماع عنه الشوكاني^(٨) رَحِمَهُ اللهُ.

ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «وتقديم الصلاة في العیدین لا خلاف في ذلك»^(٩).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «فيه دليل لمذهب العلماء كافة أن خطبة العيد بعد الصلاة»^(١٠).

-
- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------|
| (١) المحلى (٨٢/٥). | (٢) شرح السنة (٢٩٧/٤). |
| (٣) عارضة الأحردى (٤/٣). | (٤) إكمال المعلم (٢٨٩/٣). |
| (٥) بيل الأوطار (٢٩٧/٣). | (٦) بداية المحتشد (٢٣٨/٣). |
| (٧) المعنى (٢٧٦/٣). | (٨) بيل الاوطار (٢٩٤/٣). |
| (٩) الإقنوع في مسائل الإجماع (١٧٩/١). | (١٠) شرح صحيح مسلم (١٧٩/٦). |

شمس الدين قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «أنه يبدأ في العيد بالصلاة قبل الخطبة لا يعلم في ذلك حلاًفاً إلا ما روي عن سي أمية»^(١).

ابن جُرَيزي (٧٤١هـ) يقول: «تؤخر الخطبة عن الصلاة اتفاقاً»^(٢).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وقد استفاضت السنة بذلك، وعديه عامة أهل العلم»^(٣).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- أن ابن عمر رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ، ثم أبو بكر، وعمر رضي الله عنه يصلون العيد قبل الخطبة»^(٥). وهو المأثور عن رسول الله ﷺ، وتأسيًا به رضي الله عنه وخلفائه الراشدين^(٦).

٢- أن الخطبة شرط للصلاة، والشرط مقدم على المشروط، بخلاف حطبة العيد^(٧).

(١) الشرح الكبير (٣٣٩/٥).

(٢) حاشية ابن قاسم (٥٠٤/٢).

(٣) الكتاب (١١٧/١)، بدائع الصنائع (٦١٦/١)، الهداية (٢٦٢/٢)، كنز الدقائق (٢٨٣/٢)،

الاختيار (٨٤/١)، المختار (٨٤/١)، العبدية (٤٥/٢)، الكفاية (٤٦/٢)، اسنائة (١١١/٣)،

فتح القدير (٤٧/٢)، البحر الرائق (٢٨٣/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٢٨)، حاشية الطحطاوي

(ص ٥٢٨)، منحة الخالق (٢٧٧/٢)، اللباب (١١٧/١).

(٥) أحرجه البحاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب الحطبة بعد لعيد (١٨/٢) برقم

(٩٦٢)، ومسلم في صحيحه، أول كتاب لعيدين (٦٠٥/٢) برقم (٨٨٨).

(٦) بداية المجتهد (٢٣٨/٣)، امحتار (٨٤/١).

(٧) معي امحتاج (٤٦٤/١)، البحر الرائق (٢٨٣/٢).

(٨) البحر الرائق (٦١٨/١)، مراقي الفلاح (ص ٥٢٨)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٨)، منحة

الخالق (٢٧٧/٢)، حاشية السجدي (٣٦٧/١).

٣- أن خطبة العيد وجبت لتعليم ما يجب إقامته يوم العيد والوعظ والتكبير، فكان التأخير فيها أولى؛ ليكون لامثال أقرب إلى زمان التعليم^(١)

٤- صلاة العيد فرص، وخطبته سعة، والفرض أهم^(٢).

٥- أن صلاة الجمعة لا تصلى إلا بجماعة، فإذا فاتته الجمعة لم تقصّر فرادى، فقدّمت على الصلاة لكي يمتد اوقت ويلحق الناس الصلاة فلا تفوتهم، وليس كذلك صلاة العيدين^(٣).

المتأخرون للإجماع؛ خالف هذا الإجماع بنو أمية^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٤١٦هـ - ١٣٠٠هـ خطبة العيد غير واجبة:

* من نقل (الإجماع. الصنعاني (١١٨٢هـ) يقول: «ونقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين»^(٥).

الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: «وقد تفق الموجبون لصلاة العيد وغيرهم على عدم وجوب خطبته، ولا أعرف قائلًا يقول بوجوبه»^(٦).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٧) كتحليله.

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أما خطبته العيد فغير واجبة إجماعاً»^(٨).

الوافقون على الإجماع وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩)،

(١) بدع لصنائع (١/٦١٨). (٢) حاشية ابن قاسم (٢/٥٠٥).

(٣) البيد (٢/٦٤٢).

(٤) شرح ابن بطلال (٢/٥٥٣)، المعني (٣/٢٧٦)، شرح الكبير (٥/٣٣٩).

(٥) سبل السلام (٢/١٠٢). (٦) نيل الأوطار (٣/٣٠٦).

(٧) حاشية ابن قاسم (٢/٥١٣). (٨) حاشية ابن قاسم (٢/٥١٣).

(٩) بدائع الصنائع (١/٦١٦)، المختار (١/٨٤)، الفتاوى الهندية (١/١٦٥)، العناية (٢/٤٥)،

الكفاية (٢/٤٦)، البناية (٣/١١١)، البحر الرائق (٢/٢٨٣)، حاشية ابن عدي (٣/٤٦)، -

والماسكية^(١)، والشافعية^(٢)، وابن حزم^(٣) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنها تؤدى بعد الصلاة، وشرط الشيء يكون سابقاً عليه أو مقارناً له^(٤).

٢- أنها جعلت في وقت يتمكن من أراد تركها من تركها، بخلاف خطبة الجمعة^(٥).

المخالفون للمجماع: خالف هذا الإجماع بعض الحنابلة فقالوا: هما شرط^(٦).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

♦ ١٤٢-٣١: الإنصات لخطبي العيد غير واجبة:

• من نقل الإجماع: الطحطاوي (٣٢١هـ) يقول: «وَجُعِلَتْ خُطْبَةُ الْعِيدِ كَخُطْبَةِ الْحَجِّ الَّتِي يَعْتَمِدُ الْإِمَامُ النَّاسَ فِيهَا مَا يَصْعُقُونَهُ فِي حُجَّتِهِمْ وَمَا يَحْتَسِبُونَهُ فِيهِ، وَذَلِكَ مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي السَّعَةِ لِلنَّاسِ فِي التَّحْلِفِ عَنْهُ وَتَرْكِ الْإِسْتِمَاعِ إِلَيْهِ»^(٧).

- مراقي الفلاح (ص ٥٢٨)، حاشية لطحطاوي (ص ٥٢٨)، مسحة الخالق (٢/٢٨٣)، الباب (١/١١٧).

(١) الدخيرة (٢/٤٢٢)، الناح والإكليل (٢/٥٧٩)، مواهب الحليل (٢/٥٧٩)، منح لجليل (١/٢٨٠).

(٢) بحر المذهب (٣/٢٢٦)، المجموع (٥/٢٩)، شرح صحيح مسلم (٦/٤٨٤).

(٣) المحلى (٥/٨٦).

(٤) بدائع الصنائع (١/٦١٨)، الدخيرة (٢/٤٢٢)، البحر الرائق (٢/٢٨٣)، مراقي الملاح (ص ٥٢٨)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٨)، مسحة الخالق (٢/٢٧٧).

(٥) امعني (٣/٢٧٩)، الشرح الكبير (٥/٣٥٧).

(٦) الإصباح (٥/٣٥٧).

(٧) شرح مشكل الآثار (٩/٣٦١).

الرائقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع بعض المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

♦ مستند الإجماع: أن الإنصات لو كان واجباً لوجب الجلوس للخطبة والاستماع إليها^(٤).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والحنابلة^(٧)، فقالوا بوجوب الإنصات.

وقال ابن مفلح رحمه الله: «ولا فتركة بالكلية والتشاغل باللغو غير جائز وفقاً»^(٨) ودليلهم: أنه خطبة مشروعة للصلاة فوجب أن يكون حكمها حكم الخطبة في الإنصات لها^(٩).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك بوجود الخلاف.

♦ ١٤٣-٣٢٢ جواز خروج المتجالة^(١٠) إلى المساجد والأعياد:

من نقل الإجماع. ابن رشد احدث (٥٢٠هـ) يقول: «أما النساء المتجالات فلا

(١) موهب الحليل (٥٧٩/٢)، منح الحليل (٢٨٠/١).

(٢) الأم (٢٣٩/١)، لسان (٦٤٧/٢)، العريز (٣٦٤/٢)، المجموع (٢٩/٥)، معني المحتاج (٤٦٥/١).

(٣) الهداية (٦٢/١)، المغني (٢٧٩/٣)، الإصناف (٣٥٢/٥). وقال: إن هذا المذهب، كشف القناع (٦٣/٢).

(٤) اساية (١٣٧/٣)، كشف القناع (٦٣/٢) (٥) لحر الرائق (٢٨٣/٢).

(٦) الرسالة الفقهية (ص ١٤٤)، البيان والتحصيل (٣١٦/١)، مواهب الجليل (٥٧٩/٢)، منح الحليل (٢٨٠/١).

(٧) الإصناف (٣٥٢/٥) (٨) النكت والعوائد السسة (١٥٥/١).

(٩) البيان والتحصيل (٣١٧/١)، مواهب الحليل (٥٧٩/٢)، منح الحليل (٢٨٠/١).

(١٠) المتجالة: كبيرة السن، يقال: تحالَّت المرأة فهي متجالة، إذا كبرتْ وأسَّت. النهاية في غريب الحديث (٢٨٨/١)، لسان العرب (١١٦/١).

ختلاف في حوار حروجهن إلى المساجد والحناظر والعيدين^(١). ونقل هذا لإجماع عنه القرافي^(٢) رحمه الله.

الكاساني (٥٨٧هـ) يقول: «أجمعوا على أنه لا يرخص للشواذب مهمل الخروج في الجمعة والعيدين وشيء من الصلاة»^(٣).

وقال أيضاً: «وأما العجائز فلا خلاف أنه يرخص لهن الخروج في الفجر والمغرب والعشاء والعيدين»^(٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)

♦ مستند الإجماع: ١- قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحراب ٣٣].

وحه الدلالة: أن في الأمر بالقرار نهياً عن الانتقال^(٧).

٢- أن في خروجهن خوف الفتنة، وهو سبب للحرام وما يقضي إلى الحرام فهو حرام، لاسيما في هذا الزمان لشيوع الفساد في أهله^(٨).

الخالصون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الشافعية، فقالوا باستحباب حضورهن^(٩)، ونقل ابن قاسم رحمه الله وجوب حضورها ولم ينسبه لأحد^(١٠)، ونقل عن بعض الحنابلة الجواز مطلقاً^(١١)، وهو قول ابن حزم^(١٢) رحمه الله، وفي ذلك

(٢) الذخيرة (٢/٢٣٠)

(١) البياد والتحصيل (١/٤٢٠)

(٤) بدائع الصنائع (١/٦١٧).

(٣) بدائع الصنائع (١/٦١٧).

(٥) الأم (١/٢٤٠)، البياد (٢/٦٣٠)، شرح صحيح مسلم (٦/٤٨٥)، مغني المحتاج (١/٤٦٦).

حاشية البيهقي (١/٤٣٠).

(٦) الهداية (١/٦١)، المعني (٣/٢٦٣)، الشرح الكبير (٥/٣٢٨)، الإصناف (٥/٣٣٨).

حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٣).

(٧) بدائع الصنائع (١/٦١٧)، عمدة القاري (٦/١٥٦).

(٩) فتح الباري (٢/٥٩٧)

(٨) بدائع الصنائع (١/٦١٧)

(١٠) حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٣).

(١١) الإقناع (٢/٥٩)، كشف القناع (٢/٥٩). (١٢) المحلى (٥/٨٧).

يقول: «لو ادّعى امرؤ الإجماع على صحة خروج النساء إلى لعبيدين وأنه لا يحل منعهن لصدق»^(١).

ودليلهم: ما روت أم عطية^(٢) رضي الله عنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج في الفطر والأضحى العواتق وذوات الحُدور، فأما الخِيص فيعتزلن الصلاة، ويشهدن أخير ودعوة المسلمين. قلت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جباب! قال: «تُلبسها أختها من جلابيها»^(٣).

وجه الدلالة: أن فيه خروج جميع النساء، حتى إنها في آخر الحديث ذكرت من لبس لها جلب، فقال ﷺ: «تلبسها أختها من جلابيها»، لأهمية حضورهن. واشترط أهل العلم لخروجهن. أن لا يلبسن ثوب شهرة ولا زينة، وغير منطويات، ولا يخالطن الرجال، بل يكر ناحية منهم^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٤٤٣ - ٣٣٣ استحباب الغسل للعبيدين:

١. من نقل الإجماع: ابن عبد لبر (٤٦٣ هـ) يقول: «وأما غُسله للعبيدين فمستحب عند جماعة علماء المدينة، واتفق الفقهاء على أنه حسن لمن فعله»^(٥). ونقل هذا الإجماع عنه ابن القطّان^(٦) رحمته الله.

(١) المحلى (٨٧/٥).

(٢) أم عطية الأنصارية، اسمها: نسيه بنت الحارث، أسلمت رضي الله عنها وبيعَت رسول الله ﷺ وعُرت معه وروت عنه، وقيل: إنها أم عطية الخافضة الطبقات الكبرى (٨/٤٥٥)، أسد السامية (٧/٣٦٧)، الإصابة (٨/٤٣٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العبيدين، باب اعتزال الحيض المصلى (٢/٢٢) برقم (٩٨١)، ومسلم في صحيحه، كتاب العبيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في لعبيدين (٢/٦٠٦) برقم (٨٩٠).

(٤) الاستدكار (٧/١١).

(٥) المغني (٣/٢٦٥).

(٦) الإقذع في مسائل الإجماع (١/١٧٨).

ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «أجمع العلماء على استحسان لغسل لصلاة لعيدين»^(١).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «قال الشافعي والأصحاب: يستحب الغسل لعيدين، وهذا لا خلاف فيه»^(٢).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٣) رحمه الله.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، و لحنابلة^(٥).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ كان يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى»^(٦).

٢- أنه ورد عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين أنهم كانوا يغتسلون يوم العيد. مهم ابن عمر^(٧) رضي الله عنهما، والحسن المصري^(٨) رحمه الله.

(١) بدية المجتهد (٤/٢٣٥).

(٢) حاشية ابن قاسم (٢/٥٠١).

(٣) الكتاب (١/١١٥)، بدائع الصانع (١/٦٢٤)، الهدية (٢/٢٥٠)، كنز الدقائق (٢/٢٧٦)، الاختيار (١/٨٤)، المختار (١/٨٤)، الفتاوى الهدية (١/١٦٥)، الكفاية (٢/٤٠)، البناية (٣/١١٦)، فتح القدير (٢/٤٠)، الحر الرائق (٢/٢٧٧)، مراقي الفلاح (ص ٥٢٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٩)، الباب (١/١١٥).

(٤) المغني (٣/٢٥٧)، الشرح الكبير (٥/٣٢٣)، الإنصاف (٥/٣٢٣)، الإقناع (٢/٥٧)، كشف القناع (٢/٥٧)، حاشية ابن قاسم (٢/٥٠١).

(٥) أخرجه ابن ماجه في سنه، كتاب إقامة الصلاة وسنها، باب ما جاء في الاغتسال في العيدين (١/٤١٧) رقم (١٣١٥)، والبيهقي في السنن، الكبرى (٣/٣٩٣) رقم (٦١٢٦)، وضعه اسو صيري في مصباح الرجاجة (١/١٥٦)، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/٧٨) «لم يثبت في استحباب الغسل عن النبي ﷺ حديث صحيح».

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (١/١٧٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (١/٥٠٠).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/٥٠٠).

٣- أنه يوم اجتماع فيسن الغسل كما في الجمعة^(١).

٤- أنه يوم اجمال ويوم الرية أبدل الله تعالى المسلمين به^(٢).

● النتيجة: صحة الإجماع. وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ [١٤٥-٣٤] استحباب التطيب واللبس الحسن في العيد:

«من نقل الإجماع: النووي (٦٧٦هـ) يقول: «اتفق الأصحاب مع الشافعي على استحباب لس أحسن لثياب في العيد»^(٣).

وقال أيضاً: «اتفقوا على استحباب اتطيب والتنظيف، بيزالة الشعور وتقليم الأظافر وإزالة الرائحة الكريهة من بدنه وثوبه»^(٤).

والوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والحنابلة^(٧).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

(١) الهدية (٢/٢٥٠)، المغني (٣/٢٥٧)، العدة (ص١٤٦)، الشرح الكبير (٥/٣٢٤).

(٢) حاشية ابن قاسم (٢/٥٠١). (٣) المجموع (٥/١٢).

(٤) المجموع (٥/١٢).

(٥) الكتاب (١/١١٥)، بدائع الصنائع (١/٦٢٤)، الهدية (٢/٢٥٠)، كنز الدقائق (٢/٢٧٦).

استحار (١/٨٤)، الاختيار (١/٨٤)، الكفدية (٢/٤٠)، الساية (٣/١١٦)، فتح القدير

(٢/٤٠)، البحر الرائق (٢/٢٧٧)، مراقي الفلاح (ص٥٢٩)، حاشية الطحطاوي (ص٥٢٩).

اللب (١/١١٥).

(٦) لرسالة الفقهية (ص١٤٥)، الكافي لابن عبد البر (١/٢٦٤)، الذخيرة (٢/٤٢٠).

القوانين الفقهية (ص٦٨)، التاج والإكلیل (٢/٥٧٥)، مواهب الجليل (٢/٥٧٥)، منح

الجليل (١/٢٧٨).

(٧) الهدية (١/٦١)، المعني (٣/٢٥٧)، المحرر (١/١٦١)، الشرح الكبير (٥/٣٢٧).

العدة (ص١٤٦)، الإقاع (٢/٥٧)، كشف القناع (٢/٥٧)، حاشية ابن قاسم (٢/٥٠١).

١- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، قال: أخذ عمر جبة من إستبرق تباع في السوق، فأخذها، فأتى بها رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، ابتع هذه نجعل بها لعيد والوفود، فقال له رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَقَ لَهُ»^(١).

وجه الدلالة: مأخوذ من تقريره ﷺ عمر رضي الله عنه على أصل التجميل، وإنما زجره عن الجبة لكونها كانت حريراً^(٢).

٢- أنه يوم اجتماع فيسن فيه الطيب كما في الجمعة^(٣).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف

◆ ١٤٦٦-٣٥٠ استحباب الرجوع من غير الطريق التي مشى عليها إلى المصلي:

من نقل الإجماع ابن رشد الحميد (٥٩٥هـ) يقول: «وأجمعوا على أنه يستحب أن يفطر في عيد الفطر قبل الغدو إلى المصلي، وأد لا يفطر يوم الأضحى إلا بعد الانصراف من الصلاة، وأنه يستحب أن يرجع من غير الطريق التي مشى عليها لثبوت ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام»^(٤).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، ولشافعية^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب في العيدين والتجمل فيه (١٦/٢) رقم (٩٤٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تعريم استعمال إباء الذهب والفضة على الرجال والنساء (١٦٣٨/٣) رقم (٢٠٦٨). وقال ابن حجر فيفتح (٤٣٩/٢) روى ابن أبي الدنيا والبيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عمر أنه كان يلبس أحسن ثيابه في العيدين.

(٢) فتح الباري (٤٣٩/٢)

(٣) الهداية (٢/٢٥٠)، لمغني (٣/٢٥٧)، العدة (ص ١٤٦)، الشرح الكبير (٥/٣٢٤)

(٤) بداية المجتهد (٣/٢٦١).

(٥) سائغ الصائغ (١/٦٢٤)، اعتاوى الهدية (١/١٦٥)، الكفاية (٢/٤٠)، الناية (٣/١١٩)،

فتح الباق (٢/٤١)، البحر الرائق (٢/٢٧٧)، مراقي الفلاح (ص ٥٣١)، حاشية الطحطاوي

(ص ٥٣١)، حاشية ابن عابد (٣/٤٩)

(٦) الأم (١/٢٣٤)، حلية العلماء (١/٣١٥)، شرح السنة (٤/٣١٤)، البيان (٢/٦٣٣)، -

والحنابلة^(١)، وابن حزم^(٢) رحمهم الله.

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- اقتداء بالنبي ﷺ^(٣). فقد كان الرسول ﷺ يعنه^(٤)

٢- ذكر بعض أهل العلم تعليقات كثيرة لذلك^(٥). منها: أن فيه تكثيراً للشهود^(٦)، ولتعم الصدقة مساكين الطريقين، ولا يظهر كثرة أهل الإسلام وانتشارهم^(٧).

قال ابن قدامة رحمه الله: «وفي لجمعة الاقتداء به سنة، لاحتمال بقاء المعنى الذي فعله من أجله؛ ولأنه قد يفعل الشيء لمعنى ويبقى في حق غيره سنة مع زوال المعنى كالزمل، والاضطباع في طواف القدوم فعنه هو وأصحابه لإظهار ابتجاء للكفار، ويبقى سنة بعد زوالهم»^(٨).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

- المجموع (١٧/٥)، عمالة المحتاج (٣٩٣/١)، فتح الباري (٦٠٠/٢)، معني المحتاج (٤٦٦/١)، حاشية البيجوري (٤٢٩/١).

(١) الهداية (٦١/١)، المعني (٨٣/٢)، المحرر (١٦٢/١)، اشرح الكبير (٢٣٠/٥)، الإنصاف (٣٣٠/٥)، الإقناع (٥٨/٢)، كشاف القناع (٥٨/٢)، حاشية ابن قاسم (٥٠٣/٢).

(٢) المحلي (٨٨/٥)

(٣) معني المحتاج (٤٦٦/١)، مراقي الفلاح (ص ٥٣١).

(٤) كما جاء في صحيح لبحاري، كتاب العيدين، باب من خالف الصريق إذا رجع يوم العيد (٢٣/٢) رقم (٩٨٦).

(٥) مثلاً ابن حجر في فتح الباري (٦٠١/٢)، والمفني (٢٨٣/٢).

(٦) الذخيرة (٤٢٣/٢)، مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي (ص ٥٣١).

(٧) حلية العماء (٣١٥/١)، الذخيرة (٤٢٣/٢)

(٨) المعني (٢٨٤/٣)

◆ ١٤٧-٣٦ تقديم الأكل في عيد الفطر على الصلاة، وتأخيرها في عيد الأضحى إلى ما بعد الصلاة سنة:

« من نقل الإجماع ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «وأجمعوا على أنه يستحب أن يفطر في عيد الفطر قبل العدو إلى المصلى، وأن لا يفطر يوم الأضحى إلا بعد الانصراف من الصلاة»^(١).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «السنة أن يأكل في الفطر قبل الصلاة، ولا يأكل في الأضحى حتى يصلي، وهذا قول أكثر أهل العلم منهم عبيد بن عباس ومالك والشافعي وغيرهم لا نعلم فيه خلافاً»^(٢).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن حجر^(٣)، ولشوكاني^(٤)، وابن قاسم^(٥) رحمهم الله.

ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «وكان الرهري يأكل قبل أن يغدو يوم الفطر، ولا يعمل يوم النحر، وعلى هذا إجماع الفقهاء»^(٦).

شمس الدين ابن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «لا نعلم فيه خلافاً»^(٧).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٨) رحمه الله.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩)،

(١) بداية المجتهد (٣/٢٦١).

(٢) المغني (٣/٢٥٨).

(٣) فتح الباري (٢/٥٦٨).

(٤) نيل الأوطار (٣/٢٨٩).

(٥) حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٧).

(٦) الإقناع في مسائل لإجماع (١/١٧٨).

(٧) الشرح الكبير (٥/٣٢٢).

(٨) حاشية ابن قاسم (٢/٤٩٨).

(٩) الكتاب (١/١١٥)، بدائع الصنائع (١/٦٢٤)، الهداية (٢/٢٥٠، ٢٦٤)، كثر الدقائق

(٢/٢٧٦)، المختار (١/٨٤، ٨٥)، الاحتيار (١/٨٤، ٨٥)، فتح القدير (٢/٤٠)، السادة

(٣/١١٦)، المحرر الرائق (٢/٢٧٧)، مراقي الفلاح (ص ٥٢٨)، حاشية الطحطاوي =

والشافعية^(١)، وابن حزم^(٢) رحمته.

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- كان النبي ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمر^(٣).

٢- ذكر بعض أهل لعلم بعض الحكم والتعليقات، من ذلك: أن الفطر يتقدمه الصوم فشرع الأكل فيه لإظهار التمييز، وأن صدقة الفطر قبل الصلاة، وصدقة الأضحية بعد الصلاة فسوى الشرع بين الأغنياء والفقراء في الحالة، وليكون الفطر في الأضحى على لحم القرية^(٤).

● **التنبه:** صحه الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٤٨-٣٧* مشروعية التكبير في عيد الفطر:

«من نقل (الإجماع ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «اختلفوا في وقت التكبير في عيد الفطر بعد أن أجمع على استحبابه الجمهور»^(٥).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «قولها (يكبرن مع الناس) دليل على استحباب التكبير لكن أحد في العيدين، وهو مجمع عليه»^(٦).

= (ص ٥٢٨)، مجلة الحائق (٢/ ٢٨٤)، اللاب (١/ ١١٥).

(١) الأم (١/ ٢٣٣)، البياد (٢/ ٦٢٨)، عجلة المحتاج (١/ ٣٩٥)، مغني المحتاج (١/ ٤٦٧)، حاشية اليحوري (١/ ٤٢٩).

(٢) المحلى (٥/ ٨٩).

(٣) أحره لبخاري، كتاب العيدين، باب الأكل يوم لفطر قبل الخروج (٢/ ١٧) برقم (٩٥٣).

(٤) البياد (٢/ ٦٢٨)، المغني (٣/ ٢٥٩)، الدخيرة (٢/ ٤٢٣)، مغني المحتاج (١/ ٤٦٧)، مراقبي الملاح (ص ٥٣٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٨).

(٥) بداية المجتهد (٣/ ٢٥٨).

(٦) شرح النووي على مسلم (٦/ ٤٨٥)، وأيضاً ذكر هذا الإجماع في المجموع (٥/ ٤٨).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض الحنفية وقالوا يكبر بصوت خافت^(١)، والحبلة^(٢)، ومال إليه ابن حزم^(٣) صحفة.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿رَلُكُلُوا أَلْوَدَةَ وَلُكُلُوا أَللَّهُ عَلَيَّ مَا هَدَنُكُمْ﴾ [البقرة ١٨٥] وجه الدلالة: كما قال الشافعي رحمه الله: «سمعت من أرضاه من أهل العلم يقول في قوله تعالى: ﴿رَلُكُلُوا أَلْوَدَةَ﴾: عدة صوم رمضان، ﴿رَلُكُلُوا أَللَّهُ﴾: عند كماله»^(٤).

٢- القياس على التكبير في عبد الأضحى كما قال العيني رحمه الله: «القياس أن يكبر في العيدين جميعاً؛ لأن صلاتي العيدين لا تختلفان في التكبير فيها، والخطبة بعدهما وسائر سنتهما وكذلك التكبير في الخروج إليها»^(٥).

الخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع أبو حنيفة رحمه الله وبعض الحنفية^(٦).

ودليلهم: أن الذكر منه على الإخفاء، والأثر ورد في الأضحى، فيقتصر عليه^(٧).

(١) بدائع الصنائع (١/٦٢٥)، المحرر (١/٨٥)، عمدة القاري (٦/٢٩٥)، البحر (٢/٢٧٨)، فتح القدير (٢/٤١)، مرقي الملاح (ص ٥٣١)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٣١)، مسحة الخالق (٢/٢٧٩).

(٢) الهدية (١/٦٢)، المحرر (١/١٦٧)، الإنصاف (٥/٣٦٦)، الشرح الكبير (٥/٣٦٦)، أعدة (ص ١٥٠)، لإقاع (٢/٦٤)، كشاف القناع (٢/٦٤)، حاشية ابن قسم (٢/٥١٦).

(٣) المحلى (٥/٨٩)، لأنه قال: «أما ليلة الأضحى ويومه ويوم الفطر فلم يأت به أمر لكن انتكبر فعل حير وأجر». وأيضاً قال: «التكبير ليلة عيد الفطر فرض».

(٤) البيان (٢/٦٥٢) (٥) عمدة القاري (٦/٢٩٥).

(٦) الكتاب (١/١١٥)، كنز الدقائق (٢/٢٧٨)، العناية (٢/٤٢)، الساية (٣/١٢٠)، البحر

الرائق (٢/٢٧٨)، الكناية (٢/٤١)، الباب (١/١١٥)

(٧) المختار (١/٨٥).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف، مع أن ابن الهمام رحمه الله فسر نفي أبي حنيفة جواز التكبير في عيد الفطر بأن المراد هو الجهر بالتكبير وليس التكبير^(١).

وقال أيضًا: «الخلاف في الجهر بالتكبير في لفطر، لا في أصله؛ لأنه داخل في عموم ذكر الله فعندهما يجهر به كالأضحى، وعنده: لا يجهر به»، ثم قال: «وفي الحلاصة ما يفيد الخلاف في التكبير، وليس بشيء؛ إذ لا يمنع من ذكر الله بسائر الألفاظ في شيء من الأوقات، بل من إيقاعه على وجه البدعة، فقال أبو حنيفة: ترفع الصوت بالذكر بدعة»^(٢).

فمع تفسير ابن الهمام رحمه الله لقول أبي حنيفة رحمه الله إلا أن هناك من الحنفية من أخذ رأي أبي حنيفة على إطلاقه، لذا كان مخالفًا لهذا الإجماع.

◆ ١٤٩٩-٣٨ مشروعية التكبير في عيد الأضحى:

● من نقل الإجماع السمرقندي (٥٣٩هـ) يقول: «تكبير أيام التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم، وأجمعوا على العمل به»^(٣).

ابن رشد الحميد (٥٩٥هـ) يقول: «واتفقوا أيضًا على التكبير في أدبار الصلوات أيام لحج»^(٤).

ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن التكبير في عيد لنحر مسنون»^(٥).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «لا خلاف بين العلماء رحمهم الله في أن لتكبير مشروع في عيد النحر»^(٦).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «وأما التكبير المقيد فيشرع في عيد الأضحى بلا

(٢) فتح القدير (٤١/٢).

(١) فتح القدير (٤١/٢).

(٤) بداية المجتهد (٣/٢٥٨).

(٣) تحفة الفقهاء (١/٣٧٣).

(٦) المعني (٣/٢٨٧).

(٥) الإفصاح (١/١٢٧).

خلاف: لإجماع لأمة^(١).

ابن نيمية (٧٢٨هـ) يقول: «أما التكبير فإنه مشروع في عيد الأضحى بالاتفاق»^(٢).
ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٣) رحمه الله.

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «ولتكبير في النحر مسنون بالاتفاق»^(٤).
العيني (٨٥٥هـ) يقول: «كانوا يجهرون بالتكبير في لخروج إلى المصلى، وهو مسنون في عيد الأضحى بلا خلاف»^(٥).

ابن لُهمام (٨٦١هـ) يقول: «وقد ورد به في الأضحى وهو قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ جاء في التفسير أن المراد التكبير في هذه الأيام، والأولى الاكتفاء فيه بالإجماع عليه»^(٦).

الموافقون على الإجماع: مال إلى هذا الإجماع ابن حرم^(٧) رحمه الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [سورة ٢٠٣].
وجه الدلالة: أن المراد بالأيام المعدودات أيام التشريق^(٨)، ومعلوم أن أول يوم فيها هو عيد الأضحى.

٢- أن عمر رضي الله عنه كان يكر في قبته بمنى فيسمعه أهل المسجد، فيكفون ويكفون أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيراً^(٩).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) المجموع (٣٩/٥) (٢) مجموع الفتاوى (٢٤/٢٢١)، (٢٤/٢٢٠).

(٣) حاشية ابن قاسم (٥١٦/٢). (٤) رحمة الأمة (ص ٨١).

(٥) الناية (١٢١/٣). (٦) فتح القدير (٤١/٢).

(٧) المحلى (٨٩/٥)، ساء على كلامه في المسألة السابقة.

(٨) بدائع الصنائع (٤٥٨/١)، الكفاية (٤٨/٢).

(٩) ذكره البخاري في صحيحه معلقاً بصيغة الجزم، كتاب العيدين، باب التكبير أيام منى (٢٠/٢).

◆ ١٥٠-٣٩: مشروعية التكبير أيام التشريق:

• من نقل (الإجماع السمرقندي ٥٣٩هـ) يقول: «تكبير أيام التشريق سنة ماضية نقبها أهل العلم، وأجمعوا على العمل به»^(١).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «واتفقوا أيضاً على التكبير في أدبار الصلوات أيام الحج»^(٢).

الميداني الغنيمي (١٢٩٨هـ) يقول: «تكبير التشريق أوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة اتفاقاً»^(٣).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «قال جمع - وعليه عمل الناس في الأمصار وسنة ماضية نقلها أهل العلم، وأجمعوا عليها»^(٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الشافعية^(٥)، ومال إليه ابن حزم^(٦) رحمه الله.

◆ مستند الإجماع: ١- قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة ٢٠٣]. وجه الدلالة: أن المراد بالأيام المعدودات هي أيام التشريق^(٧)، والذكر هو ذكر الله تعالى ومنه التكبير.

٢ أن عمر رضي الله عنه كان يكبر في قبته بمنى فيسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر

(١) تحفة الفقهاء (٢٧٣/١)، وأنصأ ذكر هذا الإجماع في: بدائع الصنائع (٤٥٨/١)، الكفاية (٤٨/٢).

(٢) بداية المحتشد (٢٥٨/٣). (٣) اللباب (١١٨/١).

(٤) حاشية ابن قاسم (٥١٨/٢).

(٥) الأم (٢٤١/١)، الحوي (٤٩٨/٢)، حلية العلماء (٣١٦/١)، البيان (٦٥٥/٢)، المجموع

(٣٩/٥)، عمدة المحتاج (٣٩٦/١)، معي لمحتاج (٤٦٨/١).

(٦) المحلى (٩١/٥)، حيث قال: «التكبير حسن كله، لأن التكبير مع حير، وليس بها أثر

عن رسول الله ﷺ بتخصيص الأيام المذكورة دون غيرها»

(٧) بدائع لصنائع (٤٥٨/١)، الكفاية (٤٨/٢).

أهل الأسواق حتى ترتج مى تكبيراً^(١).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٥١-٤٠٠ التكير خلف الجماعات في حق المحرم وغيره سنة:

• (من نقل الإجماع ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «واتفقوا أيضاً على التكير في أدار الصلوات أيام الحج»^(٢).

ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن هذا التكير في حق المُجَلِّ والمُحَرَّم خلف الجماعات»^(٣).

ابن جُزَي (٧٤١هـ) يقول: «ويكير الجماعة اتفاقاً، والهدّ خلافاً لأبي حنيفة وابن حنبل»^(٤).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن التكير سنة في حق المحرم وغيره خلف الجماعات»^(٥).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «قال جمع: وعليه عمل الناس في الأمصار وسنة ماضية بقلها أهل العلم، وأجمعوا عليها، واستمر عملهم عليها»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنيفة^(٧)، والشافعية^(٨).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنه قول ابن مسعود وفعل ابن عمر رضي الله عنهما، ولم يعرف لهما مخالف في

(١) سنن تحريجه (ص ٢٧٣).

(٢) مذاية المحتهد (٣/٢٥٨).

(٣) الإفصاح (١/١٦٥).

(٤) القوانين الفقهية (ص ٦٨).

(٥) رحمة لأمة (ص ٨١).

(٦) حاشية ابن قاسم (٢/٥١٨).

(٧) امحتار (١/٨٥)، اعتاوى الهدية (١/١٦٧)، البحر الرائق (٢/٢٨٨)، مراقي الفلاح

(ص ٥٣٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٣٩).

(٨) الأم (١/٢٤١)، الليان (٢/٦٥٥)، حلية العلماء (١/٣١٧)، مغني المحتاج (١/٤٦٨)،

عجالة لمحتاج (١/٣٩٦).

الصحابة، فكان إجماعاً^(١)

٢ أنه ذكر مختص بوقت العيد فاختص بالجماعة^(٢).

٣ أنه ذكر مختص بوقت العيد فأشبهه الخطبة^(٣).

المخالضون: خالف هذا الإجماع بعض اشافعية^(٤)، وبعض الحنابلة^(٥)، فقالوا:
يصح من المنفرد

ودليلهم: إطلاق لأدلة الواردة في التكبير، حيث لم نحتص بلجماعة^(٦).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، ودلت لوجود المخالف.

◆ ١٥٢-٤١٠ التكبير المقيّد في أيام التشريق خلف النوافل غير مشروع:

«من نقل (الإجماع: ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «وافقوا على أنه لا يكثر حنف
انوافل في هذه الأوقات»^(٧).

ابن الحاج (٧٣٧هـ) يقول: «مصّت السنة أن أهل الأفاق يكبرون دُبُر كل صلاة
من الصلوات الخمس في أيام إقامة الحج بمنى»^(٨).

ونقل عنه هذا الإجماع الخطاب^(٩) كَحَمَلَةٍ.

(١) المعني (٢٩١/٣). أما قول ابن مسعود فأخرجه عنه ابن المنذر في لأوسط (٣٠٥/٤) رقم

(٢٢١٣) ونصه: عن ابن مسعود قال: «ليس على الواحد ولاثنين تكبير أيام التشريق، إنما

التكبير على من صلى في جماعة». وقال صاحب التكميل لما فات حريجه من إرواء الغليل

(ص ٢٨): إسناده جيد. وأما فَعَل ابن عمر فأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (١٩٧/٤) رقم

(٥٦٨٦) عنه أنه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة العصر من يوم النحر

(٢) المغني (٢٩١/٣). (٣) حاشية ابن قاسم (٥١٨/٢).

(٤) حلية العلماء (٣١٧/١)، البيان (٦٥٧/٢).

(٥) الشرح الكبير (٣٧٣/٥)، الإنصاف (٣٧٠/٥).

(٦) حاشية ابن قاسم (٥١٨/٢). (٧) الإفصاح (١٣٠/١).

(٨) المدح لاس الحاج (٢٧١/٢). (٩) مواهب الجليل (٥٨٢/٢).

الرافقون على الاجتماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنها صلاة لا تنزع بها جماعة أو غير مؤقّفة. فأشبهت الجنابة وسجود التلاوة^(٤).

٢- أن الفل تاع للفرس، والنابح لا يكون له نع^(٥).

المخالفون للاجماع: خاف هذا الإجماع بعض الشافعية^(٦)، وبعض الحنابلة^(٧).

ودليلهم: ١- أنها صلاة راتنة فأشبهت الفرائض^(٨).

٢- أنها صلاة معمولة في وقت التكبير فأشبهت المريضة^(٩).

٣- أن التكبير شعر الصلاة، والفرص والنفل في الشعار سواء^(١٠).

● النتيجة: عدم صحة الاجتماع، وذلك بوجود المخالف.

(١) الكتاب (١١٩/١)، الهداية (٢٦٨/٢)، مدائع الصنائع (١/٦٤٠)، الاختيار (١/٨٧).

المختار (١/٨٧)، الفتاوى الهندية (١/١٦٧)، العناية (٢/٥٠)، الكفاية (٢/٥٠)، عمدة

القاري (٦/٢٩٠)، الباية (٣/١٥١)، فتح القدير (٢/٥٠)، الباب (١/١١٩).

(٢) الحاوي (٢/٥٠١)، البيان (٢/٦٥٧)، لمجموع (٥/٤٣).

(٣) المفني (٣/٢٩١)، المحرر (١/١٦٨)، العدة (ص ١٥٠)، الإيضاف (٥/٣٧٢)، حاشية

ابن قاسم (٢/٥١٧).

(٤) كشف القناع (١/٦٦)، (٥) البيان (٢/٦٥٧)، المجموع (٥/٤٣).

(٦) الحاوي (٢/٥٠١)، البيان (٢/٦٥٨)، العزيز (٢/٣٦٧)، المجموع (٥/٤٣)، عجلة

المحتاح (١/٣٩٧)، فتح الباري (٢/٥٨٧).

(٧) الإيضاف (٥/٣٧٢)، (٨) البيان (٢/٦٥٨).

(٩) المجموع (٥/٤٣)، (١٠) المجموع (٥/٤٦).

الفصل الثاني

مسائل الإجماع في صلاة الكسوف

تمهيد: تعريف صلاة الكسوف

الكسوف: مصدر كَسَفَت الشمس، إذا ذهب نورها^(١)، يقال: كسفت الشمس والقمر وكُسِفَا، وانكسفا، وحَسَفَا، وخُسِفَا، واحسفا، ست لغات^(٢).

قيل: الكسوف مختص بالشمس، والخسوف بالقمر، وقيل: الكسوف في أوله، والخسوف في آخره إذا اشتد ذهاب الضوء^(٣).

والكسوف: احتجاب نور الشمس أو نقصانه بوفوع القمر بينها وبين الأرض^(٤).
وصلاة الكسوف أو الخسوف: هي صلاة تصلى عند ذهاب كل أو جل ضوء اشمس أو القمر، وتُصَلَّى على صفة مخصوصة.

◆ ١٥٣-١ مشروعية صلاة الكسوف:

عن نقل الإجماع الروياني (٥٥٠١هـ) يقول: «أما الإجماع فلا خلاف بين المسلمين فيه»^(٥).

عياض (٥٥٤٤هـ) يقول: «وهي سنة عند جميع الفقهاء»^(٦).

ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على أن صلاة كسوف لشمس سنة مؤكدة

(١) اسطع (ص ١٣٩)، مجموعة قواعد الفقه (ص ٣٣٣)، المعجم الوسيط (١/ ٧٨٧، ٢٣٤)

(٢) تحرير التنبيه (ص ١٠٠)، المعجم (ص ١٣٩).

(٣) تحرير التنبيه (ص ١٠٠)، المطالع (ص ١٣٩)، القاموس المحيط (٢/ ١٠٧٣، ١١٣٠)، مجموعة قواعد لفقه (ص ٢٧٦).

(٤) المعجم الوسيط (١/ ٧٨٧)، (٥) بحر المذهب (٣/ ٢٤٦).

(٦) إكمال المعلم (٣/ ٣٣٠).

يس لها الجماعة»^(١).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «تفقوا على أن صلاة كسوف الشمس سنة»^(٢).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «لا نعلم من أهل العلم في مشروعيتها لكسوف الشمس خلافاً»^(٣).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «صلاة كسوف الشمس والقمر سنة مؤكدة بالإجماع»^(٤).

شمس الدين بن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في مشروعيتها لكسوف الشمس»^(٥).

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين وقد تواترت بها السنن عن النبي ﷺ»^(٦).

البايزي (٧٨٩هـ) يقول: «وهي مشروعة اجتمعت الأمة على ذلك»^(٧).

ابن حجر (٨٥٢هـ) يقول: «قوله باب الصلاة في كسوف الشمس، أي مشروعيتها وهو أمر متفق عليه»^(٨).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «أصل مشروعية صلاة لكسوف بالكتاب والسنة والإجماع... وأما الإجماع فإن الأمة قد اجتمعت عليها من غير إنكار أحد»^(٩).

الشَّرْسِي (٩٧٧هـ) يقول: «والأصل في الباب قُلْ الإجماع»^(١٠).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وهي سنة مؤكدة بالكتاب والسنة واتفق المسلمين»^(١١).

(١) الإفصاح (١/١٣٤).

(٢) بداية المحتهد (٤/١٨٨).

(٣) المعني (٣/٣٢١).

(٤) المجموع (٥/٥١).

(٥) الشرح الكبير (٥/٣٨٦).

(٦) مجموع الفتاوى (٢٤/٢٥٨).

(٧) العناية (٢/٥٢).

(٨) فتح الباري (٢/٦٦٩).

(٩) الساية (٣/١٥٨)، عمدة القاري (٥/٣١٠).

(١٠) معني المحتاح (١/٤٧١).

(١١) حاشية ابن قاسم (٢/٥٢٤).

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع ابن حزم^(١) رحمه الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

١- قوله ﷺ: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس، ولكنهما آيتان من آيات الله فإذا رأيتموهما فقوموا وصلّوا»^(٢).

وجه الدلالة: أنه ﷺ بين حقيقة الكسوف وذكر ﷺ ما على المسلم حين رؤية ذلك من صلاة للكسوف، مما يدل على مشروعيتها.

٢- أن في صلاة الكسوف بعض الحكم من ذلك.

أ- أن الالتجاء إلى الله عند المخاوف بالدعاء والاستغفار سبب لمحو ما فرط من العصيان يرجى به زوال المخاوف وأن الذنوب سبب للآيات والعقوبات العاجلة والآجلة^(٣).

ب- في الفزع إلى الصلاة والسجود لله والتضرع إليه عند ذلك، تحقيق إضافة الحوادث كلها إليه تعالى، ونفي لها عما سواه^(٤).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ إجماع ١٥٤ ٢ مشروعية صلاة الكسوف:

«من نقل الإجماع لنووي (٦٧٦هـ) يقول: «صلاة كسوف الشمس والقمر سنة مؤكدة بالإجماع»^(٥).

(١) لمحلى (٩٥/٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس (٣٤/٢).

برقم (١٠٤١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف (٦٢٣/٢).

برقم (٩٠٤).

(٤) حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٤).

(٣) فتح الباري (٦٧٩/٢).

(٥) المجموع (٥١/٥).

الرافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والحنابلة^(٣)، وابن حزم^(٤) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: ١ - قوله ﷺ: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس، ولكهما آيتان من آيات الله فإذا رأيتوهما فقوموا وعلّوا»^(٥).

وجه الدلالة: أنه ﷺ ذكر خسوف القمر وقرنه مع خسوف الشمس وأمر ﷺ بالصلاة عند وقوعه مما يدل على مشروعيته.

٢ - أنه أحد الكسوفين، فأشبه خسوف الشمس^(٦).

● التنبيه: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ١٥٥-٣ صلاة الكسوف سنة غير واجبة:

• من نقل الإجماع ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «اتفقوا على أن صلاة العيدين وكسوف الشمس وقيام ليالي رمضان ليست فرضاً»^(٧).

الرويانى (٥٠١هـ) يقول: «اعلم أن هذه الصلاة سنة مؤكدة، وليست بفريضة بلا خلاف»^(٨).

(١) الكتاب (١٢٠/١)، بدائع الصنائع (١/٦٣٠)، الهداية (٢/٢٨١)، كمر الدقائق (٢/٢٩٣)، الفتاوى الهدية (١/١٦٨)، البحر الرائق (٢/٢٩٣)، لاختيار (١/٦٩)، البناية (٣/١٧٠)، فتح لقدير (٢/٥٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٣)، منحة الخائق (٢/٢٩٣)، الباب (١٢٠/١).

(٢) رسالة الفقهية (ص ١٤٢)، الكافي (١/٢٦٧)، شرح ابن بطال على البحاري (٣/٤٥)، بداية المحدث (٤/٢١١)، الذخيرة (٢/٤٣٠)، القوانين الفقهية (ص ٦٩)، مواهب الجليل (٢/٥٨٦)، انتاح والإكليل (٢/٥٨٦).

(٣) المعني (٣/٣٢١)، الشرح الكبير (٥/٣٨٦)، حاشية بر قاسم (٢/٥٢٧).

(٤) المحلى (٥/٩٥).

(٥) سبق تخريجه (ص ٢٨٠).

(٦) المغني (٣/٣٢٢)، الشرح الكبير (٥/٣٨٧)، مراتب الإجماع (ص ٣٢).

(٨) بحر لمذهب (٣/٢٤٦).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «في كسوف الشمس، وهي سنة عند جميع لفقهاء»^(١).
ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «اتفقوا على أن صلاة كسوف الشمس سنة»^(٢).

ابن لفظان (٦٢٨هـ) يقول: «وسائر العلماء يرون صلاة الكسوف سنة»^(٣).
ابن قُبيصة (٦٥٠هـ) يقول: «اتفقوا على أن صلاة الكسوف سنة مؤكدة»^(٤).
ونقل هذا الإجماع عنه البُهوتي^(٥) رَحِمَهُ اللهُ.

النووي (٦٧٦هـ) يقول «أجمع العلماء على أنها سنة»^(٦).
ونقل هذا الإجماع عنه الشوكاني^(٧) رَحِمَهُ اللهُ.

ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) يقول: «إن صلاة الكسوف سنة مؤكدة بالاتفاق»^(٨).
ابن جُرَي (٧٤١هـ) يقول: «وهي سنة في كسوف الشمس إجماعاً»^(٩).
محمد الدمشقي (٧٨١هـ) يقول: «اتفقوا على أن صلاة لكسوف الشمس سنة مؤكدة في الجماعة»^(١٠).

ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «هي سنة بالإجماع»^(١١).
العيني (٨٥٥هـ) يقول: «صلاة الكسوف، أجمع العلماء على أنها سنة، وليست واجبة»^(١٢).

(١) إكمال المعلم (٣/٣٣٠).

(٢) بداية المحتهد (٤/١٨٨).

(٣) الإقاع في مسائل الإحصاع (١/١٨١).

(٤) الإصصاع (١/١٣٤).

(٥) كشاف القاع (٢/٦٨).

(٦) شرح صحيح مسلم (٦/٥٠٣). وأيضاً: المجموع (٥/٥١).

(٧) بيل لأوطار (٣/٣٢٨).

(٨) إحكام الأحكام (ص ٣٥٠).

(٩) القوانين الفقهية (ص ٦٩).

(١٠) رحمة الأمة (ص ٨٢).

(١١) عحالة المحتاح (١/٣٩٩).

(١٢) عمدة الفاري (٥/٣٠٠).

الخطاب (٩٥٤هـ) يقول: «قال سند: وهذا ما لا يختلف فيه»^(١)

الصنعاني (١١٨٢هـ) يقول: «وهي سنة باتفاق العلماء»^(٢).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وهي سنة مؤكدة بالكتاب والسنة واتفاق المسلمين»^(٣).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض الحنفية^(٤).

♦ مستند الإجماع: أنها ليست من شعائر الإسلام؛ فإنها توجد بعارض، لكن صلاحها النبي ﷺ فكانت سنة، والأمر للتدب^(٥).

الغالبون على الإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الحنفية فقالوا: بالوجوب^(٦)، كما حالف بعض الحنابلة فقالوا: فرض، وفُسرت بفرض كفاية^(٧).

ودليلهم: ١- قوله ﷺ: «فصلوا»^(٨).

وجه الدلالة: الأمر هنا يدل على الوجوب إلا لصارف^(٩).

٢- أنها صلاة تقام على سبيل الشهرة، فكانت شعاراً للدين حال الفزع^(١٠).

٣- فعله ﷺ لها وأمره بها، وجمعه الناس مطهر لذلك^(١١).

(١) مواهب لجليل (٢/٥٨٤). (٢) سبل السلام (٢/١١٨).

(٣) حاشية ابن قاسم (٢/٥٢٤).

(٤) مدائع الصنائع (١/٦٢٦)، الفتاوى الهندية (١/١٦٨)، العاية (٢/٥٢)، الناية (٣/١٥٨)،

وقال هو الأصح، فتح القدير (١/٥١)، البحر الرائق (٢/٢٩٢)، منحة الحائق (٢/٢٩٢)،

حاشية بر عايد (٣/٦٦).

(٥) العاية (٢/٥٦)، منحة الحائق (٢/٢٩٢).

(٦) مدائع الصنائع (١/٦٢٦)، لعاية (٢/٥٦)، لباية (٣/١٥٨)، عمدة القاري (٥/٣٠٠)،

فتح القدير (١/٥١)، البحر الرائق (٢/٢٩٢)، منحة الحائق (٢/٢٩٢).

(٧) الإصناف (٥/٣٨٩). (٨) تقدم تخريجه (ص ٢٨٠).

(٩) مدائع الصنائع (١/٦٢٦)، فتح القدير (١/٥١)، البحر الرائق (٢/٢٩٢).

(١٠) فتح القدير (١/٥١). (١١) المغني (٣/٣٣٠)، إحكام الأحكام (ص ٣٥٠).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٥٦٩-٤ مشروعية الجماعة لصلاة الكسوف:

✽ من نقل الإجماع ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «كسوف الشمس يصلى لها في جماعة، وهذا المعنى وإن قام دليبه من هذا الحديث فقد حاء منصوصاً في غيره والحمد لله، وهو أمر لا خلاف فيه»^(١).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «وهي سنة عند جميع الفقهاء، وكذلك التجميع لها»^(٢).
ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على أن صلاة الكسوف سنة مؤكدة يسر لها الجماعة»^(٣).

ونقل إجماعه ابن قاسم^(٤) رحمه الله.

ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «اتفقوا على أن صلاة كسوف اشمس سنة وأنه في جماعة»^(٥).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «وتصلى الكسوف فرادى كما تصلى جماعة بالاتفاق»^(٦).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «إلا أن صلاة الكسوف أقوى لكونها تؤدي كجماعة بلا خلاف»^(٧).

ابن الهمام (٨٦١هـ) يقول: «وأجمعوا على أنها تصلى بجماعة»^(٨).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «تس صلاة الكسوف جماعة وهو أفضل وفاقاً»^(٩).

(١) التمهيد ضمن موسوعة شروح الموطأ (٤٢٦/٦)

(٢) إكمال المعلم (٢٣٠/٣).

(٣) الإقصاد (١٣٤/١).

(٤) حاشية ابن قاسم (٥٢٦/٢).

(٥) بداية المجتهد (١٨٨/٤).

(٦) رحمة الأمة (ص ٨٢).

(٧) البناء (١٧٤/٣).

(٨) فتح القدير (٥٢/٢).

(٩) حاشية ابن قاسم (٥٢٦/٢).

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الشافعية^(١)، وابن حزم^(٢) رحمه الله.

♦ مستند الإجماع: يسند الإجماع على عدة أدلة منها:

١- قول عائشة رضي الله عنها: «فأتى رسول الله ﷺ من مركبه حتى انتهى مصلاه الذي يصلي فيه، فقام وقام الناس وراءه»^(٣).

وجه الدلالة: كما قال النووي رحمه الله: «فيه أن لسة في صلاة الكسوف أن تكون في جامع وفي جماعة»^(٤).

وعليه تشرع الجمعة افتداء بالنبي ﷺ^(٥).

٢- أنها من شعائر الدين وشعائر الإسلام ويجب إظهارها^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٥٧-١٥٥ مشروعية صلاة الكسوف للمنفرد:

✽ من نقل الإجماع: محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «تصلي الكسوف فرادى كما تصلي جماعة بالاتفاق»^(٧).

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)،

(١) الأم (٢٤٢/١)، حية العلماء (٣٢٠/١)، شرح السنة للنووي (٣٧٦/٤)، البيان (٢/٢٦٦).

شرح صحيح مسلم (٥٠٦/٦)، عجلة المحتاج (٤٠١/١)، مغني المحتاج (٤٧٤/١)، حاشية البيهقي (٤٣٨/١).

(٢) المحلى (٩٦/٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب ذكر عذاب القصر في الصلاة (٢/٦٢١) برقم (٩٠٣).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٥٠٨/٦).

(٥) عجلة المحتاج (٤٠١/١)، معي المحتاج (٤٧٤/١).

(٦) موهب الحليل (٥٨٥/١). (٧) رحمة لأمة (ص ٨٢).

(٨) الكتاب (١٢٠/١)، بدائع الصنائع (٦٢٩/١)، الهداية (٢/٢٧٩)، كنز الدقائق =

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنها نافله، والأصل فيها الانفراد^(٤).

٢- أنه ليس من شرطها الاستيطان، فلم تشترط فيها الجماعة^(٥).

● **النتيجة:** صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ **١٥٨-٦* صلاة الكسوف ركعتان^(٦):**

• **من نقل الإجماع:** ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: «لا خلاف في أنها ركعتان في الأصل»^(٧).

الصنعاني (١١٨٢هـ) يقول «صلاة الكسوف ركعتان اتفاقاً، إنما اختلف في كمية لركوعات في كل ركعة»^(٨).

= (٢/٢٩١)، الاحتيار (١/٦٩)، الفتاوى الهدية (١/١٦٨)، الباية (٣/١٥٩)، البحر الرائق (٢/٢٩١)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٥)، مراقي الفلاح (ص ٥٤٦)، حاشية ابن عاتير (٣/٦٧)، اللباب (١/١٢٠).

(١) الرسالة الفقهية (ص ١٤٧)، شرح ابن بطلان على المحاري (٣/٣٧)، التاج والإكليل (٢/٥٨٥)، منح الجليل (١/٨٢).

(٢) الأم (١/٢٤٦)، حلية العلماء (١/٣٢٠)، البيان (٢/٦٦٢)، شرح صحيح مسلم (٦/٥٠٦)، المنحوم (٥/٥١)، مغني المحتاج (١/٤٧٤)، حاشية لبجوري (١/٤٣٨).

(٣) لمعني (٣/٣٢٢)، المحرر (١/١٧١)، الشرح الكبير (٥/٣٨٧)، العدة (ص ١١٢)، الإصناف (٥/٣٨٥)، كشاف القناع (٢/٦٩).

(٤) الاحتيار (١/٦٩)، كشاف القناع (٢/٦٩)، (٥) كشاف القناع (٢/٦٩).

(٦) خرج بهذه المسألة إجماع: ١- القيام والركوع الثاني من الركعة الأولى أقصر من القيام والركوع الأول. ٢- لا يشرع تطويل الاعتدال الذي يلي الركوع الثاني. بناء على قول الحنفية

أد صلاة الكسوف ركعتان كالمافلة بحلاف الجمهور الذين يرون في كل ركعة ركوعان أو أكثر

(٧) عارضة الأحوزي (٣/٣٣). (٨) سبل السلام (٢/١١٩).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

♦ مستند الإجماع: فعل النبي ﷺ، فقد انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فصلى ركعتين^(٤).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المحالف.

♦ [١٥٩-٧] صلاة الكسوف لا تقضى بعد الانجلاء:

✽ من نقل (الإجماع ابن حجر (٨٥٢هـ) يقول «وقد اتفقوا على أنها لا تقضى بعد الانجلاء»^(٥).

الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: «وقد اتفقوا على أنها لا تقضى بعده»^(٦).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحمية^(٧)، والمالكية^(٨).

(١) الكتاب (١١٩/١)، مدائع الصنائع (٦٢٩/١)، لهداية (٢٦٩/٢)، كنز الدقائق (٢٩١/٢)، الاختيار (٦٨/١)، الفناوى لهدية (١٦٨/١) الباية (١٥٩/٣)، فتح القدير (٥٤/٢)، مراقي الملاح (ص ٥٤٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٣)، حاشية ابن عابدين (٦٧/٣)، المحرر الرائق (٢٩١/٢)، الساب (١١٩/١).

(٢) الأم (٢٤٦/١)، الحاوي (٥٠٥/٢)، المجموع (٥١/٥)، عجلة المحتاح (٤٠٠/١)، مغني المحتاح (٤٧٢/١)، حاشية البيجوري (٤٣٩/١).

(٣) الهدية (٦٣/١)، المحرر (١٧١/١)، الشرح الكبير (٣٨٩/٥)، الإصناف (٣٨٩/٥)، كشف القناع (٧٠/٢)، منتهى الإرادات (٣٧٢/١).

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف القمر (٣٣/٢) رقم (١٠٤٠)، ومسلم في كتاب الكسوف، باب ما عرّض على النبي ﷺ من الجنة والنار (٦٢٢/٢) برقم (٩٠٤).

(٥) فتح لباري (٦٧١/٢) (٦) بيل الأوطار (٣٢٧/٣).

(٧) الفناوى الهندية (١٦٨/١)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٦).

(٨) التاج والإكليل (٥٨٥/٢)، مواهب لحليل (٩١/٢).

والحنابلة^(١).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «إذا حسفا فصلوا حتى تنجلي»^(٢)

وجه الدلالة: كما قال ابن قدامة رحمه الله «فجعل الانجلاء غاية الصلاة»^(٣).

٢- أنها ذات سبب فتعوت بعوائدها^(٤).

٣- أنه لم ينقل عنه ﷺ أنه فعلها بعد التجلي^(٥).

٤- أنها سنة وغير راتبة ولا تابعة لعرض فم تقض^(٦).

٥- أن المقصود عود ما ذهب من النور، وقد عاد كملاً^(٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ١٦٠-١٨ الأذان والإقامة لصلاة الكسوف غير مشروعين:

من نقل الإجماع: ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «صلاة الكسوف لا أذان بها ولا إقامة، وإنما ينادى لها بالصلاة جامعة عند باب المسجد، وكذلك سائر الصلوات المسنونات لا أذان لها، ولا إقامة، وإنما ينادى لها: الصلاة جامعة عند باب المسجد، ولا خلاف في ذلك بين العلماء»^(٨).

(١) الهداية (٦٣/١)، المعني (٣٣٠/٣)، الشرح الكبير (٣٩٨/٥)، الإنصاف (٤٠١/٥).

كشف القناع (٦٩/٢)، منتهى الإرادات (٣٧٢/١)، حاشية بن قاسم (٥٢٧/٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف (٦٢٢/٢) رقم (٩٠٤).

(٣) المعني (٣٣٠/٣).

(٤) الأم (٢٤٣/١)، حاشية البيهقوري (٤٣٨/١).

(٥) كشف القناع (٦٩/٢).

(٦) كشف القناع (٦٩/٢).

(٧) كشف القناع (٦٩/٢).

(٨) شرح ابن بطال على البخاري (٣١/٣).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وأجمع العلماء على أن صلاة الكسوف ليس فيها أذان ولا إقامة»^(١).

ابن القفطان (٦٢٨هـ) يقول: «وأجمع العلماء أن صلاة لكسوف ليس فيها أذان ولا إقامة»^(٢).

النروي (٦٧٦هـ) يقول: «وأجمعوا أنه لا يؤذن لها ولا يقام»^(٣).

ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) يقول: «لا يؤذن لصلاة الكسوف اتفاقاً»^(٤).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن حجر^(٥) رحمه الله.

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «واتفقوا على أنه لا يؤذن بها ولا يقام»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧).

♦ مستند الإجماع: بسند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عن عائشة رضي الله عنها «أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً: (الصلاة جامعة) فاجتمعوا»^(٨).

وجه الدلالة: أن الحديث بين أنه لم يؤذن للصلاة ولم يقام، إنما نوذي لها بالصلاة جامعة، وهذا هو المشروع من فعله ﷺ.

(١) الاستذكار (١٠١/٧)، وأيضاً حء في التمهيد (٢٧٠/٦).

(٢) الإقناع في مسائل لإجماع (١٨١/١).

(٣) شرح صحيح مسلم (٥٠٧/٦) (٤) أحكام الأحكام (ص ٣٥٠)

(٥) فتح لناري (٦٧٧/٢). (٦) حاشية ابن قاسم (٥٢٦/٢).

(٧) بدائع الصنائع (٦٣٠/١)، انكبابه (٥٢/٢)، العناية (٥١/٢)، البناية (١٥٧/٣)، فتح

القدير (٥١/١)، البحر الرائق (٢٩١/٢)، مراقي لفلاح (ص ٥٤٥)، حاشية الطحطاوي

(ص ٥٤٥)، حاشية ابن عاتدين (٦٦/٣)، السب (١١٩/١).

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف (٦٢٠/٢) برقم (٩٠١)

٢- أنها من غير الصلوات الخمس، أشبهت سائر النوافل^(١).

● النتيجة: صحة الإجماع: وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٦١-٩ مشروعية النداء (الصلاة جامعة) في صلاة الكسوف:

«من نقل الإجماع ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «صلاة الكسوف لا أذان لها ولا إقامة، وإنما ينادى لها بالصلاة جامعة عند باب المسجد، وكذلك سائر الصلوات المسبوت لا أذان لها ولا إقامة، وإنما ينادى لها: الصلاة جامعة عند باب المسجد، ولا خلاف في ذلك بين العلماء»^(٢).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن عائشة رضي الله عنها قالت: «أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً: (الصلاة جامعة) فاجتمعوا»^(٦).

وجه الدلالة: أنه بر في أن ينادى لها بالصلاة جامعة.

٢- أنها قد تنفق في وقت لا يمكن قصد المصلى فيه^(٧).

الخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الحنابلة، فقد نقلوا رواية عند

(١) الشرح الكبير (٣٨٨/٥) (٢) شرح ابن بطال على البخاري (٣١/٣)

(٣) فتح القدير (٥٢/٢)، البحر الرائق (٢٩١/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٤٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٥)، حاشية ابن عسدين (٦٧/٣).

(٤) الأم (٢٤٥/١)، الحاوي (٥٠٤/٢)، البيان (٦٦٢/٢)، العرير (٣٧٥/٢)، شرح صحيح مسلم (٥٠٧/٦)، المحموع (٥١/٥)، معني المحتاج (٤٧٤/١).

(٥) الهداية (٦٣/١)، المعني (٣٢٢/٣)، لشرح الكبير (٣٨٨/٥)، الإصاف (٣٨٨/٥)، كشاف القناع (٧٠/٢).

(٦) سبب تخريجه (ص ٢٨٩). (٧) البيان (٦٦٢/٢).

أحمد أنه لا يبادى لها^(١).

● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف، مع أن نقلهم لقول الإمام أحمد: (لا ينادى لها) لعل المراد النداء بالآذان، وليس النداء بالصلاة جمعة.

◆ ١٦٢-١٠ إذا غربت الشمس كاسفة لم تشرع صلاة الكسوف:

«من نقل (الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أن تغيب كاسفة فلا يصلى بعد الغروب بلا خلاف»^(٢).

القرافي (٦٨٤هـ) يقول «فلو كسفت عند الغروب وغربت الشمس كذلك لم تصل إجماعاً»^(٣).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «فلو كسفت عند الغروب لم يصلى إجماعاً»^(٤).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «أو غابت الشمس كسفة أو طلعت والقمر خاسف لم يصلى، بلا خلاف أعلمه»^(٥).

◆ **مستنبط الإجماع:** أن سلطان الشمس قد ذهب، ووقتها وهو النهار قد فات، وإما كانت الصلاة رعية ليرد صوؤها، ونعود منفعتها، وهذا المعنى يذهب بفقد اشمس رأساً، فيسقط حكمها بفقدها^(٦).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) الشرح الكبير (٣٨٨/٥)، الإيضاف (٣٨٨/٥).

(٢) المجموع (٥٩/٥). (٣) الذخيرة (٤٢٨/٢).

(٤) اسنائة (١٧٣/٣)، عمدة القاري (٣٠٠/٥).

(٥) الإيضاف (٣٩٩/٥).

(٦) مواهب الحليل (٥٩٠/٢)، عحالة المحتاج (٤٠٢/١)، معي المحتاج (٤٧٥/١)، الهداية

للكرداني (٦٣/١)، المنهي (٣٣٠/٣).

◆ ١٦٣-١١ لا تشرع صلاة الكسوف في الأوقات المكروهة:

* من نقل الإجماع ابن الهمام (٨٦١هـ) يقول «وأجمعوا على أنها تصلى بجماعة، وفي المسجد الجامع أو مصلى العيد، ولا تصلى في الأوقات المكروهة»^(١).
الخطاب (٩٥٤هـ) يقول: «فإن صلعت مكسوفة لم تصل حتى تبرز الشمس ويأتي وقت النافلة، وهذا متفق عليه»^(٢).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع المالكية^(٣)، والحنابلة^(٤).

◆ مستند الإجماع: ورود النهي عن الصلاة في تلك الأوقات^(٥)، والنهي للتحريم، والأمر للندب، وترك المحرم أولى من فعل المندوب^(٦).
الخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، وبعض الحنابلة^(٩).

ودليلهم: ١- قوله ﷺ: «قوموا وصلوا»^(١٠).

وجه الدلالة: كما قال ابن حجر رحمه الله: «استدل به على أنه لا وقت لصلاة الكسوف معين، لأن الصلاة علقت برؤيته وهي ممكنة في كل وقت من النهار»^(١١).
٢- أن النبي ﷺ أمرنا بالصلاة لكسوف الشمس، فلا وقت يحرم فيه صلاة

(١) فتح القدير (٥٢/٢). (٢) مواهب الجليل (٥٩٠/٢).

(٣) شرح ابن بطال على البخاري (٣٤/٣)، الكافي (٢٦٥/١)، الاستذكار (١٠٥/١)، بداية المجتهد (٢٠٨/٤)، الذخيرة (٤٢٧/٢)، القواصم المفهية (ص ٦٩)، منح الجليل (٢٨٣/١).

(٤) الهدية (٦٣/١)، المغني (٥٣٣/٢)، المحرر (١٧٤/١)، كشف لقناع (٧٢/٢).

(٥) شرح ابن بطال على البخاري (٣٤/٣). (٦) المغني (٥٣٤/٣).

(٧) الكافي (٢٦٦/١)، بداية المجتهد (٢٠٨/٤)، منح الجليل (٢٨٣/١).

(٨) الأم (٢٤٣/١)، الحاوي (٥٠٤/٢)، بحر المذهب (٢٤٦/٣)، فتح الباري (٦٧١/٢).

(٩) الهدية (٦٣/١)، المغني (٥٣٣/٣). (١٠) سبق تخريجه (ص ٢٨٠).

(١١) فتح الباري (٦٧١/٢).

أمر بها رسول الله ﷺ، كما لا تحرم في وقت الصلاة الفاتنة، ولا الصلاة على الجارية، ولا الصلاة للطواف^(١).

٣- أنها صلاة ذات سبب فأشبهت ما ثبت جوازه^(٢)

● التوجيه: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٦٤-١٢ مشروعية صلاة الكسوف في المسجد:

● من نقل (الإجماع ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «أما صلاة الكسوف في المسجد فهو الذي عليه العلماء»^(٣).

ابن الهمام (٨٦١هـ) يقول: «وأجمعوا على أنها تصلى بجماعة، وفي المسجد الجامع»^(٤).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وفي جامع أفضل وفقاً»^(٥).

الوافقون على الإجماع: وفق على هذا الإجماع المالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قول عائشة رضي الله عنها: «فأتى رسول الله ﷺ من مركبه حتى انتهى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه فقام وقام الناس وراءه»^(٨).

(١) الأم (٢٤٣/١) (٢) المغني (٥٣٤/٣).

(٣) شرح ابن بطال لصحيح البخاري (٣٥/٣) (٤) فتح القدير (٥٢/٢).

(٥) حاشية ابن قاسم (٥٢٦/٢).

(٦) الرسالة الفقهية (ص ١٤٦)، شرح ابن بطال على البخاري (٣٥/٣)، الكافي (٢٦٦/١)،

البيان والتحصيل (١٩١/١)، الذخيرة (٤٢٨/٢)، القوين الفقهية (ص ٦٩)، مح الجليل

(٢٨٢/١)

(٧) الأم (٢٤٥/١)، الحوي (٥٠٤/٢)، بحر المذهب (٢٤٧/٣)، العرير (٣٧٦/٢)، شرح

صحيح مسلم (٥٠٦/٦)، فتح الباري (٦٩٢/٢)، مغني المحتاج (٤٧٤/١).

(٨) أخرجه مسلم، كتاب الكسوف، باب ذكر عذاب القمر في صلاة (٦٢١/٢) برقم (٩٠١)

- وجه الدلالة: كما قل النووي رحمته: «حتى انتهى إلى مصلاه، نعتي موقفه في المسجد فيه أن السنة في صلاة الكسوف أن تكون في الجامع وفي جماعة»^(١).
- ٢- خوفاً من انحلالها قبل وصوله لمصلي، فتفوت السنة^(٢) بالمبادرة بها^(٣).
- ٣- أن السنة في صلاة الكسوف أن تصلي في المسجد، ولولا ذلك كانت صلاتها في الصحراء أجدر برؤية الانجلاء^(٤).

● **التبيحة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.**

◆ ١٦٥-١٣: استحباب الجهر في صلاة الكسوف:

● **من نقل الإجماع:** ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «أجمع العلماء أن كل صلاة سنتها أن تصلي في جماعة من صلوات السنن فستجهر كالعبدين والاستسقاء والكسوف»^(٥).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض الحنفية^(٦)، وبعض المالكية^(٧)، وبعض الشافعية^(٨) والحنابلة^(٩).

(١) شرح صحيح مسلم (٥٠٨/٦).

(٢) المغني (٣٢٢/٣)، الذخيرة (٤٢٨/٢)، معج الجليل (٨٢/١).

(٣) شرح صحيح مسلم (٥٠٦/٦)، (٤) فتح الباري (٦٩٢/٢).

(٥) الإقناع في مسائل الإجماع (١٧٩/١).

(٦) ونقل هدا عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله الكتاب (١١٩/١)، بدائع لصنائع (٦٢٩/١)، الهداية (٢٧١/٢)، النية (١٦٧/٣)، مراقي إصلاح (ص ٥٤٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٥)، حاشية اس عابدين (٦٧/٣)، اللب (١١٩/١).

(٧) الاستدكار (١٠٥/٧)، عارضة الأحوزي (٣٥/٣)، التاج وإكليل (٥٨٦/٢)، منح الجليل (٢٨٢/١).

(٨) كالبعوي واس حجر رحمهما الله. ينظر. شرح السنة (٣٨٣/٤)، فتح الباري (٦٩٩/٢).

(٩) الهدية (٦٣/١)، المغني (٣٢٤/٣)، المحرر (١٧١/١)، الشرح الكبير (٣٩٠/٥)، الإصناف (٣٩٠/٥)، كشف القناع (٧٠/٢)، منتهى الإرادات (٣٧٢/١).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- عن عائشة رضي الله عنها أن الرسول ﷺ جهر في صلاة الكسوف ^(١).
- وحه الدلالة: أنه نص في جهر الرسول ﷺ في صلاة الكسوف، قال بن حجر رحمته:
«ثبت الجهر معه قدر رائد، فالأخذ به أولى» ^(٢).
- ٢- أنها صلاة تقام بجمع عظيم فيجهر بالقراءة فيها كالجمعة والعيد ^(٣).
- ٣- أن في الصلاة جهراً مصلحة، وهو حشية أن يسأم المأمومون ^(٤).
- المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع أبو حيفة رحمته، والحنفية ^(٥)، والمالكية ^(٦)،
والشافعية ^(٧)، والحنابلة في رواية فقالوا: لا يجهر ^(٨).
- ودليلهم: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «صلى بنا رسول الله ﷺ الكسوف فقام بنا
قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة» ^(٩).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الكسوف، باب الجهر بالقراءة في الكسوف (٤٠/٢) رقم (١٠٦٥)

(٢) فتح الباري (٢/٦٩٩).

(٣) بدائع الصنائع (١/٦٢٩)، بداية المجتهد (٤/٢٠٧)، التاج والإكليل (٢/٥٨٦).

(٤) منح الحلل (١/٢٨٢).

(٥) الكتاب (١/١١٩)، بدائع الصنائع (١/٦٢٩)، الهداية (٢/٢٧١)، كتر الدقائق (٢/٢٩١).

لاختيار (١/٦٩)، الناية (٣/١٦٧)، البحر الرائق (٢/٢٩١)، مراقي الفلاح (ص ٥٤٥).

حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٥)، حاشية ابن عاردين (٣/٦٧).

(٦) الرسالة الفقهية (ص ١٤٦)، شرح ابن عطاء (٣/٢٩)، الكافي (١/٢٦٦)، عارضة

الأحودي (٣/٣٥)، بداية المجتهد (٣/٢٠٢)، الدحيرة (٢/٤٢٨)، القوانين الفقهية

(ص ٦٩)، التاج والإكليل (٢/٥٨٦)، مواهب الحليل (٢/٥٨٦)، مع الجليل (١/٢٨١).

(٧) الأم (١/٢٤٤)، حية العلماء (١/٣١٩)، شرح السنة (٤/٣٨٢)، انبيا (٢/٦٦٣)، شرح

صحيح مسلم (٦/٥٠٧)، عجالة المحتاج (١/٤٠١)، فتح الباري (٢/٦٩٩)، معي

المحتاج (١/٤٧٤)، حاشية البيهقوري (١/٤٤١).

(٨) الإنباف (٥/٣٩٠).

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المكاح، باب كغران العشير (٧/٣١) رقم (٥١٩٧)، =

- وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ لو جهر لما احتج إلى الحزب^(١)
 وأجيب عنه بإجابات منها: ١- أنه ربما خفى عليه لعهده عن الإمام^(٢).
 ٢- أنه أثر الاحتصار في الحكمة، وذكر المقصود وهو الدلالة على مقدار
 القراءة، وترك ذكر أسماء السور وأعينها^(٣).
 ٣- أن الإنسان قد يسي لمقروء والمسموع بعبه، وهو ذاكر لقدره، فقول:
 قرأ نحو سورة كذا^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٦٦-١٤٠ استحباب الجهر في صلاة خسوف القمر:

- ١- من نقل (الإجماع: الماوردي (٤٥٠هـ) يقول: «أما صلاة كسوف القمر
 فالجهر فيها مسنون إجماعاً»^(٥).
 ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «ويجهر بقراءة كسوف القمر، لأنها صلاة ليل،
 وهو إجماع»^(٦).
 الشَّريني (٩٧٧هـ) يقول: «ويجهر الإمام والمنفرد (بقراءة) صلاة (كسوف
 القمر)؛ لأنها صلاة ليل أو مسحقة بها، وهو إجماع»^(٧).
 الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض المالكية^(٨).....

= ومسلم في صحيحه، كتب لكسوف، باب ما عرص على النبي ﷺ في صلاة الكسوف
 (٦٢٦/٢) رقم (٩٠٧).

(١) البحر لرائق (٢/٢٩٢)، لذخيرة (٢/٤٢٨).

(٢) شرح السنة (٤/٣٨٢). (٣) شرح لسة (٤/٣٨٣).

(٤) فتح القدير (٢/٥٦). (٥) الحاوي (٢/٥٠٨).

(٦) عحالة المحتاح (١/٤٠١). (٧) معي المحصح (١/٤٧٤).

(٨) الرسالة لفهية (ص ١٤٧)، التاج والإكليل (٢/٥٦)، منح الجليل (١/٢٨٢)، المراكه
 الدواني (١/٤٣٠).

والحنابلة^(١)، ومال إليه احنفية^(٢).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته^(٣).

٢- أنها نافذة ليلية فيها الجهر^(٤).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◈ ١٦٧-١٥٠ استحباب إطالة القراءة والركوع في صلاة الكسوف:

• من نقل (الإجماع. النووي (٦٧٦هـ) يقول: «واتفقوا على استحباب إطالة القراءة والركوع فيها»^(٥).

الحطاب (٦٥٤هـ) يقول: «وأما الركوع فإنه ممتق عليه»^(٦).

الموافقون على المصالح: وافق على هذا الإجماع لحنفية^(٧)، والمالكية^(٨).

(١) المغني (٣/٣٢٤)، الشرح الكبير (٥/٣٩١)، المدع (٢/١٩٨)، دفتق أولي الهوى (١/٣٣١)، كشف لقناع (٢/٦٢).

(٢) لم أحد قولاً للحنفية، ويمكن أن يقال: إنها نافذة ليلية فيصح فيها الجهر. يطر بدع الصنائع (١/٦٣٠)، الهداية (٢/٢٧٨)، البحر الرائق (٢/٢٩٢)، والحنفية يرون أنها تصلى بركن بظن بدائع الصنائع (١/٦٣١)، الهدية (٢/٢٧٨)، بحر الرائق (٢/٢٩٣)، منحة الخائف (٢/٢٩٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف (٢/٦٢٠) رقم (٩٠١).

(٤) الفواكه لدواي (١/٤٣٠)، مع التحليل (١/٢٨٢).

(٥) شرح صحيح مسلم (٦/٥٠٤)، (٦) مواهب لجليل (٢/٢٩٠).

(٧) الكتب (١/١١٩)، بدائع الصنائع (١/٦٢٨)، الهداية (٢/٢٧١)، الاحتيار (١/٦٩)،

اضاوى الهدية (١/٦٨)، انعاية (٢/٥٣)، السابة (٣/١٦٧)، فتح القدير (٢/٥٥)،

اسحر الرائق (٢/٢٩١)، مراقبي افلاح (ص ٥٤٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٥)، حاشية

ابن عابدين (٣/٦٧)، اللباب (١/١١٩).

(٨) الرسالة الشفهية (ص ١٤٦)، شرح ابن بطال على البحاري (٣/٢٨)، الكافي (١/٢٦٦)، =

والحنابلة^(١)♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:١- متابعة النبي ﷺ^(٢).٢- أر المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء، فإذا حَقَّق أحدهما طَوَّاف الآخر^(٣).● **التبعية:** صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود مخالف.♦ **١٦٨-١٦٩ لا يطيل الجلوس بين السجدين:**● **من نقل الإجماع:** احتطاب (٩٥٤هـ) بقول: «لا يطيل الفصل بين السجدين لإجماع»^(٤).ابن عليش (١٢٩٩هـ) يقول: «ولا يطيل الجلوس بين السجدين إجماعاً»^(٥).ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ولا يطيل الجلوس بين السجدين إجماعاً»^(٦).الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع بعض الشافعية^(٧).♦ **مستند الإجماع:** أنه لم يرد عن النبي ﷺ^(٨).

= انقوايس الفقهية (ص ٦٩)، التاج والإكبل (٥٨٨/٢)، مع الجليل (٢٨٣/١)
 (١) الهداية (٦٣/١)، المعني (٣٢٤/٣)، المحرر (١٧١/١)، الشرح الكبير (٣٩٠/٥)،
 الإنصاف (٣٩٠/٥)، كشف القناع (٧٠/٢)، منتهى الإرادات (٣٧٢/١)، حاشية ابن قاسم
 (٥٢٨/٢).

(٢) الكمية (٥٥/٢)، العناية (٥٥/٢)، فتح القدير (٥٥/٢)، وقد جاء ذكر ذلك في صحيح
 البخاري، كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف (٣٤/٢) رقم (١٠٤٤)، ومسلم في
 صحيحه، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف (٦١٨/٢) رقم (٩٠١).

(٣) الهداية (٢٧٦/٢) (٤) مواهب الجليل (٥٨٩/٢)

(٥) منح الحليل (٢٨٣/١) (٦) حاشية ابن قاسم (٥٢٩/٢).

(٧) الحارثي (٥٠٧/٢)، مغني المحتاج (٤٠١/١)، حاشية البيجوري (٤٣٩/١).

(٨) حاشية ابن قاسم (٥٢٩/٢).

المعارض للإجماع: خالف هذا الإجماع الحنفية^(١)، وبعض لشافعية^(٢)، وبعض الحنابلة^(٣).

ودليلهم: قول عائشة رضي الله عنها «ما سجدت سجودًا قط كان أطول منها»^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف

◆ ١٦٩-١٧ الركعة الأولى بقيامها وركوعها في الكسوف أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها:

من نقل للإجماع ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ثم يصلي الركعة الثانية كاركعة الأولى لكن دونها في كل ما يفعله فيها وفاق»^(٥).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨).

◆ مستند الإجماع: جاء عن النبي ﷺ أنه كان يصلي الركعة الثانية أقصر من

(١) عمدة لقاري (٨٠/٧)، البحر الرائق (٢/٢٩١).

(٢) عمدة المحتاج (١/٤٠١).

(٣) الكت على المحرر (١/١٧٢)، الإصناف (٥/٣٩٥).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب لكسوف، باب طول السجود في الكسوف (٢/٣٦) رقم (١٠٥١)، ومسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرّض على النبي ﷺ من الحنة و لار (٢/٦٢٧) رقم (٩١٠).

(٥) حاشية ابن قاسم (٢/٥٣٠).

(٦) بدائع الصنائع (١/٦٢٩)، البحر الرائق (٢/٢٩٢). ويظهر. مراقي الملاح (ص ٥٤٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٦).

(٧) شرح ابن بطل (٣/٤٧)، إكمال المعلم (٣/٣٣٢)، الدحيرة (٢/٤٢٨)، القواين الفقهية (ص ٦٩).

(٨) الأم (١/٢٤٥)، عمدة المحتاج (١/٤٠٠)، معني المحتاج (١/٤٧٣)، حاشية السيحوري (١/٤٤٠).

الأولى^(١).

● النتيجة: صحة الإجماع: وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٧٠-١٨٠ تقديم الجنازة على صلاة الكسوف:

١- من نقل الإجماع ابن قاسم (١٣٩٢ هـ) يقول: (وَتُقَدَّمُ جَنَازَةٌ عَلَى كَسُوفٍ، وَعَلَى جُمُعَةٍ وَعِيْدٍ أَمِنْ قَوْتُهُمَا) وفاقاً، فتقدم صلاة جنازة على صلاة كسوف^(٢).
 المرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- ما أمر به من المبادرة بالجنازة^(٦).
 - ٢- أن فيه إكراماً للميت^(٧)، فإنها تتعلق بحرمة اميت مع حق الله تعالى^(٨).
 - ٣- أن صلاة الجنازة فرض^(٩)، وفيه مصلحة للميت لكثرة من يصلي عليه^(١٠).
- المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية فقالوا: لو ضاق وقت

(١) ذكره اسحاري، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف في المسجد (٣٨/٢) برقم (١٠٥٦).

ومسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ من الحة والنذر (٦٢٢/٢) برقم (٩١٠).

(٢) حاشية ابن قاسم (٥٣٦/٢).

(٣) الفتاوى لهدية (١٦٨/١)، حاشية ابن عابدين (١٦٧/٢).

(٤) الذخيرة (٤٣١/٢)، التاج والإكليل (٥٩٢/٢)، معج الليل (٢٨٤/١).

(٥) الأم (٢٤٣/١)، الحاوي (٥٠٩/٢)، بحر المذهب (٢٥٢/٣)، البيان (٦٧١/٢)، العزيز

(٣٨١/٢)، المجموع (٦١/٥)، عجاله المحتاح (٤٠٢/١)، معي المحتاح (٤٧٦/١).

حاشية البيجوري (٤٤٣/١).

(٦) الحاوي (٥٠٩/٢). (٧) كشاف القناع (٧٣/٢).

(٨) بحر المذهب (٢٥٢/٣). (٩) البيان (٦٧١/٢).

(١٠) حاشية البيجوري (٤٤٢/١).

صلاة الكسوف فإنها تقدم^(١)، وبعض الشافعية اشترطوا إذا كان التأخير يسيراً^(٢)، كما حالف هذا الإجماع بعض الحنابلة^(٣)

ولم أجد لهم دليلاً إلا أنه يمكن أن يقال بأن وقت صلاة الكسوف قد يكون قصيراً، ولا يمكن تأجيله بعكس صلاة الحنابلة، ويصح أن يقال أيضاً: إذا كانت صلاة الكسوف تكون في المسجد أفصل من المصلى حشية انحلاء الكسوف فكذلك هذا.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ ودلت لوجود الخالف.

❖ ١٧١-١٩٠ إذا انجلى الكسوف وهو في الصلاة أتمها:

من نقل الإجماع: النووي (٦٧٦هـ) يقول: «فإن انحلى جميع الكسوف وهو في الصلاة أتمها بلا خلاف»^(٤).

الخطاب (٩٥٤هـ) يقول: «فإن انحلت بعد إتمام ركعة سجدتها فلا خلاف أنها لا تقطع»^(٥).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا لإجماع المالكية^(٦)، والحنابلة^(٧)، وابن حرم^(٨)، ومال إلى هذا الحموية^(٩).

(٢) حاشية البيهقي (٤٤٢/١).

(١) الدخيرة (٤٣١/٢)

(٤) المحموم (٥٩/٥)

(٣) حاشية ابن قسوم (٥٣٦/٢).

(٥) مواهب لجليل (٥٩٢/٢)

(٦) شرح س بديل على البخاري (٢٩/٣)، مع الحليل (٢٨٣/١).

(٧) الهدية (٦٣/١)، المغني (٣٣٠/٣)، الشرح الكبير (٣٩٨/٥)، المحرر (١٧١/١).

الإبصار (٣٩٨/٥)، كشاف القناع (٧٢/٢)، منتهى الإرادات (٣٧٢/١).

(٨) المحلي (٩٧/٥).

(٩) لم أجد لهم قولاً في المسألة، لكن بناء على قولهم في حكم صلاة الكسوف، فمن قال إنه سنة فقد حاء عند الحنفية أنه إذا شرع في التطوع بمرمه المصّي فيه، ومن قال في حكم الصلاة الكسوف إنها واجبة، فمن باب أولى أن ينمها ويمصي فيها. ينظر. بدائع -

♦ **مستند الإجماع**: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن المقصود التحلي وقد حصل، وعُلم منه أنه لا يقطعها لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد ٣٣]، وشرع تحفيفها لروال السبب^(١).

٢- أنها صلاة فإذا حصل فيها لم يصح له أن يقطعها من غير عذر حتى يشتها على سنتها قياساً على سائر الصلوات^(٢).

الخالفون: خالف هذا الإجماع بعض المالكية فقالوا: يصلّيها ركعة واحدة وسجدةتين، ثم يصرف ولا يصلي باقي الصلاة على سنة الخسوف^(٣).

قال الحرشي^(٤): ومحل الخلاف إن انجلت بعد تمام شطرها، وأما إن انجلت قبل تمام الشطر فحكى فيه ابن زرقون^(٥) قوبين: القطع وإتمامها كالنوافل^(٦).

● **النتيجة**: صحة الإجماع فيما إذا انجلت بعد الشطر، وإنما الخلاف في هيئة الإتمام.

♦ ١٧٢-٢٠ لا يشترط في صلاة الكسوف إذن الإمام:

• **من نقل (الإجماع** ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ولا يشترط لها أيضاً إذن

- انصاع (٥/٢)، الحر الرائق (١٢٤/٢)، ونحة الحائق (١٢٤/٢). وأيضاً جاء عندهم انتهى عن البتراء، وهو أن يجعلها ركعة واحدة. ينظر: محنة الحائق (١٢٤/٢).

(١) كشف القناع (٧٢/٢). (٢) الياد والتحصيل (١٩٨/٢).

(٣) شرح ابن طائ (٢٩/٣).

(٤) محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحرشي المالكي، فقيه مالكي، له شرح مختصر خليل، ت ١١٠١هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢٤١/٦).

(٥) محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد يعرف بابن زرقون الإشبيلي الأنصاري، فقيه ومحدث مالكي، ولي القضاء، توفي سنة ٥٨٦هـ. سر أعلام لنساء (١٤٧/٢١)، الديباح المذهب (٢٦٠/٢).

(٦) شرح الحرشي (١٠٨/٢)، ويطر: مواهب الجليل (٢٠٤/٢)، لفواكه الدواني (٤٢٩/١).

لإمام وفاقاً^(١).

اسواقفون على الاجتماع؛ وافق على هذا الإجماع بعض الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، ومال إليه المالكية^(٤).

♦ مستند الإجماع: أنها نافلة ولا يشترط في النافلة إذن الإمام^(٥).
المخالفون للمجموع: خالف هذا الإجماع بعض الحنفية^(٦)، وبعض الحنابلة^(٧).
ودليلهم:

١ أن هذه الصلاة بحماسة عرفت بإقامة رسول الله ﷺ فلا يقيمها إلا ما هو قائم مقامه^(٨).

٢- أنه اجتماع فيشترط نائب الإمام تحرراً عن الفتنة^(٩).

● النتيجة. تكون هذه لمسألة إجماعاً إذا كان المسلم يصليها منفرداً، أما إذا كانت جماعة فإنه وقع الاختلاف في ذلك.

(١) حاشية اس قاسم (٢/٥٢٧).

(٢) بدائع الصنائع (١/٦٢٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٦).

(٣) الأم (١/٢٤٦)، بحر المذهب (٣/٢٤٦)، المجموع (٥/٥١).

(٤) لم أحد بهم قولاً في المسألة، إلا أنهم في مسألة إقامة السلطان الجمعة سنة. فمن باب أولى ما إذا حكم صلاة الجمعة واجبة، ومع ذلك يرى بعض المالكية أنه لا يشترط إذن الإمام. ينظر: التمهيد (٦/٣٢١)، الاستدكار (٧/٣٣)، الذخيرة (٢/٣٣٣).

(٥) كشف الشفاه (٢/٦٩).

(٦) الكتب (١/١٢٠)، بدائع الصنائع (١/٦٢٩)، الهداية (٢/٢٧٩)، الاختيار (١/٦٩).

افتاوى الهدية (١/١٦٨)، الباية (٣/١٥٩)، الكفاية (٢/٥٦)، حاشية الطحطاوي

(ص ٥٤٥)، الحر الرائق (٢/٢٩١)، حاشية اس عابدين (٣/٦٧).

(٧) الإصناف (٥/٣٨٦).

(٨) بدائع الصنائع (١/٦٢٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٦).

(٩) الهداية (١/٢٧٩)، الاختيار (١/٦٩).

الفصل الثالث

مسائل الإجماع في الاستسقاء

تمهيد: تعريف صلاة الاستسقاء

الاستسقاء: من سقاه يسقيه، وأسقاء: دل على الماء^(١).
 يقال: سقاه الله الغيث: أنزله له^(٢)، والاستسقاء: طلب السُّقيا^(٣)، ومنه: سُقيا
 رحمة لا سُقيا عذاب، أي: اسقنا غيثاً فيه نفع بلا ضرر^(٤).
 ومنه: دعاء لاستسقاء، وصلاة الاستسقاء^(٥)، فهو طلب المطر عند طول
 الانقطاع^(٦).

وشرعاً: طلب إنزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بدعاء واستغفار^(٧).

❖ ١٧٣ ١ مشروعية الاستسقاء بالثناء على الله والدعاء والاستغفار:

«من نقل الإجماع، ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع لمسلون على جواز
 الخروج إلى الاستسقاء والبروز إليه في المصلي عند إمساك الغيث عنهم»^(٨).
 ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن الخروج للاستسقاء والبروز
 عن المصر والقرية إلى الله ﷻ بالدعاء والضراعة في نزور الغيث عند احتياجه
 سنة مسنونة، سنها رسول الله ﷺ وعملها الخلفاء بعده»^(٩).

(١) القاموس المحيط (٢/١٦٩٩).

(٢) تحرير التبيين (ص ١٠٠)، المطبع (ص ١٣٩)، المعجم لوسيط (١/٤٣٧).

(٣) المعجم الموسيط (١/٤٣٧).

(٤) المرجع السابق

(٥) مجموعة قواعد الفقه (ص ١٧٣)

(٦) مجموعة قواعد الفقه (ص ١٧٣)

(٨) شرح ابن بطال على البخاري (٣/٥).

(٩) الاستذكار (٧/١٣١)، وله إجماع آخر ذكره في التمهيد (١٧/١٧٢).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن حجر^(١) رحمه الله.

الرؤيائي (٥٥٠١هـ) يقول: «هو سنة لا خلاف فيها»^(٢).

عياض (٥٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف في حواز الاستسقاء، وأنه سنة»^(٣).

ابن هُبيرة (٥٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على أن الاستسقاء - وهو طلب السقيا والدعاء والسؤال والاستغفر - مسنون»^(٤).

ابن رُشد الحفيد (٥٥٩٥هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن الخروج إلى الاستسقاء والبروز عن المصر والدعاء إلى الله تعالى والتضرع إليه في نزول المطر سنة سنّها رسول الله ﷺ»^(٥).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «يستحب الاستسقاء في ادعاء من غير صلاة بالانفاق»^(٦).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «اتفقوا على أن لاستسقاء مسنون»^(٧).

الحطّاب (٩٥٤هـ) يقول: «والاستسقاء بالدعاء مشروع، مأمور به في كل الأحوال إن احتجّ إليه، ولا خلاف بين الأمة في حواره»^(٨).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «هو طلب السقيا من الله تعالى بالثناء عليه والفرع إليه والاستغفار وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والإجماع»^(٩).

ونقل عنه هذا الإجماع الطحطاوي^(١٠) رحمه الله.

(٢) بحر المذهب (٣/٢٥٩)

(١) فتح الباري (٢/٦٢٥)

(٤) الإفصاح (١/١٣٦)

(٣) إكمال المعلم (٣/٣١٢).

(٥) بداية المتهجد (٤/٢١٧).

(٦) المجموع (٥/٨٧)، ويُصّ له إجماع آخر في شرح صحيح مسلم (٦/٤٩٣).

(٧) رحمة لامة (ص ٨٣).

(٨) مواهب الحليل (٢/٥٩٤)، نقلاً عن ابن بشير.

(١٠) حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٨).

(٩) البحر الرائق (٢/٢٩٣).

الشَّريني (٩٧٧هـ) يقول: «والأصل في الباب قبل الإجماع الاتِّباع»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أجمع لمسلمون على مشروعيه»^(٢).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع ابن حزم^(٣) رَحِمَهُ اللهُ.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ أَتَمِّمُوا رِزْقَكُمْ إِنَّهُ كَانَ عَفَارًا﴾ ﴿١٠﴾ [يوسف: ١٠].

وجه الدلالة: أن لمراد بالآية الاستغفار في الاستسقاء، بدل قوله تعالى: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ [يوسف: ١١]^(٤).

٢- أن رجلاً قال: يا رسول الله، هلكت الأموال، وانقطعت السبل؛ فادع الله يغث، فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: «اللهم أعثا، اللهم أعثا»^(٥).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ دعا عند طلبه السقيا مما يدل على مشروعية الدعاء في الاستسقاء.

٣- قصة قوم يوحنا عندما عاقبهم المولى بعد تكذيبهم بحس القطر ووعدهم أنهم إن آمنوا رفع عنهم ما كانوا عليه.

وجه الاستدلال: أن شرائع من قبلنا شرع لنا إذا قص الله ورسوله من غير إنكار، وهذا كذلك^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) مغني المحتاج (١/٤٧٧).

(٢) حاشية ابن قاسم (٢/٥٣٩).

(٣) المحلى (٥/٩٣).

(٤) بدائع لصائع (١/٦٣٢)، الهدية (٢/٢٨٣)، الاختيار (١/٦٩)، البناية (٣/١٧٦).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقل القبلة

(٢/٢٨) رقم (١٠١٤)، ومسلم كتاب الاستسقاء، باب دعاء الاستسقاء (٢/٦١٧) برقم

(٨٩٧).

(٦) العناية (٢/٥٨).

◆ ١٧٤-٢ صلاة الاستسقاء سنة غير واجبة:

• من نقل (الإجماع: ابن جُرَي (٧٤١هـ) يقول: «في أحكام صلاة الاستسقاء وهي سنة اتفاقاً»^(١).

ابن حجر (٨٥٢هـ) يقول: «وقد اتفق فقهاء الأمصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وأنها ركعتان إلا ما روي عن أبي حنيفة»^(٢).

اس قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «بإجماع من أهل العلم وشد أبو حنيفة»^(٣)

الموافقون على الإجماع، وافق على هذا الإجماع محمد وأبو يوسف من الحنفية^(٤)، وابن حزم^(٥) رحمهم الله.

◆ مستند الإجماع: ما جاء أن لني ﷺ خرج إلى المصلى فاستسقى واستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين»^(٦)

وجه الدلالة: فعله ﷺ ذلك فقد نص الحديث أنه ﷺ صلى ركعتين مما يدل على مشروعية صلاة الاستسقاء، وأنها تصلى للاتناع^(٧).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع إبراهيم الحنفي، وأبو حنيفة وأبو يوسف في رواية، والحنفية^(٨)، وبين ابن نجيم رأي أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ فَقَالَ: «أنها

(١) القوانين الفقهية (ص ٦٨).

(٢) فتح الباري (٢/ ٦٢٥).

(٣) حاشية اس قاسم (٢/ ٥٤٠).

(٤) بدائع الصنائع (١/ ٦٣٢)، الهداية (٢/ ٢٨٤)، البحر الرائق (٢/ ٢٩٤)

(٥) المحلى (٥/ ٩٣).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب رفع اليدين في الدعاء للاستسقاء (٢/ ٦١١) برقم (٨٩٤).

(٧) عجلة المحتاج (١/ ٤٠٣).

(٨) الكتاب (١/ ١٢٠)، بدائع الصنائع (١/ ٦٣٢)، الهداية (٢/ ٢٨٣)، الاختيار (١/ ٦٩).

العناية (٢/ ٥٨)، الساية (٢/ ١٧٤)، البحر الرائق (٢/ ٢٩٤)، مراقي الفلاح (ص ٥٤٨)، =

حائزة وليست بسنة... فعله مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة»^(١).

ودليلهم: قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠﴾ [سج: ١٠]، والمراد: الاستغفار في الاستسقاء، بدليل قوله تعالى: ﴿يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ [سج: ١١].
فأمر بالاستغفار في الاستسقاء فمن زاد عليه الصلاة فلا بد له من دليل^(٢)،
وعلق نزول العيث بالاستغفار لا بالصلاة، فكان الأصل فيه الدعاء والتصرع دون الصلاة^(٣).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف^(٤).

◆ ١٧٥-٣ الأذان والإقامة في الاستسقاء غير مشروعين^(٥):

«من نقل (الإجماع) ابن نطال (٤٤٩هـ) يقول: «وكذلك لا خلاف بين العلماء أنه لا أذان ولا إقامة لصلاة الاستسقاء»^(٦).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن حجر^(٧) رحمه الله.

- الباب (١/١٢٠).

(١) البحر الرائق (٢/٢٩٤) وينظر: بدائع الصنائع (١/٦٣٢)، الهداية (٢/٢٨٣)

(٢) بدائع الصنائع (١/٦٣٢)، الهداية (٢/٢٨٣)، الاختيار (١/٦٩).

(٣) الساية (٣/١٧٦).

(٤) حرج بناء على هذه المسألة عدة مسائل كانت إجماعاً في صلاة الاستسقاء وهي: مشروعية الخطبة في الاستسقاء، لا تشريع صلاة الاستسقاء وقت الكراهة، صلاة الاستسقاء ركعتين، مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء، مشروعية الجماعة في الاستسقاء، قلب الرداء في الاستسقاء يكون عند الخطبة، لا بشرط إدن الإمام إن صلوا فرادى، مشروعية قلب الرداء للإمام والمأمومين في صلاة الاستسقاء.

(٥) استثيت هذه المسألة من صلاة الاستسقاء، وذلك لأن أهل العلم قالوا بجواز الحروح للصحراء من أجل الاستسقاء عموماً وإن لم يصلوا صلاة استسقاء، فهل بشرط عند خروجهم للاستسقاء أذان أو إقامة، هذا ما سيتم بيانه هنا.

(٦) شرح ابن بطال (٣/١٢).

(٧) فتح الباري (٢/٦٥٣).

ابن عبد لبر (٤٦٣هـ) يقول: «... وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء، ولا تنازع بين الفقهاء أنه لا أذان ولا إقامة في العيدين، ولا في شيء من الصلوات المسنوبات والنوافل»^(١).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «ولا يسن لها أذان ولا إقامة، لا نعلم فيه خلافاً»^(٢). وذكره بهذا النص أيضاً شمس الدين ابن قدامة^(٣).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا أَذَانَ وَلَا إِقَامَةَ»^(٤). **الوافقون على الإجماع:** وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والشافعية^(٦)، وابن حزم^(٧) رحمهم الله.

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أنها صلاة نافلة فلم يؤذن لها كسائر لنوافل^(٨).
 - ٢- يمكن أن يقال: إنه لم يرد عن النبي ﷺ فعل ذلك.
- **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◈ ﴿١٧٦-٤﴾ السنة أن يخرجوا للاستسقاء في الصحراء:

* **من نقل (الإجماع)** ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «أجمع المسلمون على جواز الخروج إلى الاستسقاء والبروز إليه في المصلى عند إمساك الغيث عنهم»^(٩).

(١) التمهيد ص ٢٧٠ / ٦ الموطأ (٢٧٠ / ٦).

(٢) المعني (٣٣٧ / ٣) (٣) الشرح الكبير (٤١٣ / ٥).

(٤) حاشية ابن قاسم (٥٥٨ / ٢).

(٥) بدائع الصنائع (٦٣٤ / ١)، الاختيار (٧٠ / ١)، الكفاية (٥٩ / ٢)، مراقي لملاح (ص ٥٤٩)، حاشية بر عايد (٧٠ / ٣).

(٦) الأم (٢٤٨ / ١)، البيهقي (٦٨٠ / ٢)، المجموع (٧٢ / ٥).

(٧) المحلى (٩٣ / ٥) (٨) الأم (٢٤٨ / ١)، المنهاج (٣٣٧ / ٣).

(٩) شرح ابن طلال (٥ / ٣).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن الخروج للاستسقاء والبروز عن لمصر والقرية إلى الله ﷻ بالدعاء والضراعة في نزول الغيث عند احتياجه سه مسنونة سنها رسول الله ﷺ وعملها الحلفاء بعده»^(١).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن حجر^(٢) رحمه الله.

ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن الخروج إلى الاستسقاء والبروز عن المصر والدعاء إلى الله تعالى والتضرع إليه في نزول المطر سنة سنها رسول الله ﷺ»^(٣).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «السنة أن يصلي في الصحراء بلا حلاف»^(٤).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «لأن النبي ﷺ لم يصلها إلا في الصحراء بلا نراع»^(٥).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)، وابن حزم^(٧) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- فعله ﷺ ذلك^(٨)، ويشعي على المسلم التأسي به^(٩)، واتباعه^(١٠) ﷺ.

(١) الاستدكار (٥/٣)

(٢) فتح الباري (٢/٦٢٥)

(٣) بداية المجتهد (٤/٢١٧).

(٤) المجموع (٥/٧٥).

(٥) حاشية ابن قاسم (٢/٥٤١).

(٦) بدائع الصنائع (١/٦٣٤)، الساية (٣/١٨٦)، البحر الرائق (٢/٢٩٥)، مراقي الملاح

(ص ٥٥٠)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٩)، حاشية ابن عابد (٣/٧٢)، اللباب (١/١٢١).

(٧) المحلى (٥/٩٣).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المصلى (٢/٣١) رقم

(١٠٢٧)

(٩) حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٩).

٩- عالة المحتاح (١/٤٠٤).

- ٢- أنه أقرب للتواضع^(١)، ويُبلغ في الافتقار^(٢) إلى الله تعالى.
- ٣- أنه أوسع للجمع^(٣)، وأرفق بهم^(٤).
- ٤- أنهم يسألون المطر فيسعي أن يكون حيث يصيبهم^(٥).
- النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٧٧-٥ مشروعية تكرار الاستسقاء:

١. (من نقل الإجماع: ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أنه إذا لم يُسَقَّوا في اليوم الأول عادوا في اليوم الثاني، فإن لم يُسَقَّوا عادوا في اليوم الثالث»^(٦)).
- ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٧) رحمته الله.
- محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «واتفقوا على أنهم إن لم يسقوا في اليوم الأول عادوا ثانياً وثالثاً»^(٨).
- الرافقون على الإجماع وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩)، والمالكية^(١٠).

- (١) حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٩).
- (٢) شرح صحيح مسلم (٤٩٣/٦)، حاشية ابن قاسم (٥٤٢/٢).
- (٣) شرح صحيح مسلم (٤٩٣/٦)، مغني المحتاج (٤٧٩/١)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٩).
- (٤) حاشية ابن قاسم (٥٤٢/٢).
- (٥) حاشية الطحطاوي (ص ٥٤٩).
- (٦) الإجماع (١٣٧/١).
- (٧) حاشية ابن قاسم (٥٥٧/٢).
- (٨) رحمة لأمة (ص ٨٣).
- (٩) بدائع الصانع (٦٣٥/١)، الاختيار (٧٠/١)، كمر الدقائق (٢٩٤/٢)، المعاي (٦٢/٢)، البية (٨٥/٣)، نتج لتقدير (٥٧/٢)، البحر الرائق (٢٩٤/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٤٩)، اللب (١١٢١).
- (١٠) الكافي (٢٦٩/١)، المستدر (١٤١/١)، البيد و لتحصيل (٤٣٣/١)، الدحيرة (٤٣٤/٢)، الناح وإلاكليل (٥٩٤/٢)، مواهب الجليل (٥٩١/٢).

والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن الصلة الموجبة للاستسقاء هي الحاجة للغيث، والحاجة فائمة^(٣).

٢- أن الله تعالى يحب لمليحين في الدعاء^(٤).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٧٨-٦٠ استجواب ترك الطيب في الاستسقاء:

١. من نقل للإجماع الهوني (١٠٥١هـ) يقول: «ولا ينطيب وفاقاً»^(٥).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ولا ينطيب فيه وفاقاً»^(٦).

الوافقون على الإجماع وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩).....

(١) الأم (١/٢٤٧)، حية العلماء (١/٣٢٣)، البيان (٢/٦٨٦)، العزيز (٢/٣٨٧)، المجموع

(٥/٨٤)، عذلة المحتاج (١/٤٠٣)، مغني المحتاج (١/٤٧٨)، حاشية اليحوري (١/٤٤٣).

(٢) المعني (٣/٣٤٧)، المحرر (١/١٨٠)، الشرح الكبير (٥/٤٣٣)، كشف الصاع (٢/٨٣).

(٣) الذخيرة (٢/٤٣٤)، كشف القناع (٢/٨٣)، حاشية بن قاسم (٢/٥٥٧).

(٤) عجانة المحتاج (١/٤٠٣)، كشف الصاع (٢/٨٣).

(٥) كشف الصاع (٢/٧٨) (٦) حاشية ابن قاسم (٢/٥٤٥)

(٧) لم يذكره نصاً، وذكروا أنهم يخرجون في ثياب خلقة أو مرقعة متذللين. ينظر. اعباية

(٢/٦٢)، لكفاية (٢/٥٨)، السية (٣/١٨٥)، فتح القدير (٢/٥٧)، لبحر الرائق (٢/٢٩٤)،

مرقي الفلاح (ص ٥٥٠)، حاشية لطحطاوي (ص ٥٥٠)، الباب (١/١٢١)

(٨) لم يصرحوا، لكن قالوا: بحر في ثياب تواضع وترك البرقة. ينظر الكافي (١/٢٦٨)،

عارضة الأحودي (٣/٢٨)، الذخيرة (٢/٤٣٣)، القوايين الفقهية (ص ٦٨)، التاج والإكليل

(٢/٥٩٥)، مواهب الحليل (٢/٥٩٥).

(٩) لبيان (٢/٦٧٦)، العزيز (٢/٣٨٦)، المجموع (٥/٧٥)، مغني لمحتاج (١/٤٨٠)،

حاشية البيجوري (١/٤٤٥)، والبقية ذكروا أن يكون في ثياب بدلة وفي تواضع =

وابن حرم^(١)، رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند لإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن الطيب من كمال الرينة، وهذا يوم تواضع وانكسار وتدل وحشوع^(٢).

٢- أن الرجل يخرج في العيد بهيئة وقد قدم عمله ليفد به على مولاه فيتجمل الوافد، والمستسقي يرى أنه معنوب فيخرج حروج لدليل^(٣).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿١٧٩-٧﴾ حرمة خروج من يخشى فتنها من النساء في الاستسقاء:

✽ من نقل الإجماع: ابن رُشد الجد (٥٢٠هـ) يقول: «أما النساء المتجالات فلا اختلاف في جواز خروجهن إلى المساجد والحنائز والعيدن والاستسقاء وشبه ذلك»^(٤).

القُرافي (٦٨٤هـ) يقول: «لا خلاف في مع من تخشى فتنته من النساء»^(٥).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحقيفة^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

= يطر الأم (٢٤٨/١)، حلية العلماء (٣٢١/١)، عحالة المحتاح (٤٠٤/١).

(١) قال: يخرج مبتدلاً متواضعاً. ينظر: المحلى (٩٣/٥).

(٢) حاشية ابن قاسم (٥٤٥/٢)، الشرح الكبير (٤١٦/٥).

(٣) عارضة الأحودي (٢٨/٣). (٤) اليد واتحصيل (٤٢٠/١).

(٥) الذخيرة (٤٣٤/٢).

(٦) العناية (٦٢/٢)، الكفاية (٥٨/٢)، عمدة القاري (١٥٦/٦)، السية (١٨٦/٣)، اللب

(١٢١/١)

(٧) الأم (٢٤٨/١)، بحر المذهب (٢٦٠/٣)، البيار (٦٧٧/٢)، العرير (٣٨٦/٢)، المجموع

(٧٣/٥)، مغني المحتاح (٤٨٠/١)، حاشية السيوري (٤٤٥/١).

(٨) الهداية (٦٤/١)، المعني (٣٣٥/٣)، المحرر (١٧٦/١)، الشرح الكبير (٤١٧/٥)، =

♦ **مستند الإجماع:** أد في خروجهن خوف الفتنة، وهو سبب للحرام، وما يفضي إلى الحر م فهو حرام، لا سيما في هذا الرمان لشيوع الفساد في أهله^(١).
 ● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٨٠-٨* مشروعية الاستصحاء عند الضرر بالمطر:

١. **من نقل (الإجماع:** ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أنه إذا خاف اناس من زيادة الغيث الضرر فإنه يسن الدعاء لكشفه من غير صلاة»^(٢).
 محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «وأجمعوا على أنهم تضرروا بكثرة المطر فإن السنة أن يسألوا لله رفعه»^(٣).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «سن سؤالهم أن يكشفه عنهم ويجعله في الأودية والمراعي التي تحيط بهم ولا يضرها من غير صلاة باتفاق أهل العلم»^(٤).
 الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

- الإيضاح (٤١٨/٥)، كشف القناع (٧٩/٢)، منتهى الإيرادات (٣٧٧/١)، حاشية ابن قاسم (٥٤٧/٢).

(١) عمدة بقاري (١٥٦/٦). (٢) الإفصاح (١٣٧/١).

(٣) رحمة الأمة (ص ٨٣). (٤) حاشية ابن قاسم (٥٦٠/٢).

(٥) فتح القدير (٦١/٢)، مراقى الفلاح (ص ٥٥٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٥٣)، حاشية ابن عابدس (٧٣/٣).

(٦) شرح ابن بطال (٩/٣)، الاستدكار (١٥٠/١)، مواهب الحليل (٥٩٤/٢)، الفواكه المنوانى (٤٣٤/١).

(٧) الأم (٢٤٧/١)، الحاوي (٥٢٢/٢)، البيد (٦٨٧/٢)، المجموع (٩٠/٥)، عجلة المحتاج (٤٠٨/١)، فتح الباري (٦٤٥/٢)، حاشية البيجوري (٤٤٩/١).

١- أَد رَحَلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعَ اللَّهَ بِمَسْكُهَا عَنَّا، جَاءَ فِيهِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ «اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا»^(١) الْحَدِيثُ

رَجَّه الدَّلَالَةُ: أَنَّهُ ﷺ طَلَبَ مِنَ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ أَنْ يَكْشِفَ ضَرَرَ الْمَطَرِ لكَثِيرٍ بَعْدَ شَكْوَى الرَّجُلِ مِنْهُ، لَمَّا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ.

٢- أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ بَلَاءٌ يَفْزَعُ إِلَى اللَّهِ فِي كَشْفِهِ، وَقَدْ سَمِيَ اللَّهُ كَثْرَةَ امْطَرٍ أَدَى فَقَالَ: ﴿إِنْ كَانَ يَكُفُّكُمْ أَدَى مِّنْ مَّطَرٍ﴾. (نساء ١١٢)^(٢)

● النَتِيْجَةُ: صَحَّةُ الْإِجْمَاعِ؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ وَجُودِ الْمَخَالَفِ.

◆ ﴿١٨١-٩﴾ مَشْرُوعِيَّةُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ دَعَاءِ الْاسْتِسْقَاءِ:

١. مَنْ نَقَلَ (الْإِجْمَاعَ) امْرَدَاوِي (٨٨٥هـ) يَقُولُ: «وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو» وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ^(٣).

الْمُوافِقُونَ عَلَى الْإِجْمَاعِ: وَافَقَ عَلَى هَذَا الْإِجْمَاعِ الْحَقْفِيَّةُ^(٤)، وَالْمَالِكِيَّةُ^(٥)، وَالشَّافِعِيَّةُ^(٦)، وَابْنُ حَرَمٍ^(٧)، رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(١) جاء في ذلك في البخاري، كتاب الاستسقاء، باب الدعاء بذكر المطر حوالينا ولا علينا (٣٠/٢) برقم (١٠٢١)، ومسلم في كتاب الاستسقاء، باب دعاء الاستسقاء (٦١٢/٢) برقم (٨٩٧).

(٢) المغني (٣/٣٤٩)، حاشية ابن قاسم (٢/٥٦٠)

(٣) الإيضاح (٥/٤٢٥).

(٤) بدائع الصنائع (١/٦٣٥)، الدعوى الهدية (١/١٦٨)، الباية (٣/١٨١)، مراقي الفلاح (ص ٥٥١)، حاشية المطحطوي (ص ٥٥١)، حاشية ابن عدي (٣/٧٠).

(٥) المدحيرة (٢/٤٣٦)، التاج والإكليل (٢/٥٩٧)، مواهب الحليل (٢/٥٩٧)، الفواكه الدواني (١/٤٣٣).

(٦) بحر المسبب (٣/٢٦٧)، العزيز (٢/٣٨٩)، لمجموع (٥/٨١)، عجالة المحتج (١/٤٠٦)، مفتي المحتج (١/٤٨٣)، حاشية اليهودي (١/٤٤٨).

(٧) المحلى (٥/٩٣).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أنه ﷺ لم يرفع يديه الرفع البالغ حيث يرى بياض إبطيه إلا في الاستسقاء^(١).
 - ٢- أن الله سبحانه يستحي إذا رفع العبد يديه أن يردهما صفراً^(٢).
- **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.



(١) حاشية الطحطاوي (ص ٥٥١)، والحديث جاء في البحاري كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة (١٢/٢) برقم (٩٣٣)، ومسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء (٦١٢/٢) برقم (٨٩٧)

(٢) حاشية الطحطاوي (ص ٥٥١)، كما جاء في حديث الذي أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء (١٢٧١/٢) رقم (٣٨٦٥)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الدعاء (٧٨/٢) رقم (١٤٨٨)، والرمذي في جامعه، كتاب الدعوات (٥٥٦/٥) رقم (٣٥٥٦)، وقال: حسن غريب، وصححه ابن حبان (١٦٠/٣) رقم (٨٧٦)

الباب الرابع

مسائل الإجماع في كتاب الجنائز

تمهيد: تعريف صلاة الجنائز

الجنائز: جمع جنازة^(١)، يفتح الجيم وكسرهما^(٢)، وقيل بالفتح للميت، وبالكسر للسريـر^(٣)، والعشر^(٤)، وقيل بالعكس^(٥) وأصل الجنز: الجمع والستر^(٦).

والعامة تقول الجنـزة - بالفتح - للميت على السريـر، فإذا لم يكن عليه الميت فهو سريـر ونعش^(٧).

وصلاة الجنـزة كما عرّفها بعض أهل العلم: هي الصلاة لله تعالى، والدعاء للميت على صفة مخصوصة^(٨).

(١) المطلع على ألفاظ المفتح (ص ١٤٥)، اصحاح (٣/ ٨٧٠).

(٢) التبيه (ص ١٠٧)، المطلع (ص ١٤٥).

(٣) التبيه (ص ١٠٧)، المطلع (ص ١٤٥)، طلبه الطلبة (ص ٣٢)، مجموعة قواعد الفقه (ص ٢٥٢).

(٤) التبيه (ص ١٠٧)، المعجم الوسيط (١/ ١٤٠).

(٥) التبيه (ص ١٠٧)، القاموس المحيط (١/ ٦٩٨)، المطلع (ص ١٤٥).

(٦) التبيه (ص ١٠٧)، القاموس المحيط (١/ ٦٩٨)، مجموعة قواعد الفقه (ص ٢٥٢).

(٧) اصحاح (٣/ ٨٧٠).

(٨) مجموعة قواعد الفقه (ص ٣٥٢).

الفصل الأول

مسائل الإجماع في تغسيل الميت

❖ ١٨٢-١- غسل الميت فرض كفاية:

«من نقل الإجماع: ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «كل ما ذكرنا أنه فرض على الكفاية فمن قام به سقط عن سائر السس، كغسل الميت، وتكفنه، ودفنه، والصلاة عليه، وهذا لا خلاف فيه»^(١).

ابن رشد الجذ (٥٢٠هـ) يقول: «وغسل الميت إما هي عبادة للأحياء تعبّدوا لها، فهي واجبة عليهم عى لكفاية بإجماع، قيل: وجوب السنن، وقيل: وجوب انفراد»^(٢).

ابن هُيرة (٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على غسل الميت، وأنه مشروع من فروض الكفايات»^(٣).

الكساني (٥٨٧هـ) يقول: «والدليل عى وجوبه -غسل الميت- الصر والإجماع»^(٤).
ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «وأما الأموات الذين يحب غسلهم فإنهم اتفقوا من ذلك على غسل الميت المسلم انذي لم يُقتل في معترك حرب الكفار»^(٥).
القرطبي (٦٧١هـ) يقول: «غسل الموتى قد ثبت بالإجماع ونقل لكافة»^(٦).
النووي (٦٤٦هـ) يقول: «وغسل الميت فرض كفاية بإجماع المسلمين»^(٧).

(١) المحلى (١٢١/٥)، وله نص آخر في الإجماع في: المحلى (٨٩/٥)، ومراتب الإجماع (ص ٣٤).

(٢) البياد وانحصيل (٢٥٠/٢).

(٣) الإفصاح (١٣٨/١).

(٤) بدائع لصائع (٢٣/٢).

(٥) بداية المصنف (٢٩٤/٤).

(٦) الجامع لأحكام القرآن (٤١٢/٥).

(٧) المجموع (١١٢/٥).

وله نص آخر في الإجماع^(١) - نقله ابن الملقن^(٢)، والعيني^(٣)، والشرييني^(٤) رحمهم الله تعالى.

محمد اندمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن غسل الميت فرض كفاية»^(٥).
البارتري (٧٨٦هـ) يقول: «العسل لأنه أوم ما يصعب به وهو واجب على الأحياء بالإجماع»^(٦).

ابن الهمام (٨٦١هـ) يقول: «غسل الميت فرض بالإجماع»^(٧).
المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «غسل الميت، وتكفئه، والصلاة عليه، ودفنه، فرض كفاية بلا براء»^(٨).

الطحطاوي (١٢٣١هـ) يقول: «وعسله فرض كفاية بالإجماع كالصلاة عليه»^(٩).
ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «غسل الميت وتكفئه فرض كفاية بإجماع المسلمين»^(١٠).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ لأم عطية رضي الله عنها حين غسلت ابنته رضي الله عنها: «اغسلنها وتراً، ثلاثاً أو خمساً أو أكثر إن رأيتهن ذلك، بماء وسدر، واندأن بيمانها»^(١١).

وجه الدلالة: أمره ﷺ بغسل الميت مما يدل على وجوبه.

٢- أن الناس توارثوا ذلك من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا، فكان تاركه مسيئاً

-
- | | |
|--|-----------------------------|
| (١) روضة الطالبين (٦١٣/٤) | (٢) عمالة المحتاح (٤١٥/١). |
| (٣) عمدة القاري (٣٦/٨). | (٤) مغني المحتاح (٤٩٤/١) |
| (٥) رحمة الأمة (ص ٨٤) | (٦) العناية (٦٩/٢). |
| (٧) فتح لقدير (٦٩/٢). | (٨) الإصاف (٢٧/٦). |
| (٩) حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٧) | (١٠) حاشية ابن قاسم (٢٧/٣). |
| (١١) أخرجه البحاري، كتاب الحنائز، باب غسل الميت ووصوته بالماء والسدر (٧٣/٢) برقم (١٢٥٣)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت (٦٤٦/٢) برقم (٩٣٩). | |

لتركه السنة المتوارثة^(١).

٣- أن ما بعد الموت حال العرض على الرب والرجوع إليه، فوجب عليه تطهيره بالغسل تعظيماً للرب سبحانه^(٢).

المخالفون للإجماع: نقل خلاف للمالكية بأنهم قالوا إنه سنة^(٣).

قال ابن حجر رحمه الله: «وقد نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرص كفاية وهو ذموم شديد؛ فإن الخلاف مشهور عند المالكية، حتى إن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة، ولكن الجمهور على وجوبه، وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك»^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، لوجود المخالف.

◆ ١٨٣-٢ السنة ترك غسل الشهيد:

* من نقل الإجماع الغوي (٥١٦هـ) يقول: «واتفق العلماء على أن الشهيد امقتول في معركة الكفار لا يُغسل»^(٥).

ابن رشد الحَدِّ (٥٢٠هـ) يقول: «وأما غسله فلا اختلاف أحفظه في أنه لا يُغسل»^(٦).

ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن الشهيد المقتول في المعركة لا يُغسل»^(٧).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «والشهيد إذا مات في موضعه لم يُغسل ولم يصل

(٢) الباية (٣/٢١١)

(١) بدائع لصائع (٢/٢٣)

(٣) استبیه علی مبدئ، لتوحیه (٢/٦٧٦)، عارضة لأخوذی (٤/١٦٧)، بداية المحقق (٤/٢٩٢)،
للمخيرة (٢/٤٤٨).

(٤) فتح الباري (٣/١٦٢)، وأبصار ذكره لصعابي في سل السلام (٢/١٤٧)، والشوكاني في
نيل الأوطار (٤/٢٦).

(٦) البيان والتحصيل (٢/٣٠٠).

(٥) شرح السنة (٥/٣٦٦).

(٧) الإفصاح (١/١٣٩).

عليه يعني إذا مات في المعترك فإنه لا يغسل رواية واحدة، وهو قول أكثر أهل العلم، ولا يعلم فيه خلافاً، إلا عن الحسن وسعيد بن المسيب قالوا: يغسل م مات ميت إلا جناها^(١). وذكر شمس الدين ابن قدامة قريباً منه^(٢).

الرافضون على المجمع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، وبن حزم^(٤) رحمه الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- أنه ﷺ لم يغسل قتلى أحد^(٥).

٢- أن الشهيد حيّ نص لقرآن^(٦)، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْفَعُونَ﴾ ﴿١٥٩﴾ إن عمر بن الخطاب.

٣- أن في غسل الشهيد إزالة لأثر العادة المستحسنة شرعاً^(٧).

الرافضون للمجمع: خالف هذا الإجماع بعض التابعين كسعيد بن المسيب والحسن البصري، وبعض الشافعية^(٨).

ودليلهم: أن كل ميت يجب فيجب غسله^(٩).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع^(١٠)، وذلك لوجود المخالف.

(١) المعنى (٤٦٧/٣).

(٢) الشرح الكبير (٩٠/٦).

(٣) بدائع الصنائع (٣٣/٢)، الهداية (٣٦٠/٢)، العناية (١٠٧/٢)، البناية (٣١٧/٣)، فتح

اقتدير (١٠٣/٢)، البحر الرائق (٣٠٥/٢)، مراقي الفلاح (ص ٦٦٧)، حاشية الطحطاوي

(ص ١٦٧)

(٤) المحلى (١١٥/٥).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الصلاة على لشهيد (٩١/٢) برقم (١٣٤٣).

(٦) المعنى (٤٦٨/٣)

(٧) عجالة المحتاج (٤٣٥/١).

(٨) كابن سريج يظن. فتح الباري (٢٦٢/٣).

(٩) المعنى (٤٦٧/٣).

(١٠) حرج لعدم صحة الإجماع ها إجماعات مترتبة عليها، وهي ١- لا فرق بين من =

◆ ١٨٤ هـ - ٣٠٣ جواز الاكتفاء بغسلة واحدة في غسل الميت:

✽ من نقل (الإجماع) ابن هُبَيْرَة (٥٦٠ هـ) يقول: «واتفقوا على أن الواجب من الغسلات ما يحصل به الطهارة»^(١).

ونقله بهذه الصيغة الدمشقي^(٢).

الصنعاني (١١٨٢ هـ) يقول: «دل الأمر في قوله: (اعسلنها ثلاثاً) على أنه يجب ذلك لعدد، والظاهر الإجماع على جزء الواحدة، فالأمر بذلك محمول على الندب»^(٣).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشامية^(٦)، والحنابلة^(٧).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن الغسل إن وجب لإزالة الحدث كما ذهب إليه البعض فقد حصل بالمرة الواحدة، كما في غسل الجنابة، وإن وجب لإزالة النجاسة المتشربة فيه كرامة له على ما ذهب إليه العامة، فالحكم بالزوال بالغسل مرة واحدة أقرب إلى معنى

= مات شهيداً من الرجال والنساء في ترك الغسل. ٢- وجوب غسل الشهيد والصلاة عليه إذا لم يموت في المعركة ٣- الشهيد بخير قتل بعسل وبصلّى عليه ٤- مشروعية تعسيل من قتل منه بالخطأ في الحرب.

(١) الإفصح (١/١٤٠) (٢) رحمة الأمة (ص ٨٦).

(٣) سبل السلام (٢/١٥٠).

(٤) مدائع الصائغ (٢/٢٤)، لمحيط الرهامي (٢/١٥٩)، تبين الحقائق (٢/٢٣٦)، عمدة القاري (٨/٤٢).

(٥) الكافي (١/٢٧٠)، الذخيرة (٢/٤٤٨).

(٦) الأم (١/٢٨١)، شرح صحيح مسلم (٧/٥)، عمدة المحتاج (١/٤١٥)، مغني المحتاج (١/٤٩٤).

(٧) المعني (٣/٣٧٨)، الشرح الكبير (٦/٧٠).

الكرامة^(١).

٢ - أن ذلك هو الفرص في الغسل من الجنابة في حق الحي^(٢).

٣- أنه غسل تعبد عن غير نجاسة أصابته شرط صحة الصلاة فوجب ذلك فيه كغسل الجنابة^(٣).

المعالفون للمجماع: خالف هذا الإجماع بعض الحنابلة، قال المرداوي رحمته: يكره الاقتصار في غسله على مرة واحدة على الصحيح من المذهب^(٤).

ودليلهم: يمكن أن يستدل لهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم عند غسلهم لابنته رضي الله عنها أن يغسلنها ثلاثاً^(٥)، فلم يقل صلى الله عليه وسلم واحدة، ولو كانت تجزئ لذكرها.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ [١٨٥-٤] لا يزداد على سبع غسلات في غسل الميت:

• من نقل (الإجماع: ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «لا أعلم أحداً من العلماء قال بمحاورة سبع غسلات في غسل الميت»^(٦).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن القطان^(٧)، وابن حجر^(٨) رحمهما الله.

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «أجمعوا على أنه لا يراد على السبع غسلات شيء»^(٩).

الموافقون على المجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١٠).....

(١) بدائع الصائغ (٢/٢٤).

(٢) مغني المحتاج (١/٤٩٤).

(٣) المعني (٣/٣٨١).

(٤) الإيضاح (٦/٧٢). وينظر: المعني (٣/٣٧٨)، الشرح الكبير (٦/٧٠).

(٥) سبق تحريجه (ص ٣١٩).

(٦) التمهيد (٧/٤١٥).

(٧) الإفتاح في مسائل الإجماع (١/١٨٣).

(٨) فتح الباري (٣/١٥٤).

(٩) بداية المجهد (٤/٣١١).

(١٠) تبين الحقائق (١/٢٣٥)، البحر لرائق (٢/٣٠٣)، الدر المختار (٢/١٩٤)، مراقي =

والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن زيادة الغسل وتكريره عند كل خارج يرخيه، ويفضي إلى الحرج؛ لكنه يغسل النحسة ويحشى مخرجها بالقص^(٣).

٢- أن الأعلى سبغ، وهو حَدُّ أَعْلَى النجاسات من الولوغ، والزيادة حينئذ سرف^(٤).

المخالفون للإجماع: خالف هذا لإجماع بعض المالكية فقالوا: ليس له حد^(٥)، كما خالف بعض الشافعية^(٦)، وبعض الحنابلة^(٧) فقالوا: الأولى غسله حتى ينقى، وذكر المرداوي **يَحْتَلِّهُ** أنه الصحيح من المذهب^(٨).

ودليلهم: أن الزيادة على الثلاث إنما كانت للإتقاء وللحاجة إليها، فكذلك فيما بعد السبع^(٩).

● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

♦ ١٨٦-٥- الإتيار في غسل الميت مسنون:

* **من نقل (الإجماع)** ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن الواجب من

- افلاح (ص ٥٦٧).

(١) فتح الباري (٣/ ٢٦٠).

(٢) المغني (٣/ ٣٨١)، النكت (١/ ١٨٥)، الإنصاف (٦/ ٧٤)، حاشية ابن قاسم (٣/ ٤٨).

(٣) المعني (٣/ ٣٨١) (٤) النكت والفوائد السنية (١/ ١٨٥).

(٥) الرسالة الفقهية (ص ١٤٩)، شرح التلقين (١/ ١١٩)، شرح ابن ناجي على الرسالة (١/ ٢٥١).

(٦) روضة الطالبين (١/ ٦١٦)، عجلة المحتاج (١/ ٤١٧).

(٧) المغني (٣/ ٣٧٩)، الشرح الكبير (٦/ ٧٤)، حاشية ابن قاسم (٣/ ٣٧٩).

(٨) الإنصاف (٦/ ٧٤). (٩) المغني (٣/ ٣٨٠).

الغسلات ما يحصل به الطهارة، وأن المسنون منها الوتر^(١).

ابن القطن (٦٢٨هـ) يقول: «والوتر في الغسلات مستحب غير واجب عند الجميع»^(٢).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن لواجب من الغسل ما تحصل به الطهارة، وأن المسنون لوتر»^(٣).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، وابن حزم^(٨) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

غسل أم عطية رضي الله عنها لانه رسول الله ﷺ حيث قال الرسول ﷺ: «اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيته ذلك»^(٩).

وجه الدلالة: كما قال ابن العربي رحمته الله: «ثلاثاً أو خمساً إشارة إلى أن المشروع الوتر، لأنه يقلهن من الثلاث إلى الخمس وسكت عن الأربع، وكذلك هي وصائف اشترع الوتر، وخاصة في الطهارة»^(١٠).

(٢) الإقناع (١/١٨٣)

(١) الإقصاح (١/١٤٠)

(٣) رحمة الأمة (ص ٨٦)

(٤) البحر الرائق (٢/٣٠٣)، مراقي الفلاح (ص ٥٦٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٧).

(٥) ارساة الفقيه (ص ١٤٩)، الكافي (١/٢٧٠)، عارضة الأحودي (٤/١٦٧)، الدخيرة (٤/٣٠٨).

(٦) الأم (١/٢٦٤)، شرح السنة (٥/٣٠٦)، شرح صحيح مسلم (٥/٧)، عمالة المحتاح (١/٤١٧)، فتح الباري (٣/١٦٦)، معي المحتاح (١/٤٩٧).

(٧) الهداية (١/٦٨)، المعني (٣/٣٧٩)، المحرر (١/١٨٦)، الشرح الكبير (٦/٧٣)، الإنصاف (٦/١٢٢)، حاشية ابن قاسم (٣/٤٣).

(٨) امحلى (٥/١٢١)، (٩) سبق تحريجه (ص ٣١٩).

(١٠) عارضة الأحودي (٤/١٦٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٨٧-٦* مشروعية التيامن في تفسير الميت:

● من نقل الإجماع ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: قوله (بمياميها): تبينه على التيامن، وهو مشروع في آداب لشريعة كلها باتفاق^(١).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، وابن حزم^(٥)، رحمهم الله.

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- جاء في غسل أم عطية رضي الله عنها لابنة رسول الله ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «ابدأن بمياميها»^(٦).

وجه الدلالة: هذا نص بأمر النبي ﷺ الدعاة بالمن.

٢- أن هذه سنة الاغتسال في حال الحياة، فكذا بعد الممات؛ لأن لغسل في الموضوعين لأجل الصلاة^(٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) عارضة الأهودي (١٦٨/٤).

(٢) بدائع الصنائع (٢٧/٢)، الهداية (٣٠٢/٢)، الباية (٢١٢/٣)، فتح لقدير (٧٣/٢)، اسحر الرائق (٣٠٢/٢).

(٣) الأم (٢٦٥/١)، شرح صحيح مسلم (٧/٧)، عمالة المحتاج (٤٤٦/١)، مغني المحتاج (٥٠١/١).

(٤) الهدية (٦٨/١)، المعني (٣٧٠/٣)، المحرر (١٨٥/١)، الشرح الكبير (٦٩/٦)، الإنصاف (٧١/٦)، حاشية ابن قاسم (٤٠/٣).

(٥) المحلي (١٢١/٥).

(٦) سبق تحريجه (ص ٣١٩).

(٧) بدائع الصنائع (٢٦/٢).

◆ ١٨٨-٧ لا يجوز النظر إلى عورة الميت:

من نقل (الإجماع: ابن عبد اسر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن النظر إلى فرج الحي والميت حرم»^(١).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «وأما ستر ما بين السرة والركبة للميت فلا يعلم فيه خلافاً»^(٢). ونقل عنه هذا الإجماع ابن قسّم^(٣) رحمه الله.

ابن القبطان (٦٢٨هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن النظر إلى فرج الحي والميت حرام لا يجوز»^(٤).

شمس الدين ابن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «يجب ستر عورة الميت بغير خلاف علمناه»^(٥).

ابن الهمام (٨٦١هـ) يقول: «الاتفق على أن حرمة المسلم ميتاً كحرمة حيّاً»^(٦).
المردواي (٨٨٥هـ) يقول: «إذا أخذ في غسله ستر عورته على ما تقدم في حدّها بلا نزاع»^(٧).

الموافقون على الإجماع وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

(١) الاستذكار (١٩٤/٨)، وأيضاً الاستذكار (١٨٣/٨)

(٢) المغني (٣٦٩/٣) (٣) حاشية ابن قسّم (٢٦/٣).

(٤) الإقناع في مسائل لإجماع (١٨٤/١) (٥) الشرح الكبير (٥٦/٦).

(٦) فتح لقدير (١٠٢/٢). (٧) الإصناف (٥٦/٦).

(٨) بدائع الصنائع (٢٥/٢)، لهدية (٣٠٢/٢)، العناية (٧٠/٢)، البناية (٢١٢/٣)، فتح القدير (٧٠/٢)، المحرر ارفاق (٣٠١/٢)، مراقي لفلاح (ص ٥٦٢)، حاشية الصحتاوي (ص ٥٦٧).

(٩) الأم (٢٦٥، ٢٦٦)، عجلة المحتاح (٤٤٩/١)، معني المحتاح (٥٠١/١).

(١٠) المعني (٣٧٠/٣)، الهداة (٦٧/١)، المحرر (١٨٤/١)، امدع (٢٢٦/٢)، الإصناف

(٦٢/٦)، حاشية ابن قاسم (٣٩/٣).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- حرمة النظر إليها كعورة الحي^(١).
 - ٢- أن الميت محترم حيًا وميتًا، وحرمة النظر إلى العورة من باب الاحترام^(٢).
- **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٨٩-٨ لا يفيض الغاسل إلى فرج الميت إلا وعليه خرقه:

● **من نقل الإجماع:** ابن عبد البر (٥٤٦٣هـ) يقول: «ومن السنة المجتمع عليها أن لا يفيض الغسل إلى فرج الميت إلا وعليه خرقه»^(٣).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحفصة^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

♦ **مستند الإجماع:** أن حرمة مس عورة الغير فوق حرمة النظر، فتحريم النظر يدل على تحريم المس بطريق الأولى^(٧).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) بدائع الصنائع (٢/٢٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٧)

(٢) بدائع الصنائع (٢/٢٥)، العنبة (٢/٧٠).

(٣) الاستدراك (٨/١٨٣)، و (٨/١٩٤)، والتمهيد (٢/١٦١).

(٤) بدائع الصنائع (٢/٢٥)، الكفاية (٢/٧٢)، البناية (٣/٢١٢)، فتح القدير (٢/٧١)،

البحر الرائق (٢/٣٠١)، مراقي الفلاح (ص ٥٦٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٧).

(٥) الأم (١/٢٦٥)، حلية العلماء (١/٣٢٨)، عمالة المحتاج (١/٤١٦)، معي المحتاج (١/٤٩٦، ٥٣٢).

(٦) المعني (٣/٣٧٣)، الهدية (١/٦٨)، المحرر (١/١٨٤)، لشرح الكبير (٦/١٢)،

المسند (٢/٢٢٧)، الإصناف (٦/٦٢)، حاشية ابن قاسم (٣/٣٩).

(٧) بدائع الصنائع (٢/٢٥)، البحر الرائق (٢/٣٠١)، المعني (٣/٣٧٣).

◆ ١٩٠-٩: غسل الميت بالسدر، ووضع الكافور في الأخير مسنون:

«من نقل الإجماع ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن الواجب من الغسلات ما يحصل به الطهارة، وأن لمسنون منها الرتر وأن السنة أن يكون في الماء السدر، وفي الآخرة الكافور»^(١).

وبنفس الصيغة ذكره محمد الدمشقي^(٢) رحمه الله.

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «فيه دليل على استحباب السدر في غسل الميت وهو متفق على استحبابه»^(٣).

وقد أيضاً: «فيه استحباب شيء من الكافور في الأخير، وهو متفق عليه عندنا»^(٤).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «ويضرب السدر فيغسل برعوته رأسه ولحيته بلا نراع»^(٥).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ويجعل في الغسلة لأحيرة ندما كافوراً، وهو قول أعلماء كافة»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والحنابلة^(٩).

(١) الإيضاح (١/١٤١)

(٢) رحمة الأمة (ص ٨٦).

(٣) شرح صحيح مسلم (٦/٦).

(٤) شرح صحيح مسلم (٦/٦).

(٥) الإنصاف (٦/٦٦).

(٦) حاشية ابن قاسم (٣/٤٥).

(٧) مدائع الصنائع (٢/٢٧)، الهداية (٢/٣٠٢)، العناية (٢/٧٣)، السابعة (٣/٢١٥)، فتح القدير

(٢/٧٣)، البحر الرائق (٢/٣٠٢)، مراقي الملاح (ص ٥٦٨)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٨).

(٨) الكافي (١/٧٠)، اندحيرة (٢/٤٤٩)، عارضة الأحودي (٤/١٦٨)، الرسالة الفقهية

(ص ١٤٩)

(٩) المعنى (٣/٣٧٤)، حاشية ابن قاسم (٣/٤٢، ٤٥)، الإنصاف (٦/٦٨)، الهداية =

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- تغسيل أم عطية رضي الله عنها لآبئة الرسول ﷺ حيث جاء فيه: «وقال بماء وسدر»^(١). وجه الدلالة: أنه ﷺ ذكر أنه يوضع مع الماء سدر؛ مما يدل على أنه سنة.
- ٢- أن السدر أبلغ في التنظيف^(٢)، فهو أمسك للبدن وأقوى للجسد^(٣).
- ٣- أن التطيب سنة^(٤)، فللكافور يجمع بين العصرية ومضدة العنبر^(٥)، فهو يقوي البدن ويطرد الهوام^(٦) والدود عنه^(٧).
- ٤- أن فعل ذلك يتضمن إكرامًا للميت^(٨).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٩١-١٠ جواز غسل الميت بالماء الذي لا سدر فيه.

من نقل الإجماع ابن القطّار (٦٢٨هـ) بقول: «وأجمعوا أنه إذا غسل الميت بلماء القراح الذي لا سدر فيه أن ذلك حائر»^(٩).

الوافقون على الإجماع: وفق على هذا الإجماع الحنفية^(١٠)، والمالكية^(١١)، والشافعية^(١٢)،

= (١/٦٨)، المحرر (١/١٨٤، ١٨٦)، المبدع (٢/٢٢٩).

(١) سنن تحريجه (ص ٣١٩). (٢) إهداية (٢/٣٠٢)، البحر الرائق (٢/٣٠٢).

(٣) مغني المحتاج (١/٤٩٦) (٤) إهداية (٢/٣٠٢)

(٥) الذخيرة (٢/٤٤٩). (٦) معني المحتاج (١/٤٩٧).

(٧) مراقي الفلاح (ص ٥٧١). (٨) شرح صحيح مسلم (٧/٦).

(٩) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٨٣)

(١٠) بدائع الصنائع (٢/٢٦)، العناية (٢/٧٣)، الباية (٣/٢١٦)، فتح القدير (٢/٢٧٣).

البحر الرائق (٢/٣٠٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٦٨)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٨).

(١١) الكافي (١/٢٧١)، عارضة الأخوذي (٤/١٦٨)، الذخيرة (٢/٤٤٨)

(١٢) الأم (١/٢٨١)، المجموع (٥/١٣٤)، عجالة المحتاج (١/٤١٧).

والحنابلة^(١)، وابن حزم^(٢)، رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: أن المقصود الطهارة وهي حاصلة به^(٣).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ (١٩٢-١١) مشروعية التيمم بدل غسل الميت عند فقد الماء:

... من نقل (الإجماع) ابن لقمان (٦٢٨ هـ) يقول: «ويتميم مع عدمه، ولا تنازع بين أهل العلم في ذلك»^(٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، وابن حزم^(٩)، رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

١- أن التيمم صلح بدلاً عن الغسل في حالة الحياة، فكذا بعد الموت^(١٠).

٢- أن غسل الميت طهارة على إبدن، فقام التيمم عند العجز عن الغسل مقامه كالجناية^(١١).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) الهدية (٦٨/١)، المدع (٢٢٩/٢).

(٢) المحلى (١٢١/٥).

(٣) البحر لرائق (٣٠٢/٢).

(٤) الإقذع (١٨٣/١).

(٥) بدائع الصنائع (٣٢/٢)، فتح بقدير (٧٦/٢).

(٦) الكافي (٢٧١/٢)، الدخيرة (٤٥٠/٢).

(٧) المحموم (١٣٩/٥)، عجلة المحتاج (٤٤٩/١)، معنى المحتاج (٥٣٢/١).

(٨) الهداية (٦٨/١)، المعنى (٤٨١/٣)، المحرر (١٨٨/١)، الشرح الكبير (١١١/٦).

(٩) الإيضاح (١١١/٦)، حاشية ابن قاسم (٦٧/٣).

(١٠) المحلى (١٢٢/٥).

(١١) بدائع الصنائع (٣٢/٢).

(١٢) حاشية ابن قاسم (٦١/٣).

◆ ١٩٣^{٦٦} ١٢ لا يجوز لأولياء المرأة الرجال تغسيل المرأة منهم:

• من نقل (الإجماع) ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول: «ولا خلاف في أن لأولياء لا يجوز لهم غسلها»^(١)

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

◆ مستند الإجماع: أنها محرمة عليه حال الحياة، فلم يجز غسلها كالأجنبية^(٦).

الخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية فقالوا: يغسلها من فوق ثوب يسر جميع جسدها^(٧)، كما خالف بعض الشافعية فقالوا: لا يجوز إن لم يرحد من الرجال إلا امحارم^(٨).

كما خالف بعض الحنابلة فقالوا: يحور غسلها من فوق قميص عند الضرورة^(٩).
ودليلهم: أنهم أشفق عليها، ويطلعون غالبًا على ما لا يطلع عليه الغير^(١٠).

(١) المحلى (١٢١/٥).

(٢) قالوا: يممها بخرقه. بدائع الصنائع (٣٦/٢)، الناية (٢٢٤/٣)، فتح القدير (٧٦/٢)،

البحر الرائق (٣٠٥/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٧٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٢)

(٣) عارضة الأحودي (٤/١٦٩)، بداية المجتهد (٤/٣٠١)، الذخيرة (٢/٤٥٠).

(٤) الحاوي (٣/١٨)، التبيين (ص ٤٩)، نهاية المطب (٣/١٣)، العرير (٥/١٢٥).

(٥) الهدية (١/٦٧)، المغني (٣/٤٦٣)، المحرر (١/١٨٣)، المبدع (٢/٢٢٥)، رؤوس المسائل الخلافية للعكبري (١/٣٧٢).

(٦) المعني (٣/٤٦٣).

(٧) بداية المجتهد (٤/٣٠١)، لقوانين الفقهية (ص ١٥٠)، وابن عبد البر قال: يحور للضرورة. الكافي (١/٢٧٢).

(٨) المجموع (٥/١٣٤)، مغني المحتاج (١/٥٠٠).

(٩) المغني (٣/٤٦٣)، الشرح الكبير (٦/٤٨)، المبدع (٢/٢٢٥).

(١٠) مغني المحتاج (٣/٤٦٣).

● النتيجة: صحة الإجماع في حال السعة، وعدم صحة الإجماع في حال لصورة.

◆ [١٩٤-١٣] لا يجوز للرجل أن يغسل مطلقته طلاقاً بائناً:

• من نقل الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «واتفقوا على أنه لا يغسل البائن»^(١).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والحنابلة^(٤).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع على عدة أدلة منها:

١- أن للمس والظر محرم حال الحياة، بعد لموت أولى^(٥).

٢- أن الزوج صار أحنياً عنها^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ [١٩٥-١٤] جواز تغسيل المرأة لزوجها:

• من نقل الإجماع ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «وأجمعوا على أن المرأة تغسل زوجها إذا مات»^(٧).

(١) المجموع (١١٦/٥).

(٢) لأنهم يرون عدم جواز تغسيل الزوج لزوجته ابتداءً، فمن مات أولى مطلقته طلاقاً بائناً نظر بدائع الصنائع (٣٥/٢)، السبلة (٢٢٣/٣)، فتح القدير (٧٦/٢)، المحررات (٣٠٦/٢)، مراقي الصلاح (ص ٥٧٢)، حاشية الطحطاوي (٥٧٢).

(٣) بداية المجتهد (٣٠٢/٤)، الدخيرة (٤٥١/٢)، النج والإكيل (٩/٣)، مواهب الحليل (٢٠٧/٣).

(٤) المعني (٤٦٢/٣)، الشرح الكبير (٤٤/٦).

(٥) المعني (٤٦٢/٣) (٦) حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٢).

(٧) الإجماع (ص ٤٤)، والإشراف (٣١٨/٢).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن الملقن^(١)، وابن قدامة^(٢)، والمرداوي^(٣)،
والعيني^(٤)، وابن قاسم^(٥) رحمهم الله.
ابن نطال (٤٤٩هـ) يقول: «وأما غسل المرأة زوجها فهو إجماع لا خلاف
فيه»^(٦).
ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وأجمع العلماء على جواز غسل المرأة زوجها»^(٧).
ونقل هذا الإجماع عنه المرادوي^(٨) رحمهم الله.
الرمخشري^(٩) (٥٣٨هـ) يقول: «لا خلاف أن المرأة تغسل زوجها»^(١٠).
عياض (٥٤٤هـ) يقول: «وأجمعوا على غسل الزوجة زوجها»^(١١).
ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن للروحة أن تغسل زوجها»^(١٢).
ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(١٣) رَوَّاهُ.
ابن زُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «وأجمعوا من هذا الباب على جواز غسل
المرأة زوجها»^(١٤).

(٢) المعني (٣/٤٦٠).

(١) عجلة المحتاج (١/٤١٨).

(٤) البناء (٣/٢٢٣).

(٣) الإنصاف (٦/٤١).

(٥) حاشية ابن قاسم (٣/٣١).

(٦) شرح ابن بطال على البخاري (٣/٢٥٨).

(٧) التهيد (١/٣٨٠)، والاستذكار (٨/١٩٨).

(٨) الإنصاف (٦/٤١).

(٩) محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الرمخشري، الخوارزمي اسحوي للغوي المفسر

المعترلي، من تصنيفه المفصل، توفي سنة ٥٣٨هـ. سير أعلام النبلاء (٢٠/١٥١).

شدرات لذهب (٦/١٩٤).

(١١) إكمال المعجم (٣/٣٨٨).

(١٠) ردّوس المسائل لحلاية (ص ١٩٢).

(١٣) حاشية ابن قاسم (٣/٣١).

(١٢) الإصباح (١/١٣٩).

(١٤) بداية المجتهد (٤/٣٠١).

النوري (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعوا أن لها غسل زوجها»^(١)

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن للروحة أن تغسل زوجها»^(٢).

الشربيني (٩٧٧هـ) يقول: «وهي تغسل زوجها بالإجماع»^(٣).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قول عائشة رضي الله عنها: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا ساوئه»^(٤).

٢- أن إباحة الغسل مسفادة بالنكاح لحل مسه، ولظن إليه، فسقى ما بقي النكاح، والنكاح باق بعد الموت إلى انقضاء العدة^(٥).

٣- أن الزوجين يأتي كل واحد منهما بالغسل على أكمل ما يمكنه لما بينهما من المودة والرحمة^(٦).

المتأخرون للمجماع: حالف هذا الإجماع الإمام أحمد رحمته الله في رواية عنه، حيث قال: لا تغسله مطلقاً، وحكي عنه رواية ثالثة تغسله لعدم من يغسله فقط^(٧).
ودليلهم: أن الموت فرقة بين الزوجين أشهت الطلاق^(٨).

(١) شرح صحيح مسلم (٧/٧)، والمجموع (٥/١١٤)

(٢) رحمة الأمة (ص ٨٤). (٣) مغني المحتاج (١/٤٩٨).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سنه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في غسل لرجل امرأته وغسل المرأة زوجها (١/٤٧٠) رقم (١٤٦٤)، وأبو داود في سنه، كتاب الجنائز، باب في ستر الميت عند غسله (٣/١٩٦) رقم (٣١٤١)، وصححه ابن حبان (١٤/٥٩٥) رقم (٦٦٢٧)، والحاكم في المستدرک (٣/٦١) رقم (٤٣٩٨)، وحسه النوري في حلاصة لأحكام (٣٣٢٠).

(٥) بدائع الصنائع (٢/٣٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٢).

(٦) المغني (٣/٤٦٢).

(٧) الشرح الكبير (٦/٤٢)، المبدع (٢/٢٢٣)، الإصناف (٦/٤٢).

(٨) اشرح الكبير (٦/٤٢).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٩٦-١٥* حواز تغسيل المرأة للصبي الصغير:

* من نقل (الإجماع: ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «وأجمعوا على أن المرأة تغسل الصبي الصغير»^(١)

ونقل هذا الإجماع عنه الموفق ابن قدامة^(٢)، وشمس الدين ابن قدامة^(٣)، وابن القطان^(٤)، والنووي^(٥)، وابن قاسم^(٦) رحمهم الله جميعًا.

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «ولننسه غسل الطفل بغير خلاف»^(٧).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، والشافعية^(١٠).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن إبراهيم ابن النبي ﷺ غسلته الساء^(١١).

٢- أن النظر ولمس حلال^(١٢)، لأن حكم لعورة غير ثابت في حق الصغير^(١٣).

(١) الإجماع (ص ٤٤)، الإشراف (٣٢٠/٢). (٢) المغني (٤٦٤/٣).

(٣) الشرح الكبير (٤٩/٦).

(٤) الإقناع في مسائل الإجماع (١٨٥/١). (٥) المجموع (١٢٣/٥).

(٦) حاشية ابن قاسم (٣٣/٣). (٧) المغني (٤٦٤/٣).

(٨) بدائع الصنائع (٣٦/٢)، البنية (٢٢٢/٣)، الكفاية (٧٤/٢)، فتح القدير (٧٦/٢).

الحر الرائق (٣٠٦/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٧٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٣).

(٩) الرسالة المفهومة (ص ١٥٨)، الكافي (٢٧٢/١)، الدخيرة (٤٥٠/٢).

(١٠) المجموع (١٢٣/٥)، مغني المحتاج (٤٩٩/١).

(١١) المبدع (٢٢٧/٢) وقال الألباني في إرواه العليل (١٦٣/٣) لم أقف عليه.

(١٢) مغني المحتاج (٤٩٩/١).

(١٣) بدائع لصائع (٣٦/٢).

٣- أن العادة معانة امرأة لعلام الصغير، ومباشرة عورته في حال تربيته^(١)

● النتيجة: صحة لإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ١٩٧-١٦: تخت الميت غير المختون ليس مشروعاً:

● من نقل (الإجماع) ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «وأجمعوا على أن الميت إذا مات وهو غير مختون فإنه يترك على حاله ولا يختن»^(٢).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٣) رحمه الله.

القُرَافِي (٦٨٤هـ) يقول: «واتفق لجميع على أنه (الميت) لا يختن»^(٤).

البارتري (٧٨٦هـ) يقول: «ولا يختن الميت بالاتفاق»^(٥).

العَبْنِي (٨٥٥هـ) يقول: «كما في المختن فإنه لا يختن بالاتفاق»^(٦).

الموافقون على الإجماع، وافق على هذا الإجماع الشافعية وهو الصحيح عندهم^(٧)، كما وافق على هذا الإجماع الحنابلة^(٨)، وقال المرداوي رحمه الله: «يحرم ختنه بلا نزاع في المذهب»^(٩).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن السنة أن يدفن الميت بجميع أحزانه^(١٠)، وهو جزء من أعصائه^(١١).

٢- ما فيه من المضرة^(١٢)، وقد يقال إن فيه كشفاً لعورته المغلظة بدون

(١) المعني (٤٦٥/٣).

(٢) حاشية ابن قاسم (٤٧/٣).

(٣) حاشية ابن قاسم (٤٥٢/٢).

(٤) النهاية (٢٢٢/٣).

(٥) العناية (٧٥/٢).

(٦) عقالة المحتاج (٤١٩/١).

(٧) مفني المحتاج (٥٠١/١).

(٨) الهداية (٦٨/١)، المعني (٤٨٣/٣)، المحرر (١٨٦/١)، اشرح الكبير (٨١/٦).

(٩) الإصناف (٨١/٦).

(١٠) بدائع الصنائع (٢٦/٢).

(١١) المعني (٤٨٣/٣).

ضرورة.

٣ أن الختان يفعل للتكليف به، وقد زاع بالموت^(١).

المخالفون للمجماع: خالف هذا الإجماع بعض الشافعية فقالوا: «يختن إذا كان بالغاً، وفي وجهه يختن مطلقاً»^(٢)، كما حكى عن بعض الناس أنه يختن، حكاه الإمام أحمد، كما نقله ابن قدامة^(٣)، رحمه الله.

ودليلهم: لم أحد لهم دليلاً، وقد يقال إن الأصل في المسلم أن يكون مختوناً.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ١٧-١٩٨ ما بان من الميت من شيء من جسده يغسل ويجعل في كفنه:

من نقل (الإجماع) ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «إذا بان من الميت شيء وهو موجود غُسل وحُمل معه في أكفانه، قاله ابن سيرين، ولا يعلم فيه خلافاً»^(٤).
الموافقون على المجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

◆ مستند الإجماع: أنه من الميت^(٨) يدفن معه.

● النتيجة: صحة الإجماع، لعدم وجود المخالف.

(١) المجموع (١٤٢/٥).

(٢) المجموع (١٤٢/٥)، معني المحتاج (٥٠١/١).

(٣) المعني (٤٨٤/٣)، الشرح الكبير (٨١/٦)، (٤) المعني (٤٨٠/٣).

(٥) بدائع الصنائع (٢٦/٢)، البناء (٢٢٢/٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧١).

(٦) التاج والإكليل (٥٢/٣)، مواهب الحليل (٥٢/٣).

(٧) عحالة المحتاج (٤١٦/١)، معني المحتاج (٤٩٦/١).

(٨) المعني (٤٨٣/٣).

◆ (١٨-١٩٩) استحباب تشييف الميت بعد غسله:

«من نقل الإجماع البوي (٦٧٦هـ) يقول: «إذا فرغ من غسله استحب أن يشف تشييفاً بليغاً، وهذا لا خلاف فيه»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وتشييفه متفق عليه عند الأئمة وغيرهم»^(٢).
الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،
والحنابلة^(٥).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- كيلا تبطل أكفانه^(٦).
 - ٢- أنه من كمال غسل الحي^(٧).
 - للمخالفين للإجماع: خالف هذا الإجماع الحنابلة في رواية فقالوا: بإكرامة^(٨).
ودليلهم: كراهة تشييف الأعضاء كدم الشهيد^(٩).
- النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

(١) المجموع (١٣٧/٥).
(٢) حاشية ابن قاسم (٤٨/٣).
(٣) بدائع الصنائع (٢٧/٢)، الهداية (٣٠٣/٢)، لعناية (٦٤/٢)، الكفاية (٧٤/٣)، البناية (٢١٩/٣)، البحر الرائق (٣٠٣/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٦٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٩).
(٤) الذخيرة (٤٤٩/٢)، مواهب الجليل (٢٩/٣)، حاشية الدسوقي (١/٦٦٠).
(٥) الهداية (٨٦/١)، المعني (٣٨٢/٢)، اسحرر (٨٦/١)، الشرح الكبير (٨٤/٦)، الإنصاف (٨٤/٦).
(٦) بدائع الصنائع (٢٧/٢)، الهداية (٣٠٣/٢)، العناية (٦٤/٢)، لكفاية (٧٤/٣)، العناية (٢١٩/٣)، اسحرر الرائق (٣٠٣/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٦٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٩).
(٧) الإنصاف (٨٤/٦).
(٨) الإنصاف (٨٤/٦).
(٩) الإنصاف (٨٤/٦).

◆ ٢٠٠-١٩* وجوب غسل وإزالة النجاسة الخارجة من أحد فرجي الميت بعد غسله وقبل تكفينه:

• من نقل (الإجماع النوي (٦٧٦هـ) يقول: «إذا خرج من أحد فرجي الميت بعد غسله وقبل بكفينه نحاسة وحب غسلها بلا خلاف، وفي إعادة طهارته ثلاثة أوجه»^(١).
الرافقون على الإجماع: وفق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والحنابلة^(٤).

◆ مستند الإجماع: سقوط الفرص بما وحد^(٥).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٠١-٢٠* الاغتسال من غسل الميت غير واجب:

• من نقل (الإجماع الخطابي (٣٨٨هـ) يقول: «لا أعلم أحدًا من الفقهاء يوجب الاغتسال من غسل الميت»^(٦).
ونقل عنه هذا الإجماع النوي^(٧) رحمه الله.

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «لا غسل على من غسل ميتًا، وهو قول عامة أهل العلم»^(٨).
الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩).....

(١) المجموع (١٣٧/٥).

(٢) الهداية (٣٠٢/١)، بدائع الصنائع (٢٧/٢)، العاية (٧٣/٢)، أساية (٢١٨/٣)، البحر لرائي (٣٠٣/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٦٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٩).

(٣) عارضة الأحمدي (١٦٨/٤)، مواهب الحليل (٢٤/٣)، الذخيرة (٤٤٩/٢).

(٤) لهداية (٦٨/١)، المعني (٣٠٨/٣)، المحرر (١٨٦/١)، الشرح الكبير (٧٤/٦)، حاشية بر قسم (٤٩/٣).

(٥) معني المحتاج (٤٩٨/١). (٦) معالم السنن (٣٠٧/١).

(٧) شرح صحيح مسلم (٨/٧). (٨) الباية (٢٢٥/٣).

(٩) مراقي الفلاح (ص ٥٧٠)، لبحر الرائق (٣٠٦/٢).

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

♦ مستند الإجماع: ١ أن غسل الميت ليس بحدث^(٤).

٢- أنه ليس من موجب لذلك، وقال العيني رحمه الله: «لو من خنيراً فليس عليه شيء من الوضوء، ولا الغسل، فالمؤمن أولى»^(٥).

٣- أنه غسل آدمي، فلم يوجب غسل كغسل الحي^(٦).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية^(٧)، وبعض الحنابلة^(٨)، وبعض الشافعية، فقالوا بوجوب الغسل، قال النووي رحمه الله: «ولنا وجه شاذ أنه واجب، وليس بشيء»^(٩).

ودليلهم: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمّله، فليتوضأ»^(١٠).

وجه الدلالة: أنه ﷺ أمر من غسل الميت بالاغتسال، مما يدل على وجوبه.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف

(١) عارضة الأحودي (٤/١٦٩)، بداية المتهجد (٤/٣٠٢)، الدجيرة (٢/٤٥٠).

(٢) الأم (١/٢٦٦)، حلية العلماء (١/٣٢٩)، شرح صحيح مسلم (٧/٧).

(٣) الهدية (١/١٩)، المغني (١/٢٧٩)، المحرر (١/٢٠)، الإنصاف (٢/١٢٠).

(٤) التاج والإكليل (٣/٢٩)، (٥) البنية (٣/٢٢٦).

(٦) المغني (١/٢٧٩).

(٧) عارضة الأحودي (٤/١٦٩)، بداية المتهجد (٤/٣٠٢).

(٨) الإنصاف (٢/١٢٠).

(٩) شرح صحيح مسلم (٧/٨)، المجموع (٥/١٤٤).

(١٠) أخرجه أحمد في مسنده (١٥/٥٣٤) رقم (٩٨٦٢)، وابن ماجة في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في غسل الميت (١/٤٧٠) رقم (١٤٦٣)، والترمذي في جامعه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في غسل الميت (٣/٣٠٩) رقم (٩٩٣)، وقال حديث حسن، وصححه ابن حبان (٣/٤٣٥) رقم (١١٦١).

الفصل الثاني

مسائل الإجماع في تكفين الميت

◆ ٢٠٢-٢٠٣ تكفين الميت من فروض الكفاية:

«من نقل (الإجماع) اس حزم (٤٥٦هـ) يقول: «وكل ما ذكرنا أنه فرض على الكفاية فمن قام به سقط عن سائر الناس، كغسل الميت، وتكفنه، ودفنه، والصلاة عليه، وهذا لا خلاف فيه»^(١).

ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: «الكفر للرجل بعد الوفاة كالكسوة في الحياة لا بد منها، وهي أصل في الدين مجمع عليه»^(٢).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «تكفين الميت عند العلماء واجب من غير خلاف»^(٣).

ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «و تفقو على وجوب تكفين الميت»^(٤).

الكاسبي (٥٨٧هـ) يقول: «فلدليل على وحوه (الكفن) النص والإجماع»^(٥).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «تكفين الميت فرض كفاية بالنص والإجماع»^(٦).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن الملقن^(٧)، والشربيني^(٨) رحمهم الله تعالى.

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «وتكفين الميت واجب بالانفاق»^(٩).

(١) المحلى (١٢١/٥)، وأيضاً. مراتب الإجماع (ص ٣٤)

(٢) عارضة الأحودي (١٧٢/٤). (٣) إكمال المعلم (٣/٣٩١).

(٤) الإقصاص (١/١٤١) (٥) بدائع الصنائع (٢/٣٦).

(٦) المجموع (٥/١٤٧)، وذكر إجماعات في: (٥/١١٢)، شرح صحيح مسلم (٧/١٠)،

روضة الطالبيين (٤/٦١٣).

(٧) عجالة المحتاج (١/٤١٥). (٨) مغني المحتاج (١/٤٩٤).

(٩) رحمة الأمة (ص ٨٦).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فرض كفاية بلا نزاع»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ): «غسل الميت وتكفينه فرض كفاية بإجماع المسلمين»^(٢).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- عندما مات أحد الصحابة رضي الله عنه قال الرسول ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر وكفّوه في ثوبيه»^(٣).

وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ أمر بأن يكفن الميت مما يدل على وجوب ذلك.

٢- أن غسل الميت إنما وجب كرامة له وتعظيمًا، ومعنى التعظيم والكرامة إنما يتم بالتكفين فكان واجبًا^(٤)، بدليل أن التكفين يقدم على الدفن والوصية والإرث^(٥).

٣- أن سترته واجبة في الحياة، فكذلك بعد الموت^(٦).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك بعدم وجود المخالف.

♦ **٢٠٣-٢٠٢ هـ: كفن الميت يخرج من تركته:**

• **من نقل الإجماع:** الطحاوي (٣٢١هـ) يقول: «وفي ذلك ما قد دل على أن أكفان الموتى من تركاتهم مبدأة على ديوبهم وعلى وصاياهم، وعلى ما يجب لوارثيهم من تركاتهم مورثهم عنهم، وهذا قول فقهاء الأمصار جميعًا الذين تدور الفتيا عليهم ويرجع فيها إلى أقوالهم»^(٧).

(١) الإحصاء (٢٧/٦). (٢) حاشية ابن قاسم (٢٧/٣)، (٦٤/٣).

(٣) أحرجه المحاري، كتاب المحتز، باب كيف يكفن المحرم (٧٦/٢) برقم (١٢٦٧)،

ومسلم، كتاب الجنائز، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات (٨٦٥/٢) برقم (١٢٠٦).

(٤) بدائع الصنائع (٣٦/٢). (٥) السيرة (٢٢٧/٣).

(٦) المغني (٤٥٧/٣). (٧) شرح مشكل الآثار (٢٣٠/١٠).

ابن رشد الجذّ (٥٢٠هـ) يقول: «وما ثبت أيضًا من أن رسول الله ﷺ أمر بدهن قتلى أحد شبابهم من غير أن يعتر ما يبقى لورثتهم، أو لدين - إن كان عليهم -، وهذا أمر لا أعلم فيه اختلافًا»^(١).

ابن القطن (٦٢٨هـ) يقول: «وأجمعوا أن ما يُؤارى به الميت وجب من ماله»^(٢).
النووي (٦٧٦هـ) يقول: «محل الكفر تركة الميت للحديث المذكور والإجماع»^(٣).
ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «ومحله أصل لتركه بالإجماع»^(٤).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أي: لف الميت في كفن ثوب فأكثر من ماله للنص والإجماع، وكذا مؤونة تجهيزه بمعروف وفاقًا»^(٥).

الموافقون على الإجماع وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٦)، وابن حرم^(٧)، كَحَنَنَة.
♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- حديث غسل الصحابي الذي ليس لديه إلا كساء^(٨).

وجه الدلالة: كما قال النووي رَحْمَةُ: «فيه دليل أن لكف من رأس المال»^(٩)، إذ إنه كف عن كسائه

(١) البياد والتحصيل (٢/٢٢٦). (٢) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٨٥).

(٣) المجموع (٥/١٤٧). (٤) عجالة المحتاج (١/٤٢٢).

(٥) حاشية بن قاسم (٣/٦٤).

(٦) بدائع الصانع (٢/٤٢)، السية (٣/٢٢٦)، فتح القدير (٢/٧٧)، الحر ابرئق (٢/٣١١)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٠).

(٧) المحلى (٥/١٢١).

(٨) أخرجه الحارثي، كتاب الحنث، باب من قتل من المسلمين يوم أحد (٥/١٠٣) رقم (٤٠٨٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحنث، باب في كف الميت (٢/٦٤٩) رقم (٩٤٠).

(٩) شرح صحيح مسلم (٧/٨).

٢- أن سترته واجبة في الحياة، فكذلك بعد الموت^(١)

٣- أن هذا من أصول حوائج الميت، فصار كنفقته في حال حياته^(٢).

● التبيية: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٤٠٢-٣ مؤنة تجهيز الميت مقدمة على الدين والورثة.

من نقل الإجماع الطحوي (٣٢١هـ) يقول: «وفي ذلك ما قد دل على أن أكفان الموتى من تركاتهم مدأة على ديونهم وعى وصاياهم، وعلى ما يجب لوارثهم من تركتهم بمورثهم عنهم، وهذا قول فقهاء الأمصار جميعاً الذين تدور الصبا عليهم ويرجع فيها إلى أقوالهم»^(٣).

ابن رشد الحدّ (٥٢٠هـ) يقول: «وما شئت أيضاً من أن رسول الله ﷺ أمر بدفن قتلى أحد بنيابهم من غير أن يعتر ما يبقى لورثتهم، أو بدين - إن كان عليهم -، وهذا أمر لا أعلم فيه اختلافاً»^(٤).

ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على وجوب تكفين الميت، وأنه مقدم على الدين والورثة»^(٥).

ونقل عنه هذا لاتفاق ابن قاسم^(٦) رحمه الله.

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «وتكفين الميت واجب بالاتفاق مقدم على الدين والورثة»^(٧).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨).....

(٢) بدائع الصنائع (٤٢/٢).

(١) الشرح الكبير (١١٤/٦).

(٤) البيان والتحصيل (٢٢٦/٢).

(٣) شرح مشكل الآثار (٢٣٠/١٠).

(٦) حاشية ابن قاسم (٦٤/٣).

(٥) الإيضاح (١٤١/١).

(٧) رحمة الأمة (ص ٨٦) وأيضاً (ص ٨٤).

(٨) بدائع لصنائع (٤٢/٢)، العناية (٧٦/٢)، الكفاية (٧٧/٢)، الساية (٢٣٩/٣)، فتح

القدير (٧٧/٢)، المحرر الرائق (٣١١/٢).

والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- حديث غسل الصحابي الذي ليس لديه إلا كساء^(٣).

وجه الدلالة: كما قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «فيه دليل أن الكفر من رأس لمال وأنه مقدم على الديون لأن النبي ﷺ أمر بتكفينه في نمرته ولم يسأل هل عليه دين مستغرق أم لا»^(٤).

٢- «أل لباس المجلس مقدم على فضه دينه فكذلك كفن الميت»^(٥).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الشافعية واستثنوا من الديون الدين المتعلق بعين الممل^(٦)، كما حالف بعض الحنابلة واستثنوا دين الرهن وأرث الجاية ونحوهما^(٧).

كما خالف ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ واستثنى الدين^(٨) عموماً.

دليلهم: أن الله تعالى لم يجعل ميراثاً ولا وصية إلا فيما يخلفه المرء بعد ديه، فصَحَّ أن الدين مقدم^(٩).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

(١) الأم (٢٦٧/١)، حية العلماء (٣٣٠/١)، شرح السنة (٣٢٠/٥).

(٢) الهداية (٦٨/١)، المعني (٤٥٧/٣)، المحرر (١٩٢/١)، الشرح الكسر (١١٤/٦).

الإنصاف (١٤/٦)، النكت (١٩١/١)، حاشية اس قاسم (٦٤/٣).

(٣) سبق تخريجه (ص ٣٤٤).

(٤) شرح صحيح مسلم (٨/٧).

(٥) المغني (٤٥٧/٣).

(٦) شرح صحيح مسلم (٨/٧).

(٧) النكت والفوائد (١٩١/١)، الإنصاف (١١٤/٦).

(٨) المحلى (١٢١/٥).

(٩) المحلى (١٢١/٥).

◆ ٢٠٥٤ جواز التكفين في ثوب واحد:

« من نقل الإجماع ابن قد مة (٦٢٠هـ) يقول: « لا خلاف بينهم في أن ثوبًا يجزئه »^(١).

ابن حجر (٨٥٢هـ) يقول: « أما الواحد السائر لجميع البدن فلا بد منه بالاتفاق »^(٢)

اسمرداوي (٨٨٥هـ) يقول: « الواجب بحق الله تعالى ثوب واحد بلا نزاع »^(٣)

الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: « و علم أنه قد اختلف في أفضل الكفن بعد الاتفاق على أنه لا يجب أكثر من ثوب واحد يسر جميع البدن »^(٤).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

أنه جاء في السنة أن النبي ﷺ أمر بتكفين بعض أصحابه رضي الله عنهم بثوب واحد، مما يدل على جواز ذلك^(٩).

المعارضون للإجماع: خالف هذا الإجماع كثير من الحنفية فقلوا: بكره في ثوب واحد إلا في حال الضرورة^(١٠)، كما خالف بعض الحنابلة فقالوا لا يجرى أقل

(٢) فتح الباري (٣/ ١٧٥).

(١) المغني (٣/ ٣٨٧).

(٤) بيل الأوطار (٣/ ٢٠٠).

(٣) الإيضاح (٦/ ١١٥).

(٥) حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٥).

(٦) الكافي (١/ ٧٢)، بداية المجتهد (٤/ ٣١٣)، الذخيرة (٢/ ٤٥٤).

(٧) الأم (١/ ٢٦٦)، حلية العلماء (١/ ٣٣٠)، شرح السنة (٥/ ٣١٤)، شرح صحيح مسلم

(٧/ ١٠)، معني المحتج (١/ ٥٠١).

(٨) اسمعني (٣/ ٣٨٦)، الشرح الكبير (٦/ ١٣٤)، الإيضاح (٦/ ١٣٣)، حاشية ابن قاسم (٣/ ٦٥).

(٩) من ذلك قصة مصعب بن عمير رضي الله عنه، وقد تقدم تحريجها في لمسألة السابقة (ص ٣٤٥).

(١٠) بدائع الصنائع (٢/ ٣٨)، الهداية (١/ ٣١٣)، الناية (٣/ ٢٣٦)، البحر الرائق (٢/ ٣٠٨).

من ثلاثة أثواب لمس يقدر عليها^(١).

ودليلهم: أنه في حال الحياة تجوز الصلاة في الثوب الواحد مع الكراهة، فكذا بعد الموت^(٢).

● **النتيجة:** صحة الإجماع في حال الضرورة، وعدم صحته في حال السعة.

◆ ٢٠٦-٢٠٥: استحباب تكفين المرأة في خمسة أثواب:

● **من نقل الإجماع:** اعيني (٨٥٥هـ) يقول: «وقال ابن المنذر: كل من يحفظ عنه يرى أن تكفين المرأة في خمسة أثواب»^(٣).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، وابن حزم^(٨) رحمهم الله.

◆ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- حديث أم عطية رضي الله عنها في غسل بنت النبي ﷺ قالت: «فكفّتها في خمسة أثواب وحمرناها كما يحمر الحي»^(٩).....

(١) المحرر (١/١٩٢)، الإنصاف (٦/١٣٤).

(٢) بدائع الصنائع (٢/٣٨)، لبحر الرائق (٢/٣٠٨).

(٣) الساية (٣/٢٣٤).

(٤) الهداية (٢/٣١٣)، بدائع الصنائع (٢/٣٨)، العناية (٢/٧٨)، الكفاية (٢/٧٨)، البناية (٣/٢٣٤)، البحر الرائق (٢/٣٠٩).

(٥) الكافي (١/٢٧٢)، الدخيرة (٣/٤٥٤).

(٦) حلية العلماء (١/٣٣٠)، شرح السنة (٥/٣١٣)، شرح صحيح مسلم (٧/١٠)، مغني المحتاج (١/٥٠٢).

(٧) الهدية (١/٦٩)، المغني (٣/٣٩١)، المحرر (١/١٩٢)، الشرح الكبير (٦/١٢٩)، الإنصاف (٦/١١٥)، حاشية ابن قاسم (٣/٧٤).

(٨) المحلى (٥/١١٨).

(٩) سبق تحريج حديث أم عطية ندون هذه الريادة (ص ٣١٩) وقال الحافظ في المفتح =

وهذا بيان كفن السة في حق النساء^(١).

٢- أن المرأة تزيد في حال حياتها على الرجل في الستر، لزيادة عورتها على عورته وكذلك بعد الموت^(٢).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٠٧-٢٠٦ جواز التكفين في الثياب الملبوسة:

من نقل (الإجماع النووي ٦٧٦هـ) يقول: «أن التكفين في الثياب الملبوسة جائز، وهو مجمع عليه»^(٣).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والحدالة^(٦).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قصة الصحابي الجليل الذي مات رضي الله عنه وهو محرم فقال الرسول ﷺ: «كفّنوه في ثوبيه»^(٧).

وجه لدلالة: أن الرسول ﷺ أمر بتكفينه في ثوبيه، مما يعني جواز التكفين في

= (١٣٣/٣) «وهذه الزيادة صحيحة الإسناد»

(١) الهداية (٣١٣/٢). (٢) المعني (٣٩١/٣).

(٣) شرح صحيح مسلم (٢٩٦/٨).

(٤) بدائع الصنائع (٣٩/٢)، الهداية (٣١١/٢)، لبية (٢٣٥/٣)، سحر الرائق (٣٠٧/٢).

مراقي الفلاح (ص ٥٧٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٦).

(٥) الكافي (٢٧٣/١)، عارضة الأخوذي (١٧٣/٤)، اتاج والإكليل (٤٣/٦)، موهب الجليل (٤٣/٦).

(٦) المفني (٣٨٦/٣)، الشرح لكبير (١٢٠/٦)، الإصاف (١١٥/٦)، حاشية ابن قاسم (٣٨٦/٣).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الماسك، باب سنة لمحرم إذا مات (١٧/٣) رقم (١٨٥١)،

ومسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل المحرم إذا مات (٨٦٥/٢) برقم (١٢٠٦).

الثياب الملبوسة.

٢ أن الجسد للصيد، والحي أحق بالحديد^(١).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٠٨-٢٠٧ مشروعية التكفين في الثياب البيض:

من نقل (الإجماع النووي ٦٧٦هـ) يقول: «قولها (بيض) دليل لاستحباب التكفين في الأبيض، وهو مجمع عليه»^(٢).

ونقل هذا الإجماع عنه الشوكاني^(٣) رحمه الله.

الشوكاني (١٣٥٥هـ) «وعلى مشروعية تكفين الموتى في ثياب البيض، وهو إجماع»^(٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والحنابلة^(٧). وابن حزم^(٨) رحمهم الله.

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «البسوا من ثيابكم البياض؛ فإنها من خير ثيابكم، وكفّوا فيها موتاكم»^(٩).

(٢) شرح صحيح مسلم (١٠/٧).

(١) مغنى المحتاج (١/٥٣٣).

(٤) نيل الأوطار (٤/٣٨).

(٣) نيل الأوطار (٤/٣٧).

(٥) بدائع الصانع (٢/٣٩)، الناية (٢/٢٣٥)، فتح القدير (٢/٧٧)، المحرر الرقيق (٢/٣٠٨)، مراقي العلاج (ص ٥٧٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٧).

(٦) الكافي (١/٢٧٢)، عارضة الأحوذى (٤/١٧٢)، الدحيرة (٢/٤٥٣)، الناح والإكيل (٣/٢٩)، مواهب الحليل (٣/٢٩).

(٧) الهدية (١/٦٨)، المغني (٣/٣٨٣)، حاشية ابن قاسم (٣/٦٥).

(٨) المحلى (٥/١١٧).

(٩) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب لجائز، باب ما جاء فيما يستحب من الكف (١/٤٧٣) رقم (١٤٧٢)، وأبو داود في سننه، كتاب اللبس، باب في الساص (٤/٥١) رقم =

وجه الدلالة: أنه ﷺ أمر بتكفير الموتى من الثياب البيض، مما يدل على مشروعيتها ذلك

٢- أن السي ﷺ كسر في ثلاثة أثواب بيض^(١).

● التنبيه: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

❖ ٢٠٩-٨ لا يجوز تكفين الميت بما لا يستر عورته:

من نقل الإجماع ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «أجمعوا على أنه لا يكفر في ثوب يصف»^(٢).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن القفطان^(٣)، وابن حجر^(٤) رحمهما الله تعالى.

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «أجمعوا على أنه لا يكفر في ثوب يصف ما تحته ولا يستر»^(٥).

الحطاب (٩٥٤هـ) يقول: «لا خلاف في وحوث ما يستر العورة»^(٦).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

= (٤٠٦١)، والترمذي في جامعه، كتاب لجائز، باب ما يستحب من الأكفان (٣/٣١٠) رقم (٩٩٤)، وفان حديث حسن صحيح، وصححه ابن حبان (١٢/٢٤٢) رقم (٥٤٢٣)، والحاكم (٥٠٦/١) رقم (١٣٠٨).

(١) امفي (٣/٣٨٣)، والحديث أخرجه البخاري، كتاب الحائض، باب انثياب البيض للكفر

(٢/٧٥) رقم (١٢٦٤)، ومسلم، كتاب الجائز، باب في كسر الميت (٢/٦٤٩) رقم (٩٤١)

(٢) الاستدكار (٨/٢١٦) (٣) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٨٦)

(٤) فتح لاري (٣/١٨٣) (٥) السابة (٣/٢٣٧)

(٦) مواهب الحليل (٣/٦)

(٧) الأم (١/٢٦٦)، حلية العلمه (١/٣٣٠)، شرح صحيح مسلم (٧/٩)، مغني المحتاج

(١/٥٠١)

(٨) الإصاف (٦/١١٥)، حاشية ابن قاسم (٣/٦٥).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- أن ما يصفها غير سائر، فوجوده كعدمه^(١).

٢- أن هذا من تكريم الميت وأداء حقّه^(٢).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ **٢١٠-٢٠٩ هـ كراهة التكفين في التحرير للرجال:**

❖ **من نقل (الإجماع:** ابن المنذر (٣١٧ هـ) يقول: «وأجمعوا على أن لا يكفر في تحرير^(٣)».

ويش عنه هذا الإجماع ابن قدامة^(٤)، والنووي^(٥)، رحمهما الله تعالى.

النووي (٦٧٦ هـ) يقول: «وكره مالك وعامة العلماء التكفين في التحرير مطلقاً»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، ولمالكية^(٨).

♦ **مستند الإجماع:** أن ما يجوز لكل جس أن يلبسه في حياته يحوز أن يكفن بعد موته^(٩)، والتحرير لا يحوز للرحل لسه حال حياته.

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية فقالوا: يجوز^(١٠)، كما خالف الحنابلة فقالوا: يجوز ضرورة فقط إن لم يجد الميت ما يستره غيره^(١١)،

(١) حاشية ابن قاسم (٦٥/٣)

(٢) حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٣)

(٣) الإجماع (ص ٤٤)

(٤) المعنى (٣٩٣/٣)

(٥) المحلى (١٢٢/٥)

(٦) شرح صحيح مسلم (١٠/٧)

(٧) بدائع الصنائع (٣٩/٢)، الباية (٢٣٥/٣)، المحرر الرائق (٣٠٨/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٦).

(٨) الكافي لابن عبد البر (٢٧٢/١)، الناح والإكليل (٥٦/٣).

(٩) بدائع الصنائع (٣٩/٢)، الذخيرة (٤٥٤/٢).

(١١) المبدع (٢٧٨/٢)، حاشية ابن قاسم (٧٦/٣)

كما خالف بن حرم رَحْمَةُ، حيث قال: لا يحل^(١).

ودليهم أن لمنع كان للكبرية وقد نزل^(٢).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، لوجود المحاف.

◆ [٢١١-١٠] ينزع من الشهيد الحديد والجلود:

«من نقل الإجماع: النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن الحديد والجلود ينزع عنه»^(٣).

والواقفون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والمالكية في قول^(٥)، والحنابلة^(٦).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن ما يُترك يُترك ليكون كفئاً، و لكفن ما يُلبس للستر، وهذه الأشياء تلبس إم للتجمل والزينة، أو لدفع البرد، أو لدفع مغرة السلاح، ولا حاجة للميت إلى شيء من ذلك^(٧).

٢- أن هذا من عادة أهل الجاهلية، فإنهم كانوا يدفنون أبطالهم بم عليهم من الأسلحة، وقد نُهيّا عن التشبه بهم^(٨).

الواقفون للإجماع: خالف هذا الإجماع ابن حزم رَحْمَةُ حيث قال: «ينزع عنه

(١) المسحلي (١٢٢/٥).

(٢) الدخيرة (٤٥٤/٢).

(٣) المجموع (٢٢٩/٥).

(٤) بدائع الصنائع (٧٣/٢)، النية (٣١٠/٣)، البحر الرائق (٣٠٨/٢)، مراقي الفلاح (ص ٦٢٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٢٧).

(٥) انبى على بدوى التوجيه (٦٨٣/٢)، شرح التلحين (١١٩٣/١)، مناهج التحصيل (٢٨/٢)، الدخيرة (٤٧٥/٢).

(٦) المغني (٤٧١/٣)، الشرح الكبير (٩٥/٦)، حاشية ابن قاسم (٥٦/٣).

(٧) بدائع الصنائع (٧٣/٢). (٨) بدائع الصنائع (٧٣/٢).

السلاح فقط^(١). كما خالف بعض المالكية، وقالوا: لا ينزع عنه فرو ولا خف، وينزع عنه جميع السلاح^(٢). وجاء عن بعض الحنابلة قولهم: ينزع عنه لأمة الحرب^(٣).

كما خالف هذا الإجماع المالكية في قول، وقالوا: لا ينزع عنه شيء^(٤). ولم أجد لهم دليلاً، ويمكن أن يستفاد من الدليل الثاني لمستند الإجماع هنا وذلك لاتفاقهم على نزع السلاح.

● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع: لوجود المخالف.

◆ ٢١٢-١١ لا يشرع خياطة اللوائف في كفن الميت:

• **من نقل (الإجماع):** ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وقد أجمعوا أن لا تخاط اللوائف»^(٥).

ونقل عنه هذا لإجماع ابن القُطَّان^(٦)، والمواق^(٧) رحمهما الله.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

(١) المحلى (١١٥/٥).

(٢) التاج والإكليل (٦٩/٣)، مواهب الحليل (٦/٣).

(٣) الهداية (٧١/١)، المحرر (١٩٠/١).

(٤) التيه على مبادئ لتوجيه (٦٨٣/٢)، مناهج التحصيل (٢٨/٢).

(٥) الاستدكار (٢١٢/٨).

(٦) الإقناع في مسائل الإجماع (١٨٦/١). (٧) التاج والإكليل (٣٣/٣).

(٨) حيث قالوا: نعقد، ولم يقولوا نحاط. ينظر. بدائع الصنائع (٣٦/٢)، العناية (٩٩/٢)،

البنية (٢٣٤/٣)، البحر الرائق (٣٠٩/٢).

(٩) قالوا: تشد عليه اللوائف. سطر الأم (٢٦٦/١)، معني لمحتاج (٥٠٤/١).

(١٠) قالوا نعقد ينظر. الهدية (٦٩/١)، المعنى (٣٨٥/٣)، المحرر (١٩٢/١)، الإنصاف

(١٢٧/٦)، حاشية ابن قاسم (٧٢/٣).

♦ **مستند الإجماع:** لم أجد لهم دليلاً ويمكن أن يقال: أنه لم يرد فعل ذلك عن النبي ﷺ، ولا عن صحابته رضي الله عنهم أجمعين
الخالضون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية حيث قال القرافي رحمه الله: «وقيل: يخطئ ثم يحل ذلك عند الدفن»^(١).

ومال الشافعي رحمه الله إلى ذلك حيث قال: «وإن أدخلوه القبر لم يدعوا عليه عقدة إلا حلوه ولا خياطة إلا فتقوها»^(٢).

ولم أجد لهم دليلاً، ويمكن أن يقال: تخاط من أجل الخوف من نشرها وصيانة لها عن الكشف.

● **النتيجة:** صحة الإجماع بعد الدفن، وعدم صحته قبل الدفن.

♦ **٢١٣-١٢٠ هـ لا يعاد تغسيل الميت بعد تكفينه إذا خرج منه شيء يسير:**

❖ **من نقل الإجماع** ابن قدامة (٦٢٠ هـ) قول: «وإن خرج منه شيء يسير بعد وضعه في أكفانه لم يعد إلى العسل، وحمل، لا نعم بين أهل العلم في هذا خلافاً»^(٣).

ونقل عدم لخلاف أيضاً شمس الدين ابن قدامة^(٤)، وابن قاسم^(٥) رحمهما الله.

العيني (٨٥٥ هـ) يقول: «أجمعوا على أنه لو خرج منه شيء بعد إدراجه في الكفن لا يجب غسله، ولا وضوؤه بلا خلاف»^(٦).

ابن قاسم (١٣٩٢ هـ) يقول: «وإن خرج منه شيء بعد تكفينه لم يعد الغسل

(١) الذخيرة (٤٥٥/٢) وأيضاً عقد الجواهر (١٨٥/١)، شرح ابن باهي على الرسالة (٢٥٧/١).

مواهب التحليل (٣٢/٣)، إصاوكه الدواوي (٢٨٩/١).

(٣) المفني (٣٨٩/٣)

(٢) الأم (٢٨٢/١).

(٥) حاشية ابن قاسم (٤٩/٣)

(٤) الشرح الكبير (٨٦/٦)

(٦) إنباية (٢١٨/٣).

وفاقاً^(١).

الرافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع المالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

♦ مستند الإجماع: ١- أن العسل قد صح فلا يطل بما يحدث كغسل الحي من الجنابة^(٤).

٢ أن إعادة العسل فيها مشقة شديدة؛ لأنه يحتاج إلى إخراجهِ وإعادة غسله وغسل أكفانه، وتحفيفهِ أو إبدالها، ثم لا يؤمن مثل هذا في المرة الثانية والثالثة، فسقط لذلك^(٥).

الخالفون للإجماع: خالف هذا لإجماع الشافعية^(٦)، والحنابلة في رواية^(٧) فقالوا: «يعاد غسله ويطهر كفه»، وفي رواية أخرى عند الحنابلة: «يعاد غسله إن كان غسل دون سبع»^(٨).

وقال الشافعية في قول^(٩)، وأشهب من المالكية^(١٠): يعاد الوضوء.

ودليلهم: أن المقصود في حق الميت أن يختم أمره بأكمل طهارة^(١١).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

(١) حاشية ابن قسّم (٤٩/٣).

(٢) شرح التلقين (١/١١١٥)، بداية المجتهد (١/٢٤٤)، التاج والإكليل (٣/٢٨)، شرح الخرشني (٢/١٢٤).

(٣) السان (٣/٣٣)، العزيز (٥/١٢٣)، المجموع (٥/١٣٨)، بحالة المحتاح (١/٤١٧)، مغني المحتاح (١/٤٩٨).

(٤) شرح التلقين (١/١١١٥)، (٥) المغني (٣/٣٨٩).

(٦) نهاية المطلب (٣/١١)، البيان (٣/٣٣)، العزيز (٥/١٢٣).

(٧) الإصناف (٦/٨٦)، (٨) الإصناف (٦/٨٦).

(٩) نهاية المطلب (٣/١١)، البيان (٣/٣٣)، العزيز (٥/١٢٣).

(١٠) شرح التلقين (١/١١١٥)، التاج والإكليل (٣/٢٨).

(١١) شرح التلقين (١/١١١٥).

◆ [٢١٤-١٣] كفن الزوج ليس واجباً على الزوجة:

• من نقل الإجماع الكاساني (٥٨٧هـ) يقول: «ولا يجب على المرأة كفن زوجها بالإجماع»^(١).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن نجيم^(٢) رحمه الله.

العيني (٨٥٥هـ) يقول ولا يجب على لزوجه كفن الزوج بالإجماع»^(٣).

الموافقون على الإجماع: لم يتطرق أصحاب المذاهب الأخرى لهذه المسألة، وذلك لأنها من باب المسمات، بل من باب الأولى؛ إذ إن جميع العلماء يربطون وجوب الكفن بوجوب النفقة حال الحياة، وحتى مع هذا الربط فقد ذكر بعض أهل المذاهب ومنهم من حزم أن الرجل لا يجب عليه كفن زوجته، فمن باب أولى الزوجة لا يجب عليها كفن زوجها، وعليه فإنهم يُعتبرون موافقين لإجماع وهم المالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، وابن حرم^(٧) رحمهم الله.

◆ مستند الإجماع: ١- أنه لا يجب عليها كسوته في حال الحياة^(٨).

٢- أن أموال المسلمين محظورة إلا بنصر قرآن أو سنة^(٩).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) بدائع الصنائع (٤٢/٢).

(٢) البحر لرائق (٣١٢/٢). (٣) الساية (٢٤٠/٣).

(٤) الذخيرة (٤٥٥/٢)، انتاج والإكليل (٢١/٣).

(٥) عمالة المحتاح (٤٢٢/١)، معني المحتاح (٥٠٣/١).

(٦) امعي (٤٥٨/٣)، الشرح الكبير (١١٩/٦)، امبيع (٢٤٢/٢)، حاشية ابن قاسم (٧٦/٣).

(٧) المحلى (١٢٣/٥). (٨) بدائع الصنائع (٤٢/٢).

(٩) امحلى (١٢٢/٥).

◆ ٢١٥-١٤: كفن العبد واجب على سيده:

● (من نقل الإجماع: بن رشد الحد (٥٢٠هـ) يقول: «لا اختلاف في وجوب كفن العبد على سيده»^(١).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أن من يجبر على نفقته في حال حياته، يجبر على نفقته بعد مماته^(٥).
- ٢- أن السيد كان أولى به في حال حياته، فيكون أولى بإيحاب الكفن عليه^(٦).
- ٣- أن نفقته تحب بحق الملك لا بالانتفاع^(٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود الخالف.

◆ ٢١٦-١٥: جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل:

● (من نقل الإجماع: ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «لا خلاف بين العلماء أنه يجوز أن تكفن المرأة في ثوب الرجل»^(٨).

وقد نقل عدم لخلاف أيضاً ابن حجر^(٩)، والشوكاني^(١٠)، وابن قاسم^(١١) رحمهم الله.

(١) البياد والتحصيل (٢/٢٥٢).

(٢) المبسوط (٧/٢٠٩)، المحررات (٢/٣١٢)، مجلة الخلق (٢/٣١٢).

(٣) العزيز (٥/١٣٤)، عجلة المحتاج (١/٤٢٢)، مغني المحتاج (١/٥٠٣).

(٤) اسمعني (٣/٤٥٨)، الشرح الكبير (٦/١١٩)، المبدع (٢/٢٤٢)، حاشية ابن قاسم (٣/٧٦).

(٥) مجلة الخلق (٢/٢١٣).

(٦) مجلة الخلق (٢/٣١٢).

(٧) الشرح الكبير (٦/١١٩).

(٨) شرح ابن بطال على البخاري (٣/٢٥٥).

(٩) فتح الباري (٣/١٦٩).

(١٠) بيل الأوطار (٤/٣٢).

(١١) حاشية ابن قاسم (٣/٧٦).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)،
والحنابلة^(٣)

♦ مستند الإجماع: في قصة تعسيل م عطفة ﷺ لابنة رسول الله ﷺ جاء فيه:
«أُتِيَ إِلَيَا حِقْوُهُ^(٤) فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا^(٥) إِيَّاهُ^(٦)».

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمرهم بتكفين ابنته بلباسه ﷺ

قال النووي رحمه الله: «فيه جوز تكفين المرأة في ثوب الرجل»^(٧).

● النتيجة: صحة إجماع، لعدم وجود المخالف.



(١) عمدة لقاري (٨/٤١)، فتح القدير (٢/٧٩).

(٢) شرح صحيح مسلم (٦/٧)، فتح الباري (٣/١٦٩).

(٣) المعني (٣/٣٩١)، حاشية ابن قاسم (٣/٧٦).

(٤) حقوه، أي إزاره، جمعه حقي، والأصل في الحقو معقد الإزار، ثم سمي به الإزار

لمحاورة عريب الحديث (١/١٧٤)، النهاية في غريب الحديث (١/٤١٧).

(٥) أشعرنها إياه، أي: جعله شعراً، والشعار: الثوب الذي يلي الحسد، لأنه يلي شعره.

عريب الحديث (١/١٧٥)، لنهاية في غريب الحديث (٢/٤٨٠).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب لعائر، باب غسل الميت ووصوئه بالماء والستر (٢/٧٣) رقم

(١٢٥٣)، ومسلم، كتاب لعائر، باب في غسل الميت (٢/٦٤٦) رقم (٩٣٩).

(٧) شرح صحيح مسلم (٦/٧).

الفصل الثالث

مسائل الإجماع في أحكام صلاة الجنابة

◆ ٢١٧-٢١٨ صلاة الجنابة فرض على الكفاية:

* من نقل (الإجماع) ابن حزم (٤٥٦هـ) يقول «وكل ما ذكرنا أنه فرض على الكفاية فمن قام به سقط عن سائر الناس، كغسل الميت، وتكفينه، ودفنه، والصلاة عنه، وهذا لا خلاف فيه»^(١).

ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «تفقدوا على غسل الميت وأنه مشروع من فروص الكفريات إذا قام به البعض سقط عن الباقيين، وكذلك قولهم في الصلاة على الميت غير الشهيد»^(٢).

الكاساني (٥٨٧هـ) يقول «والإجماع معقد على فرضيتها»^(٣).

ونقل عنه هذا الإجماع الطحطاوي^(٤) رحمه الله.

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «فيه ثبات الصلاة على الميت، وأجمعوا على أنها فرض كفاية»^(٥).

ونقل عنه هذا لإجماع ابن الملقن^(٦)، والشريني^(٧) رحمهم الله.

ابن بيمية (٧٢٨هـ) يقول: «الصلاة على المسممين مشروعة بسنة رسول الله ﷺ

(١) المحلى (١٢١/٥)، وأيضاً (٩٩/٥)، ومراتب الإجماع (ص ٣٤).

(٢) الإفصاح (٣٨/١).

(٣) بدائع الصنائع (٤٦/٢).

(٤) حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٠).

(٥) شرح صحيح مسلم (٢٠/٧)، وأيضاً (٢٢/٧)، المجموع (١١٢/٥)، (١٦٩/٥)، روضة

الطالبين (٦١٣/٤).

(٦) عمالة المحتاج (٤١٥/١).

(٧) مغني المحتاج (٤٩٤/١).

المتواترة بإجماع المؤمنين^(١).

البايرني (٧٨٦هـ) يقول: «الأمر للوجوب وعلى ذلك أجمعت الأمة»^(٢).

الغبي (٨٥٥هـ) يقول: «لأن الصلاة على الميت فريضة» أراد به فرض الكفاية، هذا مجمع عليه^(٣).

ابن الهيثم (٨٦١هـ) يقول: «الإجماع على الافتراض وكونه على الكفاية كاف»^(٤).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «غسل الميت، وتكفينه، والصلاة عليه، ودفنه فرض كفاية بلا نزاع»^(٥).

ابن نجيم (٩٧٠هـ) يقول: «وصفتها (صلاة الجنازة) أنها فرض كفاية بالإجماع، حتى لا يسع لكل تركها كالجهاد»^(٦).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «والصلاة عليه فرض كفاية بإجماع المسلمين»^(٧).

♦ مستند الإجماع، يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكْرٌ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٣].

وجه الدلالة: كما قال البايرني رحمه في قوله (وصل عليهم): «الأمر للوجوب»^(٨).

٢- مواظبة النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم والأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا عليها، دليل الفرضية^(٩).

٣- أنها شرعت فضلة لحق الميت المسلم، ولهذا تضاف إليه، ويقال: صلاة

(١) المحمودة الثالثة من رسائل ابن تيمية (ص ٣٥)

(٢) العدة (٢/ ٨٠).

(٣) النواة (٣/ ٢٣٩).

(٤) فتح القدير (٢/ ٨٠).

(٥) الإصناف (٦/ ٢٧).

(٦) اسحر لرائق (٢/ ٢٩٨) و(٢/ ٣١٤).

(٧) حاشية ابن قاسم (٣/ ٢٧) و(٣/ ٧٨).

(٨) اعداية (٢/ ٨٠).

(٩) دائع الصنائع (٢/ ٤٦).

الجنائز - بالفتح - بمعنى الميت^(١).

الخالصون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية فقالوا: إنها سنة^(٢).

ودليلهم: أنهم حملوا فعله ﷺ وأمره على الذنب^(٣).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف^(٤).

◆ ٢١٨-٢٢٠ مشروعية الجماعة لصلاة الجنائز:

❦ (من نقل الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «والسنة أن يصلي جماعة للحديث المذكور في الكتاب مع الأحاديث المشهورة في لصحيح في ذلك، مع إجماع المسلمين»^(٥).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «تس لها الجماعة بلا نزاع»^(٦).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أي تس صلاة على الميت جماعة بإجماع المسلمين»^(٧).

المرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩).

(١) البحر الرائق (٢/٢٩٨).

(٢) التنبيه على مبادئ التوجيه (٢/٦٦٣).

(٣) عزوه لأصيف كَهَنَة. ينظر: الذخيرة (٢/٤٥٦)، مواهب الحليل (٦/٣).

(٤) لعدم صحة هذا الإجماع فإنه يحرر بذلك مسألة. القيام فرض من فروض صلاة الجنائز، وذلك لأنها مترتبة عليها، قال لحطاب كَهَنَة: «إب صلوا قعوداً لا تحزوا إلا من عند وهو مبني على رخصتها، وعلى القول بأنها من الرغائب ينبغي أد تجرئهم». مواهب الحليل (٢٦/٣). سيما يقية المسائل لمرتبطة بكيفية صلاة الحارة تدخل معها، وذلك لأنه حتى على القول بسنية صلاة الحارة فلا بد من بحث كیفيتها؛ لعدم احتلالهم في مشروعيتها.

(٥) المجموع (٥/١٧٢).

(٦) الإنصاف (٦/١٣٥).

(٧) حاشية ابن قاسم (٣/٧٩).

(٨) بدائع الصنائع (٢/٥٤)، لنبأ (٣/٢٦٧)، البحر الرائق (٢/٣١٤).

(٩) الذخيرة (٢/٤٥٨)، مواهب الحليل (٦/٣).

♦ **مستند الإجماع:** فعنه عليه السلام، وفعل أصحابه رضوان الله عليهم واستمرار المسلمين عليه^(١).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ **٢١٩ ٣ وجوب النية في صلاة الجنابة:**

«من نقل **الإجماع** عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف بين العلماء أن صلاة الجنابة تحتاج من طهارة الحدث واللباس... وكذلك تحتاج إلى نية»^(٢).
الرافقون على **الإجماع**؛ وافق على هذا الإجماع **لحنفية**^(٣)، و**الشافعية**^(٤)، و**الحنابلة**^(٥).

♦ **مستند الإجماع** أنها صلاة كسائر الصلوات^(٦)، فوجب فيها النية.

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ **٢٢٠ ٤ الطهارة من شروط صلاة الجنابة:**

«من نقل **الإجماع** ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «إن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصلي الرجل على الجنابة إلا وهو طاهر، وهو إجماع العلماء والسلف والخلف إلا الشعبي^(٧)، فإنه أجاز الصلاة عليها على غير وضوء، فشذ عن

(١) حاشية ابن قاسم (٧٩/٣) (٢) إكمال المعلم (٤٢٧/٣)

(٣) بدائع لصنائع (٥٤/٢)، فتح القدير (٧٠/٢)، البحر الرائق (٣١٥/٢).

(٤) عجالة المحتاج (٤٢٤/١)، معني المحتاج (٥٠٦/١).

(٥) إهداية (٧٠/١)، المغني (٤٢٠/٣)، المبدع (٢٥٥/٢)، شرح الكبير (٦١/٦)، لإصناف

(١٦٢/٦)

(٦) معني المحتاج (٥٠٦/١).

(٧) عامر بن شرحبيل بن عبد بن ذي كبار أبو عمرو الهمداني، ثم الشعبي، تابعي محدث

وفقيه، توفي بالكوفة سنة ١٠٤هـ. سير أعلام النبلاء (٣١٨/٤)، شذرات الذهب

(٢٤/٢).

الجميع ولم يقل بقوله أحد من أئمة لفتوى بالأمصار، ولا من حملة الآثار^(١).
ونقل هذا الإجماع عنه ابن حجر^(٢)، ولعيني^(٣) رحمهما الله.
الغوي (٥١٦هـ) يقول: «واتفقوا على أن الطهارة شرط فيها»^(٤).
ابن العربي (٥٤٣هـ) يقول: «واتفقوا على الطهارة لها ما خلا الطبري والشعبي»^(٥).
عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف بين العلماء أن صلاة الجنابة تحتاج من
صهارة الحدث واللباس والمكان ما يحتاج إليه في صلاة الفرض، وأنها لا تجوز
بغير طهارة، إلا ما روي عن الشعبي مما لم يتابع عليه»^(٦).
ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن من شرط صحة الصلاة على الجنابة
الطهارة»^(٧).
ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «واتفق الأكثر على أن من شرطها الطهارة»^(٨).
ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «ولا يصلي أحد على الجنابة إلا وهو طاهر، وهذا
إجماع من السلف والخلف إلا الشعبي فإنه أحاز ذلك بغير وضوء فشد»^(٩).
النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أحمت الأمة على تحريم الصلاة بغير طهارة من ماء
أو تراب، ولا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة وسجود التلاوة والشكر وصلاة
الجنابة إلا ما حكى عن الشعبي، ومحمد بن جرير الطبري من قولهما تجوز
صلاة الجنابة بغير طهارة، وهذا مذهب باطل، وأجمع العلماء على خلافه»^(١٠).
محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «ومن شرط صحة الصلاة على الجنابة

-
- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------|
| (١) الاستذكار (٢٨٣/٨). | (٢) فتح الباري (٢٤٧/٣). |
| (٣) عمدة لقاري (١٢٣/٨). | (٤) شرح السنة (٣٥٥/٥). |
| (٥) عارضة الأحوذى (١٩٣/٤). | (٦) إكمال المعلم (٤٢٧/٣). |
| (٧) الإفصاح (١٤٤/١). | (٨) بداية المحنهد (٣٨٥/٤). |
| (٩) الإقناع في مسائل الإجماع (١٨٧/١). | (١٠) شرح صحيح مسلم (١٠٥/٣). |

الطهارة وستر العورة بالاتفاق. وقال الشعبي والطبري تحور بعير طهارة»^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «يشترط لها... وطهارته من. لحدث وفاقاً»^(٢).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣).

♦ مستند الإجماع: تسميتها صلاة، فهي كغيرها من الصلوات^(٤).

المخالضون للإجماع: خالف هذا الإجماع الشعبي^(٥)، والطبري^(٦) رحمهما الله.

ودليلهم: أنه دعاء فلا يفتقر إلى طهارة^(٧).

وأحيب عن هذا الدليل: بأنها ولو كانت دعاء لجازت إلى غير القبلة^(٨).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع. وذلك لوجود المخالف.

◆ ٢٢١-٢٥٠ ستر العورة من شروط صلاة الجنائز:

• من نقل (الإجماع عياض (٥٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف بين لعلماء أن صلاة

الحنائز تحتاج من طهارة الحدث واللباس والمكان ما يحتاج إليه في صلاة

القرض»^(٩).

ابن قبيصة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن من شرط صحة الصلاة على الجنائز

(١) رحمة الأمة (ص ٨٨).

(٢) حاشية ابن قاسم (٣/٩٧).

(٣) بدائع الصنائع (٢/٥٣)، النابة (٣/٢٦٦)، فتح القدير (٢/٨٠)، البحر الرائق (٢/٣١٤)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٢).

(٤) معني المحتاج (١/٥٢٢).

(٥) الاستدكار (٨/٢٨٣)، إكمال المعلم (٣/٤٢٧)، الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٨٧).

فتح الباري (٣/٢٤٧)، عمدة القاري (٨/١٢٣).

(٦) عارضة الأحودي (٤/١٩٣)، فتح الباري (٣/٢٤٧)، عمدة القاري (٨/١٢٣)، رحمة الأمة (ص ٨٨).

(٧) عارضة الأحودي (٤/١٩٣).

(٨) مجموع الفتاوى (٢١/٢٧٢).

(٩) إكمال المعلم (٣/٤٢٧)، وبظر مواهب الجليل (٣/١٥).

الطهارة وستر العورة»^(١).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «من شروط صحة الصلاة على الجنازة الطهارة، وستر العورة بالاتفاق»^(٢).

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

♦ **مستند الإجماع:** أن الله سبحانه ورسوله ﷺ سميها صلاة فكانت كسائر الصلوات^(٦)، وستر لعورة من شروط الصلاة.

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود مخالف.

◆ **٢٢٢-٢٦٠ وجوب استقبال القبلة في صلاة الجنازة:**

• **من نقل الإجماع:** ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «وأجمعوا أنها لا تصلى إلا إلى القبلة»^(٧).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وقد أجمعوا على أنه لا يصلى عليها إلا إلى القبلة»^(٨).

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «اتفق جميعهم على أن من شرطها القبلة»^(٩).

ابن القطان (٦٢٨هـ) يقول: «ولا خلاف أنه لا يصلى على الجنازة إلا إلى

(١) الإفصاح (١/١٤٤). (٢) رحمة الأمة (ص ٨٨).

(٣) دائع الصنائع (٢/٥٤)، السية (٣/٢٦٦)، الكفاية (٢/٨١)، البحر الرائق (٢/٣١٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٢).

(٤) حلية العلماء (١/٣٣٣)، عحالة المحتاج (١/٤٢٩)، مغني المحتاج (١/٥١٢).

(٥) قالوا: يشترط لها شرائط المكتوبة. يطر. المغني (٣/٤٢٠)، حاشية ابن قاسم (٣/٩٨) نص عليها.

(٦) عحالة المحتاج (١/٤٢٩). (٧) شرح ابن بطال على المحاري (٣/٣٠٥).

(٨) الاستدكار (٨/٢٨٣). (٩) بداية المجتهد (٤/٣٨٥).

القصة»^(١١).

الرافقون على الاجتماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١٢)، والشافعية^(١٣)، والحنابلة^(١٤).

♦ مستند الإجماع: أنها صلاة فيشترط لها ما يشترط لمكتوبة^(١٥).

● النتيجة: صحة الإجماع وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٢٣-٧ تكبيرات الأربع في الجنائز فرض لا تصح الصلاة إلا بها:

① من نقل (الإجماع: البعوي (٥١٦هـ) يقول: «واتفقوا على أن الطهارة شرط فيها، وفيها تكبير»^(١٦).

ابن مبيدة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن التكبير فيها على الميت أربع»^(١٧).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «التكبيرات الأربع أركان، لا تصح هذه الصلاة إلا بهن، وهذا مجمع عليه، وقد كان ببعض الصحابة وغيرهم خلاف في أن التكبير المشروع خمس أم أربع أم غير ذلك، ثم انقضى ذلك الخلاف، وأجمعت الأمة الآن على أنه أربع تكبيرات، بلا زيادة ولا نقص»^(١٨).

ونقل هذا الإجماع عنه الشرييني^(١٩).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وواجهها... وتكبيرات أربع إجماعاً»^(٢٠).

(١) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٨٧).

(٢) بدائع الصنع (٢/٥٣)، الباية (٣/٢٦٦)، فتح القدير (٢/٨٩)، المحررات (٢/٣١٥).

(٣) الأم (١/٢٧١)، معي المحتاج (١/٥١٢).

(٤) المغني (٣/٤٢٠)، حاشية ابن قاسم (٣/٩٨).

(٥) حاشية ابن قاسم (٣/٩٨)، (٦) شرح السنة (٥/٣٥٥).

(٧) الإفصاح (١/١٤٧).

(٨) المجموع (٥/١٨٧)، شرح صحيح مسلم (٧/٢٢).

(٩) مغني المحتاج (١/٥٠٧)، (١٠) حاشية ابن قاسم (٣/٩٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والمالكية^(٢).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- ما ورد من فعله ﷺ عندما صلى على النحاشي^(٣)، وعليه الاتباع^(٤).
- ٢- أنها كالركعات فلا يزيد على الأربع^(٥)، ولأن أكثر الفرائض لا تزيد على الأربع^(٦).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الصحابة رضي الله عنهم، وبعض التابعين رحمهم الله تعالى، فقالوا: ثلاث تكبيرات، والبعض قال: خمس تكبيرات^(٧). كما خالف بعض الحنابلة فقالوا: يتابع الإمام إلى سبع^(٨). وذهب ابن حزم رحمته الله إلى أن التكبيرات خمس لا يزيد عليها، ولا ينقص عن أربع^(٩).

ودليلهم: أنه نقل بعض الصحابة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ صلاها بتكبيرات أكثر من أربع^(١٠).

- (١) مد ثع الصنائع (٥٠/٢)، الهداية (٣١٧/٢)، الكفاية (٨٨/٢)، فتح لقدير (٨٧/٢)، ابحر الرائق (٢٩٨/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٨١)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨١).
- (٢) الاستدكار (٢٣٩/٨)، الذخيرة (٤٦٠/٢)، القوانين الفقهية (ص ٧٣).
- (٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الرجل يعي أهل الميت سمعه (٧٢/٢) رقم (١٢٤٥).
- (٤) معني المحتاج (٥٠٧/١).
- (٥) الذخيرة (٤٦٣/٢).
- (٦) المغني (٤٥١/٣).
- (٧) شرح السنة للسوي (٣٤٤/٥)، شرح صحيح مسلم (٢٢/٧)، حلية العلماء (٣٤٤/١).
- (٨) الاستدكار (٢٣٩/٨)، وذكروا الخلاف عن ابن سيرين، وزيد بن أرقم، وحديفة، وابن أبي ليلى، وأصحاب معاذ رحمهم الله جميعاً.
- (٩) الهدية (٧٠/١)، الشرح الكبير (١٦٧/٦)، الإنصاف (١٦٦/٦).
- (١٠) المحلى (١٢٤/٥).

(١٠) أخرج مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر (٦٥٩/٢) رقم (٩٥٧) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «كان زيد بن أرقم يكر على حنثها أرعاً، وإياه كبر =

كما ورد عن بعض الصحابة أنهم صلوا بثلاث تكبيرات^(١).

● التنبية: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود الخلاف^(٢).

◆ ٢٢٤-٨ مشروعية رفع اليدين في التكبيرة الأولى من صلاة الجنابة:

• من نقل (الإجماع: ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «وأجمعوا على أن المصلي على الحارة يرفع يديه في أول تكبيرة يكرها»^(٣).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن القطان^(٤)، والنوري^(٥) رحمهما الله.

ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «وأجمع العلماء على رفع اليدين في أول التكبير على الجنابة»^(٦).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «أجمع أهل العلم على أن المصلي على الجنابة يرفع يديه في أول تكبيرة ويكبرها»^(٧).

وذكر قريباً منه شمس الدين ابن قدامة^(٨)، ونقل عنه هذا الإجماع ابن قاسم^(٩) رحمهم الله جميعاً.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنمية^(١٠)، والشافعية^(١١).

- على جنازة خمسا، فأسأله فقال: كان رسول الله ﷺ يكرها

(١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٣١٣٣) عن ابن عباس، و(٣١٣٤) عن أسر ﷺ.

(٢) لعدم صحة هذا الإجماع حرج بذلك بعض مسائل الإجماع مثل: لا تشرع الريادة على أربع تكبيرات في صلاة الحارة، وجوب الذكر بعد التكبيرة الرابعة.

(٣) الإجماع (ص ٤٤)، الإشراف (٣٥٩/٢)

(٤) الإقناع في مسائل الإجماع (١٨٦/١) (٥) المجموع (١٩٠/٥).

(٦) نذية المحدث (٣٣٢/٤). (٧) المغني (٤١٧/٣).

(٨) الشرح الكبير (١٥٩/٦) (٩) حاشية ابن قاسم (٩٣/٣).

(١٠) مذاع الصنائع (٥٣/٢)، عمدة القاري (١٢٣/٨)، فتح لقدير (٨٨/٢)، البحر الرائق

(٢/٣٢٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨١).

(١١) شرح السنة (٣٤٧/٥) مغني المحتاج (٥٠٩/١).

وابن حزم^(١) كجَمَّة.

♦ **مستند الإجماع:** ١- أن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة، والركعة الأولى يرفع فيها^(٢).

٢- يمكن أن يقال بأنها افتتاح للصلاة فهي تكبيرة إحرام، فلا بد من رفع اليدين فيها كسائر الصلوات.

الغالبون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية فقالوا بالمنع^(٣).

ودليلهم: أن الكبيرات منزلة منزلة الركعات، والركعات لا يرفع لها^(٤).

● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

♦ **٢٢٥-٩ الإسرار بالدعاء في صلاة الجيزة سنة:**

● **من نقل (الإجماع)** اس قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «ويسر اقراءة والدعاء في صلاة الحنازة، لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً»^(٥).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أم الدعاء فيسر به بلا خلاف»^(٦).

الشريني (٩٧٧هـ) يقول: «والدعاء فيندب الإسرار بها اتفاقاً»^(٧).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩).

♦ **مستند الإجماع:** أن السنة المخاتمة في الدعاء^(١٠).

(١) المحلى (١٢٤/٥، ١٧٦). (٢) ينظر. حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٦).

(٣) روى عن ابن قاسم المنع. ينظر: عقد الجواهر (١/١٩٢)، الدخيرة (٢/٤٦٣).

(٤) الدخيرة (٢/٤٦٣). (٥) المغني (٣/٤١٢).

(٦) شرح صحيح مسلم (٢٧/٧). (٧) مغني المحتاج (١/٥٠٩).

(٨) بدائع الصنائع (٢/٥٣)، البنية (٣/٢٥٤)، البحر الرائق (٢/٣٢٢)، مرقى الفلاح

(ص ٥٨٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٦).

(٩) الكافي (١/٢٧٦)، الدخيرة (٢/٤٦٠).

(١٠) بدائع الصنائع (٢/٥٣)، البحر الرائق (٢/٣٢٢)، وبدل له ما أخرجه الشافعي في -

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٢٦-١٠ وجوب التسليم في صلاة الجنازة:

«من نقل (الإجماع) ابن بطال (٤٤٩هـ) يقول: «وأجمع الصحابة والتابعون وأئمة الفتوى بعدهم على السلام فيها، إلا أن الفقهاء اختلفوا هل يسلم واحدة أو اثنتين»^(١).

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «لا خلاف علمته بين العلماء والصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء في السلام على الجنازة، وإنما اختلفوا هل هي واحدة أو اثنتين»^(٢).

ونقل عنه هذا الإجماع يعني^(٣) رحمه الله.

البغوي (٥١٦هـ) يقول: «واتفقوا على أن الطهارة شرط فيها، وفيها تكبير وتسييم»^(٤).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف بين العلماء أن صلاة الحنارة تحتاج من طهارة... وكذلك تحتاج إلى نية وإحرام وسلام»^(٥).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «وأجمع العلماء عليه (أي السلام)»^(٦).

ابن حجر (٨٥٢هـ) يقول: «ويسلم منها بالاتفاق»^(٧).

= الأم (٣٠٨/١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨٦٨)، والصراني في مسند الشاميين (٣٠٠٠) عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: السنة في الصلاة على الحارة، أن يكبر الإمام، ثم يقرأ أم القرآن بعد التكبيرة الأولى سرًا في نفسه، ويصلي على النبي ﷺ في الثانية، ويخلص الدعاء للميت في التكبيرات الثلاث، لا يقرأ فهر بعد التكبيرة الأولى، ويسلم سرًا تسليمًا حفيظًا حتى يصرف. وقواه البيهقي في السنن الكبرى (٦٤/٤)

(١) شرح ابن بطال على المحاري (٣/٣١٥). (٢) الاستدكار (٨/٢٤٢)

(٣) عمدة القاري (٨/٢٣). (٤) شرح السنة (٥/٣٥٥).

(٥) إكمال المعتم (٣/٤٢٧). (٦) شرح صحيح مسلم (٧/٢٢).

(٧) فتح الباري (٣/٢٤٦)

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وواجبها... السلام إجماعاً»^(١)

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- فعله ﷺ^(٣) ذلك في صلاته على الجارية^(٤).

٢- أنها صلاة كسائر صلوات^(٥).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◈ ٢٢٧-١١ وجوب الدعاء للميت في صلاة الجنازة:

من نقل (الإجماع عياض (٥٤٤هـ) يقول: «لا خلاف بين العلماء أن صلاة اجنازة تحتاج من طهارة... وكذلك تحتاج إلى بية وإحرام وسلام وذكر ودعاء للميت»^(٦)

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وواجبها... دعوة للميت أي دعاء له وفقاً»^(٧).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)،

(١) حاشية ابن قاسم (٩٥/٣).

(٢) بدائع الصنائع (٥١/٢)، الهداية (٣١٧/١)، الباية (٢٥٤/٣)، البحر الرائق (٣٢٢/٢)، مراقبي العلاج (ص ٥٨٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٦).

(٣) حاشية ابن قاسم (٩٥/٣).

(٤) عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: السنة في الصلاة على الحنارة أن يكبر الإمام، ثم يقرأ أم القرآن بعد التكبيرة الأولى سرا في نفسه، ويصلي على النبي ﷺ في الثانية، ويحلى الدعاء للميت في التكبيرات ثلاث، لا يقرأ فيها بعد التكبيرة الأولى، ويسلم سرا تسليماً خفياً حتى يصرف. وقد تقدم في مسألة السابقة.

(٥) الدخيرة (٤٥٩/٢)، مغني المحتاج (٥٠٨/١).

(٦) إكمال المعلم (٤٢٧/٣)، حاشية ابن قاسم (٩٥/٣).

(٨) بدائع الصنائع (٥٣/٢)، الهداية (٣١٧/٢)، الباية (٢٥٩/٣)، البحر الرائق (٢٩٨/٢)، =

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنه حق للميت^(٣)، فلا يحور الإخلال به^(٤).

٢- أن الدعاء المفصود الأعظم من الصلاة، وما قبله مقدّمة له^(٥).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المحالفة.

◆ ﴿٢٢٨-١٢﴾ **حرمة الصلاة على الكافر والدعاء له بالمغفرة:**

• **من نقل الإجماع** النووي (٦٧٦هـ) يقول: «وأما الصلاة على الكافر والدعاء له بالمغفرة فحرام بنص القرآن والإجماع»^(٦).

ابن الملقّن (٨٠٤هـ) يقول: «نحرم أي الصلاة على الكافر بالإجماع»^(٧).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- مرقى الملاح (ص ٥٨٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٤)، محة الخالق (٣٢٩/٢)

(١) الذخيرة (٤٥٩/٢)، القوايس الفقهية (ص ٧٣).

(٢) الأم (٢٧٠/١)، عجلة لمحتاج (٤٢٧/١)، معني المحتاج (٥٠٩/١)

(٣) حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٤). (٤) حاشية ابن قاسم (٩٥/٣)

(٥) معني المحتاج (٥٠٩/١). (٦) المجموع (١٢١/٥).

(٧) عجلة المحتاج (٤٣٢/١)

(٨) بدائع الصنائع (٣١/٢)، إهداية (٣٣٢/٢)، الكفاية (٨١/٢)، البنية (٢٨٠/٣)، فتح

القدير (٨٠/٢)، البحر الرائق (٩٨/٢)، مراقي الملاح (ص ٥٨١)، حاشية الطحطاوي

(ص ٥٨١)

(٩) بداية المجتهد (٣٥٦/٤)، الذخيرة (٤٦٨/٢)، القوايس الفقهية (ص ٧٢)

(١٠) المعني لاس فدامة (٤٦٦/٣)، مار لسبيل (١٧١/١)، حاشية ابن قاسم (٩٧/٣).

- ١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَى أَبْدَأَ﴾ [البقرة ٢٤٤].
وجه الدلالة: أنه نص ونهي من المولى ﷺ بعدم الصلاة على لكافرين.
٢- أن الكافر لا يحوز الدعاء له بالمغفرة^(١)، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [الباء ٤٨].

٣- أن الصلاة على الميت شذاعة، ولا تصح من الكافر^(٢).

● النتيجة: صحة الإجماع. وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٢٩-١٣ جوار الصلاة على الجنائز دفعة واحدة:

من نقل الإجماع ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «ولا خلاف بين أهل العلم في جواز الصلاة على لحائز دفعة واحدة، وإن أفرد كل جنازة بصلاة جاز»^(٣).
الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦).

◆ مستند الإجماع: أن ما هو المقصود -وهو الدعاء والشفاعة للموتى- يحصل بصلاة واحدة^(٧).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) مغني لمحتاج (١/٥١٨) (٢) مراقي الفلاح (ص ٥٨١)

(٣) المعني (٣/٥١٢).

(٤) بدائع لصائع (٢/٥٦)، فتح القدير (٢/٩٢)، البحر الرائق (٢/٣٢٨)، مراقي الفلاح

(ص ٥٩٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٣)، منحة الحائق (٢/٣٢٩).

(٥) الكافي (١/٢٧٨)، الذخيرة (٢/٤٦٧)، القوانين الفقهية (ص ٧٣).

(٦) الأم (١/٢٧٥)، حلية العلماء (١/٣٣٦)، مغني المحتاج (١/٥١٢).

(٧) بدائع لصائع (٢/٥٦).

◆ ﴿٢٣٠-١٤﴾ يُقَدِّمُ الْمَيِّتَ الْأَحْسَنَ حَالًا^(١) عَلَى الْأَسَنِ:

• **من نقل (الإجماع):** بن رشد الجد (٥٢٠هـ) يقول: «هذا مما لا اختلاف فيه أحفظه، أن الأحسن حالًا يقدم على الأسن»^(٢).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)

◆ **مستند الإجماع:** أن العضية يستحق بها التقديم في الإمامة، فكذا هنا^(٦)

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿٢٣١-١٥﴾ **مشروعية الصلاة على الجنين إذا استهل صارخًا وعُرفت حياته:**

• **من نقل (الإجماع):** ابن المنذر (٣١٧هـ) يقول: «وأجمعوا على أن الطفل إذا عُرفت حياته واستهلَّ صَلَّيْ عَلَيْهِ»^(٧)

(١) الأحسن حالاً، هو من كانت فيه صفة فضل وكمال بالنسبة إلى غيره، كالعالم مع الحاهل، والأكثر قرناً مع غيره، «فَيَقْدِّمُ عَلَيْهِ عَلَى شَرِيفِ عَائِي لَطْهُورٍ مَرِيَّةَ الْعِلْمِ وَقَدْ مَحَافِظُ قُرَّابٍ عَلَى شَرِيفِ غَائِيٍّ وَمُحَدَّثُ عَلَى فَقِيهِ وَمُفَسِّرُ عَنِّي مُحَدَّثٍ وَمَا يَطْهَرُ، لِشَرَفِ كُلِّ عَالِمٍ يَشْرَفُ مَعْلُومُهُ» حاشية لعدوي على كفاية الطالب الرباني (٤٣٤/١). وقال العراقي: «ولا يقدَّم بالحرية وإنما يقدَّم بخصال دينية ترغَّب في الصلاة عليه» نقله عنه الرافعي في «العرير شرح الوجيز» (٤٣٢/٢). وانظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٠٢/٢).

(٢) إيمان والتحصيل (٢٥٣/٢).

(٣) مدائع لصانع (٥٦/٢)، عمدة القاري (٥٤/٨)، فتح القدير (٩٢/٢)، البحر الرائق (٣٢٩/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٩٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨٣).

(٤) الأم (٢٧٥/١)، حلية العلماء (٣٣٦/١)، مغني المحتج (٥١٧/١).

(٥) المعني (٥١١/٣)، الشرح الكبير (١٣٩/٦)، المبدع (٥٤٩/٢)، الإيضاح (١٤٠/٦)، حاشية بن قاسم (٥٢/٣).

(٦) المبدع (٥٤٩/٢). (٧) الإجماع (ص ٤٤)، والإشرف (٣٤٨/٢).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن قدامة^(١)، والعيني^(٢) رحمهما الله تعالى .
 ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «كالصلاة على الرجال بعد أن يستهل الطفل،
 وعلى هذا إجماع الفقهاء وجمهور أهل العلم، والاختلاف فيه شذوذ»^(٣).
 ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «فأما إن خرج حباً واستهل فإنه يغتسل ويصلى عليه
 بغير خلاف»^(٤).

ونقل عنه هذا الإجماع العيني^(٥) رحمه الله .
 القُرطُبي (٦٧١هـ) يقول: «وأجمعوا على أن المولود إذا استهل صارحاً يصلى
 عليه»^(٦).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والشافعية^(٨).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «الطفل لا يصلى عليه، ولا يورث، ولا يُورث
 حتى يستهل»^(٩).

(١) المعني (٤٥٨/٣). (٢) أساية (٢٧٢/٣).

(٣) الاستذكار (٢٥٨/٨). (٤) المعني (٤٥٨/٣).

(٥) عمدة القاري (١٧٦/٨). (٦) إجماع لأحكام القرآن (٣١٨/١٤).

(٧) الهداية (٣٢٨/٢)، الكفاية (٩٣/٢)، النية (٢٧١/٣)، فتح القدير (٩٢/٢)، لحر

الرائق (٣٢٩/٢)، مرافي العلاج (ص ٥٩٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٩٧).

(٨) لأم (٢٦٧/١)، شرح السنة (٣٧٣/٥)، عمالة المحتاج (٤٣٣/١)، معي المحتاج
 (٥١٩/١).

(٩) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في ترك الصلاة على الحين حتى
 يستهل (٣٤٢/٢) رقم (١٠٣٢)، من حديث جابر، وضعفه وأعله بالوقف. وحكم عليه
 الألباني بالضعف انظر مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني (٥٣١/١)، وضعيف الجامع
 الصغير (ص ٥٣٥).

وجه الدلالة: أنه ﷺ جعل استهلال الصبي سبباً لصلاة عليه.

٢- أن الاستهلال دلالة الحياة، فتحقق في حقه سنة الموتى^(١).

العالمون للإجماع: خالف هذا الإجماع الإمام أبو حنيفة رحمه الله في رواية عنه^(٢). وبعض المالكية^(٣) فقالوا: إنه لا يصلى عليه حتى يبلغ، كما خالف بعض الحنابلة فقالوا: إذا أتى له أربعة أشهر يصلى عليه^(٤). وذهب ابن حزم رحمه الله إلى أن الصلاة لا تجب إلا ببلوغه^(٥).

ودليلهم: أن الصلاة تطهير له من الذنوب، ومن لم يبلغ فهو طاهر منها^(٦).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ٢٣٢-١٦ سقوط الفرض بصلاة النساء على الميت إذا لم يحضرها الرجال:

* من نقل (الإجماع: اسوي (٦٧٦هـ) يقول: «أما إذا لم يحضره إلا النساء فإنه يجب عليهن الصلاة بلا خلاف، ويسقط الفرض فعملهن حيثن بلا خلاف»^(٧).
الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

(١) بدائع الصانع (٢/٢٨)، الهدية (٢/٣٢٨)، الناية (٣/٢٧٤).

(٢) الناية (٣/٢٧٢). (٣) الذخيرة (٢/٤٦٩).

(٤) المعني (٣/٤٥٨). (٥) المحلى (٥/١٥٨).

(٦) الذخيرة (٢/٤٦٩). (٧) المحموم (٥/١٦٩).

(٨) بدائع الصانع (٢/٣٤)، السية (٣/٣٢٣)، الحر الرائق (٢/٣١٦)، مراقي الملاح (ص ٥٨٠)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٨١).

(٩) السدوة (١/٣٦٣)، التاج والإكليل (٣/٧٤)، مواهب الجليل (٣/١٠).

(١٠) السدع (٢/٢٤٩)، الشرح الكبير (٦/١٩٨)، الهدية (١/٧١)، الإصاف (٦/١٣٥، ١٩٨)، حاشية ابن قاسم (٣/٧٨، ٧٩).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن الصلاة على الميت مشروعة، فنشرع في حقهن كسائر الصلوات^(١).

٢- أنها فرض تعلق به، فسقط بالواحد^(٢).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الحنابلة فقالوا: تسقط ساء وحنثي عند عدم الرجال، وإلا فلا^(٣).

ودليلهم: يمكن أن يقال بأن الصلاة الواجبة وجوباً كمائياً إنما يسقط وجوبها بصلاة الرجال، لأن وجوبها على الرجال دون النساء، وأما النساء فغير واجبة في حقهن، فلم يسقط وجوبها بفعلهن إلا عند وجود الحنثي.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، ودلت لوجود المخالف.

♦ ٢٣٣ ١٧ مشروعية الصلاة على من قُتل حذاً أو قصاصاً:

من نقل (الإجماع) ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «لم أر أحداً من أهل العلم يكره أن يصلي علي ولد الزنى وأمه، وهذا ما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء»^(٤).

ابن رشد الجدّ (٥٢٠هـ) يقول: «ولا اختلاف في أن المقتول في حذّ أو قود يصلي عليه الناس»^(٥).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «ومن قتل في حد أو قصاص غسل وصلي عليه هذا بالإجماع»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وفق على هذا الإجماع الشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

(١) الشرح الكبير (١٩٨/٦). (٢) حاشية ابن قاسم (٧٨/٣).

(٣) المدع (٢٤٩/٢)، الإنصاف (١٣٦/٦). (٤) الاستدكار (٢٨٤/٨).

(٥) البياد والحصيل (٢٦٩/٢). (٦) البناء (٣٢٧/٣).

(٧) الأم (٢٦٨/١)، شرح السنة (٣٧٠/٥)، شرح صحيح مسلم (٤١/٧).

(٨) المغني (٥٠٨/٣)، الإنصاف (١٨٧/٦)، حاشية ابن قاسم (٥٩/٣).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قصة رجم الغامدية قال عمر رضي الله عنه: ترجمها ونصلي عليها^١ فقال رضي الله عنه: «لقد تابت نوبة لو قسمت على أهل المدينة لوسعتهم»^(١).

وجه الدلالة: فعله رضي الله عنه فقد رجم الغامدية وصلى عليها رضي الله عنه مما يدل على مشروعية الصلاة على من قتل خطأ.

٢- أنه ناذل نفسه لإيفاء حق مستحق عليه^(٢).

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين ورحمهم.

ودليلهم: أنه رضي الله عنه لم يصل على ماعز بن مالك^(٤) رضي الله عنه.

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، ودلت لوجود المخالف.

♦ ٢٣٤-١٨^{هـ} مشروعية الصلاة على نفر من المسلمين فيهم رجل مشرك لم يعرف بعينه:

عن من نقل (الإجماع) اسرشد الجد^(٥) (٥٢١هـ) بقول: «سئل ابن القاسم^(٥) عن نفر من المسلمين وفيهم رجل مشرك وقع عليهم ست فهلكوا، أبغسلون جميعاً ويصلى عليهم؟ فقال اسر القاسم: ما سمعت من مالك فيه شيئاً، وأرى أن يغسلوا

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (٣/١٣٢٤) رقم (١٦٩٦).

(٢) الهداية (٢/٣٧٢)، الشامة (٣/٣٢٧).

(٣) نقل ذلك عن قتادة، والحسن، والرهري رحمهم الله. ينظر: شرح صحيح مسلم (٧/٤١)، نيل الأوطار (٤/٤٨).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحائز، باب الصلاة على من قتلته الحدود (٣/٢٠٦) رقم (٣١٨٦)، وصححه النووي في خلاصة الأحكام (٢/٣٥٤٢).

(٥) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي المصري، محدث وفقيه، صاحب مالك، وياشر مذهبه، توفي سنة ١٩١هـ. ينظر: ترتيب المدارك (٣/٢٤٤)، لديباج المذهب (١/٤٦٥).

ويصلى عليهم، وتكون نيتهم في الصلاة على المسلمين منهم.
 قال بن رشد: هذه مسألة صحيحة لا اختلاف فيها، وإنما الاختلاف إذا كان
 نفر من المشركين وفيهم رجل مسلم لا يعرف عينه^(١).
 الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)،
 والحنابلة^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أن الصلاة عليهم واجب، ولا يتم الواجب إلا بذلك^(٥).
 - ٢- أن الصلاة على المسلمين ممكنة من غير صرر فوحش^(٦).
- النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٣٥-١٩ إذا وجد ميت في دار الحرب وعليه سيما

المسلمين يصلى عليه:

• من نقل (الإجماع: الكاساني (٥٨٧هـ) يقول: «ولو وجد في دار الحرب فإن
 كان معه سيما المسلمين يعسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين بالإجماع»^(٧).
 العيني (٨٥٥هـ) يقول: «وإن وجد في دار الحرب فإن كان عليه سيما المسلمين
 فكذلك بالإجماع»^(٨).

(١) البيبان والتحصيل (٢/٢٢٧).

(٢) بدائع الصنائع (٢/٣١)، أساية (٣/٢٨٠)، مراقي الفلاح (ص ٦٣٠)، حاشية الطحطاوي
 (ص ٦٣٠)

(٣) الأم (١/٢٦٩)، عمالة المحتاح (١/٤٥١)، معني المحتاح (١/٥٣٤).

(٤) الهداية (١/٧١)، المغني (٣/٤٧٧)، لشرح الكبير (٦/١٩٥)، الإصاف (٦/١٩٥)

(٥) معني المحتاح (١/٥٣٤)، (٦) المعني (٣/٤٧٧).

(٧) بدائع الصنائع (٢/٣٢)، (٨) أساية (٣/٢٨٠).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع المالكية^(١)، ومال إليه اشاعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

♦ **مستند الإجماع:** أن الأصل أن من كان في دار فهو من أهلها يشترط له حكمهم ما لم يتم على خلافه دليل^(٤)، وقد وحد هذا الدليل هنا، وهو علامات وسيما المسلمين عليه.

الحالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض المالكية فقالوا: لا يصلى عليه وإن كان مختوناً، وعليه رأي الإسلام حتى يعلم إسلامه^(٥)، كما خالف بعض الحنابلة^(٦).

دليلهم: أنه وإن كان مختوناً وكذلك اليهود يخنون، ومن الصوري من يخن^(٧).
● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع؛ لوجود المخالف.



(١) الذخيرة (٤٧٢/٢).

(٢) قالوا: إذا احتلظ مسلمون بكفار ولم يتميروا وحب عديهم الصلاة. يطر. المحمور

(٥/٢١٨)، عجلة المحتاح (١/٤٥١)، مغني المحتاح (١/٥٣٤)

(٣) المعني (٣/٤٧٨)، لمبدع (٢/٢٣٩)، (٤) المعني (٣/٤٧٨)

(٥) الذخيرة (٢/٤٧٢)، التاح ولاكليل (٣/٧١)

(٦) المعني (٣/٤٧٨)، الإصاف (٦/١٩٥)، (٧) التاح والإكليل (٣/٧١).

الفصل الرابع

مسائل الإجماع في حمل الجنازة ودفنها

◆ ﴿٢٣٦-١﴾ حمل الميت فرض من فروض الكفاية:

* من نقل (الإجماع: ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وحمله أيضاً فرض كفاية إجماعاً»^(١).

الرافضون على الإجماع؛ وفق على الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- حمل الجنازة عبادة، وقد حملها سيد المرسلين ﷺ حين دفن سعد بن معاذ^(٥) رضي الله عنه.

٢- أنه وسيلة لدفنه، والوسائل لها حكم الغايث^(٦).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ﴿٢٣٧-٢﴾ جواز نقل الموتى من دورهم إلى مقابرهم:

* من نقل (الإجماع: ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «قد أجمع المسلمون كافة

(١) حاشية ابن قاسم (٢٨/٣)

(٢) بدائع الصنائع (٤٢/٢)، حاشية الطحطاوي (ص٦٠٣).

(٣) حاشية العدوي على كفاية الطالب (١٩٢/٢). وينظر: عارضة لأحودي (١٧٢/٤)، بداية المسحود (٣٨٦/٢)، الدخيرة (٤٥٣/٢).

(٤) شرح السنة (٢١٢/٥)، شرح صحيح مسلم (١٥/٧)

(٥) حاشية الطحطاوي (ص٦٠٣)، والحديث أخرجه البيهقي في معرفة السمر والآثار (٢٦٤/٥) رقم (٧٤٧٠)، وضعه النووي في خلاصة الأحكام (٣٥٥٢).

(٦) حاشية ابن قاسم (٢٨/٣)

على جواز نفل موناهم من دورهم إلى قورهم^(١).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن القطن^(٢) رحمه الله.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحمصية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن النبي ﷺ كان يدفن أهله وأصحابه بالبيع^(٦).

٢- لما يلحقه من دعاء الزوار والمأزین^(٧).

٣- أن للمقابر حرمة، وأنه مع الجماعة أشبه من أن لا يتغوط ولا يبال على قبره ولا ينش^(٨).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) الاستدراك (٢٩٤/٨). (٢) الإقناع في مسائل الإجماع (١٨٨/١).

(٣) فتح القدير (١٠٢/٢)، البحر الرائق (٢٣٩/٢)، مراقي الفلاح (ص ٦١٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٦١٢).

(٤) الأم (٢٧٦/١)، عجلة المحتج (٤٠٤/١)، مغني المحتاج (٥٣٨/١).

(٥) المغني (٤٤١/٣)، الشرح الكبير (٢٣٨/٦).

(٦) مغني المحتاج (٥٣٨/١). أخرج أبو يعلى الموصلي في مسنده (٣٧١/٨) برقم (٤٩٦٢)

من حديث عائشة رضي الله عنها أن أصحاب رسول الله ﷺ تشاءروا في دفن أبي أيمن يذفن؟ فقال بعضهم: في البقيع حيث كان يذفن مؤتاه. وأحرقه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٧/١).

حديث رقم (٢٨)، مسند أبي بكر رضي الله عنه. قال الهيثمي في مجمع الروايد (٣٣/٩)، حديث رقم (١٤٢٥٤) «رجال أحمد ثقات، وفي إسناده أبي يعلى، عويد بن أبي عمران، وثقه

أس حبان، وضعفه الجمهور، وقال بعضهم: متروك» واتحاده البقيع مقرة لأصحابه من المنواتر، بقول الألباني رحمه الله: «والسنة الدفن في المقبرة؛ لأن النبي ﷺ كان يدفن

الموتى في مقبرة البقيع، كما تواترت لأخبار بذلك، أحكم الجائز (ص ١٣٧).

(٧) مغني المحتاج (٥٣٨/١). (٨) الأم (٢٧٦/١).

◆ ٢٣٨-٣ استحباب الإسراع بالجنائز:

• من نقل (الإجماع) ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «لا خلاف بين الأئمة رحمهم الله في استحباب الإسراع بالجنائز»^(١)

ونقل عنه هذا الإجماع ابن حجر^(٢)، والعيني^(٣)، والصنعاني^(٤)، والشوكاني^(٥) رحمهم الله تعالى

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «وافق العلماء على استحباب الإسراع بالجنائز»^(٦).

شمس الدين ابن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «يستحب الإسراع بها، لا نعلم فيه خلافاً بين لأئمة»^(٧).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «يسن الإسراع بها باتفاق الأمة»^(٨).

الموافقون على الإجماع وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩)، والمالكية^(١٠).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عده أدلة منها:

١ قوله ﷺ: «أسرعوا بالجنائز، فإن كانت صالحة قربتموها إلى الخير، وإن كانت غير ذلك، فشرّ تضعونه عن رقابكم»^(١١).

(١) المعني (٣/٣٩٤).

(٢) فتح الباري (٣/٢٣٦).

(٣) البناية (٣/٢٤٨).

(٤) سبل السلام (٢/١٦٨).

(٥) نيل الأوطار (٤/٧٠).

(٦) المجموع (٥/٢٣٥).

(٧) الشرح الكبير (٦/٢٠١).

(٨) حاشية ابن قاسم (٣/١١١).

(٩) مدائع الصنيع (٢/٢٣، ٤٣)، الهداية (٢/٣٤١)، لبابة (٣/٢١٠)، فتح القدير (٢/٩٦).

ابن الرائق (٢/٣٠٠)، مراقبي الفلاح (ص ٥٦٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٥).

(١٠) عارضة الأحوزي (٤/١٨٥)، مدانة لمحتشد (٤/٢٨٨)، الدحيرة (٢/٤٥٧).

(١١) أحرقه البخاري، كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنائز (٢/٨٦) رقم (١٣١٥)، ومسلم،

كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنائز (٢/٦٥١) رقم (٩٤٤).

وجه الدلالة: كما قال انكاساني رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: «ندب النبي ﷺ إلى التعجيل»^(١)

٢- أن في الإسراع صيانة للميت وحفظاً له من أن يتغير وتضعب معاناته^(٢)، وإكراماً به^(٣).

المالغور للمصالح: خالف هذا الإجماع ابن حزم فقال: يحب الإسراع بالجسارة^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ ٢٣٩٦-٤٠٠٤ مشروعية اتباع الجنائز حتى الدفن:

من نقل (الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعت الأمة على استحباب اتباع الجارة، وحضور دفنها»^(٥).

الشوكاني (١٣٥٥هـ) يقول: «واتباع الحنائز» فيه أن أتباعها مشروع، وهو سنة بالإجماع»^(٦).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والحنابلة^(٩).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «من شهد الجنازة حتى تصلى كان له قيراط، ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان»، قيل: وما القيراطان؟ قال: «مثل الجبلين العظيمين»^(١٠).

(١) بدائع الصنائع (٢٣/٢) (٢) المغني (٣/٣٦٦).

(٣) مراقي الفلاح (ص ٥٣٦)

(٤) المحلى (٥/١٥٤)، وأيضاً بصر: فتح اساري (٣/٢٣٦)، نيل الأوطار (٤/٧٠).

(٥) المجموع (٥/٢٣٨، ٢٣٦) (٦) نيل الأوطار (٤/١٦).

(٧) بدائع الصنائع (٢/٤٥)، المحررات (٢/٣١٧)، لسانية (٣/٢٨٦)، فتح لقدير (٢/٨٩)، حاشية لاصحطوي (ص ٦٠٤)

(٨) انكافي (١/٢٨٢)، الدخيرة (٢/٤٦٦).

(٩) المحرر (١/٢٠٢)، الإنصاف (٦/٢١٤)

(١٠) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب من ينظر حتى تدفن (٢/٨٧) رقم (١٣٢٥)، =

وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ ذكر جزاء من يتبع الجنزة حتى تدفن، وأنه مضاعف، وذلك ترعياً فيه ودلالة على مشروعيته.

٢- أن المقصود من الشهود إما هو معضدة أهل الميت والتصدي لمعاونتهم، وذلك من المقاصد المعسرة^(١)، ولا يأتى الكمال في ذلك إلا باتاعها حتى تدفن.

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٤٠-٥ * حمل الجنائز للرجال دون النساء:

● من نقل (الإجماع: الوري (٦٧٦هـ) يقول: «لا يحمل الجنازة إلا الرجال، سواء كان الميت ذكراً أو أنثى، ولا خلاف في هذا»^(٢).
ونقل عنه هذا الإجماع ابن حجر^(٣) رحمه الله.

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والحنابلة^(٦).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «إذا وُضعت الجنازة واحتملها الرجال على أعقابهم»^(٧).

= ومسلم، كتاب الجنائز، باب فضل اتباع الجنائز والصلاة عليه، (٦٥٣/٢) برقم (٩٤٥)

(١) عمدة القاري (١٢٩/٨). (٢) المجموع (٢٣٤/٥).

(٣) فتح الباري (٢٣٤/٣).

(٤) بدائع الصنائع (٤٢/٢)، البحر الرائق (٣٣٧/٢)، مراقي لصلاح (ص ٦٠٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٣).

(٥) عارضة الأحوذى (٢٢١/٤)، الفوائد الفقهية (ص ٧٣).

(٦) المغني (٤٠١/٣)، الشرح الكبير (٢١٠/٦)، الإنصاف (٢١٥/٦).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب حمل الرجال الجنازة دون النساء (٨٥/٢) رقم (١٣١٤).

وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ ذكر الرجال هن بأنهم من يحملون الجنابة، وهذا الحاصل من لدن زمن الرسول ﷺ وصحابته ومن بعده إلى عصرنا هذا قال ابن حجر رحمته: «جوار ذلك للنساء وإن كان يؤخذ بالبراءة الأصلية، لكنه معارض بأن في الحمل على الاعتاق، ولأمر بالإسراع مظنة الانكشاف غالباً، وهو مباين للمطلوب منه من التستر، مع صعب نفوسهن عن مشاهدة الموتى غالباً، فكيف بالحمل مع ما يتوقع من صراحهن عند حمله ووضع، وغير ذلك من وجوه المفاسد»^(١).

٢- أن النبي ﷺ بهى عن ذلك، وقال: «انصرفن مأرورات غير مأجورات»^(٢)

٣ أن الرجال أقوى على ذلك والنساء ضعيفات^(٣)، ولو حملهن لنساء لكان ذلك درية إلى اختلاصهن بالرجال فيفضي لفنته^(٤).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المحالف.

❖ ﴿٢٤١-٦﴾ كراهة اتباع الجنابة بصوت أو نار:

«من نقل (الإجماع) ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «عن النبي ﷺ أنه قال: لا تتبع الجنابة بصوت ولا نار، ولا أعلم بين العلماء خلافاً في كراهة ذلك»^(٥). ونقل عنه هذا الإجماع ابن القطان^(٦) رحمته.

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «المراد أنه يكره البخور في المحمرة بين يديها إلى

(١) فتح الباري (٣/٢٣٥).

(٢) أخرجه ابن ماجة في سنه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في تناع النساء الجنائز (١/٥٠٢) رقم (١٥٧٨)، وصعفه النووي في خلاصة الأحكام (٣٥٩٤)، كما ضعفه الألباني، انظر:

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٦/٢٦٢) رقم (٢٧٤٢)

(٣) حاشية الطحطاوي (ص ١٦٠٣).

(٤) فتح الباري (٣/٢٣٥)

(٥) الاستدكار (٨/٢٢٥).

(٦) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٨٩)

القبر، ولا خلاف في كراهته كما نص عليه الشافعي والأصحاب^(١).
 ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول: «لا يستحب رفع الصوت مع الجنابة، لا بقراءة، ولا ذكر، ولا غير ذلك، هذا مذهب الأئمة الأربعة، وهو المأثور عن السلف من الصحابة والتابعين، ولا أعلم فيه مخالفاً»^(٢).
 ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «ويكره اللفظ في الجنابة... واتباعها بنار أي: يتخير بين يديه في محمرة إلى انقرب بالإجماع»^(٣).
 الطحطاوي (١٢٣١هـ) يقول: «أما ما يفعله الجها في لقراءة على الجنابة من رفع الصوت والتمطيط فيه فلا يجوز بالإجماع»^(٤).
 ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وكذا اتبعها بنار يحرم إجماعاً»^(٥).
 الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحنفية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن النبي ﷺ قال: «لا تتبع الجنابة بصوت ولا نار»^(٩).

-
- (١) المجموع (٢٤٢/٥).
 (٢) مجموع الفتاوى (٢٩٤/٢٤).
 (٣) عجالة المحتاج (٤٥١/١).
 (٤) حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٦).
 (٥) حاشية ابن قاسم (١١٥/٣).
 (٦) بدائع الصنائع (٤٥/٢)، الساة (٢٣٨/٣)، فتح القدير (٩٧/٢)، البحر الرائق (٣١٠/٢)، مراقي الفلاح (ص ٥٧٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٩).
 (٧) الآم (٢٦٦/١)، مغني المحتاج (٥٣٤/١).
 (٨) المغني (٤٠٠/٣)، الشرح الكبير (٢٠٨/٦)، حاشية ابن قاسم (١١٥/٣).
 (٩) أحرجه أحمد في مسنده (٥١١/١٦) رقم (١٠٨٨٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في النار يتبع بها الميت (٢٠٣/٣) رقم (٣١٧١). وفي إسناده رجل مبهم. قال الألباني: «وفي سننه من لم يسم، لكنه يتقوى بشواهد المرفوعة، وبعض الآثار الموقوفة» أحكام الجنائز (ص ٧٠) وساق شاهدين وول' «وهو حسن بمجموع الطريقين»

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ بهى عن المشي وراء الحنارة بصوت أو نار، وهذا يدل على كراهية ذلك

٢- أنه بدعة^(١)، وفيه تفاؤل ردي^(٢).

٣- أنه فعل أهل الكتاب، ويكره التشبه بهم^(٣)

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف

◆ [٢٤٢-٧] حواز المشي خلف الجنائز:

• من نقل (الإجماع) ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «ولا بأس عندي بالمشي خلفها، وحيث شاء الماشي منها؛ لأن الله ﷻ لم يحظر ذلك ولا رسوله، ولا أعلم أحداً من العلماء كره ذلك، ولا ذكر أن مشي الماشي خلف الجنائز يحص أجره فيها، ويكون كمن لم يشهدا»^(٤).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن القطان^(٥) رحمه الله.

الرؤياني (٥٠١هـ) يقول: «لا خلاف أنه يجوز قدامها وأمامها»^(٦).

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٧)، والشافعية^(٨)،

(١) حاشية ابن قاسم (١١٥/٣).

(٢) بدع لصانع (٤٥/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٩).

(٣) بدع لصانع (٤٥/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٧٩).

(٤) الاستذكار (٢٢٣/٨).

(٥) الإقناع في مسائل الإجماع (١٨٩/١).

(٦) بحر المذهب (٣٤٤/٣).

(٧) بدع لصانع (٤٣/٢)، العدة (٩٦/٢)، الكفاية (٩٠/٢)، فتح القدير (٨٩/٢)، البحر

الرئق (٣٣٦/٢)، مراقي لصلاح (ص ٦٠٥)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٥).

(٨) الأم (٢٧٢/١)، شرح السنة (٣٣٣/٥)، المجموع (٢٤٠/٥)، عجالة المحتاج (٤٢٤/١)،

معني المحتاج (٥٠٦/١).

والحنابلة^(١)، وابن حزم^(٢)، رحمهم الله.

♦ **مستند الإجماع:** يسند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنها متبوعة فيجوز أن تقدم كالإمام في الصلاة^(٣).

٢- أن المشي خلفها أقرب إلى الاتعاط، لأنه يعاين الحنطرة فيتعاط^(٤).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ **٢٤٣-٢٨٠** الركاب يكون خلف الجنابة:

• **من نقل الإجماع** البغوي (٥١٦هـ) يقول: «فأما الركاب فكلهم قالوا يمشي خلفها»^(٥).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «والركبان خلفها، يعني يستحب، وهذا بلا نزاع»^(٦).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «وكون الركبان خلفها يُيسر ذلك وفاقاً»^(٧).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، والشافعية^(١٠).

♦ **مستند الإجماع:** أن في سير الركاب مع الحنطرة ضرراً بإثارة الغبار^(١١)،

(١) الهداية (٧١/١)، المعنى (٣٩٧/٣)، المحرر (٢٠١/١)، الإنصاف (٢٠٥/٦)، حاشية

ابن قاسم (١١٣/٣)

(٣) المعنى (٣٩٧/٣).

(٢) المحلى (١٦٤/٥).

(٥) شرح لسنة (٣٣٤/٥).

(٤) بدائع الصنائع (٤٤/٢).

(٧) حاشية ابن قاسم (١١٣/٣).

(٦) الإنصاف (٢٠٦/٦).

(٨) بدائع الصنائع (٤٥/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٦).

(٩) عارضة الأحوذى (١٨٥/٤)، الذخيرة (٤٦٣/٢)، مواهب الجليل (٣٤/٣).

(١٠) المجموع (٣٤٠/٥)، عمالة المحتاج (٤٢٤/١)، مغني المحتاج (٥٠٦/١).

(١١) بدائع الصنائع (٤٥/٢)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٦).

وليحفف عن الناس^(١).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٤٤-٩٠٠ دفن الميت من فروض الكفاية:

«من نقل (الإجماع ابن لمنذر (٣١٧هـ) يقول: «وأجمعوا على أن دفن الميت لازم واجب على الناس لا يسعهم بركه عند الإمكان، ومن قام به منهم سقط فرص ذلك على سائر المسلمين»^(٢).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن القطان^(٣) يَحْتَدُّ.

اس حزم (٤٥٦هـ) يقول: «وكل ما ذكرنا أنه فرص على الكفاية فمن قام به سقط عن سائر الناس، كعسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه، وهذا لا خلاف فيه»^(٤).

عياض (٥٤٤هـ) يقول: «إد لا خلاف في وجوب الدفن»^(٥).

ابن رُشد الحفيد (٥٩٥هـ) يقول: «وأجمعوا على وجوب الدفن»^(٦).

شمس الدين ابن قدامة (٦٨٢هـ) يقول: «لا يعلم فيه خلافاً»^(٧).

المووي (٦٧٦هـ) يقول: «دفن الميت فرض كفاية بالإجماع»^(٨).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن الملقن^(٩)، والشربيني^(١٠) رحمهما الله.

(١) الدخيرة (٢/٤٦٣)

(٢) الإجماع (ص ٤٤)

(٣) الإقناع في مسائل لإجماع (١/١٨٨)

(٤) المحلى (٥/١٢١)، مراتب الإجماع (ص ٣٤).

(٥) إكمال المعلم (٣/٣٩٨).

(٦) بداية المحتهد (٤/٣٨٦).

(٧) اشرح الكبير (٦/٢٨).

(٨) المجموع (٥/٢٤٤)، (٥/١٢)، روضة الطالبين (٤/٦١٣).

(٩) عجانة المحتد (١/٤١٥).

(١٠) مقي المحتد (١/٤٩٤).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «وهر واجب إجماعاً»^(١).

المُردّادي (٨٨٥هـ) يقول: «غسل الميت وتكفّيه والصلاة عليه ودفنه فرص كفاية بلا نراع»^(٢).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «ودفنه فرض كفاية إجماعاً»^(٣).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن في الدفن مصلحة بعدم انتهاك حرمة الميت بانتشار رائحته، واستقذار جيفته. وأكل السباع له»^(٤).

٢- أن في تركه أذى للناس به»^(٥).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ٢٤٥-١٠ لا كراهة في الدفن ليلاً:

• **من نقل الإجماع:** ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ)، يقول: «واتفقوا على أن الدفن بالليل لا يكره»^(٦).

ونقل عنه هذا الاتفاق المردوي^(٧)، وابن قاسم^(٨) رحمهما الله.

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «ولا يكره الدفن ليلاً بالاتفاق»^(٩).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع بعض احنفية^(١٠)، وبعض

(١) البناية (٢٨٧/٣).

(٢) الإنصاف (٢٧/٦).

(٣) حاشية ابن قاسم (٢٨/٣).

(٤) مغني المحتاج (٥٢٢/١).

(٥) الشرح الكبير (٢٨/٦).

(٦) الإفصاح (١٤٤/١).

(٧) الإنصاف (٢٢٥/٦).

(٨) حاشية ابن قاسم (١٣٥/٣).

(٩) رحمة الأمة (ص ٨٩).

(١٠) بدائع الصنائع (٥٧/٢)، البناية (٣٠٥/٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٦١٣).

المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

♦ **مستند الإجماع:** أن الصحابة رضي الله عنهم دفنوا ليلاً، وكان ذلك كالإجماع منهم^(٤).
 المعاصرون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض لحفية^(٥)، وبعض المالكية^(٦)،
 وبعض الحنابلة^(٧)، وابن حزم^(٨) رحمهم الله.
 ودليلهم:

١- أن الدفن نهاراً يحصره كثير من الناس ويصلون عليه، ولا يحضره في الليل إلا الأفراد^(٩).

٢- أن الصحابة رضي الله عنهم حينما دفنوا ليلاً كان ذلك للضرورة من خوف زحام، أو خوف الحر على من حضر، أو خوف تعير، أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلاً^(١٠).
 ● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع؛ وذلك لوجود المخالف.

(١) عارضة الأحودي (٤/٢٢١).

(٢) لأم (١/٧٩)، حلية العلماء (١/٣٣٧)، شرح السنة (٥/٣٦٣)، شرح صحيح مسلم (٧/١٢)، عجالة المحتاج (١/٤٥٥)، فتح الباري (٣/٢٦٧)، مغني لمحتاج (١/٥٣٩).

(٣) المعني (٣/٥٠٣)، الإنصاف (٦/٢٢٥)، حاشية ابن قاسم (٣/١٣٥).

(٤) عارضة الأحودي (٤/٢٢١)، فتح الباري (٣/٢٦٧)، من ذلك ما أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الإذن بالجسرة (٢/٧٣) رقم (١٢٤٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: مات إسماعيل كان رسول الله ﷺ يعمده، فمات بالليل، فدفنوه ليلاً... الحديث.

(٥) حاشية الطحطاوي (ص ٦١٣). (٦) الاستدكار (٨/٢٩١).

(٧) المعني (٣/٥٠٣)، لإنصاف (٦/٢٢٥)، حاشية ابن قاسم (٣/١٣٥)،

(٨) المحلى (٥/١١٤). (٩) شرح صحيح مسلم (٧/١٢).

(١٠) المحلى (٥/١١٥).

◆ ٢٤٦-١١ جواز جمع الموتى في قبر واحد عند الحاجة:

❦ من نقل (الإجماع: العيني (٨٥٥هـ) يقول: «إن وقعت اسحاجة إلى الزيادة فلا بأس بأن يدفن الاثنان والثلاثة في قبر واحد... أو خمسة وهو إجماع»^(١).
الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)،
والحنابلة^(٤).

◆ مستند الإجماع: أن الضرورات تبيح المحظورات^(٥)، وقال تعالى: ﴿فَأَقْصُوا

اللَّهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [نساء: ٦].

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٤٧-١٢ الأولى بإدخال المرأة في قبرها محرماً:

❦ من نقل (الإجماع: ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «لا خلاف بين أهل العلم في أن أولى الناس بإدخال المرأة قبرها محرماً»^(٦).
الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)،

(١) الساية (٣/٣٠٣)، عمدة القاري (٨/١٥٤).

(٢) الرسالة الفقهية (ص ١٥٦)، الكافي (١/٢٨٢)، الذخيرة (٢/٤٥٠).

(٣) الأم (١/٢٧٦)، شرح السنة (٥/٣٦٧)، عجلة المحتاج (١/٤٤٠)، معني المحتاج (١/٥٢٦).

(٤) المعني (٣/٥١٢)، المحرر (١/٢٠٥)، الشرح الكبير (٦/٢٤١)، الإصناف (٦/٢٤١)،
حاشية ابن قاسم (٣/٨٢).

(٥) حاشية ابن قاسم (٣/١٣٣).

(٦) المعني (٣/٤٣٢).

(٧) مدائع الصنائع (٢/٦٤)، الساية (٣/٢٩٥)، فتح القدير (٢/١٠٢)، اسرار ارتق (٢/٣٣٩)،
مراقي الفلاح (ص ٦٠٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٩).

(٨) الكافي (١/٢٧٦)، عارضة الأحودي (٤/٢٢١)، القوانين الفقهية (ص ٧٤)، الذخيرة (٢/٤٧٨).

والشافعية^(١).

♦ **مستند الإجماع:** أن محرمها أولى الدس بولايتها في الحياة، فكذلك بعد الموت^(٢).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٤٨-١٣ الأولى بتولي الدفن الرجال، سواء كان لميت رجلاً أو امرأة:

من نقل (الإجماع النروي ٦٧٦هـ) يقول: «الأولى أن يتولى الدفن الرجل، سواء كان الميت رجلاً أو امرأة، وهذا لا خلاف فيه»^(٣).

ونقل عنه هذا الإجماع العيني^(٤) كجته.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والحنابلة^(٧).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- أن الرجال هم من يتولون الدفن، ولو كان تولي المرأة الدفن مشروعاً لفعل في عصر النبي ﷺ أو خلفائه، ولنقل عن بعض الأئمة^(٨).
- ٢- أن الجندزة بحضرها جموع الرجال، وفي نزول النساء في القبر بين أيديهم هتك لهن، مع عجرهن عن الدفن وضعفهن عن حمل الميتة وتقليبها^(٩).

(١) الأم (٢٧٦/١)، شرح لسه (٣٦٧/٥)، معني المحتاج (٥٢٤/١).

(٢) المعني (٤٣٢/٣)، (٣) المحموم (٤٥٣/٥).

(٤) الناية (٢٩٥/٣).

(٥) بدائع الصائغ (٦٤/٢)، الناية (٢٩٥/٣)، فتح لقدير (١٠١/٢)، المحر الرائق (٣٣٩/٢).

مراقي العلاج (ص ٦٠٩)، حاشية لصحطاوي (ص ٦٠٩).

(٦) عارضة الأحودي (٢٢١/٤)، الذخيرة (٤٧٨/٢)، القوايس الفقهية (ص ٧٤).

(٧) المعني (٤٣٣/٣)، الإنصاف (٢١٧/٦)، حاشية ابن قاسم (١٢١/٣).

(٨) المعني (٤٣٣/٣)، معني المحتاج (٤٢٣/١).

٣- أن هذا موضع ضرورة، فلا بأس أن يليها الرجال الأجانب، ولا سيما أن الثياب دونها، وقد صارت ميتة، وانقطع عنها حكم الحياة^(١).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٤٩-١٤* استحباب تغطية القبر بثوب عند دفن المرأة:

● من نقل (الإجماع ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: قال: «والمرأة يحمر قبرها بثوب، لا نعلم في استحباب هذا بين أهل العلم خلافاً»^(٢).

ونقل عنه هذا الإجماع شمس الدين بن قدامة^(٣)، وابن قاسم^(٤) رحمهم الله. والوافرن على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها: أن مبنى حاله على السر^(٨)، ولا يؤمن أن يبدو منها شيء فيراه الحاضرون^(٩).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٥٠-١٥* مشروعية دفن الشهيد في ثيابه:

● من نقل (الإجماع ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «أما دفنه بثيابه فلا نعلم فيه خلافاً»^(١٠).

(١) الأم (٢٧٦/١) (٢) المعني (٤٣١/٣).

(٣) الشرح الكبير (٢١٩/٢). (٤) حاشية ابن قاسم (١١٦/٣).

(٥) بدائع الصنائع (٦٣/٢)، الهداية (٣٥٦/٢)، العناية (٩٩/٢)، الساية (٢٩٧/٣)، الكدية (٩٩/٢)، البحر الرائق (٣٤١/٢).

(٦) الذخيرة (٤٧٨/٢)، التاج والإكليل (٣٥/٣)، مواهب الجليل (٣٥/٣).

(٧) الأم (٢٧٦/١)، عحالة المحتاح (٤٥٥/١)، معي المحتاح (٥٣٨/١).

(٨) بدائع الصنائع (٦٤/٢)، لحر الرائق (٣٤٠/٢).

(٩) المعني (٤٣١/٣). (١٠) المعني (٤٧١/٣).

وبهذا النص ذكره شمس الدين بن قدامة^(١) رحمه الله

الوافقون على الإجماع وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)،
والشافعية^(٤)، وابن حزم^(٥) رحمه الله.

♦ مستند الإجماع: قوله ﷺ: «ادفنهم بقبابهم»^(٦).

وجه الدلالة: أنه ﷺ أمر بدفن الشهيد في قبابه.

● التمهيد: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٥١-١٦ كراهة التابوت في الجائز:

• من نقل الإجماع ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «ويكره دفنه في تابوت
بالإجماع»^(٧)

اس قسم (١٣٩٢هـ) يقول «أي ويكره دفن في تابوت ولو امرأة إجماعاً»^(٨).

(١) انشرح الكبير (٩٤/٦)

(٢) بدائع الصانع (٣٩/٢)، الهداية (٣٦٨/٢)، المعايه (١٠٨/٢)، الساية (٣١٠/٣)، الكفاية (١٠٨/٢)، فتح القدير (١٠٣/٢)، البحر الرائق (٣٤٦/٢)، مراقي الفلاح (ص ٦٢٦)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٢٦).

(٣) الرسالة الفقهية (ص ١٥١)، الكافي (٢٧٩/١)، عارضة الأحودي (١٧٣/٤)، الدخيرة (٤٧٤/٢)، القوانين الفقهية (ص ٧٢).

(٤) الأم (٢٦٧/١)، شرح السنة (٣٦٦/٥)، معي المحتاج (٥٢١/١)

(٥) المحلى (١١٥/٥)

(٦) أخرجه أحمد في مسنده (٩٢/٤) رقم (٢٢١٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الشهيد ودفنهم (٤٨٥/١) رقم (١٥١٥)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في الشهيد يغسل (١٩٥/٣) رقم (٣١٣٤)، وضعه لمووي في خلاصة الأحكام (٣٣٥٨).

(٨) حاشية ابن قسّم (١١٨/٣).

(٧) عجالة المحتج (٤٥٥/١).

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والمالكية^(٢).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنه لم ينقل عن الرسول ﷺ ولا أصحابه^(٣). فهو بدعة^(٤).

٢- أن الأرض أنشأ لفضلاته^(٥).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ٢٥٢-١٧ هـ الإلحاد^(٦) في الدفن سنة:

● من نقل (الإجماع) ابن هُبيرة (٥٦٠ هـ) يقول: «واتفقوا على أن السنة للحد»^(٧).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٨) رحمهما الله، وبهذا لنصر ذكره محمد الدمشقي^(٩)، رحمه الله.

النووي (٦٧٦ هـ) يقول: «وأجمعوا على جواز للحد»^(١٠).

ابن قاسم (١٣٩٢ هـ) يقول: «واللحد أفضل من الشق: وفاقاً»^(١١).

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١٢).....

(١) بدائع الصنائع (٦١/٢)، البناية (٢٨٩/٣)، البحر الرائق (٣٣٨/٢)، مراقي الفلاح

(ص ٦٠٨)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٨).

(٢) الذميرة (٤٧٨/٢)، اقواين افقهية (ص ٧٤). (٣) المغني (٤٣٥/٣).

(٤) مغني المحتاج (٥٣٩/١) (٥) المغني (٤٣٥/٣)

(٦) الإلحاد: هو أن يحفر في الجانِب القلبي تحت جدار لقر حفره تسع الميت. تحرير ألفاظ

النسب (ص ١١٢)، المطلع (ص ١٥١)

(٧) الإفصاح (١٤٩/١). (٨) حاشية ابن قاسم (١١٧/٣).

(٩) رحمة الأمة (ص ٩١). (١٠) شرح صحيح مسلم (٣٠/٧).

(١١) حاشية ابن قاسم (١١٧/٣).

(١٢) بدائع الصنائع (٦٠/٢)، إهداية (٤٨/١)، البناية (٢٨٧/٣)، الكفاية (٩٨/٢)، فتح القدير

(٩٧/٢)، البحر الرائق (٣٣٨/٢)، مراقي الفلاح (ص ٦٠٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٧)

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢)، وابن حزم^(٣) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- قول سعد بن أبي وقاص^(٤) رضي الله عنه في مرض موته: «الحدوا لي لحدًا، وانصوا للذين نصبوا، كما فعل برسول الله ﷺ»^(٥).

٢ أن اللحد أبلغ في حفظ الميت^(٦).

● النتيجة: صحة لإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ٢٥٣-١٨٠ حوازي اللحد والشق في دفن الميت:

من نقل الإجماع النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعوا على جوار اللحد والشق»^(٧)

ونقل عنه هذا الإجماع العيني رحمته إلا أنه تعقبه فقال: «الشق لأهل الكتاب فكيف يكونان سواء»^(٨). كما نقله أيضًا الشوكاني^(٩)، رحمهما الله.

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أجمع العلماء على أن الدفن في اللحد والشق حائزان»^(١٠).

(١) الرسالة لفقهاء (ص ١٥٢)، الذخيرة (٤٧٨/٣)، القوانين الفقهية (ص ٧٤).

(٢) عناية المحتاج (٤٣٨/١)، مغني المحتاج (٥٢٣/١).

(٣) المحلى (١٣٢/٥).

(٤) سعد بن مالك بن أهيب القرشي، أحد العشرة المشيرين بالجنة، كان مجاب الدعوة، اعترل الفتنة بعد قتل عثمان رضي الله عنه، توفي سنة ٥٥هـ الاستيعاب (٦٠٦/٢)، أسد الغابة (٣٦٦/٢)، الإصابة (٦١/٣).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الحائز، باب في اللحد وصب اللبن (٦٦٥/٢) برقم (٩٦٦).

(٦) مراقي العلاح (ص ٦٠٧). (٧) شرح صحيح مسلم (٣٠/٧).

(٨) الباية (٢٩٠/٣).

(٩) ميل الأوصار (٨٠/٤).

(١٠) حاشية ابن قاسم (١١٧/٣).

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الملكية^(١)، وابن حزم^(٢) رحمه الله

♦ مستند الإجماع: لم أحد لهم دليلاً، ويمكن أن يقال: كلاهما كن يفعل في وقت رسول الله ﷺ^(٣) وعده، فدل على جوازهما.

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع الحنفية فقالوا بالحواز في الأرض الرخوة^(٤)، كما خالف بعض الحنابلة فقالوا يكره الشق بلا عذر^(٥).

ودليلهم: أن الشق لغير المسمين^(٦) فيكره إلا للضرورة.

● النتيجة: صحة الإجماع في حال الضرورة والحاجة، وعدم صحته بدون ذلك، وذلك لوجود المخالف.

♦ ٢٥٤٤-١٩ استحباب اللبن^(٧) والقصب في القبر:

① من نقل (الإجماع) اس هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «أجمعوا على استحباب اللبن والقصب في القبر»^(٨).

ونقل عنه هـ الإجماع ابن قاسم^(٩) رحمه الله، وبهذا النص ذكره محمد الدمشقي^(١٠) رحمه الله.

العبسي (٨٥٥هـ): «واستعمال اللبن فيه بإجماع»^(١١).

(١) الرسالة لفقهية (ص ١٥٢)، الدخيرة (٢/٤٧٨)، القوانين الفقهية (ص ٧٤).

(٢) المحلى (١٣٢/٥).

(٣) عند ذكر قصة دهم للرسول ﷺ، وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/٢٩٨).

(٤) بدائع الصنائع (٢/٦٠)، البناية (٣/٢٨٩)، الكفاية (٢/٩٨)، فتح القدير (٢/٩٧).

البحر الرائق (٢/٣٣٨)، مراقى الفلاح (ص ٦٠٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٧).

(٥) الإنصاف (٦/٢٢٠).

(٦) حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٨).

(٧) اللبن: الطوب إلى. مراقى الملاح (ص ٦٠٩).

(٨) الإقصاص (١/١٥٢).

(٩) حاشية ابن قاسم (٣/١١٨).

(١٠) رحمة لأمة (ص ٩١).

(١١) البناية (٣/٢٩٦).

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، وأما المالكية^(٣)، واس حزم^(٤) وافقوا على السن.

♦ مستند الإجماع: يسند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أنه فعل بقبر النبي ﷺ، وقر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

٢- أن ذلك أبلغ في صيانة الميت عن لشر^(٦).

٣- ليسد شقوقه لئلا يتزل التراب منها^(٧).

المخالفون للإجماع خالف هذا الإجماع بعض المالكية^(٨)، وقالوا بأنه لا ينبغي، كما خالف اس حزم رحمته الله حيث قال: نكره القصب، ثم قال. وكل ذلك حائز^(٩).

● النتيجة: صحة الإجماع في السن؛ وذلك لعدم وجود المخالف، وعدم صحته في لقصب؛ وذلك لوجود المخالف.

♦ [٢٥٥-٢٦٠] وضع الآجر^(١٠) والخشب في القبر مكروه:

● من نقل الإجماع: ابن هُبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «وأجمعوا على استحباب اللبن

(١) بدائع الصائغ (٢/٦١)، الهداية (١/٣٥٧)، العناية (٢/١٠٠)، الباية (٣/٢٩٨)، مع القدير (٢/١٠٠)، البحر الرائق (٢/٣٣٩)، مراقي الفلاح (ص ٦٠٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٩).

(٢) قالوا في السن شرح صحيح مسلم (٧/٣٠)، معني المحتاج (١/٥٢٣).

(٣) ادخيرة (٢/٤٧٨)، لقوايس الفقهية (ص ٧٤) (٤) المحلى (٥/١٣٢).

(٥) أخرجه مسلم. كتاب الحائز، باب في اللحد ويصب السن على الميت (٢/٦٦٥) رقم (٩٦٦).

(٦) معني المحتاج (١/٥٢٥).

(٧) حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٩).

(٨) المحلى (٥/١٣٢).

(٩) النوار والريادات (١/٦٤٨).

(١٠) الآجر - بالمد، المحروق من اللبن - مراقي الفلاح (ص ٦١).

والفصص في القبر، وكراهة الآجر والخشب^(١).

وبهذا النص ذكره محمد الدمشقي^(٢) كتحفة.

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،
والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، وابن حزم^(٧) رحمهم الله.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- أن الآجر والخشب لإحكام البناء^(٨)، ومن بناء لمرفين^(٩)، والقبر موضع
البي^(١٠).

٢- أن في الآجر ثمر النار، وسائر ما مته نار يترك تفاؤلاً بأن لا تمته النار^(١١).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود مخالف.

♦ ٢١-٢٥٦ يحرم اتخاذ الشرج على القبور:

من نقل للإجماع ابن نيمية (٧٢٨هـ) يقول: «فلعن البي^(١٢) من يتخذ
اقبور مساحد ويسرح عليها سرحاً كالشمع والقناديل ونحو ذلك، مثل ما يفعله

(١) الإفصاح (١/١٥٢).

(٢) رحمة الأمة (ص ٩١).

(٣) بدائع الصنائع (٢/٦١)، الهداية (١/٣٥٦)، الكفاية (٢/١٠٠)، الباية (٣/٢٩٨)، فتح

القيود (٢/١٠٠)، البحر الرائق (٢/٣٣٩)، مراقي الإصلاح (ص ٦١٠)، حاشية الطحطاوي

(ص ٦١٠).

(٤) الرادد والزوائد (١/٦٤٨)، وانظر: الذخيرة (٢/٤٧٨)، القواسن الفقهية (ص ٧٤).

(٥) معي المحتاح (١/٥٤٠)، حاشية البيجوري (١/٤٩٢).

(٦) لمعني (٣/٤٢٩)، المحرر (١/٢٠٤)، الشرح لكبير (١/٢٢١)، الإصناف (٦/٢٢١).

حاشية ابن فاسم (٣/١١٨).

(٧) المحلى (٥/١٣٢).

(٨) بدائع الصنائع (٢/٦١)، الهداية (٢/٣٥٦).

(٩) الهداية (٢/٣٥٦).

(١٠) المعني (٣/٤٣٥).

(١١) بدائع الصنائع (٢/٦١)، الهداية (٢/٣٥٦)، المعني (٣/٤٣٥).

كثير من الناس، وهذا ما افق عليه أهل العلم^(١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «يحرم إسراجها أي: إسراج القبور إجماعاً»^(٢).
الرافقون على الاجتماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،
والشافعية^(٥).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «لعن الله زوارات القبور، والمتخذات عليهن المساجد والشرج»^(٦).

وجه الدلالة: كما قال ابن قدامة رحمه الله: «وَأُبَيحَ لِمَنْ يَلْعَنُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ فَعْلِهِ»^(٧).

٢- أن فيه تضييعاً للمال من غير فائدة، وإفراطاً في تعظيم القبور، أشبه تعظيم الأصنام^(٨).

● النتيجة: صحة الإجماع؛ وذلك لعدم وجود المخالف.

(١) المجموعة الثالثة من رسائل ابن تيمية (ص ٣٩)، (ص ١٤٩).

(٢) حاشية ابن قاسم (١٣١/٣).

(٣) الفتوى الهندية (٤٣١/٥)، الباية (٢٦٢/٣)، درر الحكام (١٨٨/٢)، البحر الرائق (٣١٠/٢)، مرقاة المفاتيح (٦٩/٢).

(٤) المدخل لاس لحاح (٢٤٦/١)، وهذا ما وقفت عليه.

(٥) عقالة المحتاح (٤٥١/١)، معني المحتاح (٥٣٤/١).

(٦) أخرجه أحمد في مسنده (٤٧١/٣) رقم (٢٠٣٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور (٢١٨/٣) رقم (٣٢٣٦)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً (١٣٦/٢) رقم (٣٢٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب التغليب في اتخاذ السرح على القبور (٩٤/٤) رقم (٢٠٤٣)، وصححه ابن حبان (٤٥٢/٧) رقم (٣١٧٩)، والحاكم (٥٣٠/١) رقم (١٣٨٤).

(٨) المغني (٤٤١/٣).

(٧) المغني (٤٤٠/٣).

◆ ٢٥٧-٢٢٢ حرمة قضاء الحاجة على القبور:

✽ من نقل (الإجماع: الشَّرِينِي ٩٧٧هـ) يقول: «فسر فيه الجلوس بالحدث، وهو حرام بالإجماع»^(١).

الموافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والحنابلة^(٤)

◆ مستند الإجماع: أن حرمة المسلم ميتاً كحرمة حيًّا^(٥).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.



(١) معنى المحتاج (١/٥٢٦).

(٢) بدائع الصنائع (٢/٦٥)، الباية (٣/٣٠٣)، البحر الرائق (٢/٣٤١)، مراقي الفلاح (ص ٦٢٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٢٣).

(٣) الذخيرة (١/٤٦٦)، القوانين الفقهية (ص ٧٤).

(٤) المعني (٣/٤٤٠)، الشرح الكبير (٦/٢٣٤)، الإنصاف (٦/٢٣٥)، حاشية بر قاسم (٣/١٣٢).

(٥) حاشية اس قاسم (٣/١٣٢).

الفصل الخامس

مسائل الإجماع في أحكام تابعة للجائز

◆ ٢٥٨-١- يباح التداوي بمباح:

« من نقل الإجماع المرعياني (٥٩٣هـ) ^(١) يقول: « لتداوي بمباح بالإجماع » ^(٢).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: « يباح التداوي بمباح إجماعاً » ^(٣).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع المالكية ^(٤)، والشافعية ^(٥).

◆ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- فعله ﷺ فقد جاء أن النبي ﷺ قد احتجم ^(٦)، وكذلك الصحابة رضي الله عنهم ^(٧)، وهذا أقل درجاته إباحة لتداوي.

٢- فعل بعض الصحابة والتابعين، حيث إنهم لم يكونوا يتداوون، ولم ينكر عليهم ذلك ^(٨).

(١) علي بن أبي بكر الفرعابي المرغيباني، من فقهاء الحنفية، من مصنفاته: الهداية شرح

البداية، توفي سنة ٥٩٣هـ. الحواهر المصيبة (١/٣٨٣)، الموائد الهية (ص ١٤١)

(٢) الهدية (٦/١٩٢). (٣) حاشية ابن قاسم (٣/٨).

(٤) الرسالة الفقهية (ص ٢٨٢)، الكافي (١/١٤٢)، جمع الأمهات (١/٥٦٨)، حاشية

العدوي (٢/٤٥٢)، النمر الدابي (ص ٧٣).

(٥) عحالة المحتاح (١/٤٤٣)، معني المحتاح (١/٥٣٠).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب الحجامة للمحرم (٣/١٥) رقم (١٨٣٥)، ومسلم،

كتاب الحج، باب حوار الحجامة للمحرم (٢/٨٦٢) رقم (١٢٠٢).

(٧) مثل أبي بن كعب رضي الله عنه، أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب

التداوي (٤/١٧٣٠) رقم (٢٢٠٧).

(٨) التمهيد (٥/٢٧٨)، الفوائد الفقهية (ص ٣٣٤)، الموافقات (٢/٢٦٢)، الطب النبوي

للذهبي (ص ٢٢١)

المخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع بعض الحنفية^(١)، وبعض الشافعية^(٢)، وبعض الحنابلة^(٣) فقالوا: يستحب التداوي، كما خالف بعض المالكية^(٤)، وبعض الشافعية^(٥)، وبعض الحنابلة^(٦) فقالوا: يجب التداوي، وقال بعض الشافعية: يكره^(٧).

استدل من قال بالوجوب بقوله ﷺ: «تداووا؛ فإن الله ﷻ لم يضع داء إلا وضع له شفاء»^(٨).

وجه الدلالة: أنه ﷺ أمر بالتداوي، والأمر يقتضي الوجوب، لذا يكون التداوي واجبا.

واستدل من قال بالاستحباب بنفس دليل من قال بالوجوب إلا أن وجه الدلالة منه: أن قوله ﷺ: «تداووا» أمر للندب والاستحباب واحت على التداوي^(٩). كما استدلو: بفعله ﷺ وأنه لا يفعل إلا الأفضل.

(١) المبسوط (٣/٢٤٩).

(٢) روضة الطالبين (٢/٩٦)، شرح صحيح مسلم (١٤/٣٥٩)، شرح جلال الدين المحلي (١/٣٤٤)، حاشيتا فليوبي وعميرة (١/٤٠٣).

(٣) كشف انقاع (٢/٧٦). (٤) الشرح الصغير (٤/٧٧٠).

(٥) حاشيتا فليوبي وعميرة (١/٤٠٣)، حاشية الشرواني والعمادي (٣/١٨٣).

(٦) مجموع الفتاوى (١٨/١٢)، (٢١/٥٦٤)، (٢٤/٢٦٩)، العروص (١/٩٥)، الآداب الشرعية (٢/٣٣٥)، المبدع (٢/٢١٣)، الإنصاف (٦/١٠).

(٧) شرح المحلي (١/٣٤٤).

(٨) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الرجل يتداوى (٤/٣) رقم (٣٨٥٥)، والترمذي في جامعه، كتاب الطب، باب ما جاء في الدواء والحث عليه (٨/١٩١) رقم (٢٠٣٨)، وقال حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة (٣/١٥٨)، وانظر: نصب الراية (٦/١٩٢-١٩٤).

(٩) الموافقات (١/٢١٧).

واستدل من قال بالكراهة بقوله ﷺ: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب»، قالوا: من هم يا رسول الله، قال: «هم الذين لا يكتون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون»^(١).

وجه الدلالة: أن للسبعين ألفاً مرة على غيرهم، وفضيلة انفردوا بها^(٢)، وهي دخولهم الجنة بلا حساب، وذلك لأنهم يتوكلون على ربهم فيتركون التداعي. نوقش هذا الدليل من عدة أوجه^(٣) منها: أن التداعي لا ينافي التوكل^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود الخلاف.

◆ ٢٥٩-٢٦٢ مشروعية عيادة المريض:

من نقل الإجماع ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول «وفي فضل عيادة لمريض أحاديث كثيرة حسن. وهي سنة مسونة مندوب إليها. لا خلاف عن العلماء فيها»^(٥).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن القطان^(٦) رحمه الله.

الشوكني (١٣٥٥هـ) يقول. «فيه دلالة على شرعية عيادة المريض. وهي مشروعة بالإجماع»^(٧).

-
- (١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (١٩٧/١) برقم (٣٦٧).
- (٢) فتح الباري (١٠/٢٦٠).
- (٣) بلاستراة في حكم التداعي ومنافسه ذلك ينظر: كتاب لتمرير وأحكامه في الفقه الإسلامي (ص ٩١-١٠٠).
- (٤) تيسر إيليس (ص ٣٤٢)، مدارح السالكين (٢/١٢١)، الطب النبوي للدهمي (ص ٢٢١)، طرح الشرب للعراقي (٧/٢٣٩)، فتح الباري (١٠/١٦٧).
- (٥) الاستدكار (٨/٣١١).
- (٦) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٨٩).
- (٧) بيل الأوطار (٤/١٦).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحنفية^(١)، والشافعية^(٢)،
والحنابلة^(٣).

♦ مستند الإجماع: ١- أمر الرسول ﷺ باتناع الجائر وعيادة المريض^(٤)، مما يدل على مشروعيته.

٢- رغب الرسول ﷺ في زيارة المريض، فقال: «من عاد مريضاً لم يزل في خُرفة^(٥) الجنة حتى يرحع^(٦)». مما يدل على أنها سنة.

● التثنية: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ٢٦٠٣ ٣ إحصان الظن بالله لمن حضرته أسباب الموت:

• من نقل (الإجماع النووي ٦٧٦ هـ) يقول: «اتفق أصحابنا وغيرهم على أنه يستحب للمريض ومن حضرته أسباب الموت ومعاناته أن يكون حسن الظن بالله تعالى بالمعنى الذي ذكرناه، راجياً رحمته^(٧)».

(١) عمدة لقاري (٩/٨، ٩١)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٢).

(٢) شرح السنة (٥/٢١٢)، حلية العلماء (١/٣٢٥)، بحر المذهب (٣/٢٨٣)، شرح صحيح مسلم (٦/٥٢٥)، مغني المحتاج (١/٤٩١).

(٣) الهداية (١/٦٦)، لمغني (٣/٣٦١)، شرح الكبير (٦/٧)، المبدع (٢/٢١٤)، الإنصاف (٦/٧)، حاشية اس قاسم (٣/١١).

(٤) أخرجه لحاري، كتاب الجائز، باب الأمر باتناع الحناظر (٢/٧١) رقم (١٢٣٩)، ومسلم، كتاب اللباس، باب تحريم استعمال إناء لذهب والفضة (٣/١٦٣٥) رقم (٢٠٦٦).

(٥) الحُرْفة: اسم لما يخترق من النخل حين يدرك. الفائق في غريب الحديث (١/٣٥٩)، إسهابة في غريب الحديث (٢/٢٤).

(٦) أخرجه مسلم، كتاب لبر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض (٤/١٩٨٩) رقم (٢٥٦٨).

(٧) المجموع (٥/١٠٠).

الوافقون على الإجماع؛ وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والحنابلة^(٣).

♦ مستند الإجماع: يسد الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله»^(٤).

وجه الدلالة: أنه ﷺ أمر بإحسان الظن قبل الموت.

٢- أن الله تعالى قال في الحديث: «أنا عند ظن عبدي بي»^(٥).

وجه الدلالة: أن المولى سبحانه عند ظن عبده به، مما يستلزم إحسان الظن به سبحانه.

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ﴿٢٦١-٤﴾ استحباب الإكثار من ذكر الموت:

﴿من نقل للإجماع: ابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ) يقول: «انفقوا على استحباب ذكر الموت»^(٦).

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «أجمع العلماء على استحباب الإكثار من ذكر الموت»^(٧).

(١) مراقي الملاح (ص ٥٦٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٣).

(٢) الدخيرة (٤٤٤/٢)، الفوائس الفقهية (ص ٧١)، التاج والإكليل (٢١/٣)، مواهب لحليل (٢١/٣).

(٣) المغني (٣٦٠/٣)، لإصناف (١٠/٦).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وبعيمها، باب الأمر بحسن الظن بالله (٢٢٠٥/٤) برقم (٢٨٧٧).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى ﴿يُرِيدُكَ أَنْ تَبْغُوا كَلِمَ أَقْوَى﴾ (١٤٥/٩).

برقم (٧٥٠٥)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى (٢٠٦١/٤).

رقم (٢٦٧٥).

(٧) رحمة الأمة (ص ٨٤).

(٦) الإنصاح (١٣٧/١).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول «ويسنّ الإكثار من ذكر الموت باتفاق أهل العلم»^(١).
 المواقف على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)،
 والشافعية^(٤).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- قوله ﷺ: «أكثروا من ذكر هادم اللذات»^(٥).
- وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر بالإكثار من ذكر هادم اللذات وهو الموت، مما يدل على استحباب ذلك.
- ٢- أن ذلك أرجح عن المعصية، وأدعى إلى الطاعة^(٦)، وأبعد عن لظلم^(٧).
- النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٦٢-٥: استحباب الوصية لمن له مال أو عنده ما يفتقر إليه:

من نقل الإجماع ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على استحباب ذكر

(١) حاشية ابن قاسم (٤/٣).

(٢) عمده لقاري (٦١/٨)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٥٨).

(٣) شرح ابن ناجي على الرسالة (٤٥١/٢)، المواكبة لدواني (٣٠٣/٢)، منح الجليل (٣٠١/١).

(٤) بحر المذهب (٢٨١/٣)، روضة الصالين (٦٠٩/١)، صجالة المحتاج (٤١١/١)، مغني المحتاج (٤١١/١).

(٥) عمالة المحتاج (٤١١/١)، مغني المحتاج (٤٩٠/١)، والحديث أخرجه أحمد (٣٠١/١٣).

رقم (٧٩٢٥)، وابن ماجة في سننه، كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له (١٤٢٢/٢).

رقم (٤٢٥٨)، والترمذي في جامعه، كتاب الزهد، باب ما جاء في ذكر الموت (٥٥٣/٤) رقم

(٢٣٠٧)، وصححه ابن حبان (٢٥٩/٧) رقم (٢٩٩٢)، والحاكم (٣٥٧/٤) رقم (٧٩٠٩)،

وصححه الألباني، انظر: إرواء الغليل (١٤٥/٣) رقم (٦٨٢)، صحيح الجامع الصغير وزياداته

(٢٦٤/١) رقم (١٢١٠).

(٧) المجموع (٩٧/٥).

(٦) مغني المحتاج (٤٩٠/١).

الموت، والوصية لمن له أو عنده ما يقتصر إلى الإيصاء به من أمانة ووديعة وغير ذلك مع الصحة، وعلى تأكيدها عند المرض^(١).
وذكر قريباً منه محمد دمشقي^(٢) رحمه الله.

الكاسبي (٥٧٨هـ) يقول: «وأما الإجماع. فإن الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا يوصون من غير إنكار من أحد، فيكون إجماعاً من الأمة على ذلك»^(٣).

ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «والإجماع قائم على مشروعيتها»^(٤).
الرافقون على المجمع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)،
والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

♦ مستند الإجماع: قوله ﷺ: «ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وله شيء يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عنده»^(٩).

وجه الدلالة: أنه ﷺ حث على كتابة الوصية وعلى من له شيء يوصي فيه، مما يدل على استحباب ذلك.

المعارضون للمجمع: خالف هذا الإجماع بعض الحنفية، حيث قالوا بوجوب
انوصية في الفرائض والواجبات كالحج والزكاة والكمالات^(١٠)، وبعض الشافعية،

(١) الإفصاح (١/١٣٧).

(٢) رحمة الأمة (ص ٨٤).

(٣) بدائع الصنائع (٦/٤٢٣).

(٤) عجالة المحتاج (٤/١٠٧٨).

(٥) الهداية (٦/٤٩١)، حاشية الصحراوي (ص ٥٦٢).

(٦) الرسالة الفقهية (ص ٢٢٣)، لقو بين الفقهية (ص ٢٨٥).

(٧) شرح السنة (٥/٢٧٨).

(٨) الهداية (١/٦٦)، المعني (٣/٣٦٢)، الشرح الكبير (٦/١٢).

(٩) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول لبي ﷺ: «وصية الرجل مكتوبة عنده»

(٢/٤) برقم (٢٧٣٨)، ومسلم، أول كتاب الوصايا (٣/١٢٤٩) رقم (١٦٢٧).

(١٠) بدائع الصنائع (٦/٤٢٣).

الذين قالوا: إنه واجب^(١)، كما خالف ذلك بعض الحنابلة الذين قالوا: إن الوصية بأداء الديون وردّ الأمانات واجب عليه^(٢).
ودليلهم: أن أداء الحقوق والأمانات فرض^(٣).

● **النتيجة:** صحة الإجماع على الشق الأول وهو استحباب الوصية بشكل عام، وعدم صحته في الشق الثاني وهو من عنده ما يقتدر إليه.

◆ ٢٦٣-٢٦٦^{هـ} استحباب تلقين الميت الشهادة:

● **من نقل (الإجماع عياض (٥٤٤هـ))** يقول: «وفي أمر النبي ﷺ بذلك دليل على تعيين لحضور عند الميت لاحتضاره؛ لتذكيره، وإغماضه والقيام عليه، وأن ذلك من حقوق المسلم على المسلمين، ولا خلاف في ذلك»^(٤).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «والأمر بهذا لتلقين أمر ندب، وأجمع العلماء على هذا التلقين»^(٥).

ونقل عنه هذا الإجماع الشوكاني^(٦) رحمه الله.

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «وهذا التلقين مستحب بالإجماع»^(٧).

الطحطاوي (١٢٣١هـ) يقول: «قال في النهر. وهذا التلقين مستحب بالإجماع»^(٨).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «لقنه لا إله إلا الله، أي: ويسن إجماعاً»^(٩).

◆ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٥٥﴾ [التوبة: ٥٥].

(٢) المغني (١٥/٣)

(١) شرح السنة (٢٧٨/٥)

(٤) إكمال المعلم (٣/٣٥٨).

(٣) شرح السنة (٢٧٨/٥).

(٦) نيل الأوطار (٣/٢١١).

(٥) شرح صحيح مسلم (٦/٥١٩).

(٨) حاشية الطحطاوي (ص ٥٥٨).

(٧) الباية (٣/٢٠٨، ٢١١).

(٩) حاشية ابن قاسم (٣/١٦).

وجه الدلالة: كما قال ابن العربي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: «أحوج ما يكون العبد إلى التذكير بالله عند تغير الحال وكسوف البال، وما يعرف المرء بغمرت الموت من الاحتلال ويحتلسه عند ذلك الشيطان، فيذكر بالله سبحانه فيتذكر إن شاء الله»^(١)

٢- قوله ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢).

وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ أمر بتلقيس الميت لا إله إلا الله، قال الكاساني رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: «والمراد من الميت المحتصر، لأنه قرب موته فسمي ميتاً لقربه من الموت»^(٣).

المبالغون للإجماع: حالف هذا الإجماع من حرم رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ فقال يجب^(٤).

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

◆ [٢٦٤-٧] استحباب توجيه الميت إلى القبلة:

«من نقل (الإجماع ابن هُجرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أنه إذا تيقن الموت يوجه به إلى القبلة»^(٥).

وبهذا النص ذكره محمد الدمشقي^(٦) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ.

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «ويستحب أن يستقبل به القبلة، وهذا مجمع عليه»^(٧).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «يوجهه إلى القبلة، وهذا مما لا نزاع فيه»^(٨).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «يوجهه إلى القبلة بعد نيِّقن الميت إجماعاً»^(٩).

(١) عارضة الأحوذ (٤/١٥٨).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله (٢/٦٣١) رقم (٩١٦).

(٣) بدائع الصنائع (٢/٢٢).

(٤) المعلى (٥/١٥٧).

(٥) الإفضاح (١/١٣٩).

(٦) رحمة لامة (ص ٨٤).

(٧) الإصباح (٦/١٦٦).

(٨) المحموم (٥/١٠٥).

(٩) حاشية ابن قاسم (٣/١٩).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(١)، والمالكية^(٢).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- اعتبارًا بحال الوضع في القبر؛ لأنه أشرف عليه^(٣).

٢- أن القبلة أفضل الجهات^(٤)، فسحب توجيه الميت إليها.

الخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع ابن المسيب رحمته الله فقد أنكر ذلك^(٥)،

كما خالف بعض المالكية؛ إذ روى ابن القاسم عن مالك كراهته^(٦).

ودليلهم: أنه عليه السلام لم يوجهه، وقد حضر احتضاره جماعة، ولم يأمر به^(٧)، ولم يرد ذلك عن أحد من الصحابة ولا من التابعين^(٨).

● **النتيجة:** عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف.

♦ ٢٦٥-٢٨ استجاب تغميض العينين للميت:

٥. من نقل (الإجماع عياض) (٥٥٤٤هـ) يقول: «وفي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك دليل على تعيين الحضور عند الميت لاحتضاره؛ لتذكيره، وإغماضه، والقيام عليه، وأن ذلك من حقوق المسنم على لمسلمين، ولا خلاف في ذلك»^(٩).

النووي (٦٧٦هـ) يقول «لحضور عند المحتضر لتذكيره وتأنيسه وإغماض

(١) بدائع الصنائع (٢/٢٢)، الهداية (٢/٢٩٥)، الناية (٣/٢٠٤)، فتح لقدير (٢/٦٨).

ابن حجر الرائق (٢/٢٩٨)، مراقي العلاج (ص ٥٥٨)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٥٨).

(٢) الرسالة لفقهاء (ص ١٤٩)، الذخيرة (٢/٤٤٥)، بداية المحتهد (٤/٢٨٨).

(٣) الهدية (٣/٢٩٥).

(٤) الذخيرة (٢/٤٤٥)، مغني المحتاج (١/٤٩٢).

(٥) الذخيرة (٢/٤٤٥)، بداية المحتهد (٤/٢٨٨)، المعني (٣/٣٦٥).

(٦) الذخيرة (٢/٤٤٥)، بداية المحتهد (٤/٢٨٨).

(٧) الذخيرة (٢/٤٤٥) (٨) بداية المحتهد (٤/٢٨٨).

(٩) إكمال المعلم (٣/٣٥٨).

عينية والقيام بحموفه، وهذا مجمع عليه^(١).

ونقل عنه هذا الإجماع الشوكاني^(٢) رَحِمَهُ اللهُ.

الصنعاني (١١٨٢هـ) يقول: «وفي إجماعه رَحِمَهُ اللهُ طرفه دليل على استحباب ذلك، وقد أجمع عليه المسلمون»^(٣).

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «فإذا مات سُنَّ تغميضه إجماعاً»^(٤).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٥)، وابن حزم^(٦) رَحِمَهُ اللهُ.

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- فعله رَحِمَهُ اللهُ حيث أغمض عين الميت بعد وفاته^(٧)، وجرى التوارث بذلك^(٨).

٢- لئلا يقبح مظهره، ويؤمن دخول الهوام فيه^(٩).

● النتيجة: صحة الإجماع، ودلك لعدم وجود المخالف.

♦ ٢٦٦-٢٩ استحباب تسجية الميت^(١٠):

✽ من نقل (الإجماع الووي (٦٧٦هـ) يقول: «وفيه استحباب تسجية لميت».

(١) شرح صحيح مسلم (٥١٩/٦، ٥٢٢). (٢) نيل الأوطار (٢٢/٤).

(٣) سبل السلام (١٤٥/٢). (٤) حاشية ابن قاسم (٢٠/٣).

(٥) بدائع الصنائع (٢٢/٢)، الهداية (٢٩٩/٢)، البنية (٢٠٩/٣)، فتح القدير (٦٨/٢)، البحر الرائق (٢٩٨/٢)، مراقبي الفلاح (ص ٥٦٣)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٣).

(٦) المحلى (١٥٧/٥).

(٧) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب إغماض الميت والدعاء له إذا حضر (٦٣٤/٢) برقم (٩٢٠).

(٨) الهداية (٢٩٩/٢)، بحر الرائق (٢٩٨/٢).

(٩) المعنى (٣٦٦/٣).

(١٠) تسجيته: تعطينه، وسجى الميت: عطاه. وسخيت الميت تسجيته إذا مددت عليه ثوباً.

لسان العرب (٣٧١/١٤) مادة: سجي، المطلع (ص ١٤٦).

وهو مجمع عليه^(١).

ونقل عنه هذا الإجماع الشوكاني^(٢) رحمه الله.

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أي: ويسر سر وجهه وسائر بدنه بثوب إجماعاً»^(٣).

الموافقون على اللفظ: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥).

♦ **مستند الإجماع:** يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها.

١- نسجية الصحابة رضي الله عنهم للنبي ﷺ حين مات^(٦).

٢- أن في النسجة صيانة له من الاكتشاف، وسر عورته المغيرة عن الأعين^(٧).

٣- أن ذلك أعظم في كرامته^(٨).

● **النتيجة:** صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ٢٦٧ ١٠ * التعزية مستحبة:

من نقل الإجماع ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «اتفقوا على استحباب تعزية أهل الميت»^(٩).

وبهذا النص ذكره محمد الدمشقي^(١٠) رحمه الله.

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «ويستحب تعزية أهل الميت، لا نعلم في هذه المسألة خلافاً»^(١١).

(١) شرح صحيح مسلم (١٢/٧).

(٢) نيل الأوطار (٤/٢٥).

(٣) حاشية ابن قاسم (٢٢/٣).

(٤) عمدة لقاري (١٤/٨)، مراقي الفلاح (ص ٥٦٤)، حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٤).

(٥) الاستذكار (٨/١٩٥)، عارضة الأحودي (٤/١٦٣)، منح الجليل (١/٢٩٥).

(٦) أخرجه مسلم، كتاب الحائز، باب تسجئة الميت (٢/٦٥١) برقم (٩٤٢).

(٧) شرح صحيح مسلم (١٢/٧).

(٨) المبدع (٢/٢١٨).

(٩) الإفصاح (١/١٥٠).

(١٠) رحمة الأمة (ص ٩١).

(١١) المعني (٣/٤٨٥).

وقريباً منه ذكره شمس الدين ابن قدامة^(١) رحمه الله

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) يقول: «أي: تسليته صغيراً كن أو كبيراً بلا خلاف»^(٢).
الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،
والشافعية^(٥).

♦ مستند الإجماع: قوله ﷺ: «ما من مسلم يعزي أخاه بمصيبته إلا كساه الله من
حلل الكرامة يوم القيامة»^(٦).

وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ حث على تعزية المسلم، مما يدل على فضيلة ذلك
واستحبابه

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

◆ ٢٦٨-١١ إباحة البكاء بالدمع على الميت:

❖ من نقل الإجماع ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وأما دمع العبر وحرر
القلب في السنة ثالثة بإباحتها وعليه جماعة العلماء»^(٧).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن القطان^(٨) رحمه الله.

(١) الشرح الكبير (٢٧٠/٦). (٢) حاشية ابن قاسم (١٥٠/٣).

(٣) الساية (٣٠٣/٣)، فتح القدير (١٠٢/٢)، البحر الرائق (٣٣٧/٢)، مراقي الفلاح (ص ٦١٦)،
حاشية الطحطاوي (ص ٦١٦).

(٤) الكافي (٢٨٣/١)، لدحية (٤٨١/٢)، القوانين الفقهية (ص ٧٤).

(٥) الأم (٢٨٢/١)، عمالة لمحتاج (٤٤١/١)، معني المحتاج (٥٢٧/١).

(٦) أخرجه ابن ماجه في سنه، كتاب الحائض، باب ما جاء في ثواب من عزى مصاباً (٥١١/١)

رقم (١٦٠١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٨/٤) رقم (٧٠٨٧)، وحسنه النووي في

حلاصة الأحكام (٢٧٣٢) وصغفه الألباني، انظر: إرواء اعليل (٢١٦/٣) رقم (٧٦٤)،

سلسلة لأحاديث الضعيفة والموضوعة (٧٧/٢) رقم (٦١٠).

(٧) الامتدكار (٣١٢/٨). (٨) الإقناع في مسائل الإجماع (١٨٩/١).

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «أجمعوا كهم على اختلاف مذاهبهم أن المراد بالبكاء بصوت ونياحة لا مجرد دمع العين»^(١).

ونقل هذا الإجماع عنه الشوكاني^(٢) رحمه الله.

الطحطاوي (١٢٣١هـ) يقول: «فأجمعوا على أنه محمول على البكاء بصوت ونياحة، ولا بمجرد الدمع»^(٣).

الرافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع لحفة^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله ﷺ: «ألا تسمعون، إن الله لا يعذب بدمع العين، ولا يحزن القلب، ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم»^(٧).

وجه الدلالة: هذا نص جلي في جواز دمع العين وحزن القلب.

٢- أن النبي ﷺ بكى حين توفي ابنه، وابن أمه وبعض الصحابة^(٨)، رضي الله عنهم.

(١) المجموع (٢٨٣/٥).

(٢) بيل الأوطار (١٠٦/٤).

(٣) حاشية الطحطاوي (ص ٥٦٥).

(٤) بدائع الصنائع (٤٥/٢)، عمدة القاري (١٥/٨)، فتح القدير (٩٠/٢)، البحر الرائق (٣١٩/٢، ٣٣٧)، حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٧).

(٥) عجلة المحتاح (٤٤٢/١)، فتح الباري (٢٢٥/٣)، مغني المحتاح (٢٥٨/١).

(٦) المعني (٤٨٧/٣)، الشرح الكسر (٢٧٧/٦)، الهداية (٧٣/١)، المحرر (٢٠٨/١)، الإنباف (٢٧٧/٦)، حاشية ابن قاسم (١٥٣/٣).

(٧) أخرجه المحاري، كتاب الجنائز، باب البكاء عند المريض (٨٤/٢) رقم (١٣٠٤)، ومسلم، كتاب الجنائز باب البكاء على الميت (٦٣٦/٢) برقم (٩٢٤).

(٨) مثلاً ما جاء في المحاري، كتاب الحديث، باب قول النبي ﷺ: «إنا لك لمحزونون» (٨٣/٢) رقم (١٣٠٣)، ومسلم، كتاب الجنائز باب البكاء على الميت (٦٣٦/٢) برقم (٩٢٤).

الخالصون للإجماع: خالف هذا الإجماع الشافعية في قول، حيث قالوا: يكره^(١)،
والحنابلة في قول فقالوا: يستحب^(٢)

واستدل من قال بالكراهة: «بأن نكأه يكون أسفاً على ما فات^(٣)، و استدل من
قال أنه يستحب بأنه رحمة للميت، وأنه سنة صحيحة لا يعدل عنها^(٤)».

● النتيجة: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف

◆ ﴿٢٦٩-١٢﴾ حرمة النياحة:

❖ من نقل (الإجماع) ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «وأجمع العلماء على أن
النياحة لا تحوز للرجال ولا للنساء»^(٥).

ونقل عنه هذا الإجماع ابن القفطان^(٦) رحمه الله.

النووي (٦٧٦هـ) يقول: «فيه دليل على تحريم النياحة، وهو مجمع عليه»^(٧).

العيني (٨٥٥هـ) يقول: «أن النوح حرام بالإجماع»^(٨).

الطحطاوي (١٢٣١هـ) يقول: «قال في السراج. وقد أجمعت الأمة على تحريم
النوح والدعوى بدعوى الجاهلية»^(٩).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنابلة^(١٠)، وابن حزم^(١١)،
رحمهم الله.

(١) معني المحتاج (١/٥٢٨). (٢) الإنصاف (٦/٢٧٨).

(٣) معني المحتاج (١/٥٢٨). (٤) الإنصاف (٦/٢٧٨).

(٥) الاستدكار (٨/٣١٤). (٦) الإقناع في مسائل الإجماع (١/١٨٩).

(٧) شرح صحيح مسلم (٦/٥٣٠، ٥٣٣)، والمجموع (٥/٢٨٣).

(٨) عمدة القاري (٨/٨٤). (٩) حاشية الطحطاوي (ص ٦٠٧).

(١٠) الهداية (١/٧٣)، المعني (٣/٤٩٠)، المحرر (١/٢٠٨)، الشرح الكبير (٦/٢٨٠)،

الإنصاف (٦/٢٨٠)، حاشية ابن قاسم (٣/١٥٣).

(١١) المحلى (٥/١٤٦).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

- ١- قوله ﷺ: «ليس منا من لطم الخدود وشق الحيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»^(١). وجه الدلالة: أنه ﷺ بين عظم خطر النياحة من لطم الخدود وشق الحيوب ودعا بدعوى الجاهلية، وأن هذا محرم؛ حيث إنه ربط بين فعل ذلك، وبين أنه ليس من المسلمين، مما يدل على عظم الأمر وشناعته.
- ٢- أن في النياحة ستغاثة على الله تعالى^(٢)، فهو يشبه التلطم والسخط بفضاء الله^(٣).

● النتيجة: صحة الإجماع، وذلك لعدم وجود المخالف.

♦ ٢٧٠-١٣: زيارة القبور للرجال سنة:

- من نقل (الإجماع) ابن عبد البر (٤٦٣هـ) يقول: «إباحة الخروج إلى المقابر وزيارة القبور، وهذا أمر مجتمع عليه للرجال»^(٤).
- ونقل عنه هذا الإجماع ابن لقطان^(٥) رحمه الله.
- البغوي (٥١٦هـ) يقول: «زيارة القبور مأذون فيها للرجال، وعليه عامة أهل العلم»^(٦).
- ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في إباحة زيارة لرجال القبور»^(٧).
- ونقل هذا الإجماع عنه بن قاسم^(٨) رحمه الله، وبهذا انصدم ذكره شمس الدين بن

(١) أخرجه اسخاري، كتاب الجائر، باب ليس منا من شق لجيوب (٨١/٢) رقم (١٢٩٤).

(٢) الدخيرة (٤٤٦/٢)، المعني (٤٩١/٣). (٣) المغني (٤٩١/٣).

(٤) التمهيد (٢٣٩/٢٠) (٥) الإقناع (١٨٩/١).

(٦) شرح السنة (٤٦٢/٥). (٧) المغني (٥١٧/٣).

(٨) حاشية ابن قاسم (١٤٤/٣).

قدامة^(١) رحمه الله.

الفرطبي (٦٧١هـ) يقول: «زيارة القبور للرجال متفق عليها عند العلماء»^(٢).

النوي (٦٧٦هـ) يقول: «وأجمعوا على أن زيارتها سنة لهم»^(٣).

ونقل عنه هذا الإجماع المرداوي^(٤) رحمه الله.

ابن الملقن (٨٠٤هـ) يقول: «وريارة القبور للرجال بالإجماع»^(٥).

الشربيني (٩٧٧هـ) يقول: «ويندب زيارة القبور التي فيها المسمون للرجال بالإجماع»^(٦).

ابن قسم (١٣٩٢هـ) يقول: «في سنية زيارة القبور، وهي مشروعة بالسنة والإجماع»^(٧).

الموافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٨).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها

١- قوله ﷺ: «ألا إني نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها»^(٩).

وجه الدلالة: بين الرسول ﷺ أنه كان في السابق نهاهم عن زيارة القبور، ثم أمرهم ﷺ بزيارتها، مما يدل على أن فعل ذلك جائز، وبفعله ﷺ^(١٠) صرح سنة

(١) الشرح الكبير (٦/٢٦٤). (٢) الجامع لأحكام القرآن (٢٢/٤٥٢).

(٣) شرح صحيح مسلم (٧/٤٠)، المجموع (٥/٢٨٥).

(٤) الإنصاف (٦/٢٦٤). (٥) عجالة المحتاح (١/٢٥٧).

(٦) معني المحتاح (١/٥٤٢). (٧) حاشية ابن قاسم (٣/١٤٤).

(٨) بدائع الصنائع (٢/٦٥)، عمدة القاري (٨/٣٥)، البحر الرائق (٢/٣٤٢)، مراقي الملاح

(ص ٦١٩)، حاشية الطحطاوي (ص ٦١٩).

(٩) أخرجه مسلم، كتاب الحائر، باب استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة قبر أمه (٢/٦٧٢) رقم (٩٧٧).

(١٠) جاء عن النبي ﷺ أنه زار القبور، ومنه ما أخرجه مسلم، كتب الجنائز، باب استئذان =

٢- عمل الأمة من لدن الرسول ﷺ إلى يومنا هذا^(١).

٣- أن الزيارة تورث رقة القلب، وتذكر الموت والبلى، ويستفيع المرور بدعاء الزائر له^(٢).

الخالفون للإجماع: خالف هذا الإجماع ابن سيرين، والنحوي والشعبي رحمهم الله فقالوا بالكراهة^(٣). كما خالف ابن حزم رحمه الله حيث قال: «زيارة الصور فرص ولو مرة»^(٤).

ودليلهم: استدل من قال بالكراهة نهي ﷺ عن زيارة القصور، واستدل من قال بالوجوب ولو مرة واحدة بأمر النبي ﷺ بزيارة القبور.

● التبيية: عدم صحة الإجماع، وذلك لوجود المخالف^(٥).

◆ ٢٧١-١٤ جواز إهداء ثواب الدعاء للميت والصدقة والحج:

● (من نقل للإجماع: ابن هبيرة (٥٦٠هـ) يقول: «واتفقوا على أن الاستغفار للميت يصل ثوابه إليه، وأن ثواب الصدقة والعق والحج إذا جعل للميت وصل ثوابه إليه»^(٦).

ابن قدامة (٦٢٠هـ) يقول: «وأى قربة فعلها وحصل ثوابها للميت المسلم نفعه ذلك إن شاء الله، أما الدعاء والاستغفار والصدقة وأداء الواجبات فلا أعلم فيه خلافا»^(٧).

= البيهقي رحمه الله في زيارته قرأه (٦٧١/٢) رقم (٩٧٦)

(١) بدائع الصائغ (٦٥/٢). (٢) حاشية ابن قاسم (١٤٤/٣).

(٣) فتح الباري (١٩١/٣)، سبل السلام (١٨١/٢)، نيل الأوطار (١١٠/٤).

(٤) المحلى (١٦٠/٥).

(٥) يخرج لعدم صحة الإجماع هنا مسألة مشروعية السلام على الموتى في قبورهم.

(٦) الإفصاح (١٥٢/١). (٧) المعني (٥١٩/٣).

ودكر قريباً منه شمس الدين ابن قدامة^(١)، رَحِمَهُ

النوري (٦٧٦هـ) يقول: «وأجمع المسلمون على أن الصدقة عن الميت تنفعه وتصله»^(٢).

ونقل هذا لإجماع عنه الشوكاني^(٣) رَحِمَهُ.

ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقول «ليس في الآية ولا في الحديث أن الميت لا ينتفع بدعاء المخلوق له وبما يعمل عنه من البر، بل أئمة الإسلام متفقون على ارتفاع الميت بذلك، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، وقد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع»^(٤).

ونقل هذا الإجماع عنه ابن قاسم^(٥) رَحِمَهُ.

محمد الدمشقي (٧٨٠هـ) يقول: «وأجمعوا على أن الاستغفار والدعاء والصدقة والحب والعق تنفع الميت ويصل إليه ثوابه»^(٦).

المرداوي (٨٨٥هـ) يقول: «(وأَيُّ قربة فعلها) الدعاء والاستغفار، والواجب الذي تدخله النيابة، وصدقة التطوع، والعق، وحج التطوع، فإذا فعلها المسلم وحصل ثوابها للميت المسلم نفعه ذلك جماعاً»^(٧).

الصنعاني (١١٨٢هـ) يقول: «وفيه أن هذه الأدعية ونحوها نافعة للميت بلا خلاف»^(٨).

الوافقون على الإجماع: وافق على هذا الإجماع الحنفية^(٩)، والمالكية^(١٠).

(١) الشرح الكبير (٢٥٨/٦). (٢) لمجموع (٢٩٤/٥).

(٣) سبل الأوطار (٩٣/٤). (٤) مجموع الفتاوى (٣٠٦/٢٤، ٣٠٩، ٣١٤).

(٥) حاشية ابن قاسم (١٣٩/٣). (٦) رحمة الأمة (ص ٩٢).

(٧) الإنباف (٢٦١/٦). (٨) سبل السلام (١٨٧/٢).

(٩) الشاية (٤٧٠/٤)، عمدة القاري (٢٢٢/٢٨)، البحر الرائق (٦٣/٣)، مراني الصلاح

(ص ٦٢٢)، حاشية ابن عابدين (١٥١/٣).

(١٠) الشرح الكبير للدردير (١٠/٢)، منح الحليل (٣٠٦/١).

والشافعية^(١).

♦ مستند الإجماع: يستند الإجماع إلى عدة أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [احقر. ١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لِدِينِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد ١٠٩].

وجه الدلالة: في الآية الأولى وصف المولى سبحانه حال أهل الإيمان أنهم يستغفرون لمن كان قبلهم ويدعون لهم، وفي الآية الثانية أمره سبحانه بالاستغفار للمؤمنين والمؤمنات، وهذا يدل على مشروعية الدعاء، وأنه يادن الله يصل ثوابه للميت.

٢- فعنه عليه السلام: «بإيه كان يدعو لأصحابه والأموات سواء عند موتهم أو دفنهم أو عند الصلاة عليهم أو في القبور»^(٢).٣- أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأله رجل فقال: يا رسول الله إن أمني مات، فيسمعها إن تصدقت عنها؟ قال: «نعم»^(٣). وحينما سئل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن قضاء فريضة الحج قال صلى الله عليه وآله وسلم: «فدين الله أحق أن يقضى»^(٤)، وكذلك صوم شهر^(٥).

(١) الحاوي (٢٩٨/٨)، الوسيط (٤/٤٦٥)، البيان (٨/٣١٦)، تكمله المجموع للمطيعي (٥١٩/١٥).

(٢) مثل دعائه لأبي سلمة رضي الله عنه. أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب في إعماص الميت والدعاء له، إذ حصر (٢/٦٣٤) رقم (٩٢٠).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب من أوقف أرضاً ولم يس الحدود (٤/١١) رقم (٢٧٧٠)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه (٢/٦٩٦) رقم (١٠٠٤).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب الحج والنذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة (٣/١٨) رقم (١٨٥٢).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (٣/٣٥) رقم (١٩٥٣)، =

وجه الدلالة: مما سبق قال ابن قدامة **نَحْنُ** «إن فيها دلالة على استيفاء الميت سائر القرب، لأن الصوم والحج والدعاء والاستغفار عبادات بدنية، وقد أوصل لله نفعها إلى الميت، فكذلك ما سواها»^(١).

٤- أنه عمل بر وطاعة، فوصل نفعه وثوبه^(٢).

المخالضون للمجماع: خالف هذا الإجماع المالكية في حح التطوع، حيث قالوا لا يتطوع به^(٣)، كما حالف الشافعية، وقالوا: إن الثواب لا يلحق الميت فيما يهدى إليه إلا في الدعاء، والصدقة، وقضاء الدين^(٤).

ودليلهم: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [نجم ٣٩].

وجه الدلالة: أن المولى سبحانه يتر أن الإنسان لا يحازي إلا على عمله، فهذا عام، ويستثنى منه ما ورد في انقطاع عمن ابن آدم إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم يتفقه به، أو ولد صالح يدعو له^(٥).

● **النتيجة:** صحة الإجماع في الدعاء والصدقة، وعدم صحته في الحج ونحوه، وذلك لوجود المخالف



= ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (٢/٨٠٤) رقم (١١٤٨).

(١) المغني (٣/٥٢١) (٢) المغني (٣/٥٢١).

(٣) مواهب الحبيب (٢/٥٤٣).

(٤) الحارثي (٨/٢٩٨)، الوسيط (٤/٤٦٥)، إبان (٨/٣١٦)، تكملة المجموع للمصنعي (١٥/٥١٩).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من ثواب بعد وفاته (٣/١٢٥٥) رقم (١٦٣١).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات

◆ أولاً: النتائج:

بعد هذا المسير بين مسائل هذا البحث، وقبل ختمه، فإنه لابد من كتابه النتائج، وقد انتشر بين أغلب الساجدين أن تكون النتائج هي خلاصة البحث، إلا أن هذا البحث لتمرعه وتناثر مسائله، لا يمكن جعل النتائج تلخيصاً له، وعليه فتكون النتائج هنا بعض ما توصلت إليه أثناء كتابتي لهذا البحث على النحو التالي:

١- أن المسائل التي حكى فيها الإجماع في فروع الفقه كثيرة، وليست كما يظن الغالبية أنها قليلة، وقد بلغت عدد المسائل في هذا البحث (٢٧١) مسألة، وبعد البحث والتمحيص ثبت تحقق الإجماع من غير تفصيل في (١٥٩) مسألة، و(١١) مسألة تحقق فيها الإجماع بشيء من التفصيل، و(١٠١) مسألة، لم يتحقق فيها الإجماع.

٢- أن هذا المصدر التشريعي الهام وهو الإجماع لم يخدم كثيراً كم في المصادر التشريعية، وباقي الأدلة التي يستدل بها، هذا من الناحية التأصيلية، وتزداد قلة مسائل لإجماع في الفروع التي جمعت في كتب مستقلة مثل الإجماع، الإشراف لابن منذر، ومراتب الإجماع لابن حرم، والإفصاح لابن هبيرة رحمهم الله جميعاً.

٣- وقوع الخطأ في حكاية بعض الإجماعات، وهذه طبيعة البشر، والكمال له وحده، ولعل من أسباب ذلك قلة توفر الكتب عند بعض العلماء، مما يجعل إحاطته بوجود خلاف صعب إلى حد ما فينقل الإجماع، وأعض يتحرى الدقة ويضع قيداً بأن يقول مثلاً بلا خلاف أعلمه، ونحو ذلك.

٤- تختلف مناهج العلماء في حكاية الإجماع، فالبعض يطبق لفظ الإجماع

على الإجماع المذهبي لا الإجماع الأصولي، وابعص لا يعتد بحلاف الواحد والاثني، كما أر هاك من أهل لعلم من لا يعتد بحلاف سابق بعد استقرار الإجماع، مثال ذلك النووي رَحْمَةُ اللهِ فِي مسألة التكبير أربعاً في صلاه الجمارة ذكرها في شرح صحيح مسلم (٢٤/٧)، وبعضهم لا يعتد بخلاف الظاهرية.

- ٥- أر هاك تشبه كبيراً بين الإفصاح لابن هبيرة رَحْمَةُ اللهِ، وبين رحمة الأمة للدمشقي رَحْمَةُ اللهِ، وذلك لنقل الأخير رَحْمَةُ اللهِ لكثير من المسائل من الإمام ابن هبيرة رَحْمَةُ اللهِ.
- ٦- بعض العلماء رحمهم الله يفرق بين ألفاظ الإجماع، مما يعني أنه يميز بينها، مثل ذلك. بن قاسم رَحْمَةُ اللهِ فِي حاشيته (٦٤/٣)، يقول، في مسألة كفر الميت من تركته، «أي لف الميت في كفر توب فأكثر من ماله للنصر، والإجماع، وكذا مؤونة نجهيره بمعروف وفاقاً»، وعمل مراده هنا بالإجماع هو الإجماع الأصولي، بينما وفاقاً أي وفاقاً لأئمة المذاهب الأربعة أو ما شابه ذلك. كذلك النووي رَحْمَةُ اللهِ فقد يذكر لفظ الاتفاق ويسقه بقول الشافعي رَحْمَةُ اللهِ والأصحاب مما يجعل المرادها اتفاق مذهبي، مثلاً في المجموع (٣١٥/٤).

♦ ثانيًا: التوصيات:

- ١- الاعتناء بهذا المصدر بفتح المجال بدراسة مباحث العلماء في حكايتهم للإجماع في المسائل الفقهية.
- ٢- فتح المجال بالكتابة في كل مذهب من مذاهب الأئمة الأربعة وجمع ما انفقوا عليه سواء ذكروا إجماعاً أم لا، فهناك اتفاق على مسائل بدون ذكر ألفاظ الإجماع، وبعد الانتهاء من ذلك يتم المقارنة بين ما اتفقوا عليه في المذهب مع المذاهب الأخرى لنجمع بذلك حصيلة علمية تجمع بين أصحاب تلك المناهج وتقرب بين المسلمين.
- ٣- نشر أخلاقيات الحوار الصحيح، فلاختلاف قد لا يكون مشككة إذا تم الحوار باحترام وصدق ولبحث عن الحقيقة بكل حيادية وغيرها من تلك الأخلاقيات

السامية، التي تجمع القلوب، وتنزل العلماء منازلهم وتحل العامة تقدرهم وتقدر علمهم.

وبعد: فإني أسأله تعالى الإخلاص في القول والعمل، والثبات على الحق والسنة في الحياة وعند الممات، وأن يجعل خير أعمارنا وأواخرها، وخير أعمالنا وخواتمها، وخير أيامنا يوم لقائه سبحانه، وأن يغفر لي ولوالدي، ولمشايعي، ولسائر المسلمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبي محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [بقرة ٢٨٦].



الملاحق

ملحق: المسائل التي تحقق فيها الإجماع

والتي لم يتحقق فيها الإجماع

◆ أولاً: المسائل التي تحقق فيها الإجماع من غير تفصيل:

- ١- ١-١ الفيم في لفريضة فرص على كل قادر.
- ٢- ٢-٢ سقوط فرض القيام في صلاة الفريضة على المصلي الذي لا يطيقه.
- ٣- ٣-٣ سقوط فرض الركوع والسجود على من لم يستطعهما في صلاة افرص.
- ٤ ٥-٥ من لم يقدر على الفيم في الفريضة يصلها كما يقدر حتى يتهي إلى الإيماء على ظهره أو جنبه.
- ٥- ٦-٦ لا تصح صلاة الفريضة على الراحلة إلا بعدد.
- ٦- ٧-٧ إسقاط فرض الصلاة على الحائض.
- ٧- ٨-٨ إسقاط فرض الصلاة على النساء.
- ٨- ١٤-١٤ عدم القدرة على فروض الصلاة مسقط لوجوبها.
- ٩- ١٥-١٥ قعود المريض في صلاته قاعدًا للشهد كقعوده في حالة الصحة.
- ١٠- ١٦-١٦ جواز صلاة المريض على السرير.
- ١١- ١٧-١٧ جواز قصر الصلاة في السفر.
- ١٢- ١٩-١٩ العاصي في سفره يشرع له القصر.
- ١٣- ٢٠-٢٠ لا فرق بين سفر البر والبحر في مشروعية القصر.
- ١٤- ٢٣-٢٣ جواز لماfle على الراحلة في السفر.

- ١٥- ﴿٣١-١٥﴾ وجوب الإتمام على المقيم إذا صلى خلف مسافر.
- ١٦- ﴿٣٤-٢﴾ مشروعية جمع الحاح الظهر والعصر في عرفة.
- ١٧- ﴿٣٥-٣﴾ مشروعية الجمع بين العشاءين في المزدلفة.
- ١٨- ﴿٣٦-٤﴾ لا يجوز جمع الفجر إلى غيرها ولا المغرب إلى العصر.
- ١٩- ﴿٣٧-٥﴾ جواز التفريق بين الصلاتين.
- ٢٠- ﴿٣٩-٢﴾ مشروعية صلاة الخوف عند الهروب من سبع أو سيل وبحو ذلك.
- ٢١- ﴿٤٠-٣﴾ لا تشرع صلاة الخوف في القتال المحرم.
- ٢٢- ﴿٤٢-٥﴾ المطلوب بغير حق يصلي على دابته.
- ٢٣- ﴿٤٣-٦﴾ جوار الصلاة لغير القبلة في شدة الخوف.
- ٢٤- ﴿٤٤-٧﴾ حمل السلاح حال صلاة الخوف مشروع.
- ٢٥- ﴿٤٦-١﴾ وجوب صلاة الجمعة.
- ٢٦- ﴿٤٧-٢﴾ من شروط وجوب الجمعة وانعقادها الإسلام والعقل.
- ٢٧- ﴿٤٨-٣﴾ الجماعة شرط من شروط إقامة الجمعة.
- ٢٨- ﴿٥١-٦﴾ وجوب الجمعة على أهل المصر الواحد وإن لم يسمعو النداء.
- ٢٩- ﴿٥٤-٩﴾ الجمعة غير واجبة على الصبي.
- ٣٠- ﴿٥٦-١١﴾ الجمعة غير واجبة على النساء.
- ٣١- ﴿٥٨-١٣﴾ حرمة التشاغل بكل ما يمنع السعي إلى الجمعة.
- ٣٢- ﴿٦٠-١﴾ ما بعد زوال الشمس وقت لصلاة الجمعة.
- ٣٣- ﴿٦٢-٣﴾ من حضر الجمعة ممن لا يجب عليه حضورها صحت منه.
- ٣٤- ﴿٦٤-٥﴾ صلاة الجمعة ركعتان.

- ٣٥- ﴿٦٥-٦﴾ استحباب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة.
- ٣٦- ﴿٦٧-٨﴾ صلاة الجمعة أفضل من صلاة الظهر.
- ٣٧- ﴿٧٢-١٣﴾ جوار التخلف عن الجمعة للعدر.
- ٣٨- ﴿٧٣-١٤﴾ تخطي الرقاب غير مكروه للإمام.
- ٣٩- ﴿٧٤-١٥﴾ يحرم على المصلي أن يقيم أحدًا ويحلس في مكانه.
- ٤٠- ﴿٧٥-١٦﴾ حرمة تأخير صلاة الجمعة حتى يخرج وفيها.
- ٤١- ﴿٧٧-١٨﴾ الجمعة ليس لها سنة قبلية مقدرة.
- ٤٢- ﴿٧٩-٢﴾ استحباب الحطبة على المسر.
- ٤٣- ﴿٨٠-٣﴾ استحباب جلوس الخطيب على المنبر عقب صعوده.
- ٤٤- ﴿٨١-٤﴾ استحباب تسليم الخطيب على لمصلين إذا خرج عليهم.
- ٤٥- ﴿٨٢-٥﴾ مشروعية الأذان عقب صعود الخطيب المنبر.
- ٤٦- ﴿٨٣-٦﴾ موضع المنبر على يمين مستقبل القبلة.
- ٤٧- ﴿٨٤-٧﴾ مشروعية القيام في الخطبة.
- ٤٨- ﴿٨٧-١٠﴾ قصر الحطبة سنة.
- ٤٩- ﴿٨٨-١١﴾ تقديم الخطبتين على الصلاة.
- ٥٠- ﴿٨٩-١٢﴾ مشروعية الجلوس بين الخطبتين.
- ٥١- ﴿٩٠-١٣﴾ مشروعية دعاء الخطيب يوم الجمعة.
- ٥٢- ﴿٩٢-١٥﴾ كراهة العبث والانشغال حال الخطبة.
- ٥٣- ﴿٩٣-١٦﴾ استحباب استقبال الخطيب.
- ٥٤- ﴿٩٥-١٨﴾ تحية المسجد تسقط عن الإمام الخطيب.
- ٥٥- ﴿١٠٢-٤﴾ استحباب تأخير غسل الجمعة إلى الذهاب لصلاة الجمعة.

- ٥٦- ﴿١٠٥-٧﴾ من صلى الجمعة من غير غسل فصلاته صحيحة.
- ٥٧- ﴿١٠٦-٨﴾ استحباب السواك يوم الجمعة.
- ٥٨- ﴿١٠٧-٩﴾ استحباب الطيب يوم الجمعة.
- ٥٩- ﴿١٠٨-١٠﴾ استحباب لبس لثياب النظيفة يوم الجمعة.
- ٦٠- ﴿١٠٩-١١﴾ الإكثار من الدعاء يوم الجمعة.
- ٦١- ﴿١١٠-١٢﴾ يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع.
- ٦٢- ﴿١١١-١٣﴾ ترك البيع بعد النداء الثاني يوم الجمعة.
- ٦٣- ﴿١١٢-١﴾ مشروعية صلاة العيدين.
- ٦٤- ﴿١١٦-٥﴾ استحباب إقامة العيدين لأهل مكة في المسجد الحرام.
- ٦٥- ﴿١١٨-٧﴾ لا يجوز أداء صلاة العيد بعد الزوال.
- ٦٦- ﴿١٢١-١٠﴾ مشروعية الجماعة في صلاة العيدين.
- ٦٧- ﴿١٢٢-١١﴾ السنة تأخر الإمام إلى وقت الصلاة.
- ٦٨- ﴿١٢٤-١٣﴾ لا يشرع إخراج منبر المسجد إلى المصلى.
- ٦٩- ﴿١٢٥-١٤﴾ الأذان والإقامة في صلاة العيدين غير مشروعين.
- ٧٠- ﴿١٢٧-١٦﴾ صلاة العيد ركعتان.
- ٧١- ﴿١٢٨-١٧﴾ أن تكبيرة الإحرام هي التكبيرة الأولى في صلاة العيدين.
- ٧٢- ﴿١٣٠-١٩﴾ الجهر بالكبيرات الروائد في صلاة العيدين.
- ٧٣- ﴿١٣١-٢٠﴾ الجهر بالقراءة في صلاة العيدين.
- ٧٤- ﴿١٣٥-٢٤﴾ من أدرك الإمام في صلاة العيد في التشهد يقضي صلاة العيد.
- ٧٥- ﴿١٣٧-٢٦﴾ لا يقضي لمأموم ما فاته من التكبيرات الزوائد بعد الركوع خلف الإمام.

- ٧٦- ﴿٢٧-١٣٨﴾ لا سنة قبل صلاة العيدين ولا بعدها.
- ٧٧- ﴿٢٨-١٣٩﴾ لا يشرع للإمام في اعيد النفل في المصلى.
- ٧٨- ﴿٣٣-١٤٤﴾ استحباب الغسل للعيدين.
- ٧٩- ﴿٣٤-١٤٥﴾ استحباب التطيب واللس الحسن في العيد.
- ٨٠- ﴿٣٥-١٤٦﴾ استحباب الرجوع من غير طريق التي مشى عليها.
- ٨١- ﴿٣٦-١٤٧﴾ تقديم الأكل في عيد الفطر على الصلاة، وتأخيره في عيد الأضحى إلى ما بعد الصلاة سة.
- ٨٢- ﴿٣٨-١٤٩﴾ مشروعية التكبير في عيد الأضحى.
- ٨٣- ﴿٣٩-١٥٠﴾ مشروعية التكبير في أيام التشريق.
- ٨٤- ﴿١-١٥٣﴾ مشروعية صلاة الكسوف.
- ٨٥- ﴿٢-١٥٤﴾ مشروعية صلاة الحسوف.
- ٨٦- ﴿٤ ١٥٦﴾ مشروعية الجماعة لصلاة الكسوف.
- ٨٧- ﴿٥-١٥٧﴾ مشروعية صلاة الكسوف للمنفرد.
- ٨٨- ﴿٦-١٥٨﴾ صلاة الكسوف ركعتان.
- ٨٩- ﴿٧-١٥٩﴾ صلاة الكسوف لا تقضي بعد الانجلاء.
- ٩٠- ﴿٨-١٦٠﴾ الأذان والإقامة لصلاة الكسوف غير مشروعين.
- ٩١- ﴿١٠-١٦٢﴾ إذا غرت الشمس كاسفة لم تشرع صلاة الكسوف.
- ٩٢- ﴿١٢-١٦٤﴾ مشروعية صلاة الكسوف في المسجد.
- ٩٣- ﴿١٤-١٦٦﴾ استحباب الجهر في صلاة الخسوف.
- ٩٤- ﴿١٥-١٦٧﴾ استحباب إطالة القراءة والركوع في صلاة الكسوف.
- ٩٥- ﴿١٧-١٦٩﴾ الركعة الأولى بقيامها وركعوها أطول من الركعة الثانية

نقيامها وركوعها.

- ٩٦ ﴿١٧٣-١﴾ مشروعية الاستسقاء بالثناء على الله والدعاء والاستغفار.
- ٩٧- ﴿١٧٥-٣﴾ الأذان والإقامة في الاستسقاء غير مشروعين.
- ٩٨ ﴿١٧٦-٤﴾ السنة أن يخرجوا للاستسقاء في الصحراء.
- ٩٩- ﴿١٧٧-٥﴾ مشروعية تكرار الاستسقاء.
- ١٠٠- ﴿١٧٨-٦﴾ استحباب ترك الطيب في الاستسقاء.
- ١٠١- ﴿١٧٩-٧﴾ حرمة خروج من يخشى فتنها من النساء في الاستسقاء.
- ١٠٢- ﴿١٨٠-٨﴾ مشروعية الاستسقاء عند الضرر بالمطر.
- ١٠٣- ﴿١٨١-٩﴾ مشروعية رفع اليدين عند دعاء الاستسقاء.
- ١٠٤- ﴿١٨٦-٥﴾ الإينار في غسل الميت مسون.
- ١٠٥- ﴿١٨٧-٦﴾ مشروعية التيامن في تغسيل الميت.
- ١٠٦- ﴿١٨٨-٧﴾ لا يجوز الضر إلى عودة الميت.
- ١٠٧- ﴿١٨٩-٨﴾ لا يفيض اغاسل إلى فرج الميت إلا وعيه خرقه.
- ١٠٨- ﴿١٩٠-٩﴾ غسل الميت بالسدر ووضع الكافور في الأخير مسون.
- ١٠٩- ﴿١٩١-١٠﴾ حوار غسل الميت بالماء الذي لا سدر فيه.
- ١١٠- ﴿١٩٢-١١﴾ مشروعة استمم بدل غسل الميت عند فقد الماء.
- ١١١- ﴿١٩٤-١٣﴾ لا يجوز للرجل أن يغسل مطلقته طلاقاً بئناً.
- ١١٢- ﴿١٩٦-١٥﴾ حوار تغسيل المرأة للصبي الصغير.
- ١١٣- ﴿١٩٨-١٧﴾ ما بان من الميت شيء من جسده يغسل ويجعل في كفيه.
- ١١٤- ﴿٢٠٠-١٩﴾ وحبوب غسل وإزالة النجاسة لخارجة من أحد فرحي الميت بعد غسله وقبل تكفينه.

- ١١٥- ﴿٢٠٢-١﴾ تكفين الميت من فروص الكفاية.
- ١١٦- ﴿٢٠٣-٢﴾ كفر الميت يخرج من تركته.
- ١١٧- ﴿٢٠٦-٥﴾ استحباب تكفين لمرأة في خمسة أثواب.
- ١١٨- ﴿٢٠٧-٦﴾ جواز اتكفين في الثياب لملبوسة.
- ١١٩- ﴿٢٠٨-٧﴾ مشروعية التكفين في الثياب البيض.
- ١٢٠- ﴿٢٠٩-٨﴾ لا يحور نكفين الميت بما لا يستر عورته.
- ١٢١- ﴿٢١٤-١٣﴾ كفن الزوج ليس واجباً على الزوجة.
- ١٢٢- ﴿٢١٥-١٤﴾ كفن العبد واجب على سيده.
- ١٢٣- ﴿٢١٦-١٥﴾ جوار تكفين المرأة في ثوب رجل.
- ١٢٤- ﴿٢١٨-٢﴾ مشروعية الجماعة لصلاة الجنازة.
- ١٢٥- ﴿٢١٩-٣﴾ وجوب النية في صلاة الجندرة.
- ١٢٦- ﴿٢٢١-٥﴾ ستر العورة من شروط صلاة الجنازة.
- ١٢٧- ﴿٢٢٢-٦﴾ وجوب استقبال القبلة في صلاة الجنازة.
- ١٢٨- ﴿٢٢٥-٩﴾ الإسرار بالدعاء في صلاة الجنازة سنة.
- ١٢٩- ﴿٢٢٦-١٠﴾ وجوب التسليم في صلاة الجنازة.
- ١٣٠- ﴿٢٢٧-١١﴾ وجوب الدعاء للميت في صلاة الجنازة.
- ١٣١- ﴿٢٢٨-١٢﴾ حرمة الصلاة على الكافر والدعاء له بالمغفرة.
- ١٣٢- ﴿٢٢٩-١٣﴾ جواز الصلاة على الجنائز دفعة واحدة.
- ١٣٣- ﴿٢٣٠-١٤﴾ يقدم الميت الأحسن حالاً على الأسن.
- ١٣٤- ﴿٢٣٤-١٨﴾ مشروعية لصلاة على نفر من المسممين فيهم رجل مشرك لم يعرف بعينه.

- ١٣٥- ﴿٢٣٦-١﴾ حمل الميت فرض من فروض الكفاية.
- ١٣٦- ﴿٢٣٧-٢﴾ جواز نقل الموتى من دورهم إلى مقبرهم.
- ١٣٧- ﴿٢٣٩-٤﴾ مشروعية اتباع الجائر حتى تدفن.
- ١٣٨- ﴿٢٤٠-٥﴾ حمل الجائر للرجال دون النساء.
- ١٣٩- ﴿٢٤١-٦﴾ كراهة اتباع الجنازة بصوت أو نار.
- ١٤٠- ﴿٢٤٢-٧﴾ جواز مشي الماشي خلف الإمام.
- ١٤١- ﴿٢٤٣-٨﴾ الراكب يكون خلف الجنازة.
- ١٤٢- ﴿٢٤٤-٩﴾ دفن الميت من فروض الكفاية.
- ١٤٣- ﴿٢٤٦-١١﴾ جواز جمع الموتى في قبر واحد عند الحاجة.
- ١٤٤- ﴿٢٤٧-١٢﴾ الأولى بإدخال المرأة في قبرها محرماً.
- ١٤٥- ﴿٢٤٨-١٣﴾ الأولى بتوبيي الدفن الرجال، سواء كان الميت رجلاً أو امرأة.
- ١٤٦- ﴿٢٤٩-١٤﴾ استحباب تغطية القبر بثوب عند دفن المرأة.
- ١٤٧- ﴿٢٥٠-١٥﴾ مشروعية دفن الشهيد في ثيابه.
- ١٤٨- ﴿٢٥١-١٦﴾ كراهة لتابوت في الجنازة.
- ١٤٩- ﴿٢٥٢-١٧﴾ الإلحاد في الدفن سنة.
- ١٥٠- ﴿٢٥٥-٢٠﴾ وضع الآخر والخشب في القبر مكروه.
- ١٥١- ﴿٢٥٦-٢١﴾ يحرم اتخاذ السرج على القبور.
- ١٥٢- ﴿٢٥٧-٢٢﴾ حرمة قصاء الحاجة على القبور.
- ١٥٣- ﴿٢٥٩-٢٣﴾ مشروعية عيادة المريض.
- ١٥٤- ﴿٢٦١-٣﴾ إحسان الظن بالله لمن حضرته أسباب الموت.

١٥٥- ﴿٢٦١-٤﴾ استحباب الإكثار من ذكر الموت

١٥٦- ﴿٢٦٥-٨﴾ استحباب تغميض العين للميت.

١٥٧- ﴿٢٦٦-٩﴾ استحباب تسجئة الميت.

١٥٨- ﴿٢٦٧-١٠﴾ التعزية مستحبة.

١٥٩- ﴿٢٦٩-١٢﴾ حرمة النياحة.

♦ ثانيًا: المسائل التي تحقق فيها الإجماع مع شيء من التفصيل:

١- ﴿٦٣-٤﴾ صلاة الجمعة تقضي ظهرًا.

٢- ﴿١٢٩-١٨﴾ محل التكبيرات الروائد في صلاة العيد قبل القراءة.

٣- ﴿١٧١-١٩﴾ إذا انحلى الكسوف وهو في الصلاة أتمها.

٤- ﴿١٧٢-٢٠﴾ لا يشترط في صلاة الكسوف إذن الإمام.

٥- ﴿١٩٣-١٢﴾ لا يجوز لأولياء المرأة الرجال تعسيل المرأة منهم.

٦- ﴿٢٠٥-٤﴾ جواز التكفين في ثوب واحد.

٧- ﴿٢١٢-١١﴾ لا يشرع خياطة اللعائف في كفن الميت.

٨- ﴿٢٥٣-١٨﴾ جوار اللحد والشق في دفن الميت.

٩- ﴿٢٥٤-١٩﴾ استحباب اللبن والقصب في القبر

١٠- ﴿٢٦٢-٥﴾ استحباب اوصية لمن له مال أو عنده ما يقتقر إليه.

١١- ﴿٢٧١-١٤﴾ وصول ثواب الدعاء للميت والصدقة والحج.

♦ ثالثًا: المسائل التي لم يتحقق فيها الإجماع:

١- ﴿٤-٤﴾ من انتح الصلاة في الفريضة قائمًا ثم عجز قعد ونى على صلاته.

٢- ﴿٩-٩﴾ جواز التنفل قاعدًا مع القدرة على القيام

- ٣- ﴿١٠-١٠﴾ صلاة الوتر على الأرض قاعدًا غير مشروعة للقادر على قيام.
- ٤- ﴿١١-١١﴾ صحة صلاة الفريضة على الراحلة خشية النأدي.
- ٥- ﴿١٢-١٢﴾ صحة صلاة الفريضة على السفينة.
- ٦- ﴿١٣-١٣﴾ لا تصح صلاة القاعد في السفينة وهو قادر على القيام.
- ٧- ﴿١٨-٢﴾ مشروعية القصر للمسافر سفر طاعة.
- ٨- ﴿٢١-٥﴾ القصر أفضل في السفر.
- ٩- ﴿٢٢-٦﴾ حواز العمل في السفر.
- ١٠- ﴿٢٤-٨﴾ المسافر إذا عزم على المقام خمس عشرة ليلة وجب عليه الإتمام.
- ١١- ﴿٢٥-٩﴾ ابتداء القصر للمسافر بمفارقة بنيان بلده.
- ١٢- ﴿٢٦-١٠﴾ إذا لم يبق المسافر الإقامة فله أن يقصر وإن أتى عليه سنون.
- ١٣- ﴿٢٧-١١﴾ لا قصر في صلاة الصبح والمغرب.
- ١٤- ﴿٢٨-١٢﴾ من نوى الإقامة في سفره وجب عليه الإتمام.
- ١٥- ﴿٢٩-١٣﴾ من فاتته صلاة في حضر فذكرها في سفر وجب عليه قضاؤها صلاة حضر.
- ١٦- ﴿٣٠-١٤﴾ وحوب الإتمام على المسافر إذا صلى خلف الإمام المقيم.
- ١٧- ﴿٣٢-١٦﴾ مشروعية القصر إذا سافر بعد دخول وقت الصلاة.
- ١٨- ﴿٣٣-١﴾ لا يحوز الجمع في الحضر لغير عذر.
- ١٩- ﴿٣٨-١﴾ مشروعية صلاة الخوف.
- ٢٠- ﴿٤١-٤﴾ صلاة الخوف في الحضر أربع وفي السفر ركعتان.
- ٢١- ﴿٤٥-٨﴾ لا يجوز لبس الحرير للرجال في غير الحرب.
- ٢٢- ﴿٤٩-٤﴾ الخطبة شرط من شروط إقامة الجمعة.

- ٢٣- ﴿٥٠-٥٠﴾ المسجد شرط من شروط الجمعة
- ٢٤- ﴿٥٢-٧﴾ إقامة السلطان للجمعة سنة
- ٢٥- ﴿٥٣-٨﴾ الجمعة غير واجبة على الأعشى الذي لم يجد قائدًا.
- ٢٦- ﴿٥٥-١٠﴾ الجمعة غير واجبة على المسافر.
- ٢٧- ﴿٥٧-١٢﴾ لا رخصة للشاة في الخروج للجمعة.
- ٢٨- ﴿٥٩-١٤﴾ وحوب الجمعة خلف كل بر وفاجر.
- ٢٩- ﴿٦١-٢﴾ من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة.
- ٣٠- ﴿٦٦-٧﴾ استحباب اقراءة بالجمعة والمنافقون بكاملها في صلاة الجمعة.
- ٣١- ﴿٦٨-٩﴾ فرضية لجمعة لا تسقط بصلاة العيد المسنونة.
- ٣٢- ﴿٦٩-١٠﴾ مشروعية التكبير إلى صلاة الجمعة.
- ٣٣- ﴿٧٠-١١﴾ حرمة تعدد الجمععات من غير حاجة.
- ٣٤- ﴿٧١-١٢﴾ صحة صلاة الجمعة خلف المسافر
- ٣٥- ﴿٧٦-١٧﴾ إذا صلى الظهر من لا تجب عليه الجمعة حاز من غير كراهة.
- ٣٦- ﴿٧٨-١﴾ إدراك خطبة الجمعة ليس شرطاً في صحة صلاة الجمعة.
- ٣٧- ﴿٨٥-٨﴾ أن الخطبة لا تكون إلا قائماً لمن أطاقه.
- ٣٨- ﴿٨٦-٩﴾ حرمة التنفل للداحل وإمام يحطب.
- ٣٩- ﴿٩١-١٤﴾ وجوب الإنصات وحرمة الكلام أثناء الخطبة.
- ٤٠- ﴿٩٤-١٧﴾ استحباب الدنو من الإمام يوم الجمعة.
- ٤١- ﴿٩٦-١٩﴾ مشروعية التحفيف لتحية المسجد حل لخطبة.
- ٤٢- ﴿٩٧-٢٠﴾ من لغا وإمام يخطب فإن صلاته صحيحة.
- ٤٣- ﴿٩٨-٢١﴾ من شروط صحة الخطبة حمد لله تعالى والصلاة على

رسوله ﷺ.

- ٤٤- ﴿٩٩-١﴾ إباحة السفر يوم الجمعة قبل انزول.
- ٤٥- ﴿١٠٠-٢﴾ حرمة السفر بعد الزوال يوم الجمعة أو الشروع في الأذان.
- ٤٦- ﴿١٠١-٣﴾ غسل الجمعة سنة غير واجب.
- ٤٧- ﴿١٠٣-٥﴾ من عتسل بعد صلاة الجمعة لم يأت بالمأمور من الغسل.
- ٤٨- ﴿١٠٤-٦﴾ من اغتسل ينوي الغسل للجمعة والجنابة أجره.
- ٤٩- ﴿١١٣-٢﴾ صلاة العيدين غير واجبة على الأعيان.
- ٥٠- ﴿١١٤-٣﴾ كراهة تعدد صلاة العيدين بلا حاجة.
- ٥١- ﴿١١٥-٤﴾ استحباب البروز إلى المصلي في صلاة العيدين.
- ٥٢- ﴿١١٧-٦﴾ وقت صلاة العيد بعد ارتفاع الشمس.
- ٥٣- ﴿١١٩-٨﴾ أوقات الصلاة يوم العيد كغيرها من أيام السنة.
- ٥٤- ﴿١٢٠-٩﴾ الاستيطان شرط في إقامة صلاة العيد.
- ٥٥- ﴿١٢٣-١٢﴾ تقديم وقت الصلاة في الأضحى، وتأخير الصلاة في عيد الفطر سنة.
- ٥٦- ﴿١٢٦-١٥﴾ استحباب النداء للصلاة جامعة في العيدين.
- ٥٧- ﴿١٣٢-٢١﴾ التكريرات الروائد في صلاة العيد سنة.
- ٥٨- ﴿١٣٣-٢٢﴾ الذكر بين التكريرات الروائد سنة غير واجبة.
- ٥٩- ﴿١٣٤-٢٣﴾ يستحب القراءة بسورتي (ق) و(اقتربت) في صلاة العيدين.
- ٦٠- ﴿١٣٦-٢٥﴾ ما فات المصلي من صلاة العيد يقصبه كهشها.
- ٦١- ﴿١٤٠-٢٩﴾ تقديم الصلاة على الخصة.
- ٦٢- ﴿١٤١-٣٠﴾ خطبة العيد غير واجبة.

- ٦٣- ﴿٣١-١٤٢﴾ الإصابات لخطبتي العيد غير واجبة.
- ٦٤- ﴿٣٢-١٤٣﴾ جواز خروج المتحالة إلى المساجد والأعياد.
- ٦٥- ﴿٣٧-١٤٨﴾ مشروعية التكبير في عيد لفطر.
- ٦٦- ﴿٤٠-١٥١﴾ التكبير خلف لجماعات في حق المحرم وغيره سنة.
- ٦٧- ﴿٤١-١٥٢﴾ التكبير المقيد في أيام التشريق حلف النوافل غير مشروع.
- ٦٨- ﴿٣-١٥٥﴾ صلاة الكسوف سنة غير واجبة.
- ٦٩- ﴿٩-١٦١﴾ مشروعية انداء (الصلاة جامعة) في صلاة الكسوف.
- ٧٠- ﴿١١-١٦٣﴾ لا نشرع صلاة الكسوف في الأوقات المكروهة.
- ٧١- ﴿١٣-١٦٥﴾ استحباب ابجهر في صلاة الكسوف.
- ٧٢- ﴿١٦-١٦٨﴾ لا يطيل الجلوس بين السجدين.
- ٧٣- ﴿١٨-١٧٠﴾ تقديم الجنائز على صلاة الكسوف.
- ٧٤- ﴿٢-١٧٤﴾ صلاة الاستسقاء سنة غير واجبة.
- ٧٥- ﴿١-١٨٢﴾ غسل الميت فرض كفاية.
- ٧٦- ﴿٢-١٨٣﴾ السنة ترك غسل الشهيد.
- ٧٧- ﴿٣-١٨٤﴾ جواز الاكتفاء بغسل واحدة في غسل الميت.
- ٧٨- ﴿٤-١٨٥﴾ لا يزداد على سع غسلات في غسل لميت.
- ٧٩- ﴿١٤-١٩٥﴾ جواز تغسيل المرأة لزوجها.
- ٨٠- ﴿١٦-١٩٧﴾ ختن الميت غير المختون ليس مشروعاً.
- ٨١- ﴿١٨-١٩٩﴾ استحباب تشييف الميت بعد غسله.
- ٨٢- ﴿٢٠-٢٠١﴾ الاعتسال من غسل الميت غير واجب.
- ٨٣- ﴿٣-٢٠٤﴾ مؤنة تجهيز الميت مقدم على الدين والورثة.

- ٨٤- ﴿٢١٠-٩﴾ كراهة التكفين في التحرير للرجال.
 ٨٥- ﴿٢١١-١٠﴾ ينزع من الشهيد الحديد والجلود.
 ٨٦- ﴿٢١٣-١٢﴾ لا يعاد تعسيل الميت بعد تكفينه إذا خرج منه شيء يسير.
 ٨٧- ﴿٢١٧-١﴾ صلاة الحنارة فرص على الكفاية.
 ٨٨- ﴿٢٢٠-٤﴾ الطهارة من شروط صلاة الحنارة.
 ٨٩- ﴿٢٢٣-٧﴾ الكبريات الأربع في لجارة فرض لا تصح الصلاة إلا بها.
 ٩٠- ﴿٢٢٤-٨﴾ مشروعية رفع اليدين في التكبيرة الأولى من صلاة الجيزة.
 ٩١- ﴿٢٣١-١٥﴾ مشروعية الصلاة على الجفن إذا استهل صارخاً وعرف

حياته

- ٩٢- ﴿٢٣٢-١٦﴾ سقوط الفرض بصلاة النساء على الميت إذا لم يحضرها الرجال.

- ٩٣- ﴿٢٣٣-١٧﴾ مشروعية الصلاة على من قتل خطأ أو قصاصاً.
 ٩٤- ﴿٢٣٥-١٩﴾ إذا وجد ميت في دار الحرب وعليه سبما المسمين يصلى عليه.

- ٩٥- ﴿٢٣٨-٣﴾ استحباب الإسراع بالجيزة.
 ٩٦- ﴿٢٤٥-١٠﴾ لا كراهة في الدفن ليلاً.
 ٩٧- ﴿٢٥٨-١﴾ يباح التداوي بماء.
 ٩٨- ﴿٢٦٣-٦﴾ استحباب تلقين الميت الشهادة.
 ٩٩- ﴿٢٦٤-٧﴾ استحباب توجيه الميت إلى القبلة.
 ١٠٠- ﴿٢٦٨-١١﴾ إباحة البكاء بالدمع على الميت.
 ١٠١- ﴿٢٧٠-١٣﴾ زيارة القبور للرجال سنة.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- الإجماع، محمد بن إبرهيم أبو بكر ابن المنذر ت٣١٨هـ، تحقيق: صعب أحمد حنيف، مكتبة الفرقان، عجمان، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- ٢- الإجماع: حقيقته، أركانه، شروطه، إمكانه، حقيقته، بعض أحكامه، د/ بعقوب الساحبين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٩هـ.
- ٣- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان= صحيح ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم النيمى السني ت٣٥٤هـ، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلان الفارسي ت٧٣٩هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٤- إحكم الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٥- أحكام الجنائز وبدعها، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة لراحة ١٤٠٦هـ.
- ٦- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الحصاص ت٣٧٠هـ، تحقيق: محمد صادق القمحوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٧- أحكام القرآن، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي ت٥٤٣هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
- ٨- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي أبو الحسن الآمدي ت٦٣١هـ، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ٩- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي ت٦٨٣هـ، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي، القاهرة، وصورتهادر الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥٦هـ.

١٠- آداب الشرعية والمنح المرعية. للإمام أبي عبد الله أحمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، تحقيق شعيب الارنؤوط وعمر لقيام، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

١١- إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو محمد، شهاب الدين المالكي ت ٧٣٢هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ٣.

١٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد ابن عبد الله الشوكاني اليميني ت ١٢٥٠هـ، تحقيق أحمد عزو عاية، دمشق، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٩هـ.

١٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

١٤- الاستنكار. يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣هـ، تحقيق سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

١٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم أبو عمر المرعي القرطبي ت ٤٦٣هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

١٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد أبو الحسن لشيباني الحرري، عز الدين ابن الأثير ت ٦٣٠هـ، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد لموحد، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ.

١٧- إسعاف المبتطأ برجال الموطأ، أبو الفصل عبد الرحمن السيوطي، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٨٩هـ.

- ١٨- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار لكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ١٩- الإشراف على مذاهب العلماء، محمد بن إبراهيم أبو بكر ابن المنذر ت٣١٨هـ، تحقيق: صغير أحمد حنيف، دار المدينة للطباعة، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ٢٠- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، عبد الوهاب بن علي بن نصر أبو محمد البغدادي ت٤٢٢هـ، تحقيق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٢١- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ٢٢- الأصل، للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، اعتنى به أبو ابوفاء الافغاني، ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ابهند، ١٣٩١هـ.
- ٢٣- أصول الفقه الإسلامي، د/ زكي لدين شعاع، دار الكتاب الجامعي، مصر.
- ٢٤- أصول الفقه الإسلامي، د/ وهبة الزحيلي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ.
- ٢٥- أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، أ. د. عاضد السلمي، دار التدمرة، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- ٢٦- أصول الفقه، الشيخ محمد الحضري، دار الفكر، ١٤٠٩هـ.
- ٢٧- الأصول من علم الأصول، للشيخ محمد العثيمين، دار ابن الحوزي، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ٢٨- الإعلام بمن حل مراکش وأعمات من الأعلام، العباس بن إبراهيم، نشر المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٧٤م.
- ٢٩- الأعلام، خير لدين بن محمود الزركلي الدمشقي ت١٣٩٦هـ، دار العلم

- للملايين، ط ١٥، مايو ٢٠٠٢ م.
- ٣٠- أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر، للشيخ محمد الشطي، در البشائر، ط ١، ١٩٩٤ م.
- ٣١- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقهي، مكتبة المعارف الرياض.
- ٣٢- الإفصاح عن معاني الصحاح، للوزير يحيى بن هبيرة، تحقيق محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- ٣٣- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، شمس الدين، محمد بن أحمد لخطيب الشرييني الشافعي ت ٩٧٧ هـ، تحقيق: مكتب لبحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت.
- ٣٤- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، موسى بن أحمد بن موسى الححاوي المقدسي، ثم لصالحي، شرف الدين، أبو النجا، ت ٩٦٨ هـ، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت، لبنان.
- ٣٥- الإقناع في مسائل الإجماع، علي بن عبد الملك أبو الحسن بن القطان الفاسي، ت ٦٢٨ هـ، تحقيق حسن بن فوزي الصعيدي، دار الفاروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
- ٣٦- إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي القاضي ت ٥٤٤ هـ، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار ابوفه، المنصورة، ط ١، ١٤١٩ هـ.
- ٣٧- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكس، علي همة الله ماكولا، دار الكسب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ.
- ٣٨- الأم، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي ت ٢٠٤ هـ، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠ هـ.
- ٣٩- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي المرادوي، تحقيق د/ عبد الله

- التركي، توزيع على نفقة خادم الحرمين الملك فهد رحمته، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ٤٠- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر لنيسابوري، تحقيق أبو حمد صغير أحمد بن محمد حبيب، دار طبية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٤١- البحر الرائق شرح كنز لدقائق، زير الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، ت ٩٧٠هـ، دار الكتب العلميه، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٤٢- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر الرركشي، ت ٧٩٤هـ، تحقيق محمد تامر، دار الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٤٣- بحر لمذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي، إمام عبد الواحد بن إسماعيل الروياني، تحقيق أحمد الدمشقي دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- ٤٤- بداية المجتهد للإمام ابن رشد مطبوع مع الهداية في تخريج أحاديث البداية، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- ٤٥- الهداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء القرشي البصري ثم الدمشقي، ت ٧٧٤هـ، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٤٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الإمام علاء الدين الكاساني، تحقيق محمد درويش، دار إحياء التراث الإسلامي، ط ٢، ١٤١٩هـ.
- ٤٧- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد الشوكابي اليمني، ت ١٢٥٠هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ٤٨- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعد الله بن سليمان وباسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

ط ١، ١٤٢٥هـ.

٤٩- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الحويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين ت ٤٧٨هـ، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويصة، دار لكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ.

٥٠- البنية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى العيتابي الحنفي بدر لدين العيني ت ٨٥٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٥١- بهجة قلوب الأبرار في شرح جوامع الأخبار، عبد الرحمن بن دصر لسعدي ت ١٣٧٦هـ، مكتبة الرشد الرياض، لطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٢- البان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الحير بن سالم العمراني، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المهاج، جدة، ط ١، ١٤٢١هـ.

٥٣- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الويد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٢٠هـ، تحقيق: محمد حجي واخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

٥٤- تاج التراجع، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوغَا الحمالي الحنفي ت ٨٧٩هـ، تحقيق: محمد حير رمضان يوسف، دار لقلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ.

٥٥- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الربيعي ت ١٢٠٥هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٥٦- التاج والإكليل مطبوع مع مواهب الجليل، بلمواق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٧م.

٥٧- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب لعلمية، بيروت.

٥٨- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي البارع، فخر الدين الزيلعي

- الحفي ت٧٤٣هـ، المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٣هـ.
- ٥٩- تحرير ألفاظ التنبيه، أبو ركريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت٦٧٦هـ، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٦٠- تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي، ت نحو ٥٤٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.
- ٦١- التحقيق في أحاديث الخلاف، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد لجوزي، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٦٢- التداخل في الفقه الإسلامي، خالد الحشلان، دار إسييليا، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
- ٦٣- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي ت٥٤٤هـ، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي وغيره، مطبعة فضلة، المغرب، ط١.
- ٦٤- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت٨١٦هـ، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٦٥- تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو لفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي بيروت، دار عمار عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٦٦- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن حرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٦٧- تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم محمد بن جزري العرناطي، تحقيق د/ محمد المختار الشنقيطي، مكتبة العلم، حدة، ط١، ١٤١٤هـ.

٦٨- التقرير والتجبر، محمد بن محمد بن محمد أبو عبد الله، شمس الدين المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي، ت ٨٧٩هـ، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

٦٩- التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٧٠- تلبس إبليس، لحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوري، تحقيق د السيد الجميلي، ط ٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ.

٧١- التخييص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩هـ.

٧٢- تمام المنة في التعليق على فقه السنة، محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، ط ٥.

٧٣- التمريض وأحكامه في الفقه الإسلامي، أمل اللحيان، ط ١، ١٤٣٠هـ.

٧٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي ت ٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٧٥- التنبه على مبادئ التوجيه، قسم العبادات، إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير أبو الطاهر لتوحي المهدوي، ت بعد ٥٣٦هـ، تحقيق: محمد بلحسان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٧٦- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي لحنبلي ت ٧٤٤هـ، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخاني، أصواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٧٧- تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف أبو زكريا محيي الدين النووي،

ت٦٧٦هـ، غنيت بشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة لعملاء بمساعدة إدارة الطاعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٧٨- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

٧٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، عبد الرحمن بن يوسف، المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٨٠- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين عبد الرؤوف بن علي المناوي ت١٠٣١هـ، تحقيق: عبد الحلق ثروت، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

٨١- الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للإمام صالح عبد السميع الآبي، دار المعرفة، بيروت.

٨٢- جامع الأمهات، عثمان بن عمر أبو عمرو جمال الدين المالكي المعروف بابن الحاجب ت٦٤٦هـ، تحقيق الأخضر الأحضري، دار اليمامة، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ.

٨٣- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري ت٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨٤- جامع الرسائل، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية تقي الدين أبو العباس الحرني ابنهني الدمشقي، ت٧٢٨هـ، تحقيق: محمد رشد سام، دار العطية، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨٥- الجامع المستند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير ابن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨٦- جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر

النمري القرصي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ.

٨٧- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين القرطبي ت ٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ.

٨٨- الجامع، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ.

٨٩- الجامع = سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي ت ٢٧٩هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، محمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، إبراهيم عطوة (ح ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ.

٩٠- جواهر الإكليل شرح مختصر الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك، للشيخ صالح الآبي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٩١- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي ت ٧٧٥هـ، مير محمد كتب خانة، كراتشي.

٩٢- حاشية ابن عابدين = رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، ت ١٢٥٢هـ، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ.

٩٣- حاشية ابن قاسم = حاشية الروض المربع شرح زاد المستفنع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي انجدي، ت ١٣٩٢هـ، ط ١، ١٣٩٧هـ.

٩٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، ت ١٢٣٠هـ، دار لفكر.

- ٩٥- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، للعلامة عبد الحميد الشرواني.
- ٩٦- حاشية الشيخ إبراهيم البيهقي على شرح العلاقة الغزي على من الإقناع، صطه محمد شاهين، در الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ٩٧- حاشية الطحطاوي على مراقي الملاح شرح نور الإيضاح، صححه محمد الخلدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٩٨- حاشية العبادي على تحفة المحتاج، للعلامة أحمد بن قاسم العبادي، طبع مع حاشية الشرواني.
- ٩٩- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي بن أحمد بن مكرم أبو الحس، الصعدي العدوي، ت ١١٨٩هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد الفعالي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ١٠٠- حاشية النجدي (حاشية المتهي) للإمام عثمان بن أحمد النجدي الشهير بابن قائد، تحقيق: د عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ١٠١- حاشية عميرة، للإمام شهاب الدين الملقب بعميرة، دار إحياء الكتب العربية، طبع مع حاشية قيبوبي.
- ١٠٢- حاشية قلوب، للإمام شهاب الدين اقلوبي، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٠٣- الحارثي شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري لبغداد، الشهير بالماوردي ت ٤٥٠هـ، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموحود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ١٠٤- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن أحمد بن ركري الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، ت ٩٢٦هـ، تحقيق: مازن لمارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ١٠٥- حلية البشر في تاريخ لقرن الثالث عشر، لشيخ عبد الرزاق البيطار، تحقيق محمد البيطار، دار صادر، بيروت ط ٢، ١٤١٣هـ.

- ١٠٦- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، للإمام محمد القفال، تحقيق محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- ١٠٧- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ١٠٨- خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، للإمام عمر علي المعروف بابن الملقن، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ١٠٩- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الحنفي الحصكفي ت١٠٨٨هـ، دار الفكر، بيروت.
- ١١٠- دراسات حول الإجماع والقياس، د/ شعبان إسماعيل، مكتبة النهضة، ط٢.
- ١١١- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفصل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.
- ١١٢- درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامور بن علي الشهير بالمولى خسرو ت٨٨٥هـ، دار إحياء الكتب العربية، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١١٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- ١١٤- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، منصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- ١١٥- الدياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن وحر، برهان الدين اليعمرى ت٧٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١١٦- الذخيرة، أبو عباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرامي المالكي

ت ٦٨٤هـ، تحقيق: محمد ححي وغيره، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤هـ.

١١٧- ذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، زين الدين السلامي، البعادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ت ٧٩٥هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة لعيكن، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.

١١٨- رحمة الأمة في اختلاف الائمة، لأبي عبد الله محمد العثماني، عتني به عبد الله الانصري، ١٤٠١هـ.

١١٩- الرسالة الفقهية، للإمام ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق د الهادي حمود محمد أبو الاجفن، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط ٢، ١٩٩٧م.

١٢٠- رسالة في أصول الفقه، الحسن العكبري، تحقيق موفق عبد لقادر، دار الشتر، السعودية، ط ١، ١٤١٣هـ.

١٢١- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد الرياض، اطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ.

١٢٢- روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو ركريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤١٢هـ.

١٢٣- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة أبو محمد موفق الدين الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، ت ٦٢٠هـ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٣هـ.

١٢٤- رؤوس المسائل الخلافية، لأبي المواهب العكبري، تحقيق: د/ حاند الخشلا، دار اشيليا، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

- ١٢٥- رؤوس المسائل، لأبي القاسم محمود لزمخشري لحنفي، تحقيق د عبد الله ندير، دار ابشتر، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ١٢٦- زاد المستفنع لشرح المقنع، الإمام منصور الهوتي، مطبوع مع حاشية الروض المربع، ط ١، ١٣٩٧هـ.
- ١٢٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢٧، ١٤١٥هـ.
- ١٢٨- سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم لصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بلأمير، ت ١١٨٢هـ، دار الحديث.
- ١٢٩- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد، تحقيق بكر أبو زيد وعبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ١٣٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، ت ١٤٢٠هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- ١٣١- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ١٣٢- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القرويني، ت ٢٧٣هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ١٣٣- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ت ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- ١٣٤- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ١٣٥- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨هـ، تحقيق:

- محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
- ١٣٦- سنن النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن لنسائي ت ٣٠٣هـ، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- ١٣٧- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين أبو عبد الله الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: شعيب الأرياءوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ.
- ١٣٨- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد محلول، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ١٣٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، ت ١٠٨٩هـ، تحقيق: محمود الأرياءوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ١٤٠- شرح ابن بطل على البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك أبو الحسن الشهير بابن بطل ت ٤٤٩هـ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
- ١٤١- شرح ابن ناجي على الرسالة، للإمام قاسم بن عيسى بن ناجي، المتوفى ٨٣٧هـ مطبعة الحمالية، مصر، ١٣٣٢هـ.
- ١٤٢- شرح التلقين، محمد بن علي بن عمر أبو عبد الله المازري ت ٤٥٣هـ، تحقيق: محمد المختار السلامي، دار الغرب الإسلامي.
- ١٤٣- شرح الخرخشي على مختصر خليل، محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي أبو عبد الله ت ١١٠١هـ، دار الفكر للطباعة، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٤٤- شرح الزرقاني على مختصر خليل، للإمام عبد الباقي الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ١٤٥- شرح الزركشي على مختصر الخرق، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي ت ٧٧٢هـ، دار العبيكان، ط ١، ١٤١٣هـ.

- ١٤٦- شرح السنة للبغوي، تحقيق، زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- ١٤٧- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، للعلامة أبي البركات أحمد بن محمد الدردير، اعتنى به مصطفى كمال، در المعارف، مصر.
- ١٤٨- الشرح الكبير على مختصر خليل، أحمد بن محمد بن أحمد العذوي، أبو البركات الشهير بالدردير ت ١٢٠١هـ، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٤٩- الشرح الكبير، عبد الرحمن ابن قدامة، تحقيق د/ عبد الله التركي، توزيع على نفقة خادم لحرمين الملك فهد رحمه الله، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ١٥٠- شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي تقي الدين أبو البقاء الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي، ت ٩٧٢هـ، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط ٢، ١٤١٨هـ.
- ١٥١- شرح جلال الدين المحلي، للإمام جلال الدين المحلي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، طبع مع حاشيتنا قلبوي وعميرة.
- ١٥٢- شرح صحيح مسلم = صحيح مسلم بشرح الإمام محيي الدين أبي زكريا النووي، در الخير، دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ١٥٣- شرح عمدة الفقه، (من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب لمشي إلى الصلاة)، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت ٧٢٨هـ، تحقيق: خالد بن علي بن محمد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ١٥٤- شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي ت ٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة لرسالة، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ١٥٥- شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة

بُو جعفر الأزدي الحجري المصري لمعروف بالطحاوي، ت ٣٢١هـ، تحقيق: محمد زهري الحار، محمد سيد حاد الحق، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ.

١٥٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري الفارابي ت ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.

١٥٧- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن حريمة لسلمي النسابةوري ت ٣١١هـ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٥٨- صحيح سنن أبي داود (الكتاب الأم)، محمد ناصر الدين الألباني، غراس للنشر والتوزيع لكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

١٥٩- صحيح مسلم بشرح الإمام محيي الدين أبي ركريا يحيى بن شرف النووي، إشراف علي أبو الحير، دار الخير، دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ.

١٦٠- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٦١- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٦٢- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين أبو الخير السخاوي، ت ٩٠٢هـ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٦٣- الطب النووي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق أحمد البدرأوي، ط ٤، دار إحياء العلوم، بيروت ١٤١٧هـ.

١٦٤- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

١٦٥- طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي لدين تاح الدين السبكي، ت ٧٧١هـ، تحقيق: محمود محمد الطنحني، عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر

للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣هـ.

١٦٦- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد الأسدي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شعبة ت ٨٥١هـ، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٦٧- طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق عبد الله جبوري، در العلوم، الرياض، ١٤٠١هـ.

١٦٨- طبقات الشافعية، للإمام عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ٢٠١٠م.

١٦٩- طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي أبو إسحاق الشيرازي ت ٤٧٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار التراث العربي، بيروت.

١٧٠- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن ميع أبو عبد الله الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، ت ٢٣٠هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.

١٧١- طرح الشريب في شرح التقريب، للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن لحسين لعراقي، تحقيق حمدي الدمرداش، ط ١، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

١٧٢- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، الإمام محمد بن العربي، وضع حواشيه جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠١١م.

١٧٣- عجلة المحتاح إلى توجيه المنهاج، سراج الدين عمر بن علي المعروف ببن الملقن، تحقيق عر الدين البدراني ط ١، دار الكتاب، الأردن، ١٤٢١هـ.

١٧٤- العدة شرح العدة، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي، ت ٦٢٤هـ، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ.

١٧٥- العزيز شرح الوجيز، عبد الكريم بن محمد الراجعي القزويني ت ٦٢٣هـ،

دار الفكر.

١٧٦- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس ت٦١٦هـ، تحقيق: حميد لحمر، دار لغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٧٧- علم أصول الفقه، عبد الوهاب حلاف، لبنان، ط٧.

١٧٨- علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله البسام، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٧٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للإمام العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨٠- العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله الرومي البابر تي ت٧٨٦هـ، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٨١- غريب الحديث، القاسم بن سلام أبو عبيد الهروي ت٢٢٤هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد حان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط١، ١٣٨٤هـ.

١٨٢- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأتباء والنظائر، أحمد بن محمد الحموي، دار الكتب العلمية بيروت.

١٨٣- الغنية، منصور السحستاني، تحقيق د/ محمد البورس، ط١، ١٤١٠هـ.

١٨٤- غياث الأمم في التياث الظلم، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، ت٤٧٨هـ، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، ط٢، ١٤٠١هـ.

١٨٥- فتاوى ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم تقي الدين أبو لعباس الشهير بابن تيمية الحراني ت٧٢٨هـ، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية

السعودية، ١٤١٦هـ.

١٨٦- الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحلیم تقي الدين أبو العباس الشهير
 بـ ابن تیمیة لحراني ت ٧٢٨هـ، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٨هـ.

١٨٧- الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر،
 ص ٢، ١٣١٠هـ.

١٨٨ فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن
 الحسن، زين الدين السلمي، البغدادی، ثم الدمشقي، الحنبلي، ت ٧٩٥هـ،
 تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، مكتبة الغرباء لأثرية،
 المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٧هـ.

١٨٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ
 عبد العزيز بن باز ومحمد عبد الباقي، مكتبة دار الباز، ط ١، ١٤١٠هـ.

١٩٠- فتح العزيز شرح الوجيز، للإمام الرافعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١،
 ١٤١٩هـ.

١٩١- فتح القدير للعازز الفقير، محمد بن عبد الواحد كمال الدين السيواسي
 المعروف بابن الهمام ت ٨٦١هـ، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٩٢ الفروع، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس
 الدين المقدسي الحنبلي ت ٧٦٣هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي،
 مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٤هـ.

١٩٣- فهرس الفهارس الأتبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، محمد
 عبد الحی بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحی
 الكتاني، ت ١٣٨٢هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٩٤- فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، للإمام عبد العلي
 محمد بن نظام الدين الأنصاري، دار الفكر، بيروت، مطبوع مع المستصفي.

- ١٩٥- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. أحمد بن غنيم شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي ت ١١٢٦هـ، دار الفكر، بدون طبعة، ١٤١٥هـ.
- ١٩٦- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد اللكنوي، تعليق محمد النعساني، دار المعرفة بيروت.
- ١٩٧- قاعدة المشقة تجب التيسير دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية، د. يعقوب الباحسیر، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- ١٩٨- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، سعدي أبو حبيب، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- ١٩٩- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادي، ت ٨١٧هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة لرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ٨، ١٤٢٦هـ.
- ٢٠٠- قواعد الاستدلال بالإجماع، د. سعد الشثري، دار المسلم، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٢٠١- القوانين الفقهية، لأبي القاسم بن جري، ضبطه محمد افتاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٢٠٢- قول الصحابي وأثره في الفقه الإسلامي، د/ شعان إسماعيل.
- ٢٠٣- الكافي في فقه الإمام أحمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة أبو محمد موفق الدين الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، ت ٦٢٠هـ، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٢٠٤- الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي ت ٤٦٣هـ، تحقيق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، لمملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٠٠هـ.

- ٢٠٥- الكتاب، للإمام القدوري مصبوع مع اللباب، تحقيق محمد عبد الحميد، ط٤، دار الحديث بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٢٠٦- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي ت١٠٥١هـ، دار الكتب العلمية.
- ٢٠٧- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، ت٧٣٠هـ، دار الكتاب الإسلامي.
- ٢٠٨- كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أبو الحسن، ومعه حاشية لأبي الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي ت١١٨٩هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد القاعي، دار الفكر، بيروت، بدون طعة، ١٤١٤هـ.
- ٢٠٩- الكفاية على الهداية، للإمام جلال الدين الحوارزمي، مطبوع مع فتح القدير، دار الفكر.
- ٢١٠- كنز الدقائق، للإمام أبي الركات السفي، مطبوع مع البحر الرائق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٢١١- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي ت١٢٩٨هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٢١٢- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي ت٧١١هـ، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- ٢١٣- ما صح من آثار الصحابة في الفقه، زكريا بن غلام لبستاني، دار الخرار جدة المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- ٢١٤- المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو إسحق، برهان الدين ابن مفلح، ت٨٨٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- ٢١٥- المبسوط. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة لسرحسي ت ٤٨٣هـ،
دار المعرفة، بيروت، بدون صبعة، ١٤١٤هـ
- ٢١٦- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان
لمدعو بشيحي زاده، يعرف بداماد أفندي ت ١٠٧٨هـ، دار إحياء التراث العربي،
بدون صبعة وبدون تاريخ.
- ٢١٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر
الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ٢١٨- المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، يحيى بن شرف
أبو زكريا محيي الدين النووي، ت ٦٧٦هـ، دار الفكر.
- ٢١٩- مجموعة الرسائل والمسائل، شيخ لاسلام ابن تيمية، در الكتب العلمية،
بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ٢٢٠- مجموعة قواعد الفقه، للشيخ عليم الإحسان، المحددي، مكتبة مير
محمد، باكستان.
- ٢٢١- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد السلام بن عبد الله
بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين، ت ٦٥٢هـ،
مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
- ٢٢٢- المحلي بالآثار، لابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار النوادر، ١٤٣٤هـ.
- ٢٢٣- المحيط البرهاني في الفقه النعماني، أبو المعالي برهان الدين محمود بن
أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي ت ٦١٦هـ، تحقيق: عبد
الكريم سامي الجدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ٢٢٤- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر زين الدين أبو عبد الله
الحنفي الرازي ت ٦٦٦هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار
النموذجية، بيروت، صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ.

٢٢٥- مختصر اختلاف العلماء، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأردني المعروف بالطحاوي ت٣٢١هـ، تحقيق: عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.

٢٢٦- مختصر الخرقى، مطبوع مع المغني، تحقيق د عبد الله التركي ود عبد الفتاح الحلو، ط٢، دار هجر، القاهرة، ١٤١٢هـ.

٢٢٧- مختصر طبقات الحنابلة، محمد الشطي، تحقيق فواز ازمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٢٨- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٢٢٩- المدخل، لابن الحاج، تحقيق أحمد المزيدي، المكتبة النوفيقية

٢٣٠- المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت١٧٩هـ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣١- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، أبو محمد علي بن أحمد بن حرم الأندلسي القرطبي الظاهري ت٤٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٢- مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي، ت١٠٦٩هـ، مطبوع مع حاشية الطحطاوي، صححه محمد الخاندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٣٣- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان القاري، تحقيق جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٣٤- مسائل الإجماع في عقود المعوضات المالية، علي الحضيري، دار الفضيلة، السعودية، ط١، ١٤٣٣هـ.

٢٣٥- المسائل الفقهية من اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية، للإمام إبراهيم بن محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، تحقيق أحمد موافي، دار ابن القيم، ١٤٢٨هـ.

- ٢٣٦- المستدرك على الصحيحين. محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم
اليسابوري المعروف بابن البيع ت ٤٠٥هـ. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ٢٣٧- المستصفى في علم الأصول. محمد بن محمد أبو حامد الغرالي (ت ٥٠٥هـ)،
تحقيق محمد بن سديمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٢٣٨- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المشي أبو يعلى الموصلي ت ٣٠٧هـ،
تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، جدة، ط ٢، ١٤١٠هـ.
- ٢٣٩- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المشي الموصلي، تحقيق:
حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢٤٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة
الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- ٢٤١- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ -
صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري ت ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد
الباقى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٤٢- المسودة في أصول الفقه، آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد
السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحلیم بن تيمية
(ت ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)]، تحقيق: محمد
محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
- ٢٤٣- المشقة تجلب التيسير دراسة نظرية وتطبيقية، د. صالح بن سليمان اليوسف،
المطابع الأهلية للأؤست ١٤٠٨هـ.
- ٢٤٤- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله التريزي، تحقيق محمد ناصر
الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ٢٤٥- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق

محمد المتنفى الكشوي، دار العربية بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

٢٤٦ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد العيومي ثم الحموي، أبو العباس ت نحو ٧٧٠هـ، المكتبة العدمية، بيروت.

٢٤٧- المصنف، أبو بكر عبد لرزاق بن همام الحميري اليماني الصنعاني ت ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن لأعظمي، امكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

٢٤٨ المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شبة العبسي الكوفي ت ٢٣٥هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة.

٢٤٩- المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح أبو عبد الله، شمس الدين البعلبي ت ٧٠٩هـ، تحقيق: محمود الأرباؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط ١، ١٤٢٣هـ.

٢٥٠ معالم السنن، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان لستي المعروف بالخطابي، ت ٣٨٨هـ، المطبعة العلمية، حلب، ط ١، ١٣٥١هـ.

٢٥١- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ت ٦٢٦هـ، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.

٢٥٢ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبرني، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٥٣- معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة ت ١٤٠٨هـ، مكتبة المثنى، بيروت.

٢٥٤ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار)، دار الدعوة.

٢٥٥- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

- ٢٥٦- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ٢٥٧- المعيار المعرب والجامع المعرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أبو العباس أحمد بن يحيى النوشريسي ت ٩١٤هـ، تحقيق: محمد حجي وغيره، دار الغرب الإسلامي.
- ٢٥٨- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ شمس الدين محمد الشربيني، اعتنى به، محمد عيتاني، دار المؤيد، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٢٥٩- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي الحسلي، الشهير بـ ابن قدامة المقدسي ت ٦٢٠هـ، تحقيق: د عبد الله التركي ود عبد الفلاح الحلوطي، دار هجر، القاهرة، ١٤١٢هـ.
- ٢٦٠- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس القرطبي ت ٦٥٦هـ، تحقيق: محي الدين مستو، يوسف بدوي، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٢٦١- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القرويني الرازي، ت ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- ٢٦٢- المقدمات الممهديات لبناء ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية، والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٢٠هـ، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٢٦٣- مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحن مشكلاتها، للإمام أبي الحسن علي بن سعيد الرجراجي، اعتنى به أبو لفضل الدمباطي أحمد علي، دار ابن حرم، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- ٢٦٤- المتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف التجيبي الباجي الأندلسي

ت ٤٧٤هـ، مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، ط ١، ١٣٣٢هـ.

٢٦٥- المستقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية (منتقى الأخبار) مجد الدين أبو الركات عبد السلام ابن تيمية الحرني، تحقيق: طارق عوض الله، دار بن الجوزي الدمام المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

٢٦٦- المستقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود انيسابوري ت ٣٠٧هـ، تحقيق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب لثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٢٦٧- منتهى الإرادات، الإمام منصور الهوتي، تحقيق د عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

٢٦٨- المنشور في القواعد، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، راجعه د. عبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٢٦٩- منح الجليل على مختصر العلامة خليل، ومعه تسهيل منح الجليل، دار صادر.

٢٧٠- منحة الخالق على البحر الرائق، للإمام محمد أمين عابدين المعروف بابن عابدين، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤١٨هـ.

٢٧١- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله تقي الدين أبو العباس ابن تيمية لحراي لحنبلي الدمشقي، ت ٧٢٨هـ، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٢٧٢- منهاج الطالبين وعمدة المفتين، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء الكتب العربية.

٢٧٣- المنهاج في ترتيب الحجج، للإمام أبي الوليد لباجي، تحقيق عبد المجيد

- تركي، دار العرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١م.
- ٢٧٤- المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت ٤٧٦هـ، دار الكتب العلمية.
- ٢٧٥- الموافقات، للإمام أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، علق عليه أبو عبيدة مشهور آل سلمان، ط ١، دار ابن عفاة الحبر، ١٤١٧هـ.
- ٢٧٦- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، للإمام محمد الخطاب، ضبطه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٧م.
- ٢٧٧- المرحز في أصول الفقه، مجموعة أساتذة بجامعة الأزهر، ط ٢، ١٣٨٤هـ.
- ٢٧٨- الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي، رواية يحيى بن يحيى الليثي ت ١٧٩هـ، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ٢٧٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين أبو عبد الله الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق علي محمد الجاري، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٢هـ.
- ٢٨٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري لحفي، أبو المحسن، جمال الدين، ت ٨٧٤هـ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- ٢٨١- نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف جمال الدين أبو محمد الزيلعي ت ٧٦٢هـ، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٢٨٢- نظرة في الإجماع الأصولي، د. عمر الأشقر، دار النفائس، الكويت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ٢٨٣- نهج الطبيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، أحمد بن محمد شهاب الدين المقرئ التلمساني، ت ١٠٤١هـ، تحقيق:

إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٨٤- المكت والفوائد السنية على مشكل المحرر، إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، ت ٨٨٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٠٤هـ.

٢٨٥- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، أبو محمد، جمال الدين عبد الرحيم ابن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي ت ٧٧٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٢٨٦- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب لدين الرملي ت ١٠٠٤هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢٨٧- نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين ت ٤٧٨هـ، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، حدة

٢٨٨- النهاية في غريب الحديث، محد لدين أبو لسعادات المبارك بن محمد ابن محمد لشيباني الحزري ابن لأثير ت ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، لمكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٨٩- نوادر الفقهاء، محمد بن الحسن الحوهرري، تحقيق د محمد فضل، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ.

٢٩٠- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، أبو محمد عبد الله بن أبي ريد، القيرواني، المالكي ت ٣٨٦هـ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.

٢٩١- نور الإيضاح ونجاة الأرواح في لفقه الحنفي، حسن بن عمار بن علي الشربلاي المصري الحنفي، ت ١٠٦٩هـ، تحقيق: محمد أيس مهران، المكتبة العصرية، ١٢٤٦هـ.

- ٢٩٢- نيل لانتهاج بتطريز اللدياج، أبو العباس أحمد بابا بن أحمد التكروري،
التنبكتي ت١٠٣٦هـ.
- ٢٩٣- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني السمي،
ت١٢٥٠هـ، تحقيق: عصام الدين الصابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٢٩٤- الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني،
محفوظ بن أحمد بن لحسن، أبو الخطاب الكلوداي، تحقيق: عبد اللطيف
هميم، ماهر ياسين الفحل، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ٢٩٥- الهداية في تخريج أحاديث البداية، للشيخ لغماري مطوع مع بداية
المجتهد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٢٩٦- الهداية مطبوع مع نصب الراية لأحاديث الهداية، اعتنى به أيمن شعبان،
دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٢٩٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمس بن
مير سليم الباباني العدادي (ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
لسان.
- ٢٩٨- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي
(ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث،
بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٢٩٩- الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت٥٠٥هـ،
تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١،
١٤١٧هـ.
- ٣٠٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان
أبو العباس شمس الدين البرمكي الإربلي ت٦٨١هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار
صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
❖ مقدمة	٣
❖ مشكلة البحث	٣
❖ حدود البحث	٤
❖ مصطلحات البحث	٤
❖ أهمية الموضوع وأسباب اختياره	٥
❖ الدراسات السابقة	٥
❖ أولاً الدراسات العامة	٥
❖ ثانياً: الدراسات الخاصة	٦
❖ أهداف البحث	٧
❖ أسئلة البحث	٧
❖ منهج البحث	٧
❖ إجراءات البحث	٨
❖ أولاً: إجراءات الجمع	٨
❖ ثانياً: إجراءات الدراسة	٩
❖ التصور المسدني لأبواب البحث وفصوله	١٠
❖ التمهيد: التعريف بالإجماع ومكانته في التشريع الإسلامي	١٤
❖ المبحث الأول تعريف الإجماع في اللغة والاصطلاح	١٤
❖ المبحث الثاني مكانة الإجماع وحجته	١٨
❖ المبحث الثالث: أنواع الإجماع	٢١

الباب الأول

٢٢ مسائل الإجماع في باب صلاة أهل الأعذار

٢٢ ❖ تمهيد: المراد صلاة أهل الأعذار

٢٤ الفصل الأول: مسائل الإجماع في قصر الصلاة لأهل الأعذار

٢٤ ١/١ القيم في الفريضة فرض على كل قادر ..

٢٧ ٢/٢ سقوط فرض القيام في صلاة الفريضة على المصلي الذي لا يطيقه

٣١ ٣/٣ سقوط فرض الركوع والسجود على من لم يستطعهما في صلاة الفريضة

٣٣ ٤/٤ من فتح الصلاة في الفريضة قائمًا ثم عجز قعد ونى على صلاته .

٣٥ ٥/٥ من لم يقدر على القيام في الفريضة يصليها كما يقدر

٣٦ ٦/٦ لا تصح صلاة الفريضة على الراحة إلا بعد

٣٨ ٧/٧ إسقاط فرض الصلاة على لحائض

٣٩ ٨/٨ إسقاط فرض الصلاة على لثماء

٤٠ ٩/٩ جواز التنفل قاعدًا مع القدرة على القيام

٤٣ ١٠/١٠ صلاة الوتر على الأرض قاعدًا غير مشروعة للقادر على القيام ..

٤٦ ١١/١١ صحة صلاة الفريضة على الراحلة خشية التأذي

٤٨ ١٢/١٢ صحة صلاة الفريضة على السفينة

٥٠ ١٣/١٣ لا تصح صلاة القاعد في السفينة وهو قادر على القيام

٥٣ ١٤/١٤ عدم القدرة على فروض الصلاة مسقط لوجوبها

٥٤ ١٥/١٥ قعود المريض في صلاته قاعدًا للشهد كقعوده في حال الصحة .

٥٥ ١٦/١٦ جواز صلاة المريض على السرير

٥٦ الفصل الثاني: مسائل الإجماع في قصر الصلاة للمسافر للصلاة

٥٦ ١٧-١٨ حوار قصر الصلاة في السفر .

- ٦٠ مشروعية القصر للمسافر سفر طاعة دون سفر المعصية ١٨-٢٠
- ٦٢ العاصي في أثناء سفره يشرع له القصر ١٩-٢٣
- ٦٤ لا فرق بين سفر البر والبحر في مشروعية القصر ٢٠-٢٤
- ٦٤ القصر أفضل في السفر ٢١-٢٥
- ٦٦ حوار النهر في السفر ٢٢-٢٦
- ٦٨ حوار النافذة على الرحلة في السفر ٢٣-٢٧
- ٧٠ المسافر إذا عزم على المفام خمس عشرة ليلة وجب عليه الإتمام ٢٤-٢٨
- ٧٢ ابتداء لقصر للمسافر بمعارقة نين بلد ٢٥-٢٩
- ٧٤ إذا لم يمس المسافر الإقامة فله أن يقصر وإن أتى عليه سنون ٢٦-٣٠
- ٧٨ لا قصر في صلاة الصبح والمغرب ٢٧-٣١
- ٨١ من نوى الإقامة في سفره وجب عليه الإتمام ٢٨-٣٢
- ٢٩ ١٣ من فاتته صلاة في حصر مذكرها في سفر وجب عليه قضاؤها
- ٨٢ صلاة حضر ٢٩-٣٣
- ٨٤ وجوب الإتمام على المسافر إذا صلى خلف الإمام لمقيم ٣٠-٣٤
- ٨٦ وجوب الإتمام على المقيم إذا صلى خلف مسافر ٣١-٣٥
- ٨٧ مشروعية القصر إذا سافر بعد دخول وقت الصلاة ٣٢-٣٦

٨٩ الفصل الثالث: مسائل الإجماع في الجمع بين الصلاتين

- ٨٩ لا يحوز الجمع في الحضر لغير عذر ٣٣-٣٧
- ٩٠ مشروعية جمع إحاج الطهر والمصير في عرفة ٣٤-٣٨
- ٩٢ مشروعية الجمع بين العشاءين في المردلفة ٣٥-٣٩
- ٩٤ لا يحوز جمع الفجر إلى غيرها، ولا المغرب إلى العصر ٣٦-٣٩
- ٩٥ حواز التفريق بين لصلاتين ٣٧-٣٩

٩٧ الفصل الرابع: مسائل الإجماع في صلاة الخوف

- ٩٧ مشروعية صلاة الخوف ٣٨-٣٩

- ٣٩-٢ مشروعية صلاة الخوف عند لهروب من سُبُع أو سيل وبحر ذلك . ٩٩
 ٤٠-٣ لا تُشرع صلاة الخوف في القتال المحرّم ١٠٠
 ٤١-٤ صلاة الخوف في الحضر أربع، وفي السفر ركعتان ١٠١
 ٤٢-٥ المطبوع بغير حق يصلي على دابته ١٠٢
 ٤٣-٦ حوار الصلاة بغير القبلة في شدة الخوف ١٠٣
 ٤٤-٧ حمل السلاح حال صلاة الخوف مشروع ١٠٤
 ٤٥-٨ لا يحوز لس الحرير للرجال في غير الحرب ١٠٥

الباب الثاني

١٠٦ مسائل الإجماع في باب صلاة الجمعة

- ١٠٦ تمهيد ١٠٦

١٠٧ الفصل الأول: مسائل الإجماع في أحكام إقامة الجمعة

- ٤٦-١ وحوب صلاة الجمعة ١٠٧
 ٤٧-٢ من شروط وجوب لجمعة وانعقادها الإسلام، والعقل ١١١
 ٤٨-٣ الجماعة شرط من شروط إقامة الجمعة ١١٢
 ٤٩-٤ الخطبة شرط من شروط إقامة الجمعة ١١٤
 ٥٠-٥ المسجد شرط من شروط الجمعة ١١٦
 ٥١-٦ وحوب الجمعة على أهل المصر الواحد إن لم يسمعوا النداء ١١٨
 ٥٢-٧ إقامة السلطان للجمعة سنة ١١٩
 ٥٣-٨ الجمعة غير واجبة على الأعمى إذا لم يجد فائدًا ... ١٢١
 ٥٤-٩ الجمعة غير واجبة على الصبي ١٢٣
 ٥٥-١٠ الجمعة غير واجبة على المسافر ١٢٥
 ٥٦-١١ الجمعة غير واجبة على النساء ١٢٧
 ٥٧-١٢ لا رخصة للشاة في الحروح للجمعة ١٢٩
 ٥٨-١٣ حرمة التشاغل بكل ما يمنع السعي إلى الجمعة ١٣٠

١٣١ ١٤٠-١٤١ ج. وجوب الجمعة حلف كل ير وفاجر

١٣٤ الفصل الثاني: مسائل الإجماع في أحكام صلاة الجمعة

- ١٣٤ ٦٠-٦١ ج. ما بعد روال الشمس وقت لصلاة لجمعة
- ١٣٦ ٦١-٦٢ ج. من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة
- ١٣٩ ٦٢-٦٣ ج. من حصر الجمعة ممن لا يحب عليه حضورها صحت مه ...
- ١٤١ ٦٣-٦٤ ج. صلاة لجمعة تقضى طهرًا
- ١٤٣ ٦٤-٦٥ ج. صلاة الجمعة ركعتان
- ١٤٥ ٦٥-٦٦ ج. استحباب الجهر بالقراءة في صلاة لجمعة
- ١٤٧ ٦٦-٦٧ ج. استحباب القراءة بالجمعة والمنافقون بكمالها في صلاة الجمعة
- ١٤٩ ٦٧-٦٨ ج. صلاة الجمعة أفضل من صلاة الظهر
- ١٥٠ ٦٨-٦٩ ج. فرصة الجمعة لا تسقط بصلاة العيد المسنونة
- ١٥٢ ٦٩-٧٠ ج. مشروعة التكرار إلى صلاة الجمعة
- ١٥٤ ٧٠-٧١ ج. حرمة تعدد الجمعيات من غير حاجة
- ١٥٦ ٧١-٧٢ ج. صحة صلاة الجمعة حلف المسافر
- ١٥٧ ٧٢-٧٣ ج. حواز التخلف عن الجمعة للعذر
- ١٥٩ ٧٣-٧٤ ج. تخطي الرفاق غير مكروه للإمام
- ١٦٠ ٧٤-٧٥ ج. يحرم على المصلي أن يقيم أحدًا ويجلس في مكانه
- ١٦١ ٧٥-٧٦ ج. حرمة تأخير صلاة الجمعة حتى يحرق وقتها
- ١٦٢ ٧٦-٧٧ ج. إذا صلى الظهر من لا تحب عليه الجمعة جاز من غير كراهة
- ١٦٣ ٧٧-٧٨ ج. الجمعة ليس لها سنة قبلية مقدرة

١٦٦ الفصل الثالث: مسائل الإجماع في أحكام الخطبة

- ١٦٦ ٧٨-٧٩ ج. إدراك خطبة الجمعة ليس شرطًا في صحة صلاة الجمعة
- ١٦٧ ٧٩-٨٠ ج. استحباب الخطبة على المسر
- ١٦٩ ٨٠-٨١ ج. استحباب جلوس الخطيب على المسر عقب صعوده

- ١٧١ استحباب تسليم الخطيب على المصلين إذا خرج عليهم ٨١-٨٤
- ١٧٢ مشروعية لأذان عقب صعود الخطيب المبر ٨٢-٨٥
- ١٧٣ موضع المبر على يمين مستقبل القلعة ٨٣-٨٦
- ١٧٤ مشروعية لقيام في الخطبة ٨٤-٨٧
- ١٧٥ أن الحطة لا تكون إلا قائماً لمز أطافه ٨٥-٨٨
- ١٧٧ حرمة التنفل للداخل والإمام يخطب ٨٦-٨٩
- ١٧٩ قصر الحطة ستة ٨٧-٩٠
- ١٨٠ تقديم الخطبتين على الصلاة ٨٨-٩١
- ١٨٢ مشروعية الجلوس بين لحطتين ٨٩-٩٢
- ١٨٣ مشروعية دعاء الخطيب يوم الجمعة ٩٠-٩٣
- ١٨٤ وحوب الإنصات وحرمة الكلام أثناء الخطبة ٩١-٩٤
- ١٨٦ كراهة العبث والاشغال حال الحطة ٩٢-٩٥
- ١٨٧ استحباب استقبال الخطيب ٩٣-٩٦
- ١٨٩ استحباب لدو من الإمام يوم الجمعة ٩٤-٩٧
- ١٩٠ تحية المسجد تسقط عن الإمام الخطيب ٩٥-٩٨
- ١٩١ مشروعية التحيف لتحية المسجد حال الخطبة ٩٦-٩٩
- ١٩٢ من لنا والإمام يخطب فإن صلاته صحيحة ٩٧-٩٩
- ١٩٤ من شروط صحة الخطبة حمد الله تعالى ٩٨-٩٩

الموصل الرابع: مسائل الإجماع في أحاديث الجمعة

- ١٩٦ إباحة لسفر يوم الجمعة قبل الزوال ٩٩-١٠١
- ١٩٧ حرمة السفر بعد الزوال يوم الجمعة أو الشروع في الأذان ١٠٠-١٠٢
- ١٩٩ غسل الجمعة سنة غير واجب ١٠١-١٠٣
- ٢٠٢ استحباب تأخير غسل الجمعة إلى الذهاب لصلاة الجمعة ١٠٢-١٠٤
- ٢٠٣ من اغتسل بعد صلاة الجمعة لم يأت بأمور من العسل ١٠٣-١٠٥
- ٢٠٥ من اغتسل يوي الغسل للجمعة والجنابة أجره ١٠٤-١٠٦

٢٠٦ من صلى لجمعة من غير غسل فصلاته صحيحة	١٠٥-٧٧
٢٠٧ استحباب السواك يوم الجمعة	١٠٦-٨٣
٢٠٩ استحباب العُيب يوم الجمعة	١٠٧-٩٣
٢١٠ استحباب لس الثياب النظيفة يوم الجمعة	١٠٨-١٠
٢١٢ الإكثار من الدعاء يوم الجمعة	١٠٩-١١
٢١٢ يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع	١١٠-١٢
٢١٤ ترك البيع بعد النداء الذي يوم لجمعة	١١١-١٣

المباب الثالث

٢١٦	مسائل الإجماع في الصلوات ذوات الأسباب	
٢١٦ تمهيد	
٢١٧	الفصل الأول. مسائل الإجماع في صلاة العيدين	
٢١٧ مشروعية صلاة العيدين	١١٢-١
٢٢٠ صلاة العيدين غير واجبة على الأعيان	١١٣-٢
٢٢٢ كراهة تعدد صلاة العيدين بلا حاجة	١١٤-٣
٢٢٣ استحباب الروز إلى المصلى في صلاة العيدين	١١٥-٤
٢٢٥ استحباب إقامة العيدين لأهل مكة في امسجد الحرام	١١٦-٥
٢٢٦ وقت صلاة العيد بعد ارتفاع الشمس	١١٧-٦
٢٢٩ لا يجوز أداء صلاة العيد بعد الروال	١١٨-٧
٢٣٠ أوقات الصلاة يوم العيد كغيرها من أيام السنة	١١٩-٨
٢٣٢ الاستيطان شرط في إقامة صلاة العيد	١٢٠-٩
٢٣٣ مشروعية لجماعة في صلاة العيدين	١٢١-١٠
٢٣٤ السنة تأخر الإمام إلى وقت الصلاة	١٢٢-١١
٢٣٥ تقديم وقت الصلاة في الأصحى، وتأخير الصلاة في الفطر سنة	١٢٣-١٢
٢٣٦ لا يشرع إخراج من المسجد إلى المصلى	١٢٤-١٣

- ٢٣٧ الأذان والإقامة في صلاة العيدين غير مشروعين ١٢٥-١٤ هـ
- ٢٣٩ استحباب انتهاء (الصلاة جامعة) في العيدين ١٢٦-١٥ هـ
- ٢٤١ صلاة العيد ركعتان ١٢٧-١٦ هـ
- ٢٤٢ أن تكبيرة الإحرام هي التكبيرة لأولى في صلاة العيدين ١٢٨-١٧ هـ
- ٢٤٣ محن التكبيرات لروث في صلاة العيد قبل القراءة ١٢٩-١٨ هـ
- ٢٤٥ الجهر بالتكبيرات الروائد في صلاة العيدين ١٣٠-١٩ هـ
- ٢٤٦ الجهر بالقراءة في صلاة العيدين ١٣١-٢٠ هـ
- ٢٤٧ التكبيرات الزوائد في صلاة العيد سنة ١٣٢-٢١ هـ
- ٢٤٩ الذكر بين التكبيرات الزوائد سنة غير واجب ١٣٣-٢٢ هـ
- ٢٥٠ يستحب القراءة سورتي (ق) و(اقرئت) في صلاة العيدين ١٣٤-٢٣ هـ
- ٢٥١ من أدرك الإمام في صلاة العيد في التشهد يقضي صلاة العيد ١٣٥-٢٤ هـ
- ٢٥٣ مات المصلي من صلاة العيد يقضيه كهيئتها ١٣٦-٢٥ هـ
- ٢٥٤ لا يقضي المأموم ما فاته من التكبيرات الزوائد بعد الركوع حلف ١٣٧-٢٦ هـ
- ٢٥٤ الإمام ١٣٨-٢٧ هـ
- ٢٥٥ لا سنة قبل صلاة العيدين ولا بعدها ١٣٩-٢٨ هـ
- ٢٥٦ لا يشرع للإمام في العيد التمل في المصلي ١٤٠-٢٩ هـ
- ٢٥٧ تقديم الصلاة على الخطبة ١٤١-٣٠ هـ
- ٢٦٠ خطبة العيد غير واجبة ١٤٢-٣١ هـ
- ٢٦١ الإنصات لخطبتي عيد غير واجبة ١٤٣-٣٢ هـ
- ٢٦٢ حواز حروح المتحالة إلى المساحد والأعياد ١٤٤-٣٣ هـ
- ٢٦٤ استحباب الغسل للعيدين ١٤٥-٣٤ هـ
- ٢٦٦ استحباب التطيب واللبس الحسن في العيد ١٤٦-٣٥ هـ
- ٢٦٧ استحباب الرجوع من غير الطريق التي مشى عليها إلى المصلي ... ١٤٧-٣٦ هـ
- ٢٦٩ تقديم الأكل في عيد الفطر على الصلاة، وتأخيرها ١٤٨-٣٧ هـ
- ٢٧٠ مشروعية التكبير في عيد الفطر ١٤٩-٣٨ هـ
- ٢٧٢ مشروعية التكبير في عيد الأضحى ١٥٠-٣٩ هـ

- ٢٧٤ مشروعية التكبير أيام التشريق ١٥٠-٣٩
 ٢٧٥ سة .. ١٥٩-٤٠ انتكبير حلف الجماعات في حق المحرم وعبره
 ٢٧٦ مشروع ١٥٢-٤١ التكبير المفيد في أيام التشريق حلف النوافل غير مشروع

٢٧٨ الفصل الثاني مسائل الإجماع في صلاة الكسوف

- ٢٧٨ تمهيد: تعريف صلاة لكسوف ٢٧٨
 ٢٧٨ مشروعية صلاة الكسوف ١٥٣-١ ٢٧٨
 ٢٨٠ مشروعية صلاة الكسوف ١٥٤-٢ ٢٨٠
 ٢٨١ صلاة الكسوف سة غير واجبة ١٥٥-٣ ٢٨١
 ٢٨٤ مشروعية الجماعة لصلاة الكسوف ١٥٦-٤ ٢٨٤
 ٢٨٥ مشروعية صلاة لكسوف للمنفرد ١٥٧-٥ ٢٨٥
 ٢٨٦ صلاة الكسوف ركعتان ١٥٨-٦ ٢٨٦
 ٢٨٧ صلاة الكسوف لا نفصى بعد الانحلاء ١٥٩-٧ ٢٨٧
 ٢٨٨ الأداء والإقامة لصلاة الكسوف غير مشروعين ١٦٠-٨ ٢٨٨
 ٢٩٠ مشروعية النداء (الصلاة حامة) في صلاة لكسوف ١٦١-٩ ٢٩٠
 ٢٩١ إذا غربت الشمس كسفة لم تشرع صلاة الكسوف ١٦٢-١٠ ٢٩١
 ٢٩٢ لا تشرع صلاة الكسوف في الأوقات المكروهة ١٦٣-١١ ٢٩٢
 ٢٩٣ مشروعية صلاة الكسوف في المسجد ١٦٤-١٢ ٢٩٣
 ٢٩٤ استحباب الجهر في صلاة الكسوف ١٦٥-١٣ ٢٩٤
 ٢٩٦ استحباب الجهر في صلاة كسوف القمر ١٦٦-١٤ ٢٩٦
 ٢٩٧ استحباب إطالة القراءة والركوع في صلاة الكسوف ١٦٧-١٥ ٢٩٧
 ٢٩٨ لا يطيل لحولس بين السجدين ١٦٨-١٦ ٢٩٨
 ٢٩٩ الركعة الأولى بقيمها وركوعها في الكسوف أطول من الركعة الثانية بقيمها وركوعها ١٦٩-١٧ ٢٩٩
 ٣٠٠ تقديم الجنزة على صلاة الكسوف ١٧٠-١٨ ٣٠٠
 ٣٠١ إذا نجلى الكسوف وهو في الصلاة أتمها ١٧١-١٩ ٣٠١

٣٠٢ لا يشترط في صلاة الكسوف إذن لإمام ١٧٢-٢٠

٣٠٤ الفصل الثالث: مسائل الإجماع في الاستسقاء

٣٠٤ تمهيد: تعريف صلاة الاستسقاء ١٧٣-١

٣٠٤ مشروعية الاستسقاء بالشاء على الله والدعاء والاستغفار ١٧٤-٢

٣٠٧ صلاة لاستسقاء سنة غير واجبة ١٧٥-٣

٣٠٨ الأذان والإقامة في الاستسقاء غير مشروعين ١٧٦-٤

٣٠٩ استسقاء أن يخرجوا للاستسقاء في الصحراء ١٧٧-٥

٣١١ مشروعية تكرار الاستسقاء ١٧٨-٦

٣١٢ استحباب ترك الطيب في الاستسقاء ١٧٩-٧

٣١٣ حرمة حروح من يحشى فتنها من الساء في الاستسقاء ١٨٠-٨

٣١٤ مشروعية الاستسقاء عند التصبر بالمصر ١٨١-٩

٣١٥ مشروعية رفع اليدين عند دعاء الاستسقاء ١٨٢-١٠

الباب الرابع

٣١٧ مسائل الإجماع في كتابه الجواهر

٣١٧ تمهيد تعريف صلاة الحنتر ١٨٢-١١

٣١٨ الفصل الأول: مسائل الإجماع في غسل الميت

٣١٨ غسل الميت فرض كفاية ١٨٣-٢

٣٢٠ الستة ترك غسل الشهيد ١٨٤-٣

٣٢٢ حوار الاكتماء بغسلة واحدة في غسل الميت ١٨٥-٤

٣٢٣ لا يزداد على سبع غسلات في غسل الميت ١٨٦-٥

٣٢٤ الإثارة في غسل الميت مسور ١٨٧-٦

٣٢٦ مشروعية ايامن في تعسين الميت ١٨٨-٧

- ٣٢٧ لا يجوز النظر إلى عورة الميت ١٨٨-٧
- ٣٢٨ لا يفضي الغاسل إلى فرج الميت إلا وعليه خرقه ١٨٩-٨
- ٣٢٩ غسل الميت بالسدر، ووضع الكافور في الأخير مسنون ١٩٠-٩
- ٣٣٠ جواز غسل الميت بالماء الذي لا سدر فيه ١٩١-١٠
- ٣٣١ مشروعية التيمم بدل غسل الميت عند فقد الماء ١٩٢-١١
- ٣٣٢ لا يجوز لأولياء المرأة الرجال تغسيل المرأة منهم ١٩٣-١٢
- ٣٣٣ لا يجوز للرجل أن يغسل مطلقته طلاقاً بائناً ١٩٤-١٣
- ٣٣٣ جواز تغسيل المرأة لزوجها ١٩٥-١٤
- ٣٣٦ جواز تغسيل المرأة للصبي الصغير ١٩٦-١٥
- ٣٣٧ حتن الميت غير المختون ليس مشروعاً ١٩٧-١٦
- ٣٣٨ ما بان من الميت من شيء من جسده يغسل ويجعل في كفه .. ١٩٨-١٧
- ٣٣٩ استحباب تشييف الميت بعد غسله ١٩٩-١٨
- ٣٤٠ وجوب غسل وإزالة النجاسة الخارجة من أحد فرجي الميت بعد غسله وقبل تكفينه ٢٠٠-١٩
- ٣٤٠ الاغتسال من غسل الميت غير واجب ٢٠١-٢٠

٣٤٢ الفصل التالي: مسائل الإجماع في تكفين الميِّت

- ٣٤٢ تكفين الميت من فروض الكفاية ٢٠٢-١
- ٣٤٣ كفن الميت يخرج من تركته ٢٠٣-٢
- ٣٤٥ مؤنة تجهيز الميت مقدمة على الدين والورثة ٢٠٤-٣
- ٣٤٧ جواز التكفين في ثوب واحد ٢٠٥-٤
- ٣٤٨ استحباب تكفين المرأة في خمسة أثواب ٢٠٦-٥
- ٣٤٩ جواز التكفين في الثياب الملبوسة ٢٠٧-٦
- ٣٥٠ مشروعية التكفين في الثياب البيض ٢٠٨-٧
- ٣٥١ لا يجوز تكفين الميت بما لا يستر عورته ٢٠٩-٨
- ٣٥٢ كراهة التكفين في الحرير للرجال ٢١٠-٩

- ٣٥٣ ١٠-٢١١ يتزع من الشهيد الحديد والجلود
 ٣٥٤ ١١-٢١٢ لا يشرع خياطة اللقائف في كفن الميت
 ٣٥٥ ١٢-٢١٣ لا يعاد تغسيل الميت بعد تكفينه إذا خرج منه شيء يسير
 ٣٥٧ ١٣-٢١٤ كفن الزوج ليس واجباً على الزوجة
 ٣٥٨ ١٤-٢١٥ كفن العبد واجب على سيده
 ٣٥٨ ١٥-٢١٦ جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل

٣٦٠ الفصل الثالث: مسائل الإجماع في أحكام صلاة الجنائز

- ٣٦٠ ١-٢١٧ صلاة الجنائز فرض على الكفاية
 ٣٦٢ ٢-٢١٨ مشروعية الجماعة لصلاة الجنائز
 ٣٦٣ ٣-٢١٩ وجوب النية في صلاة الجنائز
 ٣٦٣ ٤-٢٢٠ الطهارة من شروط صلاة الجنائز
 ٣٦٥ ٥-٢٢١ ستر العورة من شروط صلاة الجنائز
 ٣٦٦ ٦-٢٢٢ وجوب استقبال القبلة في صلاة الجنائز
 ٣٦٧ ٧-٢٢٣ التكبيرات الأربع في الجنائز فرض لا تصح الصلاة إلا بها
 ٣٦٩ ٨-٢٢٤ مشروعية رفع اليدين في التكبيرة الأولى من صلاة الجنائز
 ٣٧٠ ٩-٢٢٥ الإسراع بالدعاء في صلاة الجنائز سنة
 ٣٧١ ١٠-٢٢٦ وجوب التسليم في صلاة الجنائز
 ٣٧٢ ١١-٢٢٧ وجوب الدعاء للميت في صلاة الجنائز
 ٣٧٣ ١٢-٢٢٨ حرمة الصلاة على الكافر والدعاء له بالمغفرة
 ٣٧٤ ١٣-٢٢٩ جواز الصلاة على الجنائز دفعة واحدة
 ٣٧٥ ١٤-٢٣٠ يقدم الميت الأحسن حالاً على الأسن
 ٣٧٥ ١٥-٢٣١ مشروعية الصلاة على الجنين إذا استهل صارخاً وعُرفت حياته
 ٣٧٧ ١٦-٢٣٢ سقوط الفرض بصلاة النساء على الميت إذا لم يحضرها الرجال
 ٣٧٨ ١٧-٢٣٣ مشروعية الصلاة على من قُتل حداً أو قصاصاً
 ١٨-٢٣٤ مشروعية الصلاة على نفر من المسلمين فيهم رجل مشرك لم

- يعرف بعينه ٣٧٩
- ﴿٢٣٧-١٩﴾ إذا وُجد ميت في دار الحرب وعليه سبما ٣٨٠
- الفصل الرابع: مسائل الإجماع في حمل الجنائز وحفظها ٣٨٢
- ﴿٢٣٦-١﴾ حمل الميت فرض من فروض الكفاية ٣٨٢
- ﴿٢٣٧-٢﴾ جواز نقل الموتى من درهم إلى مقابرهم ٣٨٢
- ﴿٢٣٨-٣﴾ استحباب الإسراع بالجنائز ٣٨٤
- ﴿٢٣٩-٤﴾ مشروعية اتباع الجنائز حتى الدفن ٣٨٥
- ﴿٢٤٠-٥﴾ حمل الجنائز للرجال دون النساء ٣٨٦
- ﴿٢٤١-٦﴾ كراهة اتباع الجنائز بصوت أو نار ٣٨٧
- ﴿٢٤٢-٧﴾ جواز المشي خلف الجنائز ٣٨٩
- ﴿٢٤٣-٨﴾ الراكب يكون خلف الجنائز ٣٩٠
- ﴿٢٤٤-٩﴾ دفن الميت من فروض الكفاية ٣٩١
- ﴿٢٤٥-١٠﴾ لا كراهة في الدفن ليلاً ٣٩٢
- ﴿٢٤٦-١١﴾ جواز جمع المرتى في قبر واحد عند الحاجة ٣٩٤
- ﴿٢٤٧-١٢﴾ الأولى بإدخال المرأة في قبرها محرماً ٣٩٤
- ﴿٢٤٨-١٣﴾ الأولى بتولي الدفن الرجال، سواء كان الميت رجلاً أو امرأة .. ٣٩٥
- ﴿٢٤٩-١٤﴾ استحباب تغطية القبر بنوب عند دفن المرأة ٣٩٦
- ﴿٢٥٠-١٥﴾ مشروعية دفن الشهيد في ثيابه ٣٩٦
- ﴿٢٥١-١٦﴾ كراهة التابوت في الجنائز ٣٩٧
- ﴿٢٥٢-١٧﴾ الإلحاد في الدفن سنة ٣٩٨
- ﴿٢٥٣-١٨﴾ جواز اللحد والشق في دفن الميت ٣٩٩
- ﴿٢٥٤-١٩﴾ استحباب اللبن والقصب في القبر ٤٠٠
- ﴿٢٥٥-٢٠﴾ وضع الآجر والخشب في القبر مكروه ٤٠١
- ﴿٢٥٦-٢١﴾ يحرم اتخاذ السرج على القبور ٤٠٢
- ﴿٢٥٧-٢٢﴾ حرمة قضاء الحاجة على القبور ٤٠٤

الفصل الخامس: مسائل الإجماع في أحكام تابعة للجنازة

- ٤٠٥ ١-٢٥٨ ياح الندائي بمباح
- ٤٠٧ ٢-٢٥٩ مشروعية عيادة المريض
- ٤٠٨ ٣-٢٦٠ إحسان الظن بالله لمن حضرته أسباب الموت
- ٤٠٩ ٤-٢٦١ استحباب الإكثار من ذكر الموت
- ٤١٠ ٥-٢٦٢ استحباب الوصية لمن له مال أو عنده ما يفقر إليه
- ٤١٢ ٦-٢٦٣ استحباب تلقين الميت الشهادة
- ٤١٣ ٧-٢٦٤ استحباب توجيه الميت إلى القبلة
- ٤١٤ ٨-٢٦٥ استحباب تغميض العينين للميت
- ٤١٥ ٩-٢٦٦ استحباب تسجئة الميت
- ٤١٦ ١٠-٢٦٧ التعزية مستحبة
- ٤١٧ ١١-٢٦٨ إباحة البكاء بالدمع على الميت
- ٤١٩ ١٢-٢٦٩ حرمة النياحة
- ٤٢٠ ١٣-٢٧٠ زيارة القبور للرجال سنة
- ٤٢٢ ١٤-٢٧١ جواز إهداء ثواب الدعاء للميت والصدقة والحج
- ٤٢٦ ❖ الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات
- ٤٢٦ أولاً: النتائج
- ٤٢٧ ثانياً: التوصيات
- ❖ الملاحق: ملحق: المسائل التي تحقق فيها الإجماع والتي لم يتحقق فيها الإجماع
- ٤٢٩ أولاً: المسائل التي تحقق فيها الإجماع من غير تفصيل
- ٤٢٩ ثانياً: المسائل التي تحقق فيها الإجماع مع شيء من التفصيل
- ٤٣٧ ثالثاً: المسائل التي لم يتحقق فيها الإجماع
- ٤٤٣ ❖ فهرس المصادر والمراجع
- ٤٧٥ ❖ فهرس الموضوعات